صفحة من تاريخ مصر
١٩٣٠ - ١٩٣٤
"حزب الشعب"

دكتور
عاصم محروس عبد المطلب
جامعة الإسكندرية



دار المعارف

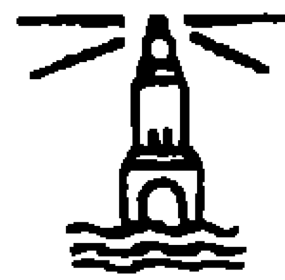
صفحة من تاريخ مصر

١٩٣٠ - ١٩٣٤

« حزب الشعب »

دكتور
عاصم محروس عبد المطلب
جامعة الإسكندرية

١٩٨٦



دار المعارف

الإهداء

الى أمى

لقــد كنت أمينة فى تأدية رســالة الامــومــة بــكل جــوانبها ..
فلك الاهـــداء وأنت فى العــالم الاخر .. اعترافا بفضلك وحبك ..

دكتور عاصم محروس

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــديم وشـــكر

كان تولى اسماعيل صدقى السـلطة ، فى ٢٠ يونيــو ١٩٣٠ ، بداية لانقلاب دستورى جديد .

ولم يكن هذا الانقلاب كسابقيه .. فلم يكتف بانهاء الحياة البرلمانية وتعطيل الدستور .. بل سار شوطا أبعد .. فألغى دستور ١٩٢٣ ، وأوجد كيانات جديدة ، حاول فرضها على الشعب .. فأصدر صدقى دستورا عرف بدستور ١٩٣٠ ، أو دستور صدقى .. وأوجد بالسلطة حزبا سمى بحزب الشعب .. محاولا بذلك أن يصبغ انقلابه بصبغة شرعية .. كما تميز هذا الانقلاب ، بالمقاومة الجماهيرية والحزبية المستمرة .. فلم تكن هذه الفترة ١٩٣٠ — ١٩٣٤ .. فترة سـلبية فى التاريـخ المصرى ، بل تميزت بكفاح شعبى وحزبى قوى ومستمر ، وبقيادة الوفد بصفة أسـاسية .. أثمر فى النهاية بسقوط هذا النظام ، وعودة دستور ١٩٢٣ .

ولمـا كانت هذه الدراسة تتناول « حزب الشعب » ، فان البـداية الطبيعية كما أراها ،تبدأ بالتغييرات الدستورية ، لكونها الاطار الدستورى، الذى نشأ فيه هذا الحزب .

وبالتالى تضمنت هذه الدراسة فى جزئها الاول .. ثلاثة فصول تناول الفصل الاول التغييرات الدستورية .. والثانى عن حزب الشعب .. أما الفصل الثالث .. فالى مجلس النواب المصرى .

وفى هذا المجال لا يسعنى ، الا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان ، للاستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، أستاذ التاريخ الحديث ، بكلية البنات جامعة عين شمس ، الذى لم يبخل على فأمدنى بمجموعة من الوثائق البريطانية ، أضافت لما وصلنى من دار الوثائق بلندن .. الكثير .. فضلا عن رحابة صدره واستعداده بلا حدود لتقديم العون العلمى .. جزاه الله عنى خير الجزاء .

وأدعو الله أن يكون التوفيق قد حالفنى فى هذه الدراسة والله الموفق .

دكتور عاصم محروس عبد المطلب

طنطا يناير ١٩٨٤

الفصـــــل الاول

الاطار الدستورى الجـــديد

... التفكير فى احداث التغيير الدستورى :

بعد أن أتم اسماعيل صدقى جولته الاولى ، فى محاولة هدم النظام الدستورى القائم ، على أساس دستور ١٩٢٣ .. كان عليه أن يوجد اطارا لنظامه الجديد ، تنفيذا لما أشار اليه ... « بأن يمحوا الماضى بما له وما عليه .. »[1] وذلك لتحقيق هدفين أساسيين :

الاول .. تقويض النظام الدستورى القديم تقويضا كاملا .

الثانى .. أن يتحلى نظامه بالشرعية الدستورية .

ولقد تمثل الاطار الجديد ، فى دستور وحزب جديدين .. ليبقى صدقى فى السلطة ، باعتباره رئيسا لحزب الاغلبية ... وفق شرعية الدستور الجديد .

ولم تكن هذه المعركة الدستورية سهلة أو هينة .. أو كانت مجرد الغاء دستور .. واصدار آخر ... بل كانت معركة حزبية وجماهيرية قاسية .. ويرجع ذلك الى تمسك الوفد ، بصفة أساسية ومستمرة بدستور ١٩٢٣ .. والى الجماهير التى أصبحت أكثر قدرة على التمثيل الديمقراطى، وعلى المشاركة الديمقراطية ، بعد أن أصبحت العملية الانتخابية ، تتم بأسلوب مباشر فى عهد وزارة سعد زغلول .. وهذه المشاركة هى التى أتاحت للجماهير ، قدرا من الوعى السياسى أوجب عليها مقاومة التغيير الدستورى[2] .

---

(١) ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال الجزء الاول ص ٩٣ .
— اسماعيل صدقى : مذكراتى ص ٣٩ .

(٢) مصطفى النحاس جبر ، على شلبى : الانقلابات الدستورية فى مصر — القسم الثانى ص ١٦١ ، ١٦٢ .

واذا كان الدستور الجديد ، قد صدر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، فان الامر كان مبيتا أو واضحا عند حدوث الازمة مع حكومة مصطفى النحاس، عندما رفض الملك التوقيع على مذكرة الوفد ، بخصوص محاكمة أي وزير يحاول تعطيل الدستور أو التآمر ضده •• وكانت العقوبة المقترحة ، تتراوح بين الغرامة التى تبلغ ٨٫٠٠٠ جنيه أو الاشغال الشاقة ، •• وترتب على ذلك ، تقديم الوزارة استقالتها فى ١٧ يونيو ١٩٣٠[٣] ، وهو ما يؤكده الدكتور حامد محمود •• بقوله أنه منذ اليوم الاول لعودة الوفد ، بعد انقضاء مباحثاته فى لندن ، فان القصر كان يتآمر ، لتعيين اسماعيل صدقى رئيسا للوزارة[٤] .

وعندما زار توفيق نسيم ، المندوب السامى السير برسى لورين ، مساء اليوم التالي لتقديم الوزارة استقالتها (١٨ يونيو) ، وأخيره بقرار الملك بقبول استقالة النحاس[٥] • استنتج المندوب السامى ، كما أرسل الي هندرسن فى نفس اليوم •• بأن برنامج الملك • سيكون تعديل الدستور أو قانون الانتخاب ، وربما كليهما معا ، لانه أى الملك ، يعتقد أن الحياة البرلمانية القائمة غير عملية[٦] •

وعندما يتقابل السير برسي لورين مع الملك فى ١٩ يونيو •• أوضح الاخير ، أنه قرر دعوة اسماعيل صدقي لتولي الوزارة ، وانهاء الدورة البرلمانية ، وفى الفترة التى ستسبق اجتماع البرلمان الجديد ، وهى

---

(٣) F.O. 407/214. No 55. Memorandum by Mr. Peterson.

(٤) F.O. 407/210 enclosure in No 70. Note of a conversation of june 23, 1930.

(٥) F.O. 407/210 No. 61. Loraine to Henderson. June, 18, 1930.

(٦) F.O. 407/210 No. 62. Loraine to Henderson. June, 18, 1930.

حوالى أربعة شهور ونصف ، سيكون لديه الوقت الـكافى ليقرر المـوقف كلية(٧) .

ثم ان اسماعيل صدقى ، فى شروط توليه الوزارة ، كما أوضحها لزكى الابراشى(ــ) ، انما تركزت فى محوه للماضى بما له وما عليه،وتنظيمه للحياة النيابية المصرية ، بما يتفق ورأيه فى الدستور والحكم .. وهو ما يعنى من وجهة نظر صدقى .. أن الحياة النيابية القائمة ، هى المسئولة عن احراز الوفد للاغلبية الساحقة .. وأنه اذا أريد القضاء على الوفد ، وحرمانه من هذه الاغلبية ، فان الامر يلزم تغيير النظام من أســاسه ، وبمعنى آخــر تغيير الدســتور(٨) .

ويؤكد صدقى فى مقابلته للسير برسى لورين ، أنه ينوى انهاء الدورة البرلمـانية فليس هناك داع لمدها ، فلن تطلب الحكومة الثقة من البرلمان ، لان ذلك يبـدو مستحيلا .. وفى الفترة التى يستسبق اجتماع البرلمـان الجديد ، ستهتم الحكومة بهذا الموضوع ، وأن الحياة البرلمانية يجب أن

(٧) F.O. 4071210 No. 63 Loraine to Henderson. June, 19, 1930.

— ... ناظر الخاصة الملكية .. كان وكيلا لوزارة الداخلية قبل انتخابات البرلمان الاول عام ١٩٢٣ وكان مكروها من الاحرار الذين اعتقدوا أنه أدار هذه الانتخابات ضدهم .. عمل بوزارة الاوقاف .. ثم خلف صادق باشا حلين بوزارة المـالية ١٩٢٥ وفى عام ١٩٢٧ عين مديرا للخاصة الملكية وفى عام ١٩٣٠ ازداد نفوذه لدى الملك بشكل كبير وعلى حساب توفيق نسيم باشا ولقد نجح فى ان سيارته تشاهد غالبا فى صباح معظم الايام فى وزارة أو أخرى .

(F.O. 4071212 No. 1

(٨) عبد الله محمد عزباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ رسالة ماجستير آداب عين شمس ١٩٧٠ ص ٢٩٠ .

توجد لتبقى[٩] ، ويعلق لورين — وكان ذلك فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ — بأن ذلك يعنى تعديل الدستور ، وربما قانون الانتخاب كذلك[١٠] .

وفى الايام الاولى لتولى صدقى الوزارة ، يؤكد وبوضوح ، أن استمرارية الوفد فى السلطة ، فيها خراب للبلاد ، وأن ما دفعه لتولى الوزارة ، هو انقاذ مصر من رباط الوفد ، الذى أخذ يطبق على رقبة البلاد ... وأنها تحتاج لدستور لا يؤدى الى مساوىء الحاضر ، ويمثل البلاد بأحسن العناصر .. وأنه سيتقدم بدستور جديد وقانون آخر للانتخاب[١١] ، فالقصد من هذا التغيير الدستورى ، هو ابعاد الوفد عن السلطة ، فعندما سأله لورين ماذا يمكن أن يحدث ، اذا فاز الوفد بالاغلبية، رغم تغيير الدستور وقانون الانتخاب،كانت اجابة صدقى هى دعوة الملك للوفد بتأليف الوزارة[١٢] . ولذلك كان حرص صدقى ، على أن يكون مدى هذا التغيير ، مؤديا الى ابعاد الوفد عن الحكم ، وهو ما حواه الدستور الجديد ، فالمعركة الدائرة بين الوفد والملك ، ليست بين دستور ولا دستور ، ولكن بين الدستور (١٩٢٣) ومحاولة القصر تعديله .. وعلى أية حال فلقد وعد صدقى ، بأن لا يكون الدستور الجديد مظهرا زائفا ، بل سيكون دستورا حقيقيا يحقق التوازن[١٣] .

فالنية كانت « مبيتة عند تأليف هذه الوزارة ، على الغاء الدستور » ،

---

(٩) F.O. 407/210. No. 64. Loraine to Henderson, June, 20, 1930.

(١٠) ibid

(١١) F.O. 407/212. No. 13. Loraine to Henderson. July, 8, 1930.

(١٢) ibid

(١٣) ibid

وتوقع النلس بتولى صدقى الوزارة ، الخطــر للنظام الدستورى ، وأن الشر الذى سيحدث ، سيكون أكبر من أى شر مضى[١٤] ، فلقد كان واضحا أن اسماعيل صدقى ، لن يكرر تجربة زيور باشا ، أو تجربة محمد محمود ، أى مخالفة أحكام الدستور ، لكى لا يعطى فرصة للوفد للهجــوم عليــه ، ولكنه لجأ لمــا هو أنكى وأشد[١٥] .

ويؤكد هيكل أن صدقى ، تولى الوزارة « ليعدل الدستور — لا قانون الانتخاب فقط ، وكان التعديل الذى ينشده ، أبعد مدى مما حدث بالفعل ، فقد كان يروم أن يقتصر البرلمــان على مجلس واحد ، من مائة عضو ، خمسة معينون ، لكن الظروف كانت أقوى منه ، واضطر هو الى كتمان نياته الحقيقية ، لان الظروف التى تألفت فيها وزارته ، لم تكن مما يشجع على المصارحة بها ، بل وحتى على الايمان بها ... »[١٦] .

ولذلك كان حرص صدقى منذ توليه الوزارة ، فى اتخاذ عبارات غير محددة ، لاخفاء هدفه الأساسى ، فيؤكد فى بيانه الوزارى ، أن حكومته « ستحرص دائما ، على أن تظل البلاد متمتعة بالنظام النيابى ، الذى هــو ترجمان الثقة والتعاون بين الحكومة والشعب »[١٧] . كما أكد رغبتــه فى استمرار النظام الدستورى[١٨] ، ومن الطبيعى أن ذلك ، لا يفيد ضرورة

---

(١٤) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ١١٥
(١٥) محمد أحمد فرغلى باشا : عشت حياتى بين هؤلاء ص ٤٤ .
(١٦) محمد حسين هيكل وآخــرون : السياســة المصرية والانقــلاب الدستورى ص ١١ .
(١٧) نفس المرجع والصفحة .
(١٨) F.O. 407/212. No I. Loraine to: Henderson. June. 21, 1930.

الحرص على دستور ١٩٢٣ ... ولكنه على أية حال ، اخفاء للحقيقة ، التى انطوى عليها منذ توليه السلطة(١٩) .

وتتعدد تصريحات صدقى فى هذا الصدد ، ففى حفلة الكونتننتال ، التى أقيمت ابتهاجا بنجاته من محاولة الاعتداء عليه ... يدفع صدقى عن حكومته ، تهم الخصوم بنيتها العبث بالدستور .. ويؤكد أن نية الحكومة الاكيدة ، « هى الاحتفاظ بأسس الدستور ، وبالحريات التى نالها الشعب ، غير منقوصة ولا ممسوسة »(٢٠) .

وكانت تصرفات الحكومة من ناحية أخرى ، تشير الى هذا الانقلاب الدستورى منذ توليها السلطة .. فكان تأجيل البرلمان لمدة شهر .. ثم فض الدورة البرلمانية ، مخالفة بذلك نص الدستور .. اذ كان ينص على عدم جواز فض الدورة البرلمانية ، قبل اقرار الميزانية ، بالاضافة الى أن الدستور ينص ، على ألا تقل فترة انعقاد البرلمان عن ستة أشهر .. ولما كانت الدورة البرلمانية قد بدأت فى ١١ يناير ، ولا تحسب فترة التأجيل بداهة من الفترة الدستورية .. فكان من الواجب أن يستمر البرلمان حتى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٠(٢١) ، يضاف الى ذلك الاجراءات التعسفية، التى اتخذتها الحكومة ضد الوفد والجماهير والصحافة .

لذلك كثرت التكهنات والاشاعات ، عما تبيته الحكومة للحياة الدستورية ، فمنها من ركز على أن التغيير ، لن يتعدى قانون الانتخاب ، وتشكيل الحياة النيابية بأنصارها ، والضغط على حرية الناخبين ، أو ربما

---

(١٩) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١١ .
(٢٠) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية الحولية السابعة ص ١١٥١
(٢١) عبد الله محمد عزباوى : المرجع السابق ص ٢٩١ .

توقف الحياة الدستورية كلها ، كما فعل محمد محمود[٢٢] ، ولكن سرعان ما يصبح هدف الحكومة نحو التغييرات الدستورية واضحا ، فيؤكد الاحرار الدستوريون فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٠ — ما سبق أن أعلنوه فى ١٩ يوليو الماضى — وكان الاحرار فى تشاور مع صدقى حول التعديلات الدستورية — موقفهم مما يهدف اليه صدقى ... فيقرر مجلس ادارة الحزب :

أولا — « يتابع الحزب سياسة القرار الذى أصدره فى ١٩ يوليو الماضى ، من أن المضار الاجتماعية والاقتصادية والنظامية ، التى وقعت فى الحياة النيابية ، ليس منشؤها الدستور ، حتى يمكن التفكير فى تغيير قواعده ، بل منشأ الضرر كله ، طغيان كثرة برلمانية ، تحكم البلاد على خلاف مبادىء العدل والدستور .. ويصرح لذلك كما صرح فى الماضى ، بمحافظته كل المحافظة ، على عدم المساس بأسس الدستور ، من مثل الحريات العامة ، وأن الامة مصدر السلطات ، والمسؤولية الوزارية .

ثانيا — يرى الحزب مع مراعاة الفقرة السابقة ، أن يكون التنفيذ فى الانتخابات المقبلة ، كفيلا للناخبين بحرية ابداء الرأى ، لكى تمثل الامة تمثيلا صحيحا .

ثالثا — يكل الحزب الى دولة رئيسه ، ومن يختارهم دولته من أعضاء مجلس الادارة ، تنفيذ هذه الخطة تنفيذا عمليا »[٢٣] .

---

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الثانى ص ١٣٠ .

(٢٣) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٦٩ — ١١٧١ .

فمن هذه القرارات ، يتأكد أن الأحرار الدستوريين — وكانوا فى تشاور مع صدقى حول التعديلات الدستورية التى يريدها — منذ ١٩ يوليو قد وقفوا على المدى الذى ترغبه الحكومة فى هذا الصدد ... وهو مدى يصل الى الاسس الثابتة فى دستور ١٩٢٣ ، وهو ما يرفضه الاحرار ... وأن نية الحكومة فى احداث هذه التغييرات ، سابقة لهذا التاريخ .. أى منذ توليها السلطة .. ويحتمل أن يكون بيان مجلس ادارة الاحرار ، وسيلة للضغط على حكومة صدقى ، لتتراجع عما اعتزمت ونوت عليه .

وحيث أن نية الحكومة قد أصبحت واضحة ، فلقد كثرت المقالات التى تهاجم هذا الاتجاه ، وركزت صحف الوفد هجومها ، على ما أسمته بالرجعية وهى تعنى الملك ، ومن وراءه من طلاب المنافع ... ففى مقالة لعباس العقاد فى جريدة المؤيد — وهى جريدة « كوكب الشرق » تحت اسم آخر فى سبتمبر ١٩٣٠ ، وقبل صدور الدستور الجديد — بعنوان « الرجعية هى العدو الاكبر فى الازمة الدستورية الحاضرة » ، تعرض فيها لمحاولات مسخ الدستور ، من قبل الرجعية المصرية ، التى لا تطيق الدستور ولا تصبر عليه « ولا تزال تحاربه فى الجهر كلما استطاعت ذلك ، وفى الخفاء كلما خشيت العواقب .. فالرجعية هى السوس الناخر فى أبدان هذه الامة ، من قديم الزمن ، والرجعية هى أصل المصائب وسبب الاحتلال ، وهى العدو الاكبر ، الذى يجب أن يبرز على حقيقته ، ليكون الجميع على بينة من أمره »[٢٤] .

كما قدم النواب عريضة الى الملك فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ ، وقبل

---

(٢٤) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١١٧ — ١١٩ .

صدور الدستور الجديد ، يطالبون بضرورة دعوة البرلمان ، لانعقاد غير عادى ، للنظر فى التعديلات ، التى ترغبها الحكومة فى قانون الانتخاب ، وليتخذ البرلمان فى هذا الصدد القرار المناسب[٢٥] .

وقبل صدور الدستور بأيام قليلة .. يرسل مراسل جريدة « الديلى ميل » ، برقية من القاهرة لصحيفته ، يصور فيها اتجاه حكومة صدقى لتغيير الدستور ، وأنه قد علم من « أوثق المصادر ، أن الملك فؤاد بمعاونة صدقى باشا ، قد سنا دستورا جديدا تماما ، وأن هذا الدستور بمقتضى الخطط الموضوعة ، سيعرضه صدقى باشا على الملك رسميا يوم الاربعاء ، أو حوالى ذلك اليوم ، وسيوقع الملك مرسوما باصدار الدستور الجديد ، الذى ينفذ من طبيعته فى الحال ، أما التفاصيل فلا تزال مكتومة »[٢٦] .

لماذا الدستور الجديد ..!

يوضح اسماعيل صدقى فى مذكراته ، أسباب هذا التغيير ... فهو لم يرغب فى تعطيل الدستور والبرلمان ، كما فعل محمد محمود لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد ، ولكنه سلك مسلكا دستوريا فى تعديل الحياة الدستورية[٢٧] . فلقد ظهر لانصار صدقى ، أن تجربة محمد محمود « غير ناجحة ، وأيضا أن سياسة (أنا وحدى) ، ستنتهى لا محالة الى نوع من شر أنواع الديكتاتورية ، وكان ما توقعنا ، وانتهت الدكتاتورية الى افلاس وهزيمة ، لا نعرف لهما سابقة فى التاريخ .. »[٢٨] .

---

(٢٥) نفس المرجع والصفحة .
(٢٦) نفس المرجع ص ١١٣ .
(٢٧) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٣ .
(٢٨) وثائق عابدين : محفظة حزب الشعب رقم ٢٢٣ ص ٢١ .

فكانت تجربة محمد محمود ، كما يقول صدقى « علاجا قاسيا وظالما فى الوقت نفسه ، لانه أشبه شيء بعملية البتر ، التى لا يجوز الالتجاء اليها الا عند الضرورة القصوى ، حين لا تكون هناك مندوحة عنها .. » ، ولذلك فان الاسلوب الذى اتبعه صدقى ، من وجهة نظره ، لهو أرفق الوسائل ، لاصلاح ما ظهر من عيوب النظم النيابية فى مصر ، اصلاحا يتم فى هوادة، وفق ناموس التطور ، وتستقر به الامور ، وتنعدم منه أسباب الشكوى[٢٩] أى أن صدقى ، قد واجه الاوضاع فى البلاد ، ليس بأساليب غير دستورية كما فعل محمد محمود ، وانما سلك مسلكا دستوريا ، حتى لا يحرم البلاد من الحياة الدستورية ، أو على الاقل من شكلها ، ولهذا أصدر الدستور الجديد[٣٠] .

لقد كان الهدف من احداث هذه التغييرات الدستورية ، هو انهاء عهد السيطرة الوفدية ، وكما سماها صدقى « الاوتقراطية الجديدة »[٣١]، وكانت وسيلة صدقى ، للحد من طغيان الوفد ، هى اصدار دستور جديد ، وتغيير قانون الانتخاب[٣٢] .

فلقد أتى دستور ١٩٢٣ بأوتقراطية جديدة ، فى صورة برلمانية .. من وجهة نظر صدقى .. وحاولت هذه الاوتقراطية ، استدامة نفوذها فجعلت الانتخاب بصورة مباشرة ، وادعت بأن ذلك ، هو خير نظام أخرج للناس،

(٢٩) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٩ .
(٣٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة ص ١٧٩ .
(٣١) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٨ .
(٣٢) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ص ٢٨٨ .

وهو ليس كذلك ، بدلا من الانتخاب غير المباشر ، الذى يعطى كالمرشح ، « ماء أشد نقاء وصفاء دون أن يغير ينبوعه » •• ولم تستطع هذه الاوتقراطية ، فى أن تحقق للبلاد شيئا ، لانشغالها بدوام نفوذها ، وتوفير المصالح لانصارها ، والثأر من خصومها ، بدلا من تحقيق الاصلاح والتضحية ، فى سبيل اسعاد البلاد ، فضلا عن استثارتها للجماهير ، ان ان هى أقصيت عن الحكم ، بدعوى اضطهادها ، لدفاعها تارة عن الاستقلال وتارة عن الدستور « فهى فى سبيل مصلحتها الخاصة ، كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير ، وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شئونها »[٣٣] ، وبالتالى — كما يعتقد صدقى — أن خراب مصر انما سينتج من استمرارية الوفد فى السلطة ، وهو أمر دفعه للعمل لاستقرار وصالح مصر[٣٤] •

واعتقد صدقى أنه بهذا الدستور الجديد ، وله القوة وراءه ، سيمنع الوفد نهائيا من الوصول الى الحكم ، ومع مواصلة اضطهاد أتباعه وأعضائه ، وقمع أية حركة تصدر منه •• وبمرور الزمن اذا طال العهد على ذلك ، فان « الامة ستنفض عنه ، وتذهب الى من بيدهم القوة والمصالح والمنافع »[٣٥] •

حقيقة أن صدقى منذ البداية ، كان يبيت لهذا التغيير الدستورى ، للقضاء على عهد السيطرة الوفدية ، ولكن المقاومة الباسلة التى وقفها حزب

---

(٣٣) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٣ ، ٤٤ •
— محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٥٢ •
(٣٤) F.O. 4071212 No. 13. op. cit,
(٣٥) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٩ •

الوفد ، محركا الجماهير الساخطة على نظام صدقى ، والمواقف الشجاعة للبرلمان ، وتحديه للحكومة ، والتأييد الشعبى الهائل الذى قوبل به الوفد ، والمظاهرات العنيفة التى اجتاحت البلاد المصرية[٣٦] ... كل ذلك كانت أدلة اقناع لصدقى ، بضرورة المضى فى الشوط الى مداه ، واحداث التغيير الدستورى ، الذى يقضى على سيطرة الوفد .

قوى الانقلاب الدستورى :

من الثابت أنه لم يكن هناك ، اتفاق بين الملك وصدقى من ناحية ، والمندوب السامى من ناحية أخرى ، على تكليف صدقى للوزارة ، فقد صرح المندوب السامى — كما يعترف صدقى فى مذكراته — بأن مجيئه للحكم ، لم يكن فى وقت مناسب[٣٧] . وأكده السير برسى لورين[٣٨] . فلم يستشر الملك فؤاد ، دار المندوب السامى ، فى اختيار صدقى كرئيس للوزارة ، كما جرت العادة[٣٩] .

فلقد ذهب نسيم باشا للمندوب السامى ، ليخبره بقبول الملك استقالة النحاس ، ولكن قبول هذه الاستقالة ، قبل مقابلة الملك للمندوب السامى ، ظهر اليوم التالى ، وهو ما حرص عليه الملك ، حتى لا يبدو أن هناك تأثيرا بالنسبة لقراره من قبل السير برس لورين[٤٠] ، وفى المقابلة أخبره الملك باختيار اسماعيل صدقى لتشكيل الوزارة[٤١] .

---

(٣٦) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ، ص ٣١٥ .
(٣٧) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٩٧ .
(٣٨) F.O. 4071210 No. 62. op. cit.
(٣٩) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ص ٩٦ .
(٤٠) F.O. 407/210 No. 61. op. cit.,
(٤١) F.O. 407/210 No. 63. op. cit.,

فاذا كان الملك ، قد اتخذ قراره مستقلا ، بتكليف اسماعيل صـــدقى لتولى الوزارة ، فان الواقع يؤكد علم المندوب السامى ، بنـــوايا الملك فى احداث التغييرات الدستورية ، لا سيما بعد مقابلة توفيق نسيم له ، أو بعد مقابلته للملك فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ — وهو ما سبق الاشارة اليه — ومن ناحية أخرى ، حرصت السراى وصدقى ، على ابلاغ تطورات الازمة لدار المندوب السامى ، واستشارتها ، وازالة ما قد يكون هناك من شـــك ، ازاء الموقف الجديد ، كما هدف كل منهما ، ألا تقام أية عقبات من قبل بريطانيا ، أمام هذا التغيير الذى ينشدانه .

فعندما قابل نسيم المندوب السامى فى ١٨ يونيو ، أفضى اليه برغبة الملك ، فى معرفة رأيه ، عما اذا كان يرسل كتاب قبول الاستقالة للنحاس ، قبل أو بعد زيارته للملك فى اليوم التالى .. ففضل الســير برسى لورين ، أن يكون ذلك قبـــل مقـــابلته للملك[٤٢] .. وفى المقـــابلة أفضى له الملك ، بالتغييرات والبرامج ، التى ينتويها لعلاج الموقف الناتج عن السياســـة الوفدية ، التى أوصلت البلاد الى حد الخطر .. كما حرص الملك ، أن يزيل الشك حول ما قد يكون عالقا فى الاذهان ، حول رغبته فى أن يحـــكم البلاد حكما أوتقراطيا ، وأن هدفه حكومة جيدة وصالح البلاد ، وتوقيع المعاهدة مع حكومة جلالة الملك[٤٣] .

كما أخبر صدقى المندوب السامى ـ بنيته لفض الدورة البرلمـــانية وأن الحياة النيابية يجب أن توجد لتبقى ، وأنه سيوجه اهتمامـــه للشئون

---

(٤٢) F.O. 407/210 No. 61. op. cit.,

(٤٣) F.O. 407/210 No. 63.

الادارية والمالية ، التى وصلت الى درجة كبيرة من السوء والفساد ، وأنه يأمل أن تنظر حكومة جلالة الملك ، لمحاولاته فى مواجهة مهمته الصعبة بحماس ، وأن يتلقى تأييد دار المندوب السامى ، كما يعتقد أن سجله السابق فى الارشيف البريطانى طيب ، ولذا فهل يأمل أن يعطيه ثقة كبيرة لجهوده لصالح بلاده ... وأنه حريص على عقد المعاهدة مع بريطانيا العظمى(٤٤) ، ويذكر لورين صراحة بعد هذه المقابلة ، بأن صدقى يعنى تعديل الدستور وقانون الانتخاب(٤٥) .

وليس فيما أفضى به الملك وصدقى ، للمندوب السامى ، مجرد اعلام بريطانيا التى تحتل مصر ، والتى تحدد تحفظات فبراير ١٩٢٢ ، العلاقات المصرية البريطانية حتى ذلك الوقت ، انما هو نوع من الاستئذان ، وطمأنة بريطانيا ، والحصول على الضوء الاخضر ، لأحداث التعديلات الدستورية ، التى وعاها المندوب السامى كما سبق بيانه — والهادفة الى تحطيم الوفد ، كما أعلن ذلك الملك وصدقى ، وهو ما تذكره مراسلات برسى لورين .

فيعرض صدقى على السير برسى لورين ، أن استمرار الوفد فى السلطة ، فيه خراب مصر ، وأنه سيعد للبلاد دستورا وقانونا للانتخاب جديدين ، لا يؤديان الى مساوىء الحاضر ، كما يؤديان الى تمثيل أحسن العناصر .. ولما كانت الامور لم تتضح بعد ، فان صدقى ، يتعهد باخبار المندوب السامى بما يقصده .. ويؤكد مقدرته للحفاظ على الامن والنظام

---

(٤٤) F.O. 4071210. No. 64. Loraine to Henderson June 20, 1930.

(٤٥) ibid

فى البلاد ، وعلاوة على ذلك ، فهو يدرك ، أنه اذا فشل فى تحقيق ذلك ، فان المندوب السامى سيكون أول من يدعوه للحساب(٤٦) .

كما يتعهد صدقى للمندوب السامى ، بثقته فى عدم اثارة أية قضية ، تدعو للتدخل — بناء على مسئوليات بريطانيا الدولية — وأنه سيحيط السير برسى لورين بتطور الاحداث بواسطة كين بويد ، وأنه اذا حدث خطأ فى تقديره للامور ، وازداد نفوذ المعادين للحكومة ، فسيخبره فى الوقت المناسب ، وسيتحمل كل النتائج المترتبة على فشل تأكيداته له .. ويطلب فى المقابل ، أن تنظر بريطانيا لجهوداته بنظرة ودية .. وأن تكون القضية — أى القضية الدستورية — مصرية خالصة ، دون أى تدخل أو إعاقة من قبل بريطانيا ، فى سبيل جهوده،لمنع كل ما من شأنه أن يهز ثقة حكومته(٤٧) . كما حاول أن يطمئن المندوب السامى ، بأنه ليس له الرغبة فى الديكتاتورية، بل أنه ضد أى شىء له الطابع الديكتاتورى ، وأنه يحترم كيانه .. وأنه ليس رجل الملك(٤٨) .

ازاء هذا التغيير الوزارى ، وما سيستتبعه من تغييرات دستورية ، تهدف الى الاطاحة بالوفد .. كان على بريطانيا أحد موقفين :

الاول : أن تلزم الملك بسياسة الوفد لانقاذ المعاهدة ، كما إقترح النحاس فى مقابلته لبرسى لورين فى ٢٠ يونيو ١٩٣٠(٤٩) ، وتصرح للملك ، أن طرده لوزارة النحاس ، انما يعنى ضربة لسياسة المعاهدة(٥٠) ، وهو

(٤٦) F.O. 4071212 No. 13. op. cit.,
(٤٧) ibid
(٤٨) ibid
(٤٩) F.O. 4071210 No. 66, Loraine to Henderson June 20, 1930.
(٥٠) ibid.

ما يعنى الحرص على بقاء الوفد فى الحكم وسياسته ، وهو ما اتبعته الحكومة البريطانية فيما بعد ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، ومع حكومة الوفد ... ولقد أشار برسى لورين الى ذلك فى برقيته لهندرسن ، بعد تولى صدقى السلطة ، بأسبوع واحد ، فاذا كانت حكومة جلالة الملك — كما يقول — مصممة على الحفاظ على هذا الدستور (دستور ١٩٢٣) ، باعتباره الوحيد الذى يؤدى الى أغلبية برلمانية ، توقع بريطانيا معها المعاهدة ، فلماذا لم يحذر الملك من قبل ، بدلا من القول ، أنها ستظل على الحياد ، فى المسألة الدستورية(٥١) .

الثانى : تأييد التغيير .. أو على الاقل تمتنع عن عرقلة النظام الجديد ، وهو كل أمله ، باتباعها ما سمى بسياسة الحياد وهو ما حدث ، فعندما برزت الازمة الدستورية فى مصر ، بين الملك والوفد .. كانت تعليمات الحكومة البريطانية للمندوب السامى ، باتباع سياسة الحياد التام ، وعدم التدخل فى كل ما يعتبر مسألة داخلية ، يقررها المصريون أنفسهم(٥٢) ، ويتجنب أى شىء ، يمكن أن يحسب ، على أساس أن الثقل البريطانى ، قد انحاز هنا أو هناك(٥٣) .

ولكن اتباع هذا المسلك الثانى — وهو بمثابة ضوء أخضر للملك ولصدقى ، لاحداث التغييرات الدستورية ، والقضاء على الوفد ، صاحب الاغلبية الشعبية فى البلاد ، .. ما يعنى السماح بحكم دكتاتورى غير

---

(٥١) F.O. 4071210 No. 75. Loraine to Henderson. June, 27, 1930.

(٥٢) F.O. 4071212. No. 34. Henderson to Loraine July, 16, 1930.

(٥٣) F.O. 4071212. No. 15. Loraine to Henderson July, 8, 1930.

جماهيرى فى البلاد ، وهو يتعارض كلية مع الاستراتيجية البريطانية ، التى تؤكد أن استئناف المفاوضات أو عقد المعاهدة ، لا يكون الا مع حكومة تتمتع بأغلبية برلمانية ، حتى يكون ذلك ضمانا لبريطانيا ، ازاء التحلل من المعاهدة ، من الحكومات المتعاقبة[٥٤] ، فضلا عن أن الخارجية البريطانية ، كانت تتوقع لقوة الوفد ، أن صدقى سيسقط ، سواء قام بالتلاعب بالدستور ، أو بالقاء السفنجة ، قبل أن يصل الى هذه المرحلة[٥٥] . كما أن بريطانيا لم تر فى الاعتداء على الدستور وأطلاق يد الملك ما يتفق مع استراتيجيتها ، وكحل مناسب للامور ، لانه قد يفضى الى تهديد النظام كله[٥٦] . فنفس الاسباب التى رأتها بريطانيا ، فى استحالة الاستمرار مع حكومة محمد محمود ، تنطبق وبنفس القوة فى حكومة صدقى[٥٧] ، يضاف الى ذلك أن خبرة عشر سنوات ، كما يقول هندرسن للمندوب السامى ، قد أظهرت بشكل حاسم ، أن تدخل الملك لتشتيت الحكومة البرلمانية فى مصر ، لم تخدم مصالح التفاهم المصرى البريطانى ، بل على العكس ، فانها كانت تؤدى دائما ، الى اضطراب هذه القضية[٥٨] ، ويطلب هندرسن من لورين ، ضرورة تبديد ما قد يعتقده الملك ، من أنه يستطيع الاعتماد على تأييد بريطانيا ، فى تشتيت الحكومة البرلمانية ، ويجب أن يعلم ، بأن حكومة جلالة الملك ، لا ترغب فى أن تستخدم ، كأداة للاعتداء على الدستور[٥٩] .

(٥٤) ibid

(٥٥) F.O. 4071212. No. No. 30. Henderson to Loraine. July, 15, 1930.

(٥٦) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية . رسالة دكتوراه ص ٤٤٩ .

(٥٧) F.O. 4071210 No. 71. Henderson to Loraine. June, 24, 1930.

(٥٨) ibid

(٥٩) ibid.

F.O. 4071212 No. 34. op. cit.,

ولذلك كان صدقى يؤكد — لمواجهة هذه السياسة — حرصه على استمرار النظام الدستورى ، وأنه ليس رجل الملك .. الخ كما سبقت الاشارة .

فاذا كانت بريطانيا تريد حكومة شعبية ، لتوقع معها المعاهدة ، وترفض اطلاق يد الملك والحكم غير الدستورى .. فان الهدف من عدم التدخل لمنع التغيير الوزارى ، وعدم اثارتها لاية عراقيل أمام الانقلاب الدستورى ، — كما طلب الملك وصدقى — أى مباركتها للنظام الجديد ، وقبولها الاطاحة بالوفد .. هو أنها تعتبر أن ذلك ، وسيلة للضغط على الوفد ، حتى تلين عريكته ، ويقبل بالمعاهدة كما تريدها بريطانيا[٦٠] ، ويوضح طندرسن هذا الامر ، فى برقيته للمندوب السامى ، بعد أقل من أسبوع ، لتولى صدقى الوزارة ، فيؤكد بأنه يجب أن يكون ، الهدف الإستراتيجى للسياسة البريطانية ، هو اعادة الحكومة الماضية ، أى الوفد للسلطة ، فى صورة خالية من التطرف ، ومهذبة ، وتخرج حكومة صدقى بدون مضايقة ، وانقاذ وجه الملك ، يقدر أن يعى الوفد الدرس ، وأن ثمة رأيا عاقلا ، لدى المحافظين بالموافقة على هذا الرأى[٦١] .

ويؤكد مرة أخرى ، هندرسن هذه السياسة ، بأن المخرج من الإزمة ، يكمن ، اما فى الحياد الهادف للخير العام ، لصالح حكومة القصر الحالية ، أو العودة المنتصرة لحكومة الوفد ، وهو ما يجعل التعامل معها أكثر

---

(٦٠) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال ... ص ٤١٩ .

(٦١) F.O. 407/210 No. 71. op. cit.,

استحالة ، ولكن المخرج الوحيد من هذه الازمة ، يكمن فى عــودة حكومة الوفد للسلطة ، ولكن بصورة مخففة ، على أســـاس خطــوط عام ١٩٢٦ و ١٩٢٧ (٦٢) .

ولم تكن هذه السياسة البريطانية ، ببعيدة عن أذهان الوفد ، فيذكر الدكتور حامد محمود ، بأن الجميع يعتقد أن الازمة الحالية ، قــد جاءت نتيجة للتدخل البريطانى ، للضغط على الوفد ، لاتباعه سياســة معــادية لبريطانيا (٦٣) .

ويذكر النقراشى ، للمستر كامبل فى مقابلته الثانية .. أنه فى ضــوء العلاقات المصرية البريطانية ، منــذ لجنــة ملنر ، فانه من الصــعب على المصريين ، أن يعتقدوا فى حياد انجلترا التام ، واسترجع النقراشى تاريخ هذه السنوات ، مؤكدا أنه كل مرة تفشل فيها المفاوضات ، توجه الضربات الى الوفد ، واليوم .. التاريخ يعيد نفسه ، وأن المصريين يعتقدون ، أن هذه الضربات من مصدر واحد (٦٤) .

ومن هنا كانت الاتصالات البريطانية مع الوفد ، منــذ ١٩ يونيو ١٩٣٠ ، أى بعد قبول استقالة النحاس ، وتمثل ذلك فى اللقاءات المتكررة منذ ذلك التاريخ ، بين المستر كامبل والنقراشى (٦٥) ، كما التقى المستر برسى لورين ، مع مصطفى النحاس منذ اليــوم الاول ، لتولى صــدقى السلطة ، حتى لا يشعر بأنه ، قد قطع علاقته به ، بعد صدامه مــع الملك ،

---

(٦٢) F.O. 4071212 No. 30. op. cit.,
(٦٣) F.O. 4071210 enclosure in No. 70. op. cit.,
(٦٤) F.O. 4071212 enclosure in No. 12, loraine to Henderson: june 28, 1930. Memorandum by Mr. Campbell
(٦٥) F.O. 4071212 enclosure in No. 2. loraine to Henderson, June 21, 1930. note by Mr. Campbell

وفى نفس الوقت استطلع رأيه فى الموقف[٦٦] ، فضلا عن الاتصالات التى قام بها الدكتور حامد محمود فى لندن ، وذلك فى الايام الاولى لتولى صدقى السلطة[٦٧] ، وغير ذلك من الاتصالات التى كانت تهدف والوفد بعيد عن السلطة الى كسر شوكته وارغامه على الاعتدال ، كما تشير بذلك الاستراتيجية البريطانية ، وهو ما أدركه مصطفى النحاس ، فعلق على هذه الاتصالات بأن « الانجليز يفاوضون الان وحبل المشنقة معلق على رقابنا ، فمحال أن نستمع لهم ، ما دام حكم الارهاب قائما »[٦٨] .

وتشير تقارير الأمن المصرية ، الى هذه الاتصالات الانجليزية الوفدية ، فيقول كاتب التقرير ، وقد استقى معلوماته ، من حديث لوزير قبطى وفدى سابق ، « انه علم من مكرم عبيد أفندى ، أن جماعة من النواب الانجليز ، أصدقاء الدكتور حامد محمود ، تعهدوا له بأنه اذا جاء مكرم الى لندن ، فانه هناك حلا قد يقبله الوفد والحكومة البريطانية ، لاتمام الاتفاق على وضع المعاهدة ، وهذا الحل يراه هو — أى الدكتور حامد محمود — مقبولا ولا ترفضه الامة ، ورجاه بسرعة الحضور على أول باخرة ، مع أنه كان مقررا من قبل هذا السفر ، ولكن فى ١٥ يوليو الحاضر ، كما نقلت ذلك فى حينه لسيادتكم — ففعل .. »[٦٩] .

ويشير تقرير آخر الى تأليف الوفد لجنة من أربعة من أعضائه ، لبحث تقرير الدكتور حامد محمود ، وما احتواه من آراء ومقترحات ، وهل

(٦٦) F.O. 4071210. No. 66. op. cit.,

(٦٧) F.O. 4071210 No. 70. op. cit.,

(٦٨) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ٢٠٧ .

(٦٩) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن فى ٥ يوليو ١٩٣٠ .

بالتقرير ما يدعو الى تغيير خطة الوفد ، التى وضعها فى مذكراته الاخيرة للدوائر الانجليزية •• وبعد أن استعرض التقرير ، آراء الدوائر الانجليزية المختلفة بالنسبة للوفد •• يشير الى أن الدكتور حامد محمود ، قد بذل جهدا كبيرا بلندن ، عند رئيس اللجنة الانجليزية المصرية فى البرلمان الانجليزى ، لاقناعه بحسن سياسة الوفد ، وخطأ اللجنة لما ذهبت اليه من أراء رجعية ، لا يمكن أن تكون علاجا صحيحا للحالة فى مصر •• ولكن مساعيه لم تكلل بالنجاح — كما استعرض التقرير رأى اللجنة الرباعية ، بأن كل تساهل يبديه الوفد للانجليز ، معناه زيادة انجلترا من جشعها •• وأصرت اللجنة على ضرورة ارسال مذكرة ، للدوائر الانجليزية المسئولة ، يصمم فيها الوفد ، على موقفه ، ويتمسك بحقه ، تاركا للقوة أن تفعل ما تشاء[٧٠] .

ويشير تقرير ثالث ، لمذكرة الدكتور حامد محمود ، عن رأى الدوائر الانجليزية المسئولة فى الحالة الحاضرة ، وما يرونه من علاج للموقف[٧١]، وفى تقرير رابع ، يذكر كاتبه ، أنه علم من « مصدر وفدى كبير ، أن دار المندوب السامى ، قد اتصلت بالوفد المصرى اليومين الماضيين ، وكذا رئيس الاحرار الدستوريين ، وقد كان موضوع الحديث ، يدور حول تغيير الحالة الحاضرة ، والوزارة التى تؤلف عقب ذلك » [٧٢] .

فما تؤكده هذه التقارير ، أنه كانت هناك اتصالات بين الوفد والدوائر

---

(٧٠) المصدر نفسه تقرير أمن فى ٥ يوليو ١٩٣٣ .
(٧١) المصدر نفسه تقرير أمن فى ٢١ يونيو ١٩٣٣ .
(٧٢) المصدر نفسه تقرير أمن فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ .

الانجليزية ، لمحاولة الوصول الى حل للموقف فى مصر ، فما كان النظام القائم ، الا وسيلة لكسر شوكة الوفد ، لفشل مفاوضات النحاس — هندرسن ، ولم يكن فى وسع الانجليز ، أن يعقدوا معاهدة مع مصر ، بالتنازلات التى يرغبونها ، مع النظام القائم أو مع غير الوفد ، فالانجليز بذلك كانوا سندا للانقلاب ، لتحقيق هذا الهدف .. وهو ما تشير اليه جريدة التيمس ، وهى أقوى الصحف البريطانية ، وأعظمها نفوذا ، وأوثقها صلة بوزارة الخارجية ، فى افتتاحيتها فى ٢٣ يونيو ، اذ أكدت أن حكم صدقى ، كان وسيلة للضغط على الوفد ، فالازمة « المصرية السياسية قد أجلت ، ولم تنته بتأليف وزارة صدقى باشا .. ولا يبعد أن تبقى الوزارة الجديدة فى منصة الحكم ، ريثما يفتح باب المفاوضة بين القصر والنحاس باشا ، على تعديل القانون الخاص بحماية الدستور .. »(٧٣) .

ثم أن الموقف البريطانى ازاء الازمة الدستورية ، كما أوضحه السير برسى لورين منذ البداية ، هو الحياد فى الازمة الحاضرة ، وعدم التدخل فى الشئون المصرية واستقلال مصر ، التى لا تؤثر فى التحفظات الاربعة(٧٤) .

فالحياد فى هذا الموقف ، ليس حيادا سلبيا مطلقا ، بل هو حياد ينتهى بالتدخل ، اذا تطور الموقف ، بشكل يؤثر على هذه التحفظات ، المؤثرة فى الكيان والوجود المصرى ذاته ، الا ننسى أن الازمة الدستورية فى مصر ، هى صراع بين أغلبية (دكتاتورية) برلمانية لحزب واحد ، وملكية تميل الى

---

(٧٣) محمد حسين هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ص ١٢ .

(٧٤) F.O. 4071212 No. 13. op. cit.,

الدكتاتورية غير البرلمانية .. وهو صراع بين الملك والوفد ، ومن هنا كان له طابعه الثورى[٧٥] .

فلقد أكد النقراشى ، فى حديثه مع المستر كامبل ، فى مقابلته الاولى (١٩ يونيو) ، بأن الوفد سيعود للسلطة ، ان عاجلا أو آجلا ، وأكثر قوة عن ذى قبل ، وأن أمامه أياما عصيبة وغير سارة ، وسيقاسى الوفد ، وستحدث أشياء سيئة ، وسيكون هناك الشعور بالمرارة ، ولكن الوفد سيجتاز هذه الازمة ، وسيعود أكثر قوة ، ويعقد المعاهدة[٧٦] . وفى المقابلة الثانية فى ٢٤ يونيو ١٩٣٠ ، أكد النقراشى لكامبل ، بأن الوفد يرغب فى ألا تدفعه الظروف الى التطرف ، ولكن حرية الناس وحرية الوطن ، قضايا هامة وخطيرة ، ولا أحد يمكن أن يتوقع ما يحدث ، فى دفاع وحماية الجماهير لهذه الحرية[٧٧] .

واستخدم الوفد الاساليب الجماهيرية ، فى مقاومة نظام صدقى ، بعد أن ضاعت منه الأساليب الدستورية ، من زيارات للجماهير ، وتحريك المظاهرات ، وعقد الاجتماعات ، فحدثت المصادمات والقتلى والجرحى ، كما حدث فى المنصورة ، عندما قتل ٦ من بينهم ثلاثة من رجال البوليس ، فضلا عن تعاظم الجرحى ، فى معسكر الحكومة عن الاهالى[٧٨] .

وتعاظم الموقف بأحداث الاسكندرية ، حيث قد دعا الوفد الى الاضراب ، حدادا على أرواح شهداء المنصورة وبلبيس ، وأدى التصادم

---

(٧٥) F.O. 4071210 No. 75. June 27, 1930. op. cit.,

(٧٦) F.O. 4071212 enclosure in No. 2. June 21, 1930. op. cit.,

(٧٧) F.O. 4071212 enclosure in No. 12. June 28, 1930. op. cit.,

(٧٨) F.O. 4071212. No 16. loraine to Henderson, July 8, 1930.

مع البوليس عن مقتل ٢٠ واصابة ٥٠٠[٧٩] ، ولقد كانت التعليمات للمتظاهرين ، بعدم التعرض للاجانب ، وأكدت ذلك ، لجنة الوفد بالأسكندرية لحاكم المدينة ، ونفذ المتظاهرون ذلك ، حتى أن مراسلى الصحافة الانجليزية ، الذين كانوا يتابعون الموقف ، كانوا فى حماية المتظاهرين[٨٠] .

ولم تسفر أحداث هذا اليوم ، الا عن مقتل أحد الايطاليين ، ونهب بعض المحلات الاجنبية ، ورغم ذلك ، فقد اقترح السير برسى لورين ، ارسال بارجتين للاسكندرية ، لكى يؤكد عدم تغير الموقف البريطاني ، بخصوص المسئوليات التى التزم بها دوليا ، فى تصريح ١٩٢٢ .. وحتى لا تتحرك ايطاليا[٨١] . ثم كان التحذير البريطانى لصدقى ، بمسئوليته عن أرواح وممتلكات الاجانب ، والاهم هو تحذير النحاس ، الذي يقود الحركة الجماهيرية ضد صدقى ، بأن المسائل الداخلية المصرية ، يجب أن تحل ، دون تعريض مصالح وأرواح الإجانب للخطر ، وأن بريطانيا تعتبره مسئولا على قدم المساواة ، اذا تعرض الاجانب وممتلكاتهم للخطر[٨٢] .

وكان هذا التحذير البريطانى بالتدخل ، معناه أن ينهى الوفد تحركاته الجماهيرية ، وهى من أقوى الوسائل لمقاومة الحكومة .. وبالتالى نهاية المقاومة الوفدية لحكومة صدقى .. فقد تحقق الوفد ، أنه لا يستطيع أن

(٧٩) Zayid : Egypts Strugyle for indepence, p. 136.

(٨٠) F.O. 4071212 No. 80 Loraine to Henderson. July 23, 1930.

(٨١) F.O. 4071212 No. 31. Loraine to Henderson. July 16, 1930.

(٨٢) F.O. 4071212 No. 34. Henderson to Loraine July 16, 1930.

يثير الاضطرابات ، الكافية ، للاطاحة بصدقى ، بدون أن يتعرض الاجانب فى أرواحهم وممتلكاتهم للخطر ، وهو ما يؤدى الى التدخل البريطانى ، لاعادة الوضع الراهن ، وبالتالى فان رغبة الوفد ، فى تجنب مثل هذا التدخل ، يفسر كيف أن جهود الوفد ، للاطاحة بصدقى ، قد فشلت ، بعد أن شل سلاحه الجماهيرى ، واستخدامه الوسائل السلبية للمقاومة(٨٣) .

فالحياد البريطانى ، قد منع أن تتطور الامور فى مصر ، الى ثورة جماهيرية ، ضد صدقى ، بتجريد الجماهير من حقها فى التحرك ، أمام محاولات صدقى فى إحداث التغييرات الدستورية .. وكما علق تشرشل فى مجلس العموم ، على هذا الحياد البريطانى ، ازاء الاحداث فى مصر ، أنه يشبه الحياد التام ، بين النار وفرقة المطافىء ، و «الادهى من ذلك ، أن حيادها لم يكن سلبيا ، لانها تعرضت للفريقين ، فأرسلت البوارج للاسكندرية لتشجع الحكومة المصرية»(٨٤) .

فلم يكن الحياد البريطانى كما عبر عنه لورين ، بأنه يجب ألا يفسر لصالح هؤلاء ، الذين يرغبون أن يقيدوا حريات الناس والمؤسسات ، أو لصالح هؤلاء ، الذين تهدف أعمالهم ، الى اضطرابات للامن والنظام(٨٥) ، وان كان فى ذلك تجن لمعسكر الوفد والجماهير ، على اعتبارهم من مثيرى الشغب والفوضى .. بل كان الهجوم البريطانى ، على أساليب الوفد فى

(٨٣) Zayil. op. cit., p. 138.
(٨٤) وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ المسألة المصرية .
(٨٤) F.O. 4071212 No. 23. Loraine to Henderson. July 12, 1930.

مقاومة صدقى ، ففى أحد التقارير المرفوعة الى المستر كين بويد ، عن اجتماع الوفد بالنادى السعدى ، يعقب مقدم التقرير ، بأن روح الاجتماع كان ثوريا ، وفى رأيه ، أن تعلن القوانين العسكرية خلال شهور قليلة(٨٦) .
كما يذكر لورين تعطيل الحكومة ، لصحف البلاغ وكوكب الشرق والامة ، لاثارتها الشعب ، وأن هذه الصحف ، لم تصدق بالنسبة لحوادث المنصورة، وضللت جزءاً كبيرا من الجماهير .. وأن تمجيدها للمتظاهرين ، قد شجع تكرار مثل هذه الاحداث ، ونشر الفوضى(٨٧) ، وأن المصاعب فى أحداث المنصورة ، انما يتحمل مسئوليتها النحاس ، الذى لم يستجب لدعوة البوليس ، بالتوقف ، واندفاع السيارة خلال الكردون ، بعدد كبير من الناس ، وهو ما لم يكن مصرحا به من قبل البوليس ، وأن هذا المسلك ، يتفق مع دعوته الجماهيرية السابقة ، بتحدى الحكومة بعقده الاجتماعات رغم منعها ، وأن نظام البوليس والقوات ، كان جيدا ، ولقد أظهروا كثيرا من الحكمة ، فى هذه الظروف الشاذة(٨٨) .

وفى نفس الوقت ، ترى بريطانيا أن تأجيل البرلمان ، هو أمر فى حدود سلطة الملك الدستورية ، بل وأن اغلاق الدورة البرلمانية ، أمر يتفق مع الدستور ، وليس هناك اعتداء عليه(٨٩) .

أى أن النظرة الحيادية البريطانية ، كانت ضد مسلك الوفد ، مع انكار دعاويه فى الدفاع عن الدستور ، وهو أمر فى صالح الانقلاب

---

(٨٦) F.O. 4071212 enclosure in No 11. Loraine to Henderson. June 28, 1930

(٨٧) F.O. 4071212 No 36. Loraine to Henderson July 16, 1930.

(٨٨) F.O. 4071212 No. 18 Loraine to Henderson July 10, 1930.

(٨٩) F.O. 4071210 No. 75. op. cit.,

الدستورى .. وتؤكد تقارير الامن المصرية ، التحيز البريطانى لصدقى .. وضد الوفد . فتذكر هذه التقارير أن تقرير الدكتور حامد محمود ، قد ذكر أن الدوائر الانجليزية ، مجمعة على كراهيتها الشديدة للوفد ، و « اعتباره عاملا من عوامل اقلاقها ، وازعاجها فى الشرق ، وأنها لا تطمئن بحال من الاحوال ، الى أعماله وحده فى ادارة شئون البلاد ، أو بعبارة أخرى لا ترضى التسليم بنظرية الوفد ، وما يتمسك به من حقوق ، يخولها له دستور البلاد ، وقد كان من آثار هذه الفكرة ، التى سيطرت على رؤوس كبار الانجليز المسئولين ، أن اتفقت آراؤهم فى ضرورة تقييد الوفد ، اذا ما تولى الحكم ، وكل ما فى الامر ، أن هذه القيود ، تختلف شدة ولينا ، باختلاف الاحزاب .. »(٩٠) .

ويشير تقرير آخر الى رأى الدوائر الانجليزية ، التى ترى أن نظام صدقى باشا ، قد نجح الى حد كبير فى « اضعاف شوكة المتطرفين المصريين ، والقبض على ناصية الحال فى مصر ، بما يتفق والمصالح الانجليزية »(٩١) . كما يؤكد كبار الموظفين الانجليز فى مصر ، فى تقرير ثالث ، بأن نظام صدقى ، قد أصاب الوفد بالوهن والضعف ، ومن الممكن « اذا تولى الحكم ، وزارة قوية من أنصار النظام الحاضر ، أن يتطرق الضعف الى الوفد تدريجياً ، حتى يصل الى حالة لا يستطيع بعدها البقاء ، كقوة معارضة خطيرة »(٩٢) . أى أن الدوائر الانجليزية ، والموظفين الانجليز فى مصر ، كانت تهدف الى كسر شوكة الوفد ، وهو أمر فى صالح الانقلاب .

---

(٩٠) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن فى ١٥ يوليو ١٩٣٣ .
(٩١) المصدر نفسه تقرير أمن فى ٢١ يونيو ١٩٣٣ .
(٩٢) المصدر نفسه تقرير أمن فى ٣٠ يونيو ١٩٣٢ .

والجالية الانجليزية فى مصر ، كانت تكره الوفد ، ويتضح ذلك من رسائل بيلى رئيس الاتحاد البريطانى فى مصر ، الى رئيس الحكومة الانجليزية .. فيهاجم بيلى حكم الوفد فى هذه الرسائل — بعد أزمة الوفد وانقطاع المفاوضات .. بل يهاجم الحركة الوطنية المصرية فى السنوات العشر السابقة ، ويعزو اليها ما أصاب التجارة البريطانية من ضرر ، ويطلب زيادة النفوذ والتدخل البريطانى ، من أجل المصالح الاقتصادية الانجليزية والاجنبية ، بل ويشكر رئيس الوزارة البريطانية ، لتشدده مع المصريين فى المفاوضات الاخيرة ، فقد كان « للموقف الحازم الذى وقفتموه شخصيا فى السودان ، أثناء المفاوضات الأخيرة ، فضل انقاذ بريطانيا من معاهدة ، نعتقد أنه كان لها نتائج مزعجة .. » وأثنى على دكتاتورية محمد محمود ، وأن هذا النظام ، هو الذى يلائم العقل الشرقى ، كما هاجم الوفد ، فتاريخه لا يوجد فيه ما يبرر الاعتقاد ، بكفاءته فى حفظ النظام ، أو عدله بين المصريين والاجانب ، الذين لهم نصيب بارز فى التجارة المصرية .

ويطلب بيلى من الحكومة البريطانية ، عدم الموافقة على الغاء الامتيازات الأجنبية ، أو الغاء الرقابة على البوليس المصرى ، ويناشد مكدونالد عدم فتح المفاوضات مرة أخرى .. لان امضاء المعاهدة ، معناه القضاء على التجارة البريطانية ، وهى حال « لا تطيق الحكومة البريطانية، ولا يطيق دافعوا الضرائب فى بريطانيا أن يتصوروها » .

وصور بيلى أهمية موقع مصر الجغرافى بالنسبة للتجارة الانجليزية ، وبوضوح يبين أن هنالك تناقضا بين المد الوطنى فى مصر ، والتجارة البريطانية ، التى أخذت فى التدهور نتيجة لتصاعد الحركة الوطنية ،

وبالتالى تدهور النفوذ البريطانى فى مصر •• ففى سنة ١٩٢٠ بلغت جملة الواردات البريطانية لمصر ما قيمته ٣٨ مليون جنيه أى ٣٧٪ من مجموع واردات مصر ، وانخفضت النسبة الى ٢٧٫٥٪ منذ عام ١٩٢٤ ، وفى عام ١٩٢٩ بلغت ٢١٪ (٢٥ مليون جنيه) •• واذا قل النفوذ البريطانى ووقعت المعاهدة ، ستصل هذه النسبة الى •• درجة الصفر(٩٣) •

فالجالية الانجليزية تتبنى قضية دعم النفوذ البريطانى،وهو ما تتبناه بريطانيا حماية لمصالحها ، لا سيما فى ظل الازمة الاقتصادية ، ولا يتأتى ذلك الا بطرد الوفد من الحكم(٩٤) ، والاتيان بحكم فردى ، يقيد ارادة الشعب ، ويكفل لهم مصالحهم •• وكان حكم صدقى لاتصاله بالدوائر المالية والاجنبية ، وعضويته فى مجالس ادارات كثير من الشركات والبنوك ، هو الحكم الملائم لاتجاه السياسة البريطانية ، وأغراض الدوائر الاقتصادية الاجنبية(٩٥) •

ومن ناحية أخرى ، فقد هاجمت الصحافة البريطانية الوفد والتقدم الديمقراطى ، وبالتالى كان تأييدها لحكم اسماعيل صدقى ، فالديلي اكسبريس تنادى بضرورة وجود « حكومة حازمة من الاسكندرية الى سنغافورة ، وأيدت المانشستر جارديان ، التدخل الاجنبى لايقاف التقدم الديمقراطى ، وحتى لا يربح الوفد المعركة فى مصر(٩٦) •

ولم تر الصحافة البريطانية ، فيما اتخذته حكومة صدقى من اجراءات

---

(٩٣) احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٠٢ — ١٠١١ •
(٩٤) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٨١ •
(٩٥) احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠١٠ — ١٠١١ •
(٩٦) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٩ •

حتى منتصف يوليو ، ما يناقض الدستور ، كما عبرت سكوتسمان عن وجهة نظرها في الازمة المصرية ، بعد تولية صدقى الوزارة ، بضرورة تعديل الدستور بحيث « يحرم عدداً من سكان المدن من حق الانتخاب » ، وبذلك يضمن الملك غالبية برلمانية ضد الوفد .. وهو ما حدث فعلا فيما بعد ، مما يشير الى أن سكوتسمان ، لم تكن ترجم بالغيب أو قادرة على التنبؤ (٩٧) .

ويؤكد توم ليتل « بأن الملك ، قد لجأ الى أقوى وأقدر رجل في البلاد ، وهو اسماعيل صدقى ، الذى استطاع بعد القبض على بعض الزعماء الوفديين ، وتعطيل صحفهم ، أن يحدث تغييراً في قانون الانتخاب ، وهو ما رفضه الوفد والاحرار ، ولكن بريطانيا وقفت بجانبه (٩٨) .

ويعبر عن هذا الاتجاه البريطاني ، في معاداة الوفد والديمقراطية لويد جورج فهو يرى أنه مهما كانت المساعى التى بذلت ، لاسكات صخب الصائحين ، باعطائهم المنح ، فالنتيجة واحدة ، وهى زيادة الصياح ، وزيادة المتاعب ، فالمنح ليست هى العلاج دائما ، ولكن العلاج يكمن في ايجاد حكومة حازمة حرة (٩٩) .

وكان هناك أيضا اطراء لصدقى ومقدرته المالية ، فتقول صحيفة الفيننشال تيمس « لما كان صدقى باشا مشتهرا ، بأنه من كبار الثقاة في الشئون المالية ، كان من المنتظر أن تتحسن الحالة المالية في مصر » ،

---

(٩٧) نفس المصدر والصفحة .

(٩٨) Little, Tom, Egypt, p. 147.

(٩٩) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٦٩ .

وذكرت التيمس بأن الوزارات المتعاقبة ، كثيرا ما كانت تسترشد بنصائح صــدقى ، ويصور ، مراسل الديلى تلجراف بالقــاهرة ، عظمة صــدقى ، فوزارته يرحب بها الجميع — عــدا الوفد — وهى وزارة متينة ، ويعتبر صدقى من كبار الاقتصاديين ، وأحد المصريين القلائل ، الذين يحــرزون موهبة الادارة المــالية ، وتكاد تكون « مكانته فى نظر الجاليات فى مصر مكانة فــذة »[١٠٠] .

ويذكر مراســل الديلى ميــل ، أنه من الاســتحالة عمليا للوجــود البريطانى فى مصر ، ألا تتدخل فى الشئون المصرية ، وهذا هو الواقع الذى لا يستطيع العقل أن يقبل غيره .. فالعقل والمنطق والقرائن والنتائج .. كل هذا يشير الى أن هذا التغيير ، كان نتيجة الموقف البريطانى ، واتفــاق رغبات الانجليز مع رغبات السراى ... فمن المستحيل عمليــا « أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخــل فى الشئون المصرية ، فما دامت بريطانيــا واضعة جنودها فى القاهرة ، وأسطولها على مقربة من الاسكندرية ، فان عدم تدخلها على الاقل ، معادلا للتأييد السلبى »[١٠١] . ويقول المراســل بأن وزارة صدقى ، قد كتمت أمر الغاء الدســتور عن الجميع ، « عــدا الانجليز الرسميين فانها — كما سبق القول — أفضت اليهم بنياتها بشأنه ، واستأذنتهم فى انفاذها فأذنوا بذلك »[١٠٢] .

كما كان الموظفون البريطانيون ، فى الحكومة المصرية ، لا ســيما فى

---

(١٠٠) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٨٢ .
(١٠١) المرجع نفسه ص ١١٢ — ١١٤ .
(١٠٢) المرجع نفسه ص ١١٥ .

الجيش والبوليس ، على رأس حملات القمع ، ازاء مظاهرات الاحتجاج ضد الوزارة(١٠٣) ، وقد رفع الوفد شكواه الى المقيم البريطانى ، لاستخدام صدقى هذه القوات البريطانية ، فى قمع المظاهرات (١٠٤) ، وهــل كان فى امكان الحكومة المصرية ، استخدام هذه القوات ، رغم أنف بريطانيا ! .

ويكاد يجمع الساسة والمؤرخون فى مصر ، على أن الانجليز ، كانوا مرحبين بهذا الانقلاب الدستورى ، ان لم يكن يكونوا أحد صانعيه ، فيقول عباس العقاد « أن الانجليز سمحوا بالازمة ، لانهم يرجون أن يستغلوها، لتسهيل مقاومة الامة ، وحملها على قبول ما كانت ترفضه ، أثناء المفاوضات المفاوضات .. »(١٠٥) ، ويذكر عبد الرحمن الرافعى ، أن حكومة صدقى ، قد عرضت دستورها قبل اصــدارة على الحكومــة البريطانيــة ، وكانت الخارجية البريطانية على علم بتفاصيل مواده ، بل ويوم صدوره(١٠٦) .

وبصراحة يقول مصطفى النحاس ، للمندوب السامى فى ٢٠ يونيو ١٩٣٠ ، بأنه لا يستطيع أن يقنع الناس ، بأن الملك قد فعل ما فعله ، دون الموافقة البريطانية(١٠٧) ، وأنه اذا تحركت الجماهير ، للتصدى لمحــاولة القضاء ، على حقوقها المطلقة فى ظل الدستور ، فان القــوات البريطانية سوف تتحرك ، لمواجهة هذه التحركات ، وهو أمر يدعــم جانب الحكومة والملك(١٠٨) ، وأضاف النحاس مشــيرا الى الدور البريطانى ، بأنه فى كل

---

(١٠٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٢ .

(١٠٤) Little, Tom, op.cit., p. 147.

(١٠٥) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١١٣٤ .

(١٠٦) المرجع السابق ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(١٠٧) F.O. 407/210, No. 66, June 20, 1930, op. cit.,

(١٠٨) ibid.

وقت تفشل فيه المفاوضات ، بين مصر وبريطانيا ، تحدث أزمة فى مصر ، والتاريخ اليوم يعيد نفسه[١٠٩] ، ويؤكد مستر بترسون ، فى عرضه للاحداث المصرية منذ عام ١٩٢٩ ، اعتقاد الوفد ، بأنه لولا الموافقة البريطانية ، أو القبول البريطاني ، ما قام الملك بما قام به[١١٠] .

وعندما يتقابل مستر كامبل مع النقراشي ، فى سلسلة الاتصالات الانجليزية الوفدية ، يؤكد النقراشى أنه من الصعب اقناع الشعب المصري ، بأن بريطانيا العظمى ، ليست وراء الملك ، ولم يكن أمام الوفد ، الخيار فى النظرة العدائية لبريطانيا[١١١] .

ونفس المضمون يؤكده حامد محمود فى لندن ، بأن الجميع فى مصر ، يعتقدون أن الأزمة الحالية قد أقامها القصر ، بمساعدة بعض الدوائر البريطانية ، للضغط على الوفد لاتباعه سياسة معادية لبريطانيا[١١٢] ، وبصفة عامة فان الصحف الوفدية ، تؤكد أن الأيادى الانجليزية وراء الأزمة فى مصر[١١٣] ، فلم يكن صدقي يستطيع أن يضع مشاريعه موضع التنفيذ ، دون أن يحصل على الأقل ، على موافقة الحكومة البريطانية[١١٤] .

كما أكدت السياسة بأن الدستور الجديد ، انما خرج الى حيز الوجود بموافقة بريطانيا ، واستدلت فى ذلك بأقوال صدقى نفسه ، فقد أعلن رئيس الحكومة لوفد الاحرار بالاسكندرية ، بأنه نجح فى اقناع السير برسى

(١٠٩) ibid.
(١١٠) F.O. 407/214 No 55 Memorandum by Mr. Peterson
(١١١) F.O. 407/212 enclosure in No 2. op. cit.,
(١١٢) F.O. 407/210 enclosure in No 70. op. cit.,
(١١٣) F.O. 407/210 No 66. op. cit.,
(١١٤) F.O. 407/212 enclosure in No 127 Loraine to Henderson. Nov. 14, 1930.

لورين بنظام الانتخاب على درجتين ، وفى أكتوبر قال صدقى للاحـرار ـ عندما ضاق بملاحظاتهم ـ بأنه قد اتفق مع الحكومة البريطانيـة على اصدار الدستور فى ٢٢ أكتوبر ، وأن الوقت لا يتسع للمناقشة ، ووصفته السياسية بأنه دمية بريطانية .. ورغم أن صدقى ، يحاول أن يقنع الناس باستقلاله عن الحكومة البريطانية ، فان الجميع يعلمون أنه يتحرك فى ظل القياد ، وأن بريطانيا تستخدمه لتحقيق أهدافها(١١٥) .

والخلاصة فقد اعتقد الجميع « أن صدقى باق فى منصبه ، لا لشىء الا لانه يلقى تأييدا من بريطانيا ، وأنه اذا ما سحبت منه هذا التأييد مرة ، فسيسقط لا محالة مثل كثيرين جدا غيره ممن سبقوه » ، وكانوا على صواب ـ فقد نال صدقى تأييد السير برسى لورين ، وبالتالى تأييد الخـارجية البريطانية ، فاستمر فى منصبه حتى عندما سئم منه الملك ، وفى النهـاية سقط عندما نقل برسى لورين ، ورأت الحكومة البريطانية أنها فى حاجـة لتغيير سياستها(١١٦) ، فالانجليز ان لم يكونوا قد صنعوا هذا الانقلاب ، فقد باركوه وساندوه(١١٧) ، لاتفاقه مع سياستهم ، ومصـالحهم من كل الوجـوه .

يعتبر الملك فؤاد من صانعى هذا الانقلاب الدستورى ، فلقد كاشف زكى الابراشى ، اسماعيل صدقى ، برغبة الملك فى توليه الوزارة .. واتفقت رغبة الملك وصدقى فى تنظيم الحياة النيابية ، كما قال صدقى ، على نحـو

---

(١١٥) ibid.

(١١٦) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ص ٢٢٠ .

(١١٧) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٩ .

يتفق مع رأيه فى الدستور ، والعمل على استقرار الحكم[١١٨] ، للقضاء على الاغلبية الوفدية البرلمانية ، وكان ذلك بالنسبة للملك ، يعنى القضاء على دكتاتورية الوفد ، واحلالها بدكتاتورية السراى ، وكان معناه بالنسبة للانجليز ، ابعاد الوفد عن الحياة السياسية ، بعد رفضه توقيع اتفاق ١٩٣٠[١١٩] . فلقد اختار الملك صدقى لتولى الوزارة ، على أساس أنه سينهى طغيان الاغلبية الوفدية البرلمانية[١٢٠] ، ولقد أدت التغييرات الدستورية الى ما يريده الملك ، ليضع خيوط الموقف كلها فى يده ، لعله يستطيع بذلك ، أن يقف فى وجه الشعب واغراء الانجليز باعتباره صاحب السلطة على الاتفاق معه[١٢١] .

لقد كان الملك فؤاد رجعيا أوتقراطيا ، ذا عقلية ترغب فى أن يكون هو مصدر السلطات .. وأن يملك ويحكم معا وكما يريد ، دون اعتراف بدستور أن بسلطة الامة[١٢٢] ، وقصته مع الدستور يذكرها التاريخ ، فالدستور فى نظره لم يعد سوى منحة منه للشعب ، وما صراعه مع سعد زغلول حول سلطة الملك ، عندما نادت الجماهير « سعد أو الثورة » ، سوى تعبير عن رغبته فى أن يكون هو السلطة الفعلية فى البلاد .. والامثلة كثيرة .. ففى خلال تاريخ الحياة النيابية القصيرة فى مصر ، والتى لم تتعد السنوات السبع ، قام القصر بثلاث محاولات ضد الدستور ، ونجح فى محاولاته ،

(١١٨) سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ص ٢٤٩ .
(١١٩) سامى أبو النور : المرجع السابق ص ٩٧ .
(١٢٠) Zayid : Egypts struygle for indepence., p. 136.
(١٢١) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٨٠ .
(١٢٢) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٣٠ .

ونجم عنها الحكم بمرسوم ملكي ... وكان النجاح راجعا الى وجود رجال أمثال زيور ومحمد محمود وصدقى ... رضوا بالتعاون مع القصر ، رغم ارتيابهم فى دوافع الملك ... فكان هناك من السياسيين المصريين ، من يخشون القصر كما يخشون المندوب السامي ، ويميلون الى الارتماء فى أحضان أى منهما ، اذا ما بدت لهم أبسط مشكلة ، « كما أن كثيرين منهم ، لم يعتادوا فحسب على الحكم الذاتى ، وكانوا يسعون الى الاعتماد على سلطة أعلى ، متوقعين منها أن تحمل على عاتقها مسئولية لم يدربوا على تحملها ، (وكان البريطانيون يعتقدون أن هذه صفة معيبة فى كل المصريين) لقد كان أيسر شىء تماما هو أن يتنصلوا من الفشل بذريعة أنه لم يكن ذلك، الا نتيجة التدخل البريطانى أو الطغيان الملكى ، خاصة عندما كان كلاهما ، متهما بالتدخل بصفة مستمرة »[١٢٣] .

لقد كانت فكرة الانقلاب الدستورى ، مختمرة فى ذهن الملك ، وقبل أن يفاتح صدقى فى تأليف الوزارة ، فالملك له اليد الطولى ، فى الازمة الخاصة بقوانين محاكمة الوزراء ، الذين يعتدون على الدستور .. فهو الذي دفع الاحداث فى هذه الازمة ، الى القمة أو الذروة ، بعدم رفع هذه القوانين الى مجلس النواب[١٢٤] .

وقد سبقت الاشارة الى مقابلة توفيق نسيم لبرسى لورين ، موفدا من قبل الملك ، وما فهمه المندوب السامى من هذه المقابلة ، حول نية الملك فى

(١٢٣) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢٢٢ .

(١٢٤) F.O. 407/210 No.62. op. cit.,

تعديل الدستور وقانون الانتخاب[١٢٥] ، والى مقابلة الملك للمندوب السامى وعرضه برنامج حكومته ، لاصلاح ما أفسده الوفد[١٢٦] . وأنه دعا صدقى لتولى الوزارة ، ليمسك زمام الموقف ، وتكوين حكومة جيدة ، وعقد المعاهدة مع حكومة جلالة الملك[١٢٧] .

ودافع الملك عن اجراءات صدقى،فعندما تحدث حوادث الاسكندرية، وتؤكد حكومة جلالة الملك فى مجلس العموم ، بأنها لن تستخدم كأداة للاعتداء على الدستور .. يعلن الملك فؤاد ، بأنه ليس هناك فيما اتخذه صدقى ، اعتداء على الدستور ، وأن كل ما اتخذه ، هو اجراءات قانونية ، واستمر فى دفاعه بأن صدقى ، استخدم قفازا لينا للحفاظ على الامن .. وهو واجبه .. وأنه يعمل من أجل حكومة نظامية ، جديرة بالاحترام ضد الاستبداد والفوضى ، بواسطة عصابة من المتآمرين الاثنانيين .. ويؤكد الملك ، رفضه لعودة الوفد ، على أساس ما سيصيب البلاد من خراب ، نتيجة لذلك ، وسيصبح الامر مسألة وقت للتدخل البريطانى ، كما حدث عام ١٨٨٢ .. ويطلب من الحكومة البريطانية ، الوقوف جانبا ، لتصبح القضية خالصة بين المصريين ، لتسير الامور بنفسها .. وفى مقابل ذلك ، فان كل شىء سيكون منظما ، وسيسود البلاد الهدوء والوفاق ، فى نوفمبر القادم .. بل أن الملك يعاتب حكومة جلالة الملك على تصريحها فى مجلس

(١٢٥) ibid

(١٢٦) F.O, 407/210 No 63. op. cit.

(١٢٧) ibid

العموم ، لان تأثيره سيؤدى الى اضعاف مركزه ، وسلطان حكومته ، فى تعاملها مع الفوضى(١٢٨) .

ويستمر الملك فى الدفاع عن حكومة اسماعيل صدقى ، وتأكيد رضاه عنها .. فهو يرى أنها تعمل بجدية وكفاءة ، وقد حفظت القانون والنظام ، وواجهت بنجاح مشكلات مصر الاقتصادية(١٢٩) .

بل وعلق مصير عرشه ، على حكومة صدقى ، فقد صرح الملك لاحـــد البريطانيين ، بأنه متأكد تماما ، بأنه اذا فشلت ، جهود وفاعلية الحكومة الحالية ، فى الاصلاح ، وعاد الوفد منتصرا ، فانه سيكون هناك شـــك فى بقائه على العرش(١٣٠) .

ويؤكد الوفد ، أن الازمة الوزارية والانقلاب الدستورى ، هما من صنع الملك ، فمنذ اليوم الاول لعودة الوفد ، بعد قطع المحادثات المصرية الانجليزية ، أخذ الملك يتآمر لتعيين اسماعيل صدقى باشا رئيســا للوزارة(١٣١) .

ان دستور صدقى يؤكد ، أن الملك هو صانع الانقلاب ، فاذا تعرضنا لنصوصه ، فسنجد أن الملك هو المستفيد الاول ، فاجمالا أدى الدستور وقانون الانتخاب ، الى تقوية نفوذ الملك ، وأصبحت المسئولية الوزارية ، أمام البرلمـــان ، أمام الملك ، الذى أصبح له حق تعطيل قـــرارات البرلمـــان(١٣٢) . فكان هذا العهد من أزهى فترات حكم القصر ، وليس من

---

(١٢٨) F.O. 4071212 No 41. Loraine to Henderson. July 18, 1930.

(١٢٩) F.O. 4071214 No. 56. Loraine to Simon. November 17, 193.1

(١٣٠) F.O. 4071212 No 118. Hoar to Henderson. October 18, 1930.

(١٣١) F.O. 4071210 enclosure in No 70. op. cit.,

(١٣٢) Vatikiotes. : Modern History of Egypt, pp. 282, 283.

قبيل المبالغة ، القول بأن الملك فؤاد ، فى عهد صدقى ، قد انفرد دون سائر قوى الصراع السياسى ، بسلطة اتخاذ القرار •• واستطاع أن يحقق للعرش نفوذا فى الحكم ، بلغ شأوا بعيدا ، « ولعل ما كان من تدخل زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية ، فى شئون الادارة والحكم ابان العهد الصدقى ، قد أعاد الى الاذهان نفوذ حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكى ابان العهد الزيورى »[١٣٣] ، فالملك هو المستفيد ، وهو صانع هذا الانقلاب الدستورى •

وبلا شك أن هذا الانقلاب ، كان فى صالح من أطلق عليهم فى التاريخ المصرى ، « أصحاب المصالح الحقيقية » ، وهم مجموعة العائلات المحدودة من كبار ملاك الارض ، من الارستقراطية المصرية وكبار الصناعيين ، المرتبطين بالمصالح الاجنبية ، ••• اذ فرضت عليهم مصالحهم ، ايقاف المد الوطنى الديمقراطى ، الذى يعنى فى النهاية ، الاضرار بمصالحهم ومصالح حلفائهم •• وقد أعتبر هؤلاء ، القوى الوطنية المنبثقة عن الانتخابات فى أعوام ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٩ •• عبارة عن «طغيان فئة قليلة ، اتخذت من الرعب الذى تنشره بين الناخبين والنواب جميعا ، سببا للحكم والتحكم » وأن الفوز الساحق للوفد منذ دستور ١٩٢٣ ، قد أوجد فى مصر « أوتقراطية جديدة فى صورة برلمانية »[١٣٤] •

فنتيجة للحقوق التى كفلها دستور ١٩٢٣ ، أيقنت الرجعية المصرية فى عام ١٩٣٠ ، ضرورة تغيير هذا الدستور ، نتيجة للتطورات الاقتصادية

---

(١٣٣) تشانى أبو النور : المرجع السابق ص ٢٤٩ •

(١٣٤) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٢ ، ١٦٣ •

والاجتماعية ، ففي الفترة بين ١٩٢٧ – ١٩٣٠ حدث تطور ونمو في الحركة العمالية ، حتى أن الملك فؤاد ، تحت ضغط المستعمرين ، الذين ثارت ثائرتهم نتيجة لنمو الحركة العمالية ، وانتشار الاراء الاشتراكية في مصر ، توجه الى مكتب العمل الدولى بجنيف ، عام ١٩٢٩ « لاستقاء النظم العمالية ، التي يمكن تطبيقها في مصر »[١٣٥] .

وقد تكون حركة الملك هذه ، نتيجة خوف شخصي كبير .. ولكن في ظهور اتحاد الصناعات ، وانشاء مكتب العمل في نوفمبر ١٩٣٠ ، تحت رئاسة مستر جريفز ، مساعد مدير الادارة الاوروبية – إذ صدر القرار الوزاري رقم ٤٠ في ٢٩ نوفمبر بانشاء هذا المكتب ، لمراقبة حركات العمال ، وتنظيم العلاقة بينهم وبين أصحاب الاعمال[١٣٦] – ما يشير الى خوف الملك والحكومة والاحتلال ، من تحول هذه الحركة الى عنصر هام في النشاط الوطني .. اذ كانت انتخابات عام ١٩٢٦ مجالا لتنفس الحركة العمالية ، ومجالا للتشريع لصالح العمال ، نتيجة نمو الحركة العمالية ونضالها .. فضلا عن الاثر السيء للازمة الاقتصادية على قطاع العمال ، من استمرار للبطالة واتساع نطاقها ، الى جانب انخفاض الاجور .. وكل ذلك أمور تستوجب السيطرة على هذا القطاع ... وعلى الجانب الاخر ، فقد كان وقع الازمة الاقتصادية ، على قطاع الفلاحين شديدا ، فلقد أصبحوا وصغار الملاك مفلسين .. وساءت أحوالهم بدرجة كبيرة ، أصبح معها الخوف ، من قبل أصحاب المصالح أو الرجعية المصرية منطقيا .. فقد

(١٣٥) المرجع نفسه ص ١٦٣ .

(١٣٦) عبد الوهاب بكر محمد : تطور جهاز الامن السياسي في مصر ، ص ١٠ ، ١٢ .

تستطيع هذه الجماهير المرهقة ، والتى يزداد بؤسها يوما بعد يوم •• أن تفرض ارادتها على الوفد عن طريق الديمقراطية ، بما يؤثر على مصالحها •• فأصبح ضرب دستور ١٩٢٣ لوقــف النشاط الديمقــراطى ضرورة ، يفرضها الحرص وصيانة مصالح هؤلاء(١٣٧) •

ويؤكد محمد حسين هيكل ذلك ، عندما يشير الى مــوقف الاعيــان وتأييدهم لصدقى باشا ، وبالتالى كان تأييد حزب الاحرار لحكومة صدقى فى البداية ، خوفا من انعزال هؤلاء عن الحزب ، خوفا على مصــالحهم ، فيقول فى هذا الصدد و « نحن لو عارضناها أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الاحرار الدستوريون ، بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرتبوا على هذا الشعور نتائج ، قد تضر بالحزب ضررا بليغا »(١٣٨) •

وعندما تغير موقف الحزب الى معارضة حكومة صدقى ، بعد صدور الدستور الجــديد •• حدث انشقاق فى الحزب ، فمعظم الطبقات الغنية استمرت فى تأييدها لصدقى ، بينما تحول المثقفون للمعارضة(١٣٩) •

وكان دستور ١٩٣٠ وبيان الحكومة حــول التعديلات الدستورية ، مرآة لصالح الملك والاعيان •• فلقد حرمت نصــوص الدســتور وقانون الانتخاب ، البلاد من كافة الحقوق الديمقراطية ، التى تضمنتها مواد دستور ١٩٢٣ ، وأبعدت الجماهير الكادحة ، كالفلاحين والعمال وبرجوازية المدن عن المسرح السياسى ، والاشتراك فى الحياة السياسية ، فضلا عن محاولات

(١٣٧) مصطفى النحاس جبر : الانقــلابات الدستورية ١٦٣ ، ١٦٤ ، سياســة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ص ٤٤٩ .
(١٣٨) مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ص ٢٦٠ .
(١٣٩) Zayid : op. cit., p. 139.

الضغط عليها اقتصاديا وسياسيا ، بالاضافة الى قوى الطلبة ، التى نمت وقويت بعد خوضها أحداث ثورة ١٩١٩ ، بل كانوا فى طليعة قواها المختلفة، فالى جانب ممارسة الطلبة للنشاط السياسى منذ هذه الثورة بشكل ملحوظ، وتعرضهم لوسائل القمع المختلفة ، فى عهود الانقلابات الدستورية السابقة ، فقد ازدادت أعدادهم بشكل ملحوظ •• ففى ظل تصريح ٢٨ فبراير ونوع الاستقلال الذى أوجده ، ازداد الاهتمام بالتعليم فزاد نصيب ميزانية المعارف من الميزانية العامة ، ففى سنة ١٩٢٤ بلغ ٩ر٢٪ ، وسنة ١٩٢٦ بلغ ٣ر٦٪ ، وفى ١٩٣٠ بلغ ٣ر٧٪ ، أى مبلغ ٩٧٥ر٣٩٣ر٣ جنيه ، كما زاد عدد الطلبة من ٠٠٠ر٤٠٠ عام ١٩١٣ ، الى ٤٢٥ر٨٣٦ عام ١٩٣٨ ، وزادت كذلك البعثات التعليمية للخارج ، فيصل عدد طلبتها فى الفترة بين ١٩٢٠ — ١٩٣٩ ، الى ٤٥٠ر١ طالب(١٤٠) ، فزادت قوة الطلبة عددا وخبرة وممارسة •• وهم جيش الوفد •

فدستور ١٩٣٠ هو انتقاص لحقوق هذه الجماهير •• وفى المقابل دعم سلطة الملك والاعيان(١٤١) •

فيصبح من الطبيعى والمنطقى والمشروع ، أن تدافع قوى الجماهير عن حقوقها المسلوبة ، بهذه التعديلات الدستورية ، ويحاول صدقى أن يحمل الشعب قهرا على الاذعان ، مستخدما كافة أساليب القهر والضغط ، بل والدين ، ولصرفهم عن الوفد •• فقد أصدر العلماء ، بيانا دعموه بآيات من

(١٤٠) عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ص ٣٢٩ •

(١٤١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٨٠ •

القرآن الكريم ، يستنكرون فيه أعمال الاضطرابات ، ويدعـون الجماهير الى الهدوء .. وأكد البيان أن الواجب المقدس للمصريين ، يقتضي المحافظة على أملاك الاجانب ، والاخلاص للملك ، وطاعة أولى الامر .. ولقد وقع البيان شيخ الازهر والمفتى ، وغـيرهم من رجال الدين[١٤٢] .. فكانت المعركة الدستورية الكبرى ، التى انتهت بانتصار الشعب في النهاية ، وعودة دستور ١٩٢٣ .. وذهبت جهود صدقى هباء منثورا ، وكان الافضـل أن تصرف هذه الجهود ، الى ما كانت البلاد أحوج اليه ، سـواء فى سـبيل الاصلاح الداخلي ، أو فى سبيل القضية القومية[١٤٣] .

الموقف الحـزبى :

بعد أن استعرضنا موقف القوى المختلفة ، من حكومة صـدقى ، والتعديلات الدستورية الجديدة ، وركزنا على القوى صاحبة المصلحة فى هذا النظام الجديد ، لنؤكد بالمنطق ، وقوفه ضد جماهير العمال والفلاحين والطلبة وغيرهم من القوى الشعبية .. واستكمالا لذلك أستعرض اجمالا لموقف الاحزاب السياسية فى مصر من هذا النظام الجديد ، وما أتى به من تعديلات دستورية ، برزت فى دستور ١٩٣٠ ..

كانت الخريطة الحزبية فى مصر وقتذاك ، تتمثل فى وجـود الاربعة احزاب سياسية هى .. الحزب الوطنى .. الوفد .. الاحرار الدستوريون .. الاتحـــاد .

---

(١٤٢) F.O. 407/212 No. 47. Loraine to Henderson. July 19, 1930.

(١٤٣) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٥٣

أولا .. الحـــزب الوطــنى

تميز موقف الحزب الوطني « بعدم الوضوح والتردد والضعف ويعكس خطورة الكتلة الشعبية الممثلة في الوفد ، ويستحق أن يكون نصيرا للحكم الاستبدادي »(١٤٤) .

فلقد كان الحزب الوطني في غاية من الضعف ، لوفاة أغلب زعمائه ، ولمحاربة الوفد وعلى رأسه سعد زغلول له .. وعند نهاية العقد الثالث ، كان الحزب في انحدار مستمر ، وكان أعضاؤه أبعد ما يكونون عن الحزب الوطني في هذه الفترة وفقد الكثير من الشخصيات البارزة ولم يبق للحزب الا القليل ، ولم يكن له مقر ولا ناد ولا صحيفة ولا موارد مالية ولا أنصار .. لذلك ليس من المستغرب ، أن يؤيد الحزب حكومة صدقي ، التى شاركته العداء للوفد ، فبارك خطواتها واجراءاتها التعسفية .. مما أدى الى فقد البقية الباقية من مؤيديه(١٤٥) .

فجمود الحزب الوطني في عدائه للوفد واستمراريته ، دفعه الى مناصرة صدقي وغير صدقي من القوى والاحزاب التى وقفت ضد الوفد .. وهذا الجمود قد دفع الحزب الى المواقف المتناقضة التى كانت مترتبة عليه(١٤٦) فبعد تولى صدقي السلطة ، وبقيام الوفد بمظاهرات الاحتجاج ضد الحكومة التى تستخدم قوات الجيش والبوليس في قمعها ،

---

(١٤٤) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٨٠ .

(١٤٥) زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره فى السياســة المصرية ١٩١٢ ـــ ١٩٥٣م ص ٤٩ .

(١٤٦) يونان لبيب رزق : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـــ ١٩٨٤ .. ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

ويسقط القتلى والجرحى .. يهاجم الحزب الوطنى الوفد ، ويتهمه بأنه المتسبب فى هذه الاحداث ، ويصف تصرف الحكومه بأنه دستورى[١٤٧] .

فبعد زيارة النحاس للشرقية ، وما جرى فيها من أحداث دموية .. يرى الحزب الوطنى ، أن حوادث الشغب والاحتكاك وتعطيل المصالح ، أمر لا يوافق عليه عقلاء الامة ، ولا يرضاه المخلصون من أبنائها .. ويدعو الوفد صاحب الاغلبية الى اتباع أسلوب التفاهم والجدل المنطقى ، لتسوية ما بينهم وبين الحكومة من خلاف[١٤٨] ، حتى لا تضطر الحكومة الى اللجوء الى الاجراءات الاستثنائية ، التى صرح بها صدقى ، إذا اضطرته تصرف الاغلبية على ذلك ، حتى يتمكن من المحافظة على الامن والنظام[١٤٩] .

ولا يجد الحزب مبررا لمسلك الوفد ، فالوزارة « قد أجلت اجتماع المجلس شهراً ، وهذا عمل لم تعتد به على الدستور » ، وبالتالى فعليه ترك الوزارة ، تنصرف الى تحقيق برنامجها السياسى ، الذى تعهدت به لجلالة الملك والشعب ، بدلا من اقامة العراقيل فى طريقها ، وتضطر الى اتخاذ الاجراءات الاستثنائية التى أشارت اليها[١٥٠] .

بل ويصف الحزب مسلك الوفد ، بأنه بعيد عن العقل والمنطق .. ويبرر ما لجأت اليه الحكومة لقمع تحركات الوفد .. فالحكومة لم تعتد على الدستور ، ولم تنزع الى الطرق الاستثنائية فى معاملة رجال الوفد والنواب .. فالعقل يحتم عليهم أن لا يطير صوابهم ، ويفقدوا كل عقل

---

(١٤٧) زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق ص ٥٠ .

(١٤٨) الاخبار ٥ يوليو ١٩٣٠ .

(١٤٩) المصدر نفسه ٨ يوليو ١٩٣٠ .

(١٥٠) نفس المصدر والتاريخ .

وحكم ، فيجوبون البلاد ، داعين الى الخروج على الحكومة ، محرضين على الثورة عليها ، فى عبارات واضحة أمام رجال الامن ... ثم ينتظرون بعد كل ذلك « أن تغل الحكومة القائمة يدها ، وأن تكون منهم كما يكون المتفرج ، وهى مسئولة عن حفظ الامن والنظام العام ، أمام جلالة الملك الذى عهد اليها بتولى زمام الحكم ، وأمام الامة والاجانب »[١٥١] ، وأن الثورة التى يهدف اليها الوفد من زياراته للاقاليم ، ستخترق اليابس والاخضر ، بالرغم من الشدة التى تعانيها البلاد ، والضيق المالى الذى يرزح الشعب تحت أعبائه[١٥٢] .

ويناشد الحزب الحكومة بمنع هذه الزيارات ، حقنا للدماء ، واقرارا للامن والنظام[١٥٣] ، فالوزارة بعد هذه الاحداث المشئومة ، ليست ملومة اذا لجأت الى أية وسيلة ، ترى أنها كفيلة بحفظ الامن والنظام ، وهو أول واجباتها[١٥٤] ، ولابد أن يحال بينهم وبين الامعان فى دعوتهم الثائرة بالقوة ، والا يسمح لهم بالسفر الى الاقاليم[١٥٥] .

وبينما نجد الحزب يعلق فى الايام الاخيرة من يوليو ١٩٣٠ ، بأن « الحكم النيابى أداة فى أيدى الامة ، وأن البطش به ليس طريقا للاصلاح[١٥٦] » فانه عقب محاولة الاعتداء على صدقى ، يهاجم الوفد ويتهمه بتدبير الحادث[١٥٧] .

---

(١٥١) المصدر نفسه ٩ يوليو ١٩٣٠ .

(١٥٢) نفس المصدر والتاريخ .

(١٥٣) المصدر نفسه ١٦ يوليو ١٩٣٠

(١٥٤) المصدر نفسه ١١ يوليو ١٩٣٠

(١٥٥) زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق ص ٥٠

(١٥٦) محمد زكى عبد القادر : المرجع نفسه ص ٨٠

(١٥٧) زكريا سليمان بيومى : المرجع نفسه ص ٥٠ .

وتتوالى حملة الحزب على الوفد ، واستهجان دعوته بمقاطعة البضائع الانجليزية ، والتوقع بفشلها كما فشلت سابق دعوتهم بأيام كان للوفد السيطرة على الامة[١٥٨] ، وفى نفس الوقت تمجد هذه الحملة حكومة صدقى باشا ، رغم ما يقيمه الوفد من عراقيل أمامها .. فلم يصرف ذلك صدقى عن العناية بالبلاد ، ودراسة المشروعات النافعة ، و« ها نحن نرى آثار تنفيذ هذه المشروعات الجليلة تظهر رويدا رويدا ، فى تفريج الازمة القائمة »[١٥٩] .

وعندما صدر دستور صدقى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، اجتمعت لجنة الحزب الادارية بعد ذلك بيومين ، برياسة محمد حافظ رمضان ، وكان مصطفى الشوربجى وعبد الرحمن الرافعى ، من بين الحاضرين ، وعقب الاجتماع ، كان بيان الحزب الذى نشر فى ٢٥ أكتوبر .

ومن الطبيعى أن يذكر البيان ، كفاح الحزب الوطنى ، من أجل الدستور والاستقلال وأن هدف هذا الكفاح ، هو « تحقيق سلطة الامة ، وصونها من عبث الاعتداء وتقلبات الاهواء » ... وأشار الى أن الحزب كان ينادى بوضع الدستور بواسطة جمعية تأسيسية ، وأن الدستور تعرض منذ صدوره للعبث والانتقاص والمسخ والتشويه ، من مختلف الهيئات والاحزاب التى تولت السلطة (بما فيها الوفد) .. وهذا طمس للتاريخ ، وانكار لجهود الوفد فى الدفاع عن الديمقراطية ، وهو الحزب الوحيد ، الذى كان له شرف الدفاع عن الدستور ، والنضال ضد العبث به ..

---

(١٥٨) الاخبار ٢٣ نوفمبر ١٩٣٠ .

(١٥٩) المصدر نفسه ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠ .

وبينما يقول البيان ، أن الحزب الوطني يقف موقف المعارضة ، حيال كل اعتداء على الدستور ، فلم يتخذ هذا الحزب ، موقفا جديا ازاء انتهاكات حكومة صدقى للدستور منذ توليها السلطة ، وحتى صدور الدستور الجديدة(١٦٠) ، كما سبق القول .

.. وتعرض البيان لاعتداء حكومة صدقى على الدستور ، دون الاكتراث لارادة الامة وحقوقها ، وأن الحكومة قد بررت عملها لاصلاح مساوىء الماضى ، وقد « أبان الحزب الوطنى أكثر من مرة ، أن اصلاح هذه المساوىء ، يأتي عن طريق الجهاد القومي الصحيح ، وتنبيه الامة الى واجباتها ، وأن هذا الاصلاح لا يأتي بأى حال من طريق المساس بالدستور ، وحرمان الامة من حقوقها الطبيعية » ، وأن الوزارة لا تملك سلطة تغيير الدستور ، ويدعو الامة الى توحيد صفوفها وجهودها ، « على أساس ميثاق قومى ، يحقق سيادتها واستقلال البلاد »(١٦١) .

واذا كان الحزب الوطنى ، قد احتج على الغاء حكومة صدقى للدستور ، فان ذلك لم يكن يعنى ، أكثر من محاولة يقوم بها رجاله ، لاثبات عملهم بمبادئهم القديمة ، وابعاد الشبهة التى لحقت بهم ، من تأييدهم المطلق للحكومة .. فسرعان ما عاد تأييدهم لحكومة صدقى من جديد ، حيث هاجموا الوفد فى خطة استقالات العمد والمشايخ ، والتى أراد بها زعزعة الحكومة(١٦٢) ، وكذلك أعماله ضد حكومة صدقى .

---

(١٦٠) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٥ .

(١٦١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

— ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٣٦ .

(١٦٢) زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق ص ٥٠ .

وعلى أية حال فان نص البيان ، لجميع مراحل الفترة التى عاشها حكم صدقى بما فيها حكم الوفد .. أمر يؤدى الى بلبلة الرأى العام ، وتمييع القضية وهو ما يؤدى الى دعم حكم صدقى(١٦٣).

واستمر الحزب الوطنى فى دفاعه عن صدقى ، فهاجم الائتلاف بين الوفد والاحرار الدستوريين .. وتوقع عدم استمراره .. وفشل دعوة مقاطعة الانتخابات ، فالوزارة لن تعبأ بهذه الحركات الصبيانية ، وستسير فى « طريقها القويم ، لاعادة الحكم النيابى الى البلاد ، ومنح النواب حق التعبير عن ارادة الامة والتكلم باسمها .. »(١٦٤).

واعترض الحزب الوطنى ، على زيارات الوفد والاحرار للاقاليم ، للدعوة لمقاطعة الانتخابات ، وشجب مثل هذه المحاولات ، مستحسناً موقف الحكومة الصارم ازاءها ، واعتبر الحزب يوم بنى سويف ، عند محاولة أحزاب المعارضة زيارتها ، من « الايام التاريخية المجيدة التى نسجلها للوزارة الصدقية ، فقد ظهر فيها حزم الوزارة ، وعزمها مع الحكمة وسداد الرأى ، فقد أراد الوفديون أن يشعلوا نار الثورة ، ولكن الحكومة لم تمكنهم من ذلك ، وبقى الاهالى فى بلدهم آمنين .. »(١٦٥).

وكان الطبيعى أن يؤيد الحزب استمرار هذا الموقف من الحكومة

---

(١٦٣) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٦.

(١٦٤) الاخبار ٢ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٠ .

(١٦٥) الاخبار ١٧ ابريل ١٩٣١ .

في مقاومة المعترضين على قانون الانتخابات والداعين لمقاطعتها ، ويؤكد شرعيتها في هذا الصدد ، فلقد أصدرت الحكومة قانون الانتخاب ، وعززت قرارها بمرسوم ملكي نشرته على الامة ، ووضعت عنه تطبيقاتها وهيئاتها ، فاذا قام انسان ليعطل هذا القانون ، أو ليثور على هذا النظام ، واذا شايع هذا الانسان فريق ممن طبعت نفوسهم على الدعوة الى الشغب ، فان الحكومة من واجبها أن تحوط قوانينها بالقوة التي تكفل لها التنفيذ ، وان لا تمكن هذه الطائفة بالعبث بالنظام .. » (١٦٦)

بل وأيد الحزب حركة تعطيل الصحف التي قامت بها الحكومة فتعليقا على مصادرة المشاء والضياء والفلاح المصري ومصر .. تذكر الاخبار في مقالها « بودنا أن نترك الحرية لكل انسان ، يقول ما يشاء ، ولكن على أن يكون هذا القول ، أخلاقي في حدود القانون ، ولا يتعارض مع النظام العام ، فاذا ما أسيء استعمال الحرية وفهمها ، فان هذه الاساءة من أشد الاخطار ، وأعظمها على الحرية نفسها .. » (١٦٧) .

وما لبث الحزب أن توج هذا الموقف ، بدخوله انتخابات صدقي على أساس التغييرات الدستورية ، معارضا في ذلك الوفد ، الذي قاطع الانتخابات مع الاحرار الدستوريين (١٦٨) ، فاشترك بذلك مع حزبي الشعب والاتحاد في هذه الانتخابات (١٦٩) وكان ذلك مبعث غبطة صدقي باشا ، وتصريح بذلك مؤداه أعطى حديثه له بنادي الشعب ، أعلن اغتباطه لدخول

---

(١٦٦) المصدر نفسه ٢٧ ابريل ١٩٣١

(١٦٧) نفس العدد .

(١٦٨)

(١٦٩) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٧٢ .

الحزب الوطنى الانتخابات ، مرحبا بوجود نوابه فى البرلمـــان ، وأنه ينظر « الى الحزب الوطنى ، كحزب معارضة بريئة نزيهة عظيمة النفع ، بخصوصا فى المواقف الاستثنائية ، التى تجتازها البلاد فى هـــذه الاوقات .. أجل لا أنظر اليه شزرا ، كما كان يفعل الخصوم ، لان مدار سياستهم هو المســـاومة على حقـــوق البـــلاد ، ولم يكن الحـــزب الوطنى معهم من المســـاومين » (١٧٠) .

وبذلك شارك الحزب الوطنى فى تقنين نظام صدقى ، ومحـــاولة اضفاء الشرعية على هذا النظام ، على اعتبار أن حزبى الشعب والاتحاد تكونا بالطريق الادارى ، ولا سند شعبى حقيقى لهما .. وكان اشتراك الحزب الوطنى بناء على قرار لجنته العليا .. وكانت هناك أقلية معارضة لهذا القرار ، منها عبد الرحمن الرافعى .. وكان صدقى يزهو على الدوام ، بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحـــزاب ، هى الشـــعب والاتحـــاد والحـــزب الوطنى (١٧١) .

ويعقب الرافعى على قرار الاغلبية فى الاشتراك فى الانتخابات .. بأنه كان جديرا بهذا الحزب ، الذى رفع راية الثورة ، على قانون الانتخاب الباطل . الذى أصدرته وزارة زيور ، ودعا الى عدم العمل به .. أن يقف هذا الموقف من دستور صدقى ، وقانون الانتخاب ، ويشترك فى معـــركة الدستور سنة ١٩٣٠ ، لينسجم ذلك مع ماضيه ونضاله .. ولكنه لم يتخذ هـــذا المـــوقف (١٧٢) .

---

(١٧٠) الاخبار ٦ يونيو ١٩٣١ .

(١٧١) عبد العظيم رمضان : الفكر الثورى فى مصر ص ٧٩ .
عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤١ .

(١٧٢) المرجع السابق ص [illegible] ٣٦ و ٣٧ .

ويبدو أن الحزب سار على هذا النهج فيما بعد، فقد اشترك في الانقلابات الدستورية التي حدثت بعد ذلك، فاشترك في انقلاب محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وفي انقلاب أحمد ماهر رئيس حزب الهيئة السعدية في ١٩ أكتوبر ١٩٤٤، وفي وزارة النقراشي الذي خلف أحمد ماهر في رياسة الحزب في ٢٤ فبراير ١٩٤٥، وفي وزارة ابراهيم عبد الهادي التي خلفت وزارة النقراشي في ديسمبر ١٩٤٨ (١٧٣).

ويتجلى موقف التردد والضعف، والتناقض والانقسام بين أعضائه، ازاء موقفهم من حكومة صدقي والدستور الجديد بوضوح، في جلسات مجلس النواب المصرى، ففى الجلسة الخامسة فى دور الانعقاد الاول، يتأكد تناقض الموقف عندما يعلن رئيس الحزب ... دخول حزبه انتخابات صدقي، رغم احتجاج الحزب على التعديلات الدستورية، فما « كانت تلك التعديلات التي أدخلت على الدستور . لتصدنا عن الدخول فى الانتخابات، ما كانت لتصدنا عن أن نكون معكم اليوم، بل أقول لو كانت تلك التعديلات، أبعد مدى وأكبر أثرا، وحتى لو كانت ماسة بجوهر الدستور وبالحريات العامة، لو كانت كل ذلك، بل لو كانت قد هدمت الدستور هدما، ما كان ذلك ليصدنا، بل لكان من أوجب واجباتنا، أن ندخل هذا المجلس، لنكون صوتا حيا حتى يعود الدستور كما بدأ .. » (١٧٤) .

(١٧٣) عبد العظيم رمضان: الفكر الثوري في مصر، ص ٧٩.

(١٧٤) مضابط مجلس النواب: الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١، ص ٤٣، ٤٤ (ملحق الوقائع عدد رقم ٧٣ فى ٢٦ يوليو ١٩٣١).

ويقول أيضا رئيس الحزب . « دخل الحزب الوطنى الانتخابات الاخيرة ، كما دخل الانتخابات الماضية فى جميع أطوارها ، فكان له نواب فى مجالسنا النيابية ، وشبه النيابية ، ولا أدهشكم يا حضرات النواب ، اذا قلت لكم أننا دخلنا جميع هذه المجالس ، ونحن فى الواقع ، لا نقتصر نظاما واحدا ، من النظم التى قامت عليها .. »(١٧٥) .

لقد ساند الحزب الوطنى حكم صدقى ، بدخوله الانتخابات على أساس دستور ١٩٣٠ ، رغم اعتراف رئيسه ، بأن هذه التعديلات الدستورية قد انتقصت « من السلطة التشريعية بعض حقوقها » ، كما أن عملية المساواة بين المجالس النيابية المختلفة ، وعدم اقرار أى نظام ، سواء النظام القائم أو الأنظمة السابقة ، هو طمس لجهود الوفد الديمقراطية ، وانكار لها ، والتقليل من خطورة ما فعله صدقى ، لمساواته بالتجارب الديمقراطية السابقة ، وتمييع لقضية الديمقراطية ، فضلا عن تناقض الموقف ، فكيف لا يقر تعديلات صدقى الدستورية ، ويدخل الانتخابات على أساسها ..

لذلك نجد نائبا (محمد عزيز أباظة) يدرك هذا التناقض ، وأن دخول الحزب الوطنى هذه الانتخابات « انما هو اقرار صريح ، لا ضمنى بقبولنا التعديلات الدستورية ، التى جرت الانتخابات فى ضوئها .. » ، وبالتالى لا معنى للكلام عن هذه التعديلات ، بعد دخول المجلس على أساسها(١٧٦) .

أما النائب ابراهيم دسوقى أباظة فهو يتفق مع رئيس الحزب ، بأن

---

(١٧٥) نفس المصدر والصفحة .

(١٧٦) المصدر نفسه ص ٤٣ ، ٤٩ .

دخول الانتخابات لا يعنى الموافقة على هذه التعديلات ، ويطالب بالعدول عنها ، عندما تنتهى الظروف السيئة التى أدت اليها •• وأكثر من ذلك ، فهو يعتبر أن النيابة فى عهد صدقى هى الحرية الحقيقية ، فلقد اختار الناخبون نواب المجلس ، لانهم خيروا « بين حرية حقيقية تتمتع بها البلاد فى حدود النظام والقانون ، وبين حرية كاذبة مزيفة وديمقراطية يتحكمون باسمها فى البلاد »[١٧٧] ، أى أنه فضل نظام صدقى على الحياة البرلمانية السابقة ، وفى ذلك طمس للحقيقة واهدار لها ، أما موقف مصطفى الشوربجى ، فرغم اشتراكه فى اجتماع الحزب ، الذى أدان التعديلات الدستورية ، فانه يعتبر أن مجلس نواب صدقى ، هو البداية الحقيقية للحياة الدستورية فى مصر ، « أرى أننا فى مبدأ الحياة الدستورية رغم أننا بدأناها فى سـنة ١٩٢٤ » ، فأنكر بذلك تاريخ الحياة البرلمانية السابقة ، وهذا قلب للحقيقة •• بل أنه لم يعتبر تبعا لذلك ، أن التعديلات الدستورية انتقصت من حقوق الامة ، « •• لا أستطيع القول أن هذه التعديلات انتقصت حقوق الامة ، أو أن أقول أنها مؤدية بنا الى حالة أسوأ مما كنا فيها •• » ، بل كان هجومه على الحيـاة النيابية السابقة ، التى خلفت « لنا مصائب تجعلنا نعتقـد أنه عهد لا يبكى عليه •• فهل نبكى هذا العهد الذى كان النواب لا يتكلمون فيه الا بقدر ، ولا يتنفسون فيه الا بقدر •• » وحبذ قانون الانتخاب الجديد ، لانه « أبعد هؤلاء عن الكراسى التى تجلسون عليها اليوم » ، وأكـد أن وزارة صدقى قد وفقت فى علاج الموقف ، ويرجو من « الله سبحانه وتعالى أن يتم توفيقها •• »[١٧٨] .

---

(١٧٧) المصـــدر نفسه ص ٤٩ .

(١٧٨) المصـــدر نفسه ص ٥٠ ، ٥١ .

أما عبد العزيز الصوفانى ، فقد اختلف مع سابقيه ، من أقطاب الحزب الوطنى ، فقد قرر أن الهيئات النيابية السابقة ، « كانت مثالا حسنا وان كانت لها بعض الاغلاط ، فهذا ما لا تخلوا منه أية هيئة فى العالم ، وهو موجود فى أعرق الامم النيابية •• » ووازن بين دستور ١٩٢٣ ودستور صدقى ، وأعلن أن سلطة الامة فى الدستور الاخير ، قد انتقصت عما كانت عليه فى الماضى ، •• فهناك انتقاص فى المسئولية الوزارية •• ويحتج نواب الحزب الوطنى على هذا الكلام ، الذى أدان فيه هذا العهد ، بل ولم يدن العهود السابقة •• فخرجوا من الجلسة احتجاجا ، وينتهى الموقف بانسحاب أغلب أعضاء المجلس ، ويقرر رئيس المجلس بناء على المادة ٢٩ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٣١ ، منع عبد العزيز الصوفانى من الكلام ، ويعترض العضو ، فيرجع الرئيس الى المجلس ، الذى يوافق على منعه من الكلام •• ويحتج عبد العزيز الصوفانى •• وتكون خاتمة المشهد باعلان الدكتور عبد الحميد سعيد ، بأن الحزب الوطنى لا يوافق على ما قاله النائب عبد العزيز الصوفانى •• وتنتهى الجلسة بالثقة الاجماعية لمجلس النواب ، بحكومة صدقى والموافقة على خطاب العرش[(١٧٩)] •

وعلى أية حال اذا كان الحزب الوطنى ، قد أيد وزارة صدقى ، وكان دافعه فى ذلك عداءه للوفد •• فأن هذا الموقف لم يكن واضحا ، بل تميز بالتردد والتناقض •• كما انه لم يكن يعنى تأييد الحزب الوطنى لحزب الشعب ، ولا يعنى أيضا العداء بينهما على عهد وزارة صدقى[(١٨٠)] •

(١٧٩) المصدر نفسه ص ٥٣ ، ٥٤ •

(١٨٠) زكريا سليمان بيومى ، المرجع السابق ص ١٢٣ •

فلقد عارض الحزب الوطنى حكومة حزب الشعب ، سواء فى عهد صدقى أو عبد الفتاح يحيى ، عندما أعلنت الحكومة ، اتخاذها أسلوب التفاوض لحل القضية المصرية[١٨١] ، فتقول جريدة الاخبار « بالرغم من انتصارنا لوزارة صدقى باشا ، وتأييدنا لها فى جميع المشروعات النافعة المفيدة ، التى عاد على الامة منها الخير الكثير ، فاننا لا يمكن أن نوافقها أو نوافق غيرها ، فى الفكرة القائلة باجراء مفاوضات بين مصر وانجلترا ، لحل المسألة المصرية .. »[١٨٢] .. ويؤكد الحزب ، تمسكه بالمبدأ الذى نادى به مصطفى كامل ، فلا مفاوضة الا بعد الجلاء « ذلك المبدأ الجليل ، الذى حرص عليه الحزب الوطنى ، صاحب الفضل الاكبر فى النهضة الاستقلالية الحاضرة ، وواضع حجر الاساس فى بناء اليقظة القومية .. »[١٨٣] .

كما أعلن الحزب الوطنى فى عهد صدقى ، معارضته لكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية ، التى سبق له أن أيدها .. وكان ذلك اعلانا بعودة الحزب الوطنى الى سابق سياسته .. ولكن بعد أن أفقدته هذه السنوات الثلاث ، اذ كانت هذه المعارضة فى السنة الاخيرة لحكم صدقى — كثيرا من أنصاره ، بشكل جعله هيكلا مجردا كأشجار الخريف[١٨٤] .

وبعد استقالة وزارة صدقى فى سبتمبر ١٩٣٣ ، تولى عبد الفتاح

---

(١٨١) محاضر مجلس النواب : الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣٠ ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٨٢) الاخبار ٨ يونيو ١٩٣١ .

(١٨٣) نفس العدد .

(١٨٤) زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق ص ٥٠ ، ٥١ .

يحيى رئاسة الحكومة الجديدة •• اتضح الموقف الحقيقى للحزب الوطنى، ازاء حزب الشعب وحكومته ، وكان عبد الفتاح يحيى ، قد تولى أيضا رئاسة الحزب •• فيهاجم الحزب والوزارة الجديدة منذ البداية ، ويصـف حالة البلاد فى عهـدها ، بأنها « محن من فوقها محن » ، وأن هم الوزارة هـو استبقاء الحكم فى يدها ، بل وأكثر من ذلك ، هاجم الحزب الوطنى حكومة صدقى السابقة ، فيقول « ان هذه الوزارة هى استمرار للوزارة الماضية ، مع تبدل فى الاشخاص وتغير فى الاطماع ، أما مصالح البـلاد وحقوقها فمهددة ، وحريتها وارادتها معطلة مضطهدة » الى غير ذلك من أسـاليب الهجـــوم(١٨٥) •

واذا كان ذلك يمثل موقف العداء ، الذى اتسمت به علاقة الحـزب الوطنى بحزب الشعب ، بعد حكومة صدقى ، وحتى الغاء الاحزاب ، الا أن عدم وضوح هذه العلاقة منذ نشأة هذا الحزب ، وتأجيل الاعلان عنها يعد دليلا على مدى الضعف ، الذى أصاب الحزب الوطنى فى تلك الفترة(١٨٦) •

---

(١٨٥) المرجـع نفسه ص ١٢٣ •
(١٨٦) نفس المرجـع والصفحة •

ثانيا ــ حــــزب الوفــد

كان موقف حزب الوفد ، من حكومة صــدقى ودستوره ، واضــحا ومحددا منذ البداية .. فقد جاء صدقى على أنقاض حكومــة مصــطفى النحاس ... واستمر هذا الموقف حتى النهاية ... فقــد كانت صــورة صدقى ، وتاريخه السابق واضحين منذ البداية أمام الوفد ... ففى اليوم الاول لتولى صدقى الحكم فى ٢٠ يونيو ســنة ١٩٣٠ .. اجتمعت لجنــة الوفد ، متحدية قرار صدقى بمنع اجتماعها .. وقررت أن حكومة صدقى غير دستورية ، وأكثر من ذلك فقد دعت لجان الوفد الفرعية على مستوى القطر ، للدفاع عن الدستور[١٨٧] .

وكما كان متوقعا ، فقد صدر قرار صدقى بتأجيــل البرلمــان لمــدة شهر[١٨٨] ، ورفض رئيس مجلس النواب الوفدى ، أن يعطى تأكيــدات لصدقى ، بعدم المناقشة بعد قراءة القرار ، فان النواب أحرار لان يقولوا ما يريدون .. وأعتبر ذلك تدخلا من السلطة التنفيذية فى أعمــال السلطة التشريعية ، فأغلقت الحكومــة أبواب البرلمــان بالسلاســل ، واستطاع النواب الوفديون كسرها بواسطة حرس البرلمان ، وعقــدوا جلستهم[١٨٩] التى احتجوا فيها ، على مسلك الحكومة ، ولقد كان من رأى السير برسى لورين فى هذا الصدد ، أن مسلك رئيس الوزراء غــير حــكيم ، وكان من الافضل أن يترك البرلمان يجتمع ، ويواجه العنف المتوقع فى المناقشات[١٩٠] .

---

(١٨٧) Zayid cit., p. 137.
(١٨٨) F.O. 4071210 No. 67 Loraine to Henderson. July 23, 1930.
(١٨٩) F.O. 4071210 No. 68. Loraine to Henderson. July 23, 1930.
(١٩٠) F.O. 4071210 No. 69. Henderson to Loraine July 23, 1930.

وأخذ الوفد يتحرك ، ففى ٢٦ يونيو عقد اجتماع بالنادى السعدى بالقاهرة ، ضم حوالى ٥٥٠ عضوا ، من النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديريات ، وأقسم الجميع للدستور ، وتعاهدوا على الدفاع عنه . ومواجهة أى اعتداء عليه ، وعدم التعاون مع الحكومة ، وأقسموا على تنفيذ هـذه القرارات ونشرها فى أنحاء القطر(١٩١) . وتذكر الوثائـق البريطانيـة أن الحاضرين بهذا الاجتماع ، كانوا ٢٠٠ نائبا ، ٦٩ شـيخا ، ٣٦٠ عضـوا بمجالس المديريات(١٩٢) ، وأن النحاس باشا أكدعلى دور كل فرد ، وأن عليه التضحية فى سبيل حقوق الامة ، وقال أن الحكومة اذا لم تتقدم بعد شهر التأجيل للبرلـمـان بطلب الثقة ، كان ذلك دليلا على نيتها فى اقامة حـكم استبدادى ، والى جانب قرارات عدم التعاون مع الحكومة ، والدفاع عن الدستور ، والقسم على الذود عنه كانت الصيحات بحيـاة الدسـتور ، والثورة ومقاطعة البضائع الانجليزية وسقوط الخونة(١٩٣) .

وبالتالى كانت زيارة النحاس وأعضاء الوفد ، لنواحى القطر المختلفة، محرضا الجماهير للدفاع عن الدستور(١٩٤) ، فزار الزقازيق والمنصـورة ، وحدث التصادم وكانت الاصابات ، مثلا فى المنصورة ٣٧ من بينهم ٣ قتلى من رجال البوليس ، بينما كانت الاصابات فى معسكر الاهالى ١٥ من بينهم ٣ قتلى(١٩٥) ، وتوالت الاجتماعات فى عدة مدن ، كما حدثت المظاهرات فى

---

(١٩١) Royal institute of international affaise; Great Britian and Egypt 1914 — 1951, p. 29.

(١٩٢) F.O. 4071212 No 11. Loraine to Henderson. June 28, 1930.

(١٩٣) F.O. 4071212 enclosure in No 11. op.cit.,

(١٩٤) Zayid, op. cit., p. 137.

(١٩٥) F.O. 4071212 No 61. Loraine to Henderson. July 8, 1930.

بور سعيد ، الاسماعيلية ، طنطا ، الاسكندرية ، القاهرة ومن الطبيعى أن يحدث الصدام بين الجماهير والبوليس ، وكانت القتلى ، وفى الاسكندرية بمفردها بلغ عدد القتلى ٢٠ شخصا والجرحى ٥٠٠ •• وكان النواب يجوبون البلاد للدعوة ضد الحكومة ، ولم يكن فى امكان الحكومة اتخاذ أى اجراء ضدهم بسبب حصانتهم البرلمانية(١٩٦) ، وفقد النحاس والنواب والشيوخ ، هذه الحصانة ، بانتهاء الدورة البرلمانية(١٩٧) •

ثم كان رد فعل هذه الاحداث من جانب بريطانيا ، وتصريحات مكدونالد فى مجلس العموم — وهو ما سبق الاشارة اليه عند التعرض للموقف البريطانى من الازمة الدستورية — وكانت التعليمات بتحذير النحاس وصدقى ، بمسئولية كل منهما عن سلامة أرواح وممتلكات الاجانب وارسال بارجتين للاسكندرية لهذا الغرض •

ولقد أثر هذا التحذير فى مجابهة الوفد لنظام صدقى ، فقد أدرك الوفد ، عدم استطاعته اتخاذ التحرك الجماهيرى ، كوسيلة للاطاحة بصدقى ، دون أن يتعرض الاجانب للخطر فى أرواحهم وممتلكاتهم •• وهو أمر يؤدى الى التدخل البريطانى للمحافظة على الوضع الراهن •• فلجأ الوفد الى المقاومة السلبية ، لتجنب مثل هذا التدخل •• ولم يقدر لهذا الاسلوب الجديد النجاح للاطاحة بصدقى(١٩٨) •

---

(١٩٦) Zayid, op. cit., p. 137.

(١٩٧) F.O. 4071212 No 21. Loraine to Henderson July 11, 1930.

(١٩٨) Zayid, op. cit., p. 138.

فاجتمع مجلس النواب المنحسل بالنادى السعدى ، وخطب فيهم النحاس مستعرضا ظلم الحكومة ، وقرروا عدم الثقة بها ••• ودعوة الناس بعدم التعاون مع الحكومة ، والامتناع عن دفع الضرائب[١٩٩] •

لقد اتبع الوفد طرقا ثلاث للعمل ضد الحكومة ، ففى المقام الأول دعا الوفد الى عدم التعاون واثارة الجماهير لاحداث الاضطرابات ، وتخريب ممتلكات الحكومة ، وثانيا حاول عقد الاجتماعات للبرلمان المؤجل ، ورفع العرائض للملك لدعوته لدورة غير عادية ، وثالثا فقد قاد الحملة فى بريطانيا العظمى •

وكان الرد على الاضطرابات هو اعتقال زعماء الوفد ، والغاء صحفه والضغط عليها ، وبالنسبة للعريضة التى قدمها النواب للملك ، فقد رأى فيها رئيس الوزراء ، بأنها عمل غير دستورى •• حقيقة فان لاغلبية المجلس ، الحق فى طلب عقد الدورة البرلمانية •• ولكن هذا الحق يمكن فقط أن يمارس ، اذا لم يكن مؤثرا على أية حقوق أخرى منحها الدستور •• فلقد كان تقديم العريضة ، بعد أن قبل الملك نصيحة وزارته بانهاء الدورة البرلمانية •• فلم يكن ذلك يعنى ، سوى التحدى لحق الملك ، فى تأجيل وتعطيل مجلس النواب[٢٠٠] •

وعلى أية حال فان المقاومة الوفدية لنظام صدقى ، كانت عنيفة ومستمرة وعلى مستوى البلاد ، وازدادت قوتها بعد صدور الدستور الجديد •• ففى ٢٩ أكتوبر يخاطب النحاس الوفود التى قدمت الى بيت

---

(١٩٩) F.O. 4071212 No. 72. Loraine to Henderson. July 26, 1930.

(٢٠٠) Royal institute of international affairc, op. cit., pp. 28, 29.

الامة ، لتعرب عن احتجاجها لالغاء دستور ١٩٢٣ .. وتعــرض للدستور الجديد ، الذى جعل الامة مسئولة أمام الحكومة ، وسلب الامة سلطتها ، وجعل النص على أنها مصدر الســلطات اسما على غــير مسمى ، « فهم المشرعون وهم المنفذون ، وأما النــواب فمزيفــون ، يأتون بهم تعيينا ، ويعينون ثلاثة أخماس الشيوخ ، وليس ضروريا أن يتم النظر فى الميزانية، وفى أثناء العطلة البرلمانية ، ومدتها سبعة أشهر ، يتصرف الوزراء فى الامور كما يشاءون ، والدستور الجديد يحرم النواب حــق اقتراح القــوانين المالية .. » ويستنكر النحاس ، ما يسميه صدقى بدكتاتورية البرلمان .. فالبرلمــان عنوان ارادة الامة ، وتساءل « فهل يكون تصريفــه لامــورها طغيانا ، أم يكون تنفيذا لارادتها ..؟ »(٢٠١) .

وفى الواقع كان التناقض بين صدقى والوفد أساسيا ، فصدقى لهدم الوفد ، هدم أيضا الديمقراطية فى مصر بدرجة كبيرة ، والوفد فى دفاعه عن نفسه كان يدافع عن الدستور .. وتقول سنية قــراعة عن الوفــد ، فى مقارنتها بين موقف الوفد والاحرار من صــدقى .. بأنه « كان للوفــد ماضيه .. وكان له عذره فى اعــلان الجهــاد على صــدقى وغيره ، ممن يتحرشون بالدستور .. بل كان الوفد محقا ، اذ يقول رجاله وأنصــاره ، أن اسماعيل صدقى قد اعتدى على دستور الامة ، .. وأنه يحاول بدستوره الجديد ، أن يحد من سلطان الشعب ، وأن يضاعف من سلطان الحكومة ، وبدلا من أن تكون هى أداة فى يد البرلمــان ، يوجهها كيف شاء ، ستصبح

---

(٢٠١) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

البرلمـــان أداة فى يد الحكومة توجهه حيث تريد »[٢٠٢] ، وللوفد كل الحق فى ذلك .

واستمرت مهاجمة الوفد ، لاسلوب تعديل الدستور والدستور ذاته ، ففى حديث لمصطفى النحاس أفضى به الى جريدة الماتان الفرنسية ، أكد فيه أن الدستور لا يجوز تعديله ، الا باتفاق الشعب مع الملك .. وذكر أن انجلترا تؤيد فى الخفاء نظام الحكم الحالى ، بدليل وجود الضباط الانجليز فى البوليس المصرى .. وأنه كلما امتد الزمان بالحالة الحاضرة ، اشتدت الازمة الاقتصادية ، واضطربت الحياة الوطنية وتعقدت العلاقات بين مصر وانكلترا ، وما الحل الوحيد « لهذه العقـــدة الا بالرجـــوع الى الحـــالة الطبيعية ، وأعنى بها احترام دستور ١٩٢٣ ، ونحن مصممون على الجهاد الى النهاية .. »[٢٠٣] .

وتحاول جريدة الشعب كشف سياسة الوفديين ، ودحض موقفهم ، وادعاءاتهم عن الدستور ، فتسأل الوفديين « هل الدستور الذى تتحرقون اليوم وجدا عليه ، هو دستور من عمل الاشقياء ، كنتم تقرأونه فتصيبكم الحمى ، ولا تعتقدون أن يدا مصرية قد خطت فيه حرفا .. »[٢٠٤] .

ويؤكد أحد قادة حزب الشعب المعنى السابق ، وكيف كان الدستور مبعثا للحمى للوفديين « فاذا كانوا يبكونه اليوم بالدمع الهتون ، فلم كانوا يحقرونه بالامس بهجر القول وفحش الكلام ، واذا صح أنه رجعى ، كما -

---

(٢٠٢) نمر السياسة المصرية ص ٣٢٩ .
(٢٠٣) المقطم ١٠ ديسمبر .
(٢٠٤) الشعب ٨ ديسمبر ١٩٣٠ .

كانوا يصفونه ، فكيف يستحق منهم هذا البكاء ، اسألوهم أكانوا كاذبين بالامس أم هم اليوم يكذبون .. »[٢٠٥] .

ويستمر فى هجومه على الوفديين ، ويصفهم بأنهم ألد أعداء الدستور ، وأنهم « فئة ترتكز على أغلبية ملفقة مصطنعة ، تشترى ضمائرها بالكراسي وتستلب ارادتها بالوعود والمغانم ، فتأتي هذه الفئة وتتربع على كرسي الحكم مستندة الى هذه الاغلبية ، التى لا رأى لها ولا ارادة ، وتعبث فى الارض فسادا ، من غير رقيب عليها ولا حسيب ، فاذا ما وجه اليها اللوم ، قالت تلك ارادة الامة والامة مصدر السلطات .. »[٢٠٦] .

وكان قرار الوفد ازاء الدستور ، هو مقاطعة الانتخابات فى ظله ، ورفض أية معاهدة بريطانية تعقد مع حكومة صدقى[٢٠٧] ، ولذلك نجد مصطفى النحاس ، يوجه منشورا الى نواب وشيوخ الوفد ، وكذلك لاعضاء مجالس المديريات ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٠ لمقاطعة الانتخابات ، تنفيذا لقرار الهيئة الوفدية ، وزيارة دوائرهم فى خلال أسبوعين من ٢٠ ديسمبر ١٩٣٠ حتى ٥ يناير ١٩٣١ ، وذلك « لبث الدعوة (المقاطعة) بين ناخبيهم وأن يقدموا بنتيجة زياراتهم ، تقريرا لنا ، أو يحضروا مع وفد من ناخبيهم الى بيت الامة ، اذا كان ذلك مستطاعا ، لايقافنا على نتيجة زيارتهم »[٢٠٨] .

وسأعود باذن الله الى مقاومة الوفد لهذا النظام فيما بعد ، عند الحديث عن الائتلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين فى مواجهة صدقى .

---

(٢٠٥) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٨ .

(٢٠٦) المصدر نفسه ص ١٤ .

(٢٠٧) Royal institute.., op. cit., p. 30.

(٢٠٨) وثائق عابدين محفظة رقم ٢١٦ (حزب الوفد) .

ثالثا : حزب الاحرار الدستوريين

كان موقف حزب الاحرار الدستوريين ، معاديا لحكومة الوفد •• وقبل أن تستقيل وزارة النحاس ، فالبلاد فى عهد حكومة الوفد ، فى حالة غير طبيعية «لان الامر ليس للقانون والعمل ليس للمصلحة العامة••»[٢٠٩] ، واشتد هجومهم على الحكومة لفشلها فى اتمام المفاوضات مع انجلترا[٢١٠] •

ولما كان النحاس ، قد توقع طرده من الوزارة ، عقب توقف المفاوضات فقد سارع بتقديم مشروعين لمجلس النواب ، بخصوص محاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور •• ولقد أثارت هاتان المذكرتان ، الملك وحزب الاتحاد وكذلك الاحرار •• وما يهمنا فى هذا الصدد ، أن الاحرار الدستوريين ، رفعوا التماسا للملك لطرد النحاس من الحكم[٢١١] ، ذكروا فيه اهدار الحكومة لاحكام الدستور والقانون ، وخضوعها لاهواء ومصالح أنصارهم •• وبالتالى فهم يلتجئون الى « حضرة صاحب الجلالة الملك ، حامى الدستور والحريات العامة ، بأن يرفعوا الى مقامه السامى ، عريضة بكل ما يحدث فى البلاد ، لكى يتلافاها بحكمته •• »[٢١٢] •

وهاجمت « السياسة » سياسة الوفد ، لانها قائمة على فكرة « التهديد بالثورة ، والتحصن كذبا وراء اسم الدستور •• » ، عند تعرضها لاستقالة حكومة الوفد ، كما تعرضت لقول عباس العقاد بمجلس النواب ، عن استعداد المجلس لسحق أكبر رأس فى البلاد ، فى سبيل الدستور ،

---

(٢٠٩) السياسة ٣٠ ابريل ١٩٣٠ •

(٢١٠) المصدر السابق من ٢٠—٢٦ مايو ١٩٣٠ •

(١١١) Zayid., op. cit., p. 136.

(٢١٢) السياسة ٢٨ مايو ١٩٣٠ •

مستشهدة بها على سياسة الوفد ، والا لما تزدد الوفد فى فصل العقاد من الحزب » ، ولرأينا مجلس النواب ، يعلن فصله من عضويته حسب نص الدستور »[٢١٣] .

ودافع الاحرار عن عدم توقيع الملك ، على مراسيم الوزارة الوفدية، مؤكدين أن هذا حق دستورى للملك ، بل وللملك حق الامتناع عن توقيع القوانين ، حتى بعد أن يقرها البرلمان ، « فاذا كان هناك اعتداء على الدستور ، فهو من جانب وزارة الوفد ، التى أرادت أن تنتهك ، نصوصا وحقوقا قررها الدستور ، وأن تلزم العرش ، على أن يجاريها فى ذلك الانتهاك ، تحقيقا لشهوات الوفد ..»[٢١٤] .

لقد توقع الاحرار بعد طرد النحاس ، أن الوزارة ستؤول الى محمد محمود باشا رئيس الحزب ، ولكنهم أصيبوا بخيبة أمل ، اذ اختار الملك صدقى باشا كخليفة للنحاس[٢١٥] .

ولكن كان موقف الاحرار من وزارة صدقى ، ومنذ البداية هو تأييد الوزارة دون الاشتراك فيها[٢١٦] ، رغم أن صدقى أوضح لمحمد محمود ، بأنه ما جاء للوزارة ، الا لتحقيق نفس الغرض ، الذى ألف محمد محمود وزارته عام ١٩٢٨ ، مع اختلاف فى الطريقة والاسلوب ، وأنه سيترك الحكم بعد انتهاء مهمته[٢١٧] .

---

(٢١٣) المصدر نفسه ١٨ يونيو ١٩٣٠ .
(٢١٤) المصدر نفسه ٢٠ يونيو ١٩٣٠ .
(٢١٥) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ٢٦٠ .
(٢١٦) F.O. 4071212 No. 10 Loraine to Henderson. June 27, 1930.
(٢١٧) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٩٩ .

وعدل صدقى عن طلبه اشراك الاحرار معه فى الوزارة ، مجاملة منه لشعور رئيسهم ، الذى كان يعتبر نفسه « جريحا سياسيا » ، لعدم تكليفه بالوزارة[٢١٨] . وتبعا لذلك استقال من الحزب ، من انضم لصدقى كحافظ عفيفى[٢١٩] .

وكانت هناك عدة دوافع ، لتأييد الاحرار لحكومة صدقى ، فالى جانب عدائهم للوفد ، فقد سبقت الاشارة الى موقف الاعيان ، وهم أساس الحزب من صدقى ، باعتباره حاميا لمصالحهم .. ومن ناحية أخرى ، فان الاحرار الدستوريين المنتشرين فى القرى ، يطمعون فى تولى المناصب الحكومية .. اذ كانت حكومة الوفد ، تطبع الادارة الحكومية بالوفدية من وكيل الوزارة الى الكاتب ، ومن العمدة الى الخفير[٢٢٠] ، فمن نالهم الفصل فى عهد الوزارة الوفدية ، أو وزارة الفوضى كما تقول السياسة ، مائة وثمانون عمدة[٢٢١] ، ولقد توقع الاحرار حصولهم على التعويض من الوزارة الجديدة[٢٢٢] ، ولقد حرصت حكومة صدقى على أن تجيب الاحرار الى مطالبهم ، لقاء تأييدهم أو عدم معارضتها ، وكما يقول هيكل فان السياسة « لم تبخل على صدقى باشا ، فى الشهور الاولى من حكمه ، بالتأييد الكامل[٢٢٣] .

واعتقد الاحرار أن حكومة صدقى ، تمهد لحكمهم ، فهم يتركونها

---

(٢١٨) سنية قراعة : المرجع السابق ص ٢٥٦ .

(٢١٩) F.O. 4071212 No. 10 op. cit.,

(٢٢٠) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٦٠ .

(٢٢١) السياسة ٢٦ مايو ١٩٣٠ .

(٢٢٢) Berque., Egypt imperialism and revoltation, p. 438.

(٢٢٣) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٦٠ .

تخرث الارض ، حتى يستفيدوا بثمارها •• لقد كان هـدفهم ، أن يكون صدقى أداة لتقليم أظافر الوفد ، وأملوا فى استطاعة صدقى ، أن يحرم الوفد من الحصول على الاغلبية البرلمانية ، عن طريق الارهاب وعن طريق تشريع القوانين الرجعية •

•• لقد ظن الاحرار فى البداية أن صدقى يعمل لحسابهم ، ولعله أوهمهم بذلك ، وأنه سيجرى انتخابات على طريقه تكفل لهم ، الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد ، بحيث يصبحون هم أصحاب الحق فى الحكم[٢٢٤] • ولقد رضى صدقى بهذا القدر من التأييد ، لانه أراد أن يتفرغ لمعركته مع الوفد ، وكذلك كان للاحرار الدستوريين من فترة ، يسترد أنصارهم أثناءها ما ينصفهم[٢٢٥] •

لذلك وحتى صدور الدستور الجديد فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، كان الاحرار الدستوريون يبجلون صدقى ، ويرفعون من مقدرته ، ويدافعون عن كل اجراءاته غير الدستورية ، فتؤكد السياسة على قدرة صدقى الادارية والمالية ، « وأن جلالة الملك ، عهد اليه بهذه المهمة الخطيرة ، فى هذا الظرف الدقيق ، لما هو معروف من مقدرته وكفاءته الممتازتين ••» ، وتدعو الحكومة بالتوفيق ، فى تطهير البلاد من مفاسد الوزارة المستقيلة[٢٢٦] •

---

(٢٢٤) أحمد زكريا الشلق : الاحرار الدستوريون ص ١٧٢ •
(٢٢٥) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٦٠ — ٢٦١ •
(٢٢٦) السياسة ٢٠ يونيو ١٩٣٠ •

لقد بدأ اسماعيل صدقى حكمه ، بتأجيل البرلمان شهرا ، وبرر صدقى ذلك ، لكى يمهد للنظام الجديد الذى جاء لانشائه ، وأن هذا الاجراء يسمح به الدستور[٢٢٧] .

ورافع الاحرار عن هذا الاجراء وأكدوا أنه حــق دستورى للملك لا مطعن عليه دستوريا ، ووصفوا موقف الوفد بأنه عناد وسخف ، لانه لا يدرى ما تعتزمه الحكومة[٢٢٨] ، وأخذت السياسة تبرر تأجيــل انعقــاد المجلس ، قائلة « فلنفرض جدلا أن الوزارة لم تكن أجلت انعقاد البرلمان، وكانت واجهت مجلس النواب عصر اليوم ، فهل كان ثمة شك ، فى أن المجلس كان سيثور ، مندفعا بتحزبه لعدم الثقة بها ، واذا كان يجب عليها بنــص الدستور أن تستقيل ، فاذا استقالت ، فهل كان الحل أن يدعو جلالة الملك، النحاس باشا ليعهد اليه بتشكيل الوزارة ، والنحاس باشا ، هوالذى رفع استقالته الى جلالة الملكمنخمسة أيام مضت؟ألا تكونهذه مهزلة غير لائقة بمقام العرش ، وبكرامة النحاس باشا ، ان كان يشعر لنفسه بكرامــة ، وبأنه حين قدم استقالته لم يكن هازلا مهرجا .. »[٢٢٩] .

ولم يناقش الاحرار ، خطورة الخطــوة ، التى منعت بها حــكومة صدقى النواب والشيوخ ، لتلاوة مرسوم التأجيــل وتأليف الوزارة .. واعتبروا اقتحام النواب والشيوخ ، لمبنى البرلمان وتحطيمهم للسلاســل حماقة ، واتهموا الوفد بأنه يدبر ثورة ضد العرش ، وأن قصر الاخلاص للدستور دون الملك ، نزوع الى الثورة ضد الملك[٢٣٠] ، لقــد كان اجتماع

(٢٢٧) احمد فريد على : العلاقات المصرية الانجليزية واثرها على الحركة الوطنية فى مصر . ص ٣٤٦ .

(٢٢٨) احمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٢٢٩) السياســة ٢٣ يونيو ١٩٣٠ .

(٢٣٠) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧١ .

النواب كما وصفته السياسة « كاجتماع اليعاقبة أيام الثورة الفرنسية فى المؤتمر الوطنى ، أو كالمؤتمرات الشيوعية فى أيامنا ، هتاف بسقوط الحكومة الشرعية ، التى قامت بأمر جـلالة الملك ، وهتاف للدسـتور والنضـال والتضحية ، ثم خطب وأقوال ثورية مختلفة ، وأخيرا قسم جديد بالاخلاص للدستور ، والزود عنه بالنفس والمـال ، فيما هى المناسبة للاغراق فى هذا التهريج •• ولمـاذا التلويح بالنضال والتضـحية فى سـبيل الدستور ، والدستور مصون لمـا وقع عليه اعتداء ، وكل ما وقع فى دائرته وطبقـا لنصـوصه •• »(٢٣١) •

كما سخروا من احتجاج عدلى ، من منع الحكومة للنواب من دخول البرلمان بالقوة ، واحتلال القوات المسلحة لحرمة البرلمان(٢٣٢) ، وحذروا الحكومة من الوفديين ، فهم « قوم خلقوا للتهريج والمساخـر » ، وعليها ألا تغفل مرة أخرى حقيقة أغراضهم،وتفويت فرص التهريج عليهم(٢٣٣) •

وتهاجم السياسة المؤتمر الوفدى ، الذى عقـد بالنادى السعدى ، وتعتبره أكبر دليل على الوفديين ، وأكبر حجة ناطقة ، بأنهم يزعمون أنهم تركوا الحكم دفاعا عن الدستور ، لم يكونوا أكثر مهوشين ، أرادوا الفرار من تبعات ما أثموا فى حق الامة •• وهاجمت قرارات المؤتمر بالدفاع عن الدستور ، فالدستور لم يعتد عليه(٢٣٤) •

وتوالت مقالات السياسة ، فى الهجوم على قرارات المؤتمر الوفدى،

---

(٢٣١) السياسـة ٢٥ يونيو ١٩٣٠ •
(٢٣٢) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧١
(٢٣٣) السياسـة ٢٥ يونيو ١٩٣٠ •
(٢٣٤) نفس المصـدر ٢٧ يونيو ١٩٣٠ •

فسياسة عدم التعاون التى أعلنها المؤتمر ، قد وضعت « لغاية شخصية صرفة ، هى مصلحة الوفد فى العودة الى الحكم ، ووضعت لحمل الانجليز على التداخل فى شئون مصر الداخلية ، أكثر من تداخلهم باسم التحفظات الاربعة .. »(٢٣٥) ، ووصف الاحرار أساليب الوفد بالغوغائية ، كما وصفها الاستعماريون بالصبيانية .. فكان نضال الوفد — فى نظر هؤلاء — من أجل التحرر والديمقراطية ، غوغائية وصبيانية(٢٣٦) .

وعندما يتحرك الوفد بين الاقاليم ، ويحدث التصادم بين الجماهير والبوليس ، تحمل السياسة الوفد ، مسئولية تعريض البلاد لاخطر العواقب ، وتطالب الحكومة بمزيد من الشدة ، فى مواجهة هذه التحركات ، فالموقف يتطلب منتهى الحزم « فالمسألة تتعلق قبل كل شىء بصون النظام والقانون ، ولسنا نشك فى أن الحكومة ، آخذة بكل ما يملى به الحزم ، باذلة كل ما استطاعت لصون النظام والقانون » .. فضلا عما أكدته من دستورية منع الحكومة لإجتماعات الوفد(٢٣٧) .

كما أشارت السياسة ، الى العواقب التى ستصيب البلاد ، من سياسة الوفد واحداثه الاضطرابات ، فتفترض الصحيفة « أن الشغب الذى يثيره الوفد ، قد أسفر عن قلب النظام ، واحراج السلطات المصرية ، ودفع البلاد الى براثن الفوضى ، فماذا يظن الوفد أن يجنى من وراءذلك » ، وتجيب السياسة ، بأن الثورة لا « تصون الدستور ، ولا تخفى غايات الوفد فى تمكين نيره من رقاب البلاد ، ولكن الثورة بالعكس ، تعيد فى الحال الى

---

(٢٣٥) عدد ٢٩ يونيو ١٩٣٠ .
(٢٣٦) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال .. ص ٤٢٣ .
(٢٣٧) السياسة ٢—٧ يوليو ١٩٣٠ .

الذاكرة ، ما ترتب عليها من النتائج ، فى سنة ١٨٨٢ ، من الغاء للدستور ، وتمكين لنير السياسة البريطانية ، وسحق لاستقلال البلاد ، باسم المحافظة على النظام وعلى العرش .. »[٢٣٨] . كما أن مسئولية هـذه الدماء التى أريقت، انما يتحملها الوفد أمام الله وأمام التاريخ ، « فلولا أن الوفد أصر على زياراته المشئومة ، ما وقعت هذه المناظر المؤسية ، ولما سالت هـذه الدماء البريئة .. »[٢٣٩] .

وعندما فضت الحكومة الدورة البرلمانية ، للاضطرابات الشديدة التى أحدثها الوفد[٢٤٠] ، وهو ما أنهى حصانة النواب ، وأصبح من الميسور اعتقالهم لتحركهم فى المديريات[٢٤١] ... دافعت السياسة عن هذه الخطوة، وأخذت تفند دعاوى الوفد ، فى بطلان هذا القرار دستوريا طبقا للمادة ١٤٠ ، التى لا تجيز فض دور انعقاد المجلس ، قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، على أساس عدم مناقشة ميزانية المعاهد الدينية ، مؤكدة أن هذه المادة ، لا تقصد غير ميزانية الدولة ، المكونة من الايراد الحكومى ، أى الضرائب العامة ، والابواب التى ينفق فيها هذا الدخل ، أما الميزانيات الأخرى ، كميزانية الأوقاف أو المعاهد الدينية أو دار الكتب أو الجامعة ، فلا تكون من الدخل الحكومى ، بل من عناصر غريبة عنه ، كالأوقاف الخاصة والهبات ، وهو ما ينطبق على ميزانية المعاهد الدينية ، فتعتبر لذلك جهات مستقلة ، وذات أشخاص معنوية رغم مساعدة الدولة لها ، وعلى ذلك

---

(٢٣٨) عدد ٨ يوليو ١٩٣٠ .

(٢٣٩) عدد ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

(٢٤٠) Royal institute., op. cit., p. 28.

(٢٤١) Zayid., op. cit., p. 137.

« لا يمكن أن يعتبر عدم نظر البرلمان لميزانية المعاهد الدينية ، سببا يحول دون فض الدورة البرلمانية ، طبقا لنص المادة ١٤٠ »(٢٤٢) .

وعندما تحدث اضطرابات الاسكندرية ، التى تحمل السياسة الوفد مسئوليتها .. تنعى على الحكومة ، عدم اتخاذها الاجـراءات اللازمـة بالاسكندرية .. فلم تحاول أن تظهر أمام الناس منـذ الصباح ، بمظهر القوة ، وكان يكفى « بدل أن يظل الجيش معسكرا فى سـيدى بشر ، أن يجوس خلال المدينة منذ الصباح ، بعدته وبنادقه ومدافعه ، ليـكون ذلك نذيرا ، لكل من تحدثه نفسه بأن يخرج على النظام .. »(٢٤٣) . كما بينت السياسة ، أن هدف الوفد من هذه الاضطرابات ، هو العودة للحكم بايهام الانجليز بأن هذه الاضطرابات ، قد حدثت لان حكومة الشعب ، قد أبعدت عن الحكم .. والخلاصة كما تقول الجريدة ، هى أن النحاس باشا وأعوانه ، يعملون على انتحار مصر بكل وسائل الانتحار(٢٤٤) .. واذا كانت السياسة تصور أحداث الاسكندرية ، بأنها خروج على النظام ، فان هذا المضمون لا يختلف عما ذكره لورين عن هذه الاحداث .. فقد قام بها مجموعات من الصبية ، التى يقل عمرها عن ثمانية عشر عاما ، والمسلحة بزجاجات الرمال ، ويقودهم مجموعة من الافندية ، التى تدير الحركة بالصفارات ، للهجوم على مراكز البوليس ولاشعال النار فيها .. ولم يشـترك معهم العناصر الاخرى من أهالى الاسكندرية .. وسرعان ما تفرق مثيرو الاضطرابات ،

---

(٢٤٢) السياسـة ١٣ ، ١٤ يوليو ١٩٣٠ .
(٢٤٣) نفس المصـدر ١٦ يوليو ١٩٣٠ .
(٢٤٤) نفس العـدد .

عندما وصلت القوة الاولى (٨٠ عسكريا) ، واستخدمت أسلحتها ، كما أشار لورين الى عدم تحرك قوة سيدى بشر ، وأن اعتدال البوليس يستحق الثناء[٢٤٥] .

وعلى أية حال فقد ترتب على أحداث الاسكندرية،التحذير البريطانى، سواء لصدقى أو النحاس ، بمسئولية كل منهما عن أحوال الامن ، وحياة وممتلكات الاجانب ، وارسال بارجتين لتأييد هذا التحذير[٢٤٦] ، وكان رد الحكومة والنحاس .. رفعت السياسة رد صدقى ، الى مستوى الوطنية والبطولة ، وأن مخاطبة الحكومة البريطانية للنحاس ، فيه تشكيك لانفراد الحكومة بالمسئولية .. وهاجمت رد النحاس ، ووصفته بالاستجداء لبريطانيا لاعادته للسلطة .. فهل « يجوز للنحاس باشا بعد ذلك ، أن يزعم أنه وحزبه هم أبطال الاستقلال ، أم الحقيقة أنهم لا يعتمدون فى الحكم الا على معونة انجلترا ، معونة تسترها طريقة فاسدة لتمثيل الامة ، وضعوها فى سنة ١٩٢٤ على خلاف الدستور .. »[٢٤٧] ، بل أن السياسة ، الى جانب اتهامها الوفديين باتقان وسائل الخداع والتضليل ، فانها تتهمهم أيضا بالتحريض على أعمال الشغب .. فالوفد هو المسئول .. فهو الذى يدعى أن الحوادث وقعت بسبب دفاع الامة عن دستورها ، ووجود حكومة معادية للشعب .. فتتساءل السياسة « فمن ذا الذى أدخل فى ردع الناس، حتى من قبل أن تقبل الاستقالة ، أن الدستور فى خطر ، على حين لا خطر

---

(٢٤٥) F.O. 4071212 No 35 Loraine to Henderson July 16, 1930.
(٢٤٦) Vatikiotes, The Modern H. of Egypt., p. 282.
(٢٤٧) السياسة ٢٠ يوليو ١٩٣٠ .

على الدستور مطلقا .. »(٢٤٨) . فالوفد هو المثير لهذه الاحداث ...

ويهاجم الاحرار العريضة التى قدمها النواب للملك ، التى كانت تطلب دعوة البرلمـــان ، لاجتماع غير عادى .. ويرون فى نشرها بالصحف ، شكاية للحكومة البريطانيـــة ، لاستجـــدائها لقضـــاء حاجـــة النـــواب وأجابة ملتمسهم(٢٤٩) .

كما اتهم الاحرار الوفد ، بحبه لروح الاجرام ، لعـــدم اســـتنكاره محاولة الاعتداء على صدقى ، وسكوت صحافته(٢٥٠) . وهاجموا سياسته فى الاحتفال بذكرى سعد فهى قائمة على « تغليب طائفـــة من الامـــة على سائرها ، واستجداء العطف من جانب الانجليز ، لاستبقاء هذه الطائفة فى الحكم ، ولو بثمن الخضوع لكل مشيئة يبديها الانجليز ، باسم الحـــرص على الصداقة بين الوفد والحكومة البريطانية .. »(٢٥١) .

وهذا التأييد من قبل الاحرار لنظام صدقى ، بعد كل هذه التطورات، وأحداث الاقاليم ، وتعطيل الصحف ، وفض الدورة البرلمانية .. انما يعنى تأييدهم لانقلاب صدقى ، وذلك للاسباب التى سبق ايضاحها .. فاذا كان الحزب يعتبر أن حكومة صدقى ، خطوة فى سبيل حكمه . ويتركها لتقـــلم أظافر الوفد(٢٥٢) ، فهى سياسة انتهازية ، أدت بحزب الاحرار ، الى الوقوع « فريسة فى براثن صـــدقى ، فقـــد أبى ألا يكتفى بتعـــديل الدستور كما أرادوا هم ، بل ألغاه ووضع دستورا جديدا .. »(٢٥٣) .

---

(٢٤٨) نفس المصـــدر .

(٢٤٩) احمد شفيق : المرجع السابق ص ٩٨٠ — ٩٨٢ .

(٢٥٠) نفس المرجع ص ١٠٥٨ — ١٠٦٠ .

(٢٥١) نفس المرجع ص ١٠٩٤ — ١٠٩٥ .

(٢٥٢) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٠—١٧٢ .

(٢٥٣) احمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٨٧ .

.. وهكذا أيد الاحرار الدستوريون صدقى ، وان لم يشتركوا فى وزارته ، حتى اعلان الدستور الجديد فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠[٢٥٤] .

لقد عزم صدقى على تعديل الدستور ، ولم يكن الاحرار يرفضون مبدأ التعديل اطلاقا ، بل كانت مراميهم ، فى أن يكون التعديل لصالحهم ، بما يكفل لهم زيادة فى مقاعد البرلمان ، وبالتالى كانوا يطلبون من صدقى ، أن يقتصر التعديل على قانون الانتخاب ، ومواد الدستور المتعلقة به ، لتحقيق هدفهم ، على ألا تمس أسس الدستور الثلاثة ، وهى الحريات العامة والمسئولية وأن الامة مصدر السلطات[٢٥٥] .

فتحديد الاحرار للمسائل التى لا ينبغى أن يمسها التعديل ، يعنى الموافقة على تعديل ما عداها ، مع تجاهلهم ، بأن تعديل الدستور ، لا يتم الا طبقا للنصوص الواردة فيه[٢٥٦] .

فالخلاف الذى نشأ بين صدقى والاحرار .. انما كان حول مضمون تعديل الدستور ، اذ أدرك الاحرار الدستوريون ، أهمية الدستور عندما تولى صدقى الحكم دونهم ، حتى ولو لم يترتب على وجوده صعودهم ، فالمعارضة فى حالة وجود الحكم البرلمانى الصحيح ، « تستطيع أن توجه شئون الحكم ، بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل أكثر من هذا القدر فى أحيان كثيرة . » .. كما كانوا يعتبرون أنفسهم الحزب الثانى بعد الوفد ، ويجب أن يكون الحكم متداولا بينهما ، وحتى اذا وصلوا الى الحكم بوسائل غير دستورية ، فهم يمثلون قسما هاما من الرأى العام المصرى ، يضم أصحاب المصالح الرئيسية ، من الاقطاعيين وأرباب رءوس

---

(٢٥٤) Zayid., op. cit., p. 139.

(٢٥٥) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩٢٩–١٩٣٦ ص ٧٤٣ .

(٢٥٦) حمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٨٧ .

الاموال ، كما يضم المثقفين •• ومن حقه أن يحـكم •• أما دعـوة الملك لصدقي لتولى الوزارة ••. وهو لا يمثل طبقة أو مجموعة بل يمثل نفسه •• فهي دعوة ليتولاها لحساب القصر •• وهو ما حاربه حزب الامة القديم ، واستمر على هذا الدرب ، وريثة حزب الاحرار الدستوريين[٢٥٧] •

لقد دارت بين صدقي والاحرار ، مناقشات حول تغيير الدستور ، وهو ما يذكره محمد حسين هيكل قطب الاحرار ••، فبعـد أسبوعين من عودة محمد محمود ، بعد رحلة الاستشفاء إلى مصر •• وفى نادي محمد علي ، وعلى مائدة صدقي للغذاء •• أشار صدقي الى رغبته في الغاء دستور ١٩٢٣ واحلاله بدستور جديد •• وسلمهم نسخة من مشروع الدستور •• وأشار هيكل في معرض الحديث ، بأن تنقيح الدستور له طريقة مقررة ، ومن الخير اتباعها •• ولكن محمد محمود استوقفه قائلا « خير ألا تثير مناقشة الان ، وأن ننظر فى المشروع الذى عرضـه علينا صـدقي باشـا وندرسه ، ونحن نكلفك يا دكتور هيكل بهذه الدراسة ، ومتى أتممناها عدنا الى الاجتماع ، لبحث أنجـع الوسائل ، التي تؤدي بنـا إلى تفـاهم واتفاق »[٢٥٨] ، وهو ما يعني الموافقة ، على أسلوب صـدقي فى تعـديل الدستور ••

ثم كانت المقابلة الاخيرة مع صدقي ، قد حضرها هيكل ومحمد محمود ومحمود عبد الرازق ومحمد علي علوبة حيث أبلغهم ، بأنه « اتفق مع جلالة الملك على اصدار الدستور صبح الغد ، وأنه لم يبق بتسويفه طاقة ، وأنه

---

(٢٥٧) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ •
— عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٤٩ ، ٧٤٢ •
(٢٥٨) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ •

غير مستعد ، ليغير أو يبدل كلمة ، ولا حرفا مما أبلغناه اياه ، وانصرفنا وقد انقطع ما بيننا وبين الوزارة ، وقد انتقلنا الى ميدان المعارضة »(٢٥٩) .

ومن الطبيعى طالما كانت هناك مشاورات ، أن يكون هناك أخذ وعطاء ، واتفاق واختلاف .. فقد أفضى صدقى لهيكل يوما ، عن رأيه فى أن يكون لصاحب العرش ، نفوذ أكثر مما يعطيه الدستور الحالى ، فكانت اجابة هيكل أنه من الخير اجراء الانتخابات ، واذا حصل صدقى على الاغلبية ، وكان حريصا على تعديل الدستور .. عدله بالطريقة المنصوص عليها فيه (٢٦٠) .

وبلا شك أن الانتخابات التى يقصدها هيكل ، انما هى التى تتم بعد تعديل قانون الانتخاب ، لتأتى بأغلبية مؤثرة من الاحرار ، لان الانتخابات وفق القانون الحالى ، ستؤدى الى أغلبية وفدية .. وبالتالى يضيع الهدف المطلوب ، وهو ابعاد الوفد عن الحكم(٢٦١) .

واختلفت رواية محمد محمود ، مع رواية صدقى ، حول مدى هذه التعديلات والاستجابة لها ، فالاولى تشير الى تمسك الاحرار بأسس الدستور ، وهى الحريات العامة والمسئولية الوزارية وأن الامة مصدر السلطات .. وتشير الثانية الى قبول صدقى ، لبعض وجهات النظر التى أبداها الاحرار ، فالوزارة كما يقول صدقى « تقبل ادخال تعديل على المادة الخاصة بقيود المسئولية الوزارية ، بأن تتنازل عن القيد الخاص بتأجيل الاقتراع يومين ، وهو التعديل الذى بدا لى من دولته ، أنه مهتم به على

---

(٢٥٩) نفس المرجع والصفحة .

(٢٦٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٣ .

(٢٦١) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٤ .

وجه خاص ، كما تقبل أيضا عدم تأجيل القوانين ، التى يرفضها جلالة الملك الى الدورة التالية ، أما حق اقتراح القوانين المالية ، فانها تتمسك به لانه تعديل أساسى ، ومبنى على فكرة مرتبطة بالمصلحة العامة كل الارتباط » ، كما يشير صدقى فى روايته الى رفضه .. للتعديلات الجديدة، التى أبداها هيكل فى هذا اللقاء الاخير .. ففى مساء اليوم ذاته كان اجتماع مجلس ادارة حزب الاحرار ، وقرر بالاجماع عدم قبول الدستور الجديد لانه لا يطابق أسس دستور ١٩٢٣ [٢٦٢] .

وجاء فى قرار مجلس ادارة حزب الاحرار ، ما بذله الحزب فى مشاوراته مع صدقى ، لكى لا تمس الحكومة أسس الدستور « ومع ما عدلت عنه الحكومة من الاراء ، فان ما ظلت متمسكة به ، يناقض سلطة الامة ، ويشل البرلمان فى تصرفاته ، ويجعل الحياة النيابية معطلة فى أهم خصائصها ، لذلك يعلن الحزب ، أسفه لما تصر الحكومة ، على المضى فيه من اصدار دستورها الجديد ، وينكر عليها هذا التصرف ، ولا يستطيع تأييدها فيه .. » ، وقال محمد محمود عقب الاجتماع « آسف كل الاسف، لان أقول ، أنه على الرغم من الجهود التى بذلت ، للوصول الى اتفاق بين الحزب والوزارة ، قررت لجنة حزب الاحرار الدستوريين بالاجماع ، أنه لا يسعهم قبول دستور ينقص من سلطة الامة ، ويجعل البرلمان عنصرا عقيما لا جدوى له فى ادارة حكم البلاد .. » [٢٦٣] .

وعلى أية حال ، كانت غاية التعديلات التى أرادها صدقى ، هى أن تكون سلطات الملك أكثر وأوسع ، وهو ما يعارضه الاحرار كما سبق

(٢٦٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٠٠—١٥٠٤ .
(٢٦٣) سنية قراعة : المرجع السابق ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

التوضيح .. فانتقل هؤلاء الى المعارضة ، ولكن بعد أن لعبوا دورا فى تثبيت حكم صدقى ... ومع ذلك فقد استمر تأييد الاحرار الطبقى لا الحزبى ، فى مساندة هذا النظام[٢٦٤] ، اذ استمر ميل الاعيان الاحرار لمصالحهم .. الى صدقى ، وهو ما سبق الاشارة اليه .. ففى جلسة الحزب التى رفض فيها التعديلات الجديدة ، يقول هيكل ان القرار كان اجماعيا ، وان « بدا على وجوه بعضهم ، أنهم غير مستريحين لهذه المعارضة ، التى لابد منها . والتى يغتبط الوفديون لها ، والتى تضيع على كثيرين آمالا فى منافع يرجونها »[٢٦٥] ، مما أدى الى حدوث انشقاق داخل الحزب ، حول هذا الموقف الجديد .. فقد واصلت الطبقات الغنية تأييدها لصدقى ، بينما تحول المثقفون الى المعارضة[٢٦٦] .

لقد تضافرت عدة عوامل أدت بالاحرار الى التحول للمعارضة .. فالى جانب الاختلاف حول مدى التعديلات الدستورية .. فقد جذبت مقاومة الوفد للحكومة ، الاحرار الدستوريين الى معسكر الثورة ضد صدقى .. فقد عرت مقاومة الوفد ، نظام صدقى فى داخل البلاد وخارجها ، اذ هاجم أعضاء الوفد حكومة صدقى ، فى المؤتمر البرلمانى الدولى وقتذاك .. وتمخضت المعارك عن زيادة قوة الوفد شعبيا ، بينما كان التناقض ، فى جبهة الحكومة يزيدها ضعفا .. فلقد أدت مقاومة الوفد الى زيادة سعار الحكومة ، مما زاد فى بعد الجماهير عنها .. وهو أمر أدى الى قوة الوفد

---

(٢٦٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٧٥ .
(٢٦٥) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٦٤ .
(3) Zayid., op. cit., p. 139.

•• وبالتالى فان الهدف الذى كان ينتظره الاحرار ، من الانقلاب الذى أيدوه فى البداية •• وهو اضعاف الوفد ، لم يتحقق •

ثم رأى الاحرار ، مساندة الانجليز والملك لصدقى باشا ، وهو ما أشار اليه الوفد ، بأن الوزارة ما كانت تجرؤ على احداث الانقلاب ، الا وهى على ثقة من أن الحكومة البريطانية ، تساندها وتؤيدها ، وهو استنتاج تأيد باجتماع صدقى وعلى ماهر وبدوى باشا ، مع المستر هور المندوب السامى بالنيابة ، •• ومن ناحية أخرى فقد أنذرت جريدة السياسة ، وأصبح تعطيلها أمرا وشيكا •• فوجد الاحرار أن انضمامهم للوفد ضد صدقى ، سيجبر الملك والانجليز على تغيير سياستهما ، بالعمل على تقويض النظام القائم •• ورأى محمد محمود ومحمود عبد الرازق وغيرهم من أقطاب الحزب ، أن الانضمام للوفد سيمكنهم من تقويض نظام صدقى ••• وأن هذا التحول ، سيجنبهم العزلة السياسية ، وسيكسب المعارضة مزيدا من الفاعلية ••• وسيلفت أنظار الانجليز اليهم مرة أخرى (٢٦٧) .•

يضاف الى ذلك ، أن اتخاذ الوفد استقالة العمد والمشايخ ، كأسلوب لمقاومة صدقى ودستوره وقانون انتخابه •• جعل الحكومة تتخذ اجراءات مشددة فى الريف •• وهو أمر أدى الى ازدياد نفوذ الوفد ، بدرجة كبيرة فى الريف المصرى ، مما أدى الى قلق الاحرار ، الذين كانوا يعتبرون الريف مناطق نفوذ لهم(٢٦٨) • وفى نفس الوقت أكد الوفد قوته وتماسكه ، بتحقيقه

---

(٢٦٧) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٩٩ ـ ٢٠١ ، سياسة الاحتلال ... ص ٤٥٣ .

(٢٦٨) نفس المصدر والصفحة ، نفس المصدر والصفحة .

عدة انتصارات سياسية ، كنجاح مرشحى الوفد بين محامى المحاكم الاهلية والشرعية ، فالوفد أثبت أنه معسكر قوى ، قادر على مقاطعة الانتخابات القـــــادمة(٢٦٩) .

ويمكن أن نضيف الى هذه الاسباب ، فى تحول الاحرار الدستوريين •• المسائل الشخصية ، •• لقد كان صدقى هو المرشح لرئاسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ ، ولكن اللورد لويد تدخل واختار محمد محمود(٢٧٠) •• وبعد قبول استقالة النحاس ، توقع الاحرار الدستوريون ، أن الملك سـيعين محمد محمود خلفا للنحاس ، ولكنهم أصيبوا بخيبة أمــل ، واختار الملك صدقى(٢٧١) ، لانه لم يكن يميل الى محمد محمود لانه يحتفظ لنفسه ببعض الاستقلال ، ورئيس حزب لا يوافق على اعطاء الملك ، سلطات مطلقة تفضل الملك عليه •• ومن جهة أخرى فان صدقى ليس وراءه حزب ، وسيكون أداة طيعة ، أو كما عبرت الصحافة الانجليزية « قفازا لينا فى يد الملك فـؤاد الحديدية •• » ، ولم يعترض المندوب السامى فتولى صدقى الوزارة •• ومن الطبيعى أن تطلعـــات كل منهما من شـــأنها أن توجـد نفـــورا بين الرجلين(٢٧٢) .

ومن الطبيعى أن تتعرض جريدة الشعب ، الناطقة بلســـان حـــزب صدقى ، لتحول الاحرار الى صفوف المعارضة ، فى سلسلة مقالات بعنوان « سر انقلاب الاحرار الدستوريين •• حقائق يجب أن تعلم •• وأسرار

---

(٢٦٩) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال ص ٤٥٣ — ٤٥٤ .

(٢٧٠) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٣٧ .

(٢٧١) Zayid., op. cit., p. 136.

(٢٧٢) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

يجب أن تذاع ‥ » ، متعرضة لاسباب هذا التحول ، بداية من تولى صدقى الوزارة ، الامر الذى أثار حفيظة رئيس حزب الاحرار « فماذا تصبح كرامة الحزب ورئيس الحزب ، عندما يتخطاه صاحب الامر الى أحد الاعضاء »(٢٧٣) .

وبعد خروج محمد محمود من المستشفى ، بدأت سياسة وضع العراقيل أمام الوزارة ، وكانت أول عرقلة ، عندما حكم الحزب على الوزارة ، اعادة جميع الموظفين ، الذين أقالتهم حكومة الوفد من مناصبهم ‥ وكانوا يأملون عدم قدرة الوزارة على تحقيق ذلك ، فتتاح لهم فرصة الطعن والتشهير ‥ ولكن مهارة رئيس الوزراء وحكمته ، ذللت الصعاب وأعادت المفصولين الى وظائفهم ، أو الى وظائف معادلة ، ‥ ولكن بقى صاحب السعادة رشوان محفوظ باشا ، وقد كان وكيل وزارة فليس من الميسور تعيينه ، وكيلا لوزارة غير موجودة ‥ ولم يلبث أخوه محمد باشا محفوظ ، أن ترسم خطاه فاندفع هو الاخر غاضبا .

كما كبر على أحمد خشبة باشا ، أن لا يدعوه صدقى للاشتراك فى وزارته ، بينما صدقى يدعو هذا وذاك ، من وزراء الاحرار السابقين ‥ فلم يدعيه لشغل المنصب الوزارى ، الذى اعتذر عن قبوله محمد على باشا ، فكان ذلك مدعاة للتذمر ‥ وساوم كذلك الدكتور محمد حسين هيكل لنفسه ، لمنصب وزير مفوض من الدرجة الثانية ، أو منصب وكيل وزارة المعارف ‥ كما ساوم لصهره عبد الرحمن رضا باشا ، فى مد خدمته سنتين

---

(٢٧٣) الشعب ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ .

بعد أن جاوز الستين .. ولما يئس هيكل من الوصول الى منصب الوزير المفوض ، بدأ يهاجم الوزارة فى شخص وزير المعارف .

وطالب محمود عبد الرازق باشا عن طريق الحزب ، اقالة محمود فهمى القيسى باشا ، وكيل وزارة الداخلية ، بدعوى أنه وفدى الميول ، وأن بقاءه فى الحكم لا يتفق ورغبة الاحرار الدستوريين ، فى التنكيل بخصومهم السعديين .. والذين يذكرون ما كان من أمر آل عبد الرازق ، حيال آل القيسى فى بنى مزار ، وتنكيلهم بهم ، ثم ما كان من أمر آل القيسى حيال آل عبد الزازق ، فى عهد وزارتى عدلى والنحاس ، وكيف ردوا لهم الضربات .. يسهل عليهم أن يدركوا ، لماذا جعل محمود عبد الرازق ، اقالة القيسى شرطا جوهريا ، ينبنى على تحقيقه تأييد الحزب للوزارة .. ورفض صدقى .

وطالب الاحرار بضمان حرية الانتخابات ، وطالب رئيس الحزب باقالة القيسى باشا ، وجمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية ، وصادق يونس باشا مدير الغربية ، وسعيد العزبى بك مدير المنوفية ، وابراهيم بك أمين مدير القليوبية ، واسماعيل حمد بك مدير جرجا .. بحجة أن هؤلاء جميعا ، ليسوا بالاكفاء الذين يعتمد عليهم ، فى تهشيم رأس الوفد ولنجاح مرشحى الاحرار .. وتعلق الشعب على هذه المطالب ، بأن تلك هى « حرية الانتخابات كما يتصورها محمد باشا محمود وشيعته، وذلك مبلغ اخلاص الاحرار الدستوريين ، عندما يقولون أنهم انشقوا على الوزارة ، حرصا على الدستور والحريات »[٢٧٤] .

---

(٢٧٤) الشعب ١١ ديسمبر ١٩٣٠ .

وكذلك طلب الاحرار ، تعيين محمود عبد الرازق باشـــا ، فى منصب بوزارة الداخلية ، يجعله يشرف على الانتخابات ، بحيث لا يبـــقى لوزير الداخلية ، وهو رئيس الحكومة ، غير الرياسة الاسمية .

وتكشف الشعب موضوعا آخر حول بذور الخلاف مع الاحــرار .. فتتعرض لموضوع الرتب والنياشين ، ففى عيد الجلوس الملكى ، قــدم الاحرار كشفا لاتباعهم للحصول على الرتب والنياشين ... الامــر الذى جعل أولى الامر ، يرجئون الانعام على الاعيان الى فرصة أخرى ، تخلصا من مطالب الاحرار الكثيرة ، وتذكر الجريدة أن محمد محمود باشا ، كان يطالب برتبة البكوية ، لاحد أعيان أسيوط ، يتولى الان تركة مراب مشهور ، كشفت الايام والدفاتر بعد وفاته ، أنه يدين محمد محمود وأخويه ، وبسيد باشا خشبة وأحمد بك علوبة ، بما يزيد عن الثـــلاثين ألـــف جنيه ، ويتعلق الشعب على ذلك ، بالحسرة على اتخـــاذ الاحــــرار الدستوريون ، الرتب والنياشين ، أقساطا « يسكتون بها الدائنين ؟ .. »[٢٧٥] .

وبلا شك أن هدف هذه المقالات ، هو اظهار الاحرار بأنهم مدعون ، حين يقولون أنهم يدافعون عن الدستور ، وهو براء من تحول هؤلاء الى معسكر المعارضة ، والواقع أن تاريخ الاحرار الدستوريين مع الدستور ، والدفاع عنه ، لم يكن منصفا لهم فى هذا الصدد .. فقـــد علقوا الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، واعتبروا أن هذا التصرف عمـــل وطنى واصلاح[٢٧٦] ، فكيف يدافعون عن الدستور ، وهم الهادمون للحياة النيابية

(٢٧٥) نفس المصدر ١٣ ديسمبر ١٩٣٠ .
(٢٧٦) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٧٧ .

عام ١٩٢٨ ، وقال محمد محمود وقتذاك « .. هدمنا حياة نيابية فاسدة ، وأداة خطرة ، استعملوها شر استعمال ، فألحقت بمصالح البلاد أبلغ الضرر ، وشغلتها عن قضيتها الكبرى ، وعن اصلاح شئونها .. » ، فماذا يقول الاحرار للناس فى سوابقهم ، وأى يد يمدونها للشعب ، و « أيديهم جمعاء بها ما بها من آثار صراعهم مع الدستور .. »(٢٧٧) .

والحق أن الانسجام فى التفكير والتصرف ، الذى صاحب حزب الامة ، قد تخلى عنه ورثته فى حزب الاحرار الدستوريين ، « ولم يكن هذا التخلى راجعا الى شىء ، سوى قوة الشعب ، التى نادى بها حزب الامة ، وكاتبه لطفى السيد .. » .ولكن الاحرار عندما شاهدوا أن هذا التمو ، ليس فى صالحهم ، بل لحساب غيرهم ، ضاقوا بالدستور والبرلمان ، رغم شدة حرصهم عليهما لمنع طغيان السراى ، و « انضموا أحيانا الى طغيان السراى ، ايثارا على ما أسموه طغيان الوفد ، ولكنهم سرعان ما كانوا يشربون من طغيان السراى ، كؤوسا مرة ، لا تقاس الى جانبها كؤوس الطغيان الشعبى ، .. وما خطبة عبد العزيز فهمى ببعيدة ، وما اجتماع الاحزاب فى دار محمد محمود لاعادة الدستور ببعيدة هى الاخرى »(٢٧٨) .

ولقد استغل صدقى وحكومته وحزبه ، ما فعله الاحرار بالدستور سنة ١٩٢٨ ، لدحض ما يدعونه من الدفاع عنه ، فاسماعيل صدقى يتعجب لتحول الاحرار الى المعارضة ، بدعوى اعتدائه على الدستور ، وفاتهم أنهم أجلوا « الحياة النيابية ، وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة

---

(٢٧٧) سنية قراءة : المرجع السابق ص ٢٣٠ .
(٢٧٨) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٧٠ .

للتجديد »[٢٧٩] ، كما أبدى صدقى دهشته لمهاجمة الاحرار لحكومته ، من أجل الدستور الذى عطلوه[٢٨٠] ، فكان ينتظر من صاحب الرأى ، بتعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات ، تتلوها ثلاث فثلاث الى ما شاء الله ، .. أن يرى فى تعديل بعض فقرات من الدستور ، خير من تعطيل الدستور كله[٢٨١] ، ولذلك كان وصف صدقى لهم ، بأنهم « قوم أقل ما يقال فيهم أنهم قصار النظر ، مترددون ، يعملون أحيانا من غير تقدير للعواقب »[٢٨٢]، وأكد هذا التردد والتناقض للاحرار ، أحد قادة حزب الشعب ، عندما أشار الى أن « محمد محمود خيب ظنوننا ، بل خيب كل ما يقضى به العقل الانسانى ، ومنطق الاشياء ، وبرز لنا فى ثوب دستورى عجيب ، لم يعرفه الناس به ، ولا هو منسجم عليه .. برز لنا يعيب ذلك التعديل ، وينعى الدستور للامة ، ويقيم له المآتم ، ويقد من سواد الليل جلبابا يلبسه جدادا عليه .. »[٢٨٣] ، وبالتالى فان مبعث انقلاب الاحرار ليس الحرص على الدستور ، ولكنهم يريدون « الوثبة الى الكراسى الوزارية ، أما الدستور وقانون الانتخاب فأباطيل فى أباطيل .. »[٢٨٤] .

واستتبع تحول الاحرار الى المعارضة ، صدور قرارهم بالوقوف ضد الدستور ، وعدم المشاركة فى أى عمل من أعمال الانتخابات ، التى

---

(٢٧٩) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٥ .

(٢٨٠) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(٢٨١) وثائق عابدين : محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٢٤ ، ٢٥

(٢٨٢) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢٨٣) وثائق عابدين : محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٢٥ .

(٢٨٤) الشعب ٩ ديسمبر ١٩٣٠ .

يقتضيها نفاذ هذا الدستور الجديد[٢٨٥] ، وانضمامهم الى الوفد فى مقاومة الحكومـــة[٢٨٦] .

ويناقش محمد حسين هيكل حتمية هذا القرار .. فلقـــد كان أمام الحزب سبيل خوض المعركة الانتخابية .. والقسم للدستور الجـــديد .. ولكن اذا حصل الاحرار على الاغلبية ، فقد يغرى النواب مركز النيابة ، وبخاصة اذا ألفوا من الحكومة ، اصرارا على حل المجلس ، ان أبت الاغلبية حلف اليمين .. ومن ناحية أخرى ، كان هناك توقع تزييف الانتخابات ، وتفوز الحكومة بالاغلبية ، فحينئذ لا تجدى المناداة ، بأن ارادة الامة قد زيفت ، فسيعتبر الاشتراك فى الانتخابات ، اقرارا مبدئيا بالدستور .. ويعتبر المناداة بتزييف الانتخابات ، صـيحة أريد بها ســتر الفشــل فى الانتخابات .. ولذلك كان القرار[٢٨٧] .

وتحاول الشعب جريدة الحزب ، هز هذا التحالف بين الوفد والاحرار فتستعرض فى أعدادها المتوالية ، موقف الاحرار السابق من الوفد وأقوالهم فى هذا الصدد ، للتشكيك فى صدق هذا التآلف .. فتنشر الجريدة أقوالا لمحمد محمود ، تناول فيها الوفد ، فمثلا من أقواله عن سبب تعطيله للدستور ، أن « الصدفة المحضة هيأت لفئة قليلة من الناس (ويعنى الوفديين) تولى الحكم ، وما كان لهم أن يصلوا الى الحكم ، الا بوسائل التضليل والتهويش ، وأنهم ساروا فيه سيرة المستبد باسم البرلمان .. » . وتتساءل الشـــعب كيف أصبحت هذه القلة فى بضعة أسابيع .. الكثرة الساحقة بل كل البلاد

---

(٢٨٥) احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٠٤٢١ — ١٠٤٢٢ .

(٢٨٦) Zayid : op. cit., p. 139.

(٢٨٧) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٣ .

••وكيف انقلب الوفديون من فوضويين خائنين للبـلاد •• الى قادرين للحكم ومصلحين ، وتطلب الجريدة من الاحرار صدق الاجابة ، عما كانوا يفعلون بحلفائهم الوفديين ، لو استمروا فى الحكم الى اليوم ؟»[٢٨٨] .

وهكذا حرص صدقى ، على اتهام الاحرار بزيف دعواهم ، فى الدفاع عن الحياة الدستورية ، وأن كراسى الحكم هى مرماهم ، وأنهم حكموا البلاد بلا دستور •• ومن الطبيعى أن يحاول الاحرار ، ابطال هذا السلاح ، بتذكير صدقى باشا ، بخطبته بين يدى محمد محمود ، مهللا ومباركا للدكتاتورية ، لحرصه على التعيين فى منصب رئيس ديوان المحاسبة •• حتى عوضته الوزارة بادارة شركة كوم امبو[٢٨٩] ، ويدافع أنصار صدقى عن موقف زعيمهم ، ويفسر أحد قادة حزب الشعب ، تأييد صدقى لدكتاتورية محمد محمود ، تفسيرا ديمقراطيا ، فهم أى أتباع صـدقى ، دستوريون بطبعهم وبتربيتهم وبمبادئهم ، ويعز عليهم أن تحرم البلاد من دستورها ، ثلاث سنوات ، تتجدد ما شاءت ارادة الحاكم أن تتجدد ، و « اكنا ألفينا البلاد فى حالة استعصى داؤها ، وعز دواؤها ، ولقد تقـدم من ظننا أنه طبيب يصف العلاج ، ويؤكد أنه ناجع لا شك فيه ، فلم يكن فى وسعنا الا أن نشجع هذا الطبيب ، والا أن نؤيده على أن يفلـح الدواء ، لذلك أيدنا محمد محمود بكل ما نملك من وسائل التأييد ، حتى لم ير رئيسنا حضرة صاحب الدولة صدقى باشا •• لم ير بأسا فى أن يخطب بطنطا ، ليعضـد الوزارة الجديدة ، وليدفع عنها حملات الخصوم والمغرضين •• »[٢٩٠] .

---

(٢٨٨) الشعب ١١ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٢٨٩) احمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(٢٩٠) وثائق عابدين : محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٢١ .

وانبرت السياسة ، طبقا لتحول الاحرار للمعارضة ، تشن حملاتها على صدقى ، واشتدت لهجتها عنفا ، فكان نصيبها الانذار ثم التعطيل ، فأصدر الاحرار جريدة أخرى باسم الفلاح المصرى ، وبعد تعطيلها أصدروا .. الاحرار الدستوريين .. التى لم تنج من يد صدقى ، فعطلت هى الاخرى[٢٩١] .

وتبنت السياسة الموقف الجديد للاحرار ، وحاولت ايضاحه ، وبيان أسبابه فتقول فى احدى مقالاتها ، أن شرط تأييد الاحرار لصدقى منذ البداية ، هو ألا تمس حكومته أسس الدستور .. ووعدتهم الحكومة بذلك .. وبالتالى كان قرار الحزب فى ١٩ يوليو ١٩٣٠ ، بأن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والنظامية ، ليس منشؤها الدستور ، بل منشؤها طغيان كثرة برلمانية ، تحكم البلاد على خلاف مبادىء العدل والدستور .. وبالتالى فان ما يعدل هو قانون الانتخاب وليس الدستور .

ولكن الحكومة ، كانت مبيتة النية ، على انتهاز الفرصة ، لاحداث تعديل هام فى أسس الدستور .. وتمضى المقالة فى سرد التطورات والمشاورات بين صدقى والاحرار ، حتى أبلغهم بعدم امكانية ، ادخال أى تعديل جديد على أية مادة من مواد الدستور .. فكان قرار الاحرار بمعارضة الحكومة .

وتعدد المقالة ، أوجه النقص المختلفة فى الدستور الجديد ، وأن الاحرار الدستوريين « الذين ضحوا ما ضحوا فى دستور وضعه رجالهم ،

---

٢٩١ ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٣٦ .

والذين أريقت فى سبيل هذا الدستور دماء غالية عليهم ، حاضرة أبدا أمام أعينهم ... لا يمكنهم أن ينكروا تاريخهم ، وأن يدوسوا ماضيهم ، وأن يؤيدوا هذا الاعتداء .. »[٢٩٢] .

وبعد تحول الاحرار ، يصرح محمد محمود لمراسل «الديلى تلجراف» ، بأنه يفضل أن يدفن على أن يكون فى المركز الذى فيه صدقى اليوم ، وأن دستورا يعطى للامة تحت خوذات رجال البوليس ، وبنادق الجيش ، مصيره الزوال .. كما أصدر بيانا يعاهد فيه الامة على العمل لاعادة دستورها[٢٩٣] .

والطريف فى هذا التحول ، أن صحف الاحرار ، أخذت تتحدث عن الدستور ورجل الشارع ، الذى يعود الجميع للاحتكام الى ارادته .. كما أشارت هذه الصحف الى فشل النظم الدكتاتورية .. وأن الحكم المطلق وسيلة خطرة لحكم الشعوب ، فلقد سحقت القيصرية ، فى روسيا وألمانيا والنمسا ، وانهارت دعائم الدكتاتورية[٢٩٤] ، وهو مناقض تماما ، لما كانت تنطق به هذه الصحف ، يوم تولى محمد محمود السلطة وعطل الدستور .. فكانت تتحدث عن الاتجار فى النيابة فى البرلمان ، وعن « دكتاتورية الاصلاح والاستنارة » ، التى تنقذ البلاد من « دكتاتورية الفوضى والنصب السياسى » ، ووصفت الطاعنين فى وزارة محمد محمود ، بأنهم خارجون ومتمردون على نظام الدولة ، وأنهم ينازعون حقوق الملك ، وذكرت

---

(٢٩٢) السياسة ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ .
(٢٩٣) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ص ٢٨٦ .
(٢٩٤) المرجع نفسه ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

السياسة ، أن الجمهور لا رأى له فى المسائل العامة ، حتى فى البلاد المتمدينة[٢٩٥] .

على أية حال ، عندما لم يستمع صدقى لنصيحة الاحرار ، بخصوص التعديلات الدستورية ، تحول هذا الحزب لمعارضة الحكومة[٢٩٦] ، ورأى الناس جريدة السياسة ، أقوى معارضة لحكومة صدقى ، من الصحف الوفدية ذاتها[٢٩٧] ، وازدادت تبعا لذلك ، وسائل العنف الحكومية لمواجهة تزايد معسكر المعارضة .. وهو أمر أدى الى مزيد من ابعاد الحكومة عن الشعب ، ومزيدا من الارتماء فى أحضان السراى ، وخضوعا لمشيئتها[٢٩٨] .

وسنعود باذن الله ، الى مقاومة الاحرار لنظام صدقى ، عند التعرض للائتلاف بين الوفد والاحرار ، وبيان جهودها فى مقاومة الحكومة ..

---

(٢٩٥) المرجع نفسه ص ٢٨١ — ٢٨٢ .

(٢٩٦) Zayid, op. cit., p. 139.

(٢٩٧) حافظ محمود : اسرار الماضي ص ١٢٩ .

(٢٩٨) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٨٠ .

رابعا ـ حزب الاتحاد

بعد حادث مقتل السردار وتولى زيور السلطة .. أخذ فى تنفيذ بنود الانذار البريطانى ، ومن جهة أخرى أخذ فى توجيه الضربات للوفد .. فحل مجلس النواب الوفدى فى ديسمبر ١٩٢٤ ، ودعا لانتخابات جديدة ، تحدد لها ٢٥ فبراير ١٩٢٥ ... ولكى يمثل القصر فى هذه الانتخابات أو ليحكم ، وليمنع الوفد من العودة الى البرلمان والوزارة ، بعد تجربة الملك مع حزب الاغلبية عام ١٩٢٤[٢٩٩] ، أوعز الملك لرجله المخلص حسن نشأت، وكيل الديوان الملكى ، لتكوين حزب برئاسة يحيى باشا ابراهيم ، رئيس الوزراء السابق ورجل الملك ، وذلك فى ١٠ يناير ١٩٢٥ ، ليفوز فى الانتخابات القادمة[٣٠٠] . والحقيقة فان هذا الحزب ، قد ولد قبل ذلك التاريخ بمكتب حسن نشأت ، الذى وصفه اللبنى ، بأنه « المركز غير الرسمى للحزب الجديد »[٣٠١] .

وقد نشرت جريدة التيمس البريطانية .. أن سبب تأليف هذا الحزب، هو أن يكون همزة وصل ، بين جميع المعارضين للوفد ، الذين لا يرغبون لاسباب شخصية وغير شخصية ، فى الانضمام لحزبى الاحرار والحزب الوطنى .. لكن ذلك لم يكن كافيا لتكوين الحزب .. فقد وجد الشرطى .. وكانت وراء تأسيسه .. أنها أمام حزبين كبيرين يناصبانها العداء ..

---

(٢٩٩) يونان لبيب رزق : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤ ص ١٥٧ .

(٣٠٠) جاكوب لاندو : الحياة النيابية والاحزاب فى مصر ص ١٧٥ .

(٣٠١) يونان لبيب رزق : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤ ص ١٦٠

حزب الوفد والاحرار •• وبذلك فقدت السراى أى تأييد شعبى •• ومن ناحية أخرى ، فان الملك فؤاد كان يساوره الشك ، فى بعض عناصر الحزب الوطنى ، لاعادة الخديو عباس حلمى الى عرش مصر •• وكانت العناصر المعادية للحزب الوطنى ، وفى مقدمتها الوفد ، تعمل على تأكيد هذا الشك عند الملك،الذى شجع قيام حزب الاتحاد،ليكون هيئة تؤيده وتسانده[٣٠٢] •

وكان أغلب المؤسسين لهذا الحزب ، من المنشقين على الوفد ، حيث حال انفراد سعد بالزعامة ، دون تحقيق أهـــدافهم ، التى كانوا يريدون تحقيقها ، من خلال العمل الحزبى •• وربما كان نفس السبب ، هو الذى منعهم من الاشتراك فى الاحزاب الاخرى •• ورأوا أن قربهم من السراى، وتأسيس حزب خاص بهم ، يفتح الافاق أمامهم لتحقيق أهدافهم ، والتى من أهمها الاشتراك فى الحكم ، وقد دفعتهم هذه الاهـــداف ، والمصـــالح الخاصة بهم واعتدالهم ، الى الحرص على تحسين علاقاتهم مع الانجليز •• فكان حزب الاتحاد بذلك ، أول الاحزاب السياسية ، التى جمعت بين الولاء للقصر والولاء للاحتلال[٣٠٣] •

ولم يكن لهذا الحزب من مهمة ، سوى تأييد الملك ، ليحــكم البلاد بقوانين ملكية ، بدلا من الحكم الدستورى[٣٠٤] • وعلى أية حال فبقوة المال •• فالمنضمون للحزب مشهورون بالثروة ، ليكونوا مصــدرا لتمويله •• وبسلطة القصر •• ولد حزب الاتحاد[٣٠٥] •

---

(٣٠٢) زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق ص ١١٩ — ١٢٠ •
(٣٠٣) المرجع نفسه ص ١٢٠ •
(٣٠٤) جاكوب لاند : المرجع السابق ص ١٧٥ •
(٣٠٥) يونان لبيب رزق : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧—١٩٨٤ص١٦٢

وفى اليوم التالى ، ظهرت صحيفة الحزب « الاتحاد » ، التى رأس تحريرها النائب الوفدى السابق ، عبد الحليم البيلى ، الذى انضم الى الحزب الجديد ، •• وتضمنت برنامج الحزب •• ويتركز فى الاصلاحات الداخلية ، باعتبارها وسيلة الى الاستقلال التام لمصر والسودان •• الى جانب الدعوة فى خارج البلاد بعدالة القضية المصرية •• وأنهى الحــزب برنامجه ، بحياة مصر وحياة الملك •• وهو ما يعبر عن ارتباطه بالملك(٣٠٦) •

وفى انتخابات ١٩٢٥ ، ائتلف الحزب مع الاحــرار الدستوريين •• وفاز سعد زغلول برئاسة مجلس النواب ، بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل ٨٥ صوتا ، نالها مرشح الائتلاف عبد الخالق ثروت ، فحل الملك البرلمان(٣٠٧)، وكان الملك متفائلا من فوز الاتحاديين بنسبة كبيرة من المقاعد ، حتى أنه اعتقد أن التحالف مع الاحرار هو أمر مؤقت ، لانه سيكون فى مقدور حزب الاتحاد ، الحصول على الاغلبية التى تمكنه من الحكم(٣٠٨) •

وفى انتخابات ١٩٢٦فاز الحزب بأربعة مقاعد ، ثم بثلاثة عام ١٩٢٩، ولكن المشاركة فى السلطة التنفيذية ، كانت أقوى ، طالما أن هذه السلطة ، كانت تشكلها السراى فى كثير من الاحيان •

ففى وزارة زيور ، اشترك الحزب فيها برئيســه وثــلاثة من كبار أعضائه ، بينما كانن نصيب الاحرار ، رئيس الحزب واثنين فقط من كبار

(٣٠٦) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٥٧٥ •

(٣٠٧) المرجــع نفســه ص ٥٨٠ •

(٣٠٨) يونان لبيب رزق : الاحزاب السياســية فى مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ ص ١٦٤ •

أعضائه .. وعندما فض الائتلاف فى سبتمبر ١٩٢٥ ، استأثر الاتحاديون بالوزارة ، حتى سقوطها فى يونيو ١٩٢٦ .. وفى انقلاب محمد محمود ، شارك الحزب بمنصبين وزاريين فيها وكذلك شارك حزب الاتحاد فى انقلاب صدقى ١٩٣٠ — ١٩٣٤ .. واشترك الحزب بعد ذلك ، بعضو واحــد فى وزارات محمد محمود (ديسمبر ١٩٣٧ — ابريل ١٩٣٨) وحسين صبرى (يونيو — نوفمبر ١٩٤٠) ، وحسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ — يوليو ١٩٤١) وهو وجود أطول من وجودهم فى المجالس النيابية[٣٠٩] ، فكان هذا الحزب حزبا شديد الهامشية على المستوى البرلمانى[٣١٠] .

وبالنسبة لموضوعنا .. فقد شارك الحزب فى حكومة ونظام صدقى ، وأقر التعديلات الدستورية ، التى أحدثها صدقى .. بل لقد تعلــق أمــل الحزب ، بالدستور الجديد ، على أساس ابعاد اسماعيل صدقى عن الحكم ، كخطوة لابد منها ، لكى يصبح الامر خالصا للسراى[٣١١] .

لقد جمع بين صدقى وحزب الاتحاد ، وهو حزب السراى .. المصلحة المشتركة .. والاعتماد على الملك .. ومن هنا كان التوافق بين صــدقى وحزب الاتحاد ، فشارك فى الوزارة والبرلمــان .. اذ فاز فى انتخــابات صــدقى بـ ٣٨ مقعدا[٣١٢] .

ففى خطبة لعلى ماهر ، وكيل حزب الاتحاد ، بنادى الحزب ، يبارك

(٣٠٩) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٦٨ ، ٦٩
(٣١٠) المؤلف نفسه : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧—١٩٨٤ ص١٦٥ ،
(٣١١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٨٠ .
(٣١٢) F.O. 407/213 No. 104 Loraine to Henderson. June 2, 1930

التعديلات الدستورية ، ويصفها بأنها لا تنتقص حقوق الأمة ، وأنها « بمثابة عدة فرامل على آلة قوية ، حتى لا تندفع بسرعة ، فتتصادم وتصيب الذين يديرونها ، اننا لم ننقص قوتها حصانا واحدا ، ولم نقلل سرعتها .. » ، وأكد أن نظام صدقى دفع خير العناصر وأفضلها ، على التقدم للنيابة عن الامة ، لخدمة البلاد خدمة صحيحة ، وأن رائد حزب الاتحاد .. هو خدمة العرش .

وفى نفس الوقت ، أكد عبد الفتاح يحيى ، بالنيابة عن حزب الشعب ، بأن الحزبين أخوان شقيقان « وجدا جهودهما لخدمة مصر ، وإنقاذها مما وقعت فيه من الفوضى ، وأن حزبا رائده خدمة البلاد ، خدمة خالصة ، لا يمكن أن يختلف وحزب الاتحاد ، الذى نتفق معه فى ذلك تمام الاتفاق »[٣١٣] . وكان حلمى باشا عيسى الوزير الاتحادى ، قد هنأ بميلاد الحزب الجديد وتكوينه ، فى كلمته القصيرة ، فى اجتماع الجمعية العمومية للحزب فى ديسمبر ١٩٣٠ ، كما أبدى سعادته برياسة صدقى له ، وأكد التعاون بين حزب الاتحاد وحزب الشعب[٣١٤] .. وأكدت صحف صدقى على التعاون بين الحزبين ، فتقول الليبرتى نيابة عن حكومة صدقى .. بأن حزب الاتحاد قد رحب بظهور حزب الشعب ، وأن التعاون بينهما سيكون تاما من أجل مصر[٣١٥] .

(٣١٣) المقطم ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ .
(٣١٤) F.O. 407/212 No. 136. Loraine to Henderson. Dec. 11, 1931.
(٣١٥) F.O. 407/212 enclosure in No. 134 Loraine to Henderson. December 5, 1930.

وكان حزب الاتحاد مناصرا ومؤيدا لحزب الشعب ، ومناهضا ومعاديا للوفد بصفة أساسية ، وكذلك الاحرار الدستوريين ، فى مناوأتهم لنظام صدقى .. فيهاجم الحزب ميثاق الوفد والاحرار ، ودعوتهم لمقاطعة الانتخابات ، وزياراتهم للاقاليم .. فعندما زار مصطفى النحاس ومحمد محمود بنى سويف ، هاجمتهم جريدة الاتحاد ، مؤكدة ترك الجماهير لهم، فهم لا « يستطيعون أن يدعو تمثيل الامة ، لان الامة لا يمثلها غير حكومتها الشرعية » أى حكومة صدقى(٣١٦) ، ولقد دلت زيارة الوفد والاحرار لهذه المدينة ، على أن فى البلاد زعماء من غير أمة « فقد كانوا يعتقدون ، أنهم متى وطئت أقدامهم أرض بنى سويف ، مشى أهاليها فى ركابهم ، وأحاطوهم احاطة السوار بالمعصم..ولكن هيهات فقد أخطأوا فى التقدير ، واسترسلوا فى عنان الامل .. » ، وأدركت البلاد حقيقة أمرهم ولم تعد تخدع بهم(٣١٧) .

ويسخر الحزب من دعوة مقاطعة الانتخابات الصدقية ، فلو أن « لحزب الوفد شيئا من مقومات الاحزاب وأسباب حياتها ، لاقام الدليل على تأييد الامة له ، بدخوله الانتخابات ، ولكن هذا الوفد يحس من نفسه الضعف والفناء .. »(٣١٨) ، ويستمر الحزب على هذا الدرب ، متهما الوفد بالشعوذة والتهريج وابتزاز الاموال .. ورافعا صدقى الى عنان السماء ، كمثل للديمقراطية الصحيحة ، فتتحدث الاتحاد عن زيارات رئيس الحكومة

---

(٣١٦) الاتحاد ١٥ ابريل ١٩٣١ .
(٣١٧) المصدر نفسه ١٢ ابريل ١٩٣١ .
(٣١٨) المصدر نفسه ٢٥ ابريل ١٩٣١ .

للاقاليم — ردا على زيارات الوفد — بأنها كانت دليلا على « أسمى مظاهر الثقة المتبادلة بين الشعب وحكامه ، والديمقراطية المنزهة عن استهواء عقول الجماهير .. فلا وعود كاذبة ، ولا شعوذة ، ولا تهريج ، أو ابتزاز لاموال الامة كما كان يفعل الوفديون .. »[٣١٩] .

ويشارك الحزب فى الدعوة ، لاشتراك الامة فى انتخابات عام ١٩٣١، فتنشر جريدته ، النداءات الانتخابية المتوالية ، داعية الجماهير بعدم الاستجابة لنداءات المقاطعة .. ففى احدى هذه النداءات لاهالى عابدين، تحاول أن تزيل ما قد يعتريهم من خوف ، نتيجة تحركات الوفد ، ودافعة لهم للادلاء بصوتهم ، فقريبا كما يقول النداء « يأتى ذلك اليوم الذى تقفون فيه قضاة على بلادكم ، وتقررون فيه مصيرها بكلمتكم ، فقولوها كلمة حق لا رياء فيها ولا محاباة ، واعلموا أنها دين عليكم لبلادكم ، كما يجب أن تؤدده ، لا يمنعكم دونها الوعيد ، أو التهديد ، ومن استهان بها ، فقد جبن وفرط فى حقوقه وحقوق أمته .. »[٣٢٠] .

ويعتبر الحزب حركة الوفد أيام الانتخابات ، حركة شغب وأعمال صبية مستأجرة ونساء صاخبات .. ولا فائدة منها .. ففى احدى مقالات جريدة الاتحاد ، تقول « ما كان أشد خطأ زعيم الوفد .. فقد خدع نفسه وخدعه المهازيل من أنصاره ، حين تخيلوا جميعا أن الصبية الذين كانوا يستأجرونهم ، ويدفعون بهم الى تحطيم المصابيح ، ونهب مطاعم الشعب،

---

(٣١٩) المصدر نفسه ٥ مايو ١٩٣١ .

(٣٢٠) - المصدر نفسه ١٠ مايو ١٩٣١ .

وأن كتيبة النساء اللائى كن يجبن الشوارع ، صاخبات ، يستطيعون بالدستور القديم ، أن يردوا الوفديين وأذنابهم الى الحكم »[٣٢١] .

وهكذا أيد ودعم وساند وشارك حزب الاتحاد ، صدقى فى انقلابه الدستورى .

ملامح دستور ١٩٣٠ :

لما كان دستور ١٩٣٠ ، هو الاطار الذى مارس من خلاله حزب الشعب السلطة ، وكان هذا الدستور بما حواه من تعديلات دستورية ، هو لب نظام صدقى .. فان التعرض لاهم ملامح هذا الدستور ، أمر وارد لتكتمل الصورة .

رفع اسماعيل صدقى فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٠ ، الى جلالة الملك كتابا وبيانا ، بخصوص التعديلات التى يرى ادخالها على الدستور .. وكان رئيس الديوان الملكى وقتذاك محمد توفيق نسيم ، الذى وضع مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواده ، ولكن الملك فؤاد لم يوافقه على هذه الملاحظات ، وكان يميل الى الاستقرار فى الحكم .. كما يقول اسماعيل صدقى .. فارتاح جلالته للدستور الجديد[٣٢٢] ، الذى نشر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ فى الجريدة الرسمية[٣٢٣] .

وقد تضمن الكتاب ، بأن الحكومة قد اهتدت ، الى أن خير علاج لاحداث الاستقرار فى البلاد ، هو تعديل الدستور وقانون الانتخاب

---

(٣٢١) المصدر نفسه ١٤ مايو ١٩٣١ .
(٣٢٢) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٤ .
(٣٢٣) Berque., op. cit., p. 442.

الحاليين .. وأنه قد تعذر على الحكومة فى سبيل ذلك ، اتباع الطريق أو الاسلوب الذى رسمه الدستور فى هذا الصدد ، لانها لا تستطيع أن تؤمل من المجلسين الحاليين ، أن يكون رائدهما مصلحة البلاد ، « فلم يبق اذن ... الا أن يمحى الماضى بما له وما عليه ، وأن يصدر دستور جديد ، تستفتح به صفحة جديدة فى تاريخ مصر ، ترجوها الوزارة مجيدة »[٣٢٤] .

وأكد الكاتب ، احتفاظ هذه التعديلات الدستورية ، بأصول الدستور الذى صدر فى عام ١٩٢٣ ... والحرص على عدم تعديل الدستور ، قبل عشر سنين من العمل به ، لكى تؤتى التجربة ثمارها[٣٢٥] .

أما البيان فهو يتضمن التعديلات ، التى يراد ادخالها على الدستور وقانون الانتخاب ، وتفسيرها ، وكما يقول الدكتور عبد العظيم رمضان ، بأنه « وثيقة ممتعة بذل فى صوغها جهد كبير »[٣٢٦] .

ولقد استهل البيان ، بعدم مطابقة دستور ١٩٢٣ ، للمجتمع المصرى وتطوراته ، وأنه مقتبس من الدساتير الاوروبية الحديثة ، فضلا عن أنه منقطع الصلة ، فيما عدا الانتخاب على درجتين .. بما سبقه من أنظمة ، كمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية[٣٢٧] .

ويذكر المتخصصون فى التاريخ الاوروبى ، أن المرحلة النهائية للتطور

---

(٣٢٤) الوقائع المصرية العدد رقم ٩٨ غير اعتيادى ٢٣ اكتوبر ١٩٣٠ .

(٣٢٥) المصدر نفسه .

(٣٢٦) تطور الحركة الوطنية ص ٧٣٨ .

(٣٢٧) الوقائع المصرية : العدد نفسه .

— محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ص ٧٥٨—٧٦١ ،

F.O. 4071212 enclosure in No 136 Loraine to Henderson, Dec. 11, 1930.

فى أى قطر ، لا تأتى عفويا أو تلقائيا •• وأن كل قطـر يتخـذ من النظم الدستورية ، بما يتفق وظروفه •• وأن النظم الاخيرة ، ليست دائما هى الاحسن(٣٢٨) •

ويؤكد البيان أن دستور ١٩٢٣ « لم يحقق ما عقد به من الامال ، من أنه خير ما تمتعت وتتمتع به البلاد ، من صور الحكم وأكفلها ، باقرار النظام والسلام ، وتوجيه الامور العامة ، الى خير الغايات على يد الصالحين ••» وبعد هذا الحكم العام ، يتجه البيان الى تحديد أوجـه القصور فى هـذا الدستور •

فلم يحدد الدستور صيغة الانتخاب ، أيكون مباشرا أو غير مباشر •• ولكن لجنة وضع الدستور وقانون الانتخاب ، أسست عملها ، على أن يكون الانتخاب لمجلس النواب على درجتين ، فالمادة ٨٩ تشترط عند حل مجلس النواب ، أن يدعى المندوبون لاجراء انتخابات جديدة ، وهـو تعبير يدل على ذلك •

ولقد أسفرت الانتخابات الاولى عن « أوتقراطية برلمانية » ، لانهـا تمت بعد الانقسامات التى شهدتها البلاد ، واستخدمت فيها من الاساليب والدعاية ، ما لم تكن تألفه البلاد ، ولكى تضمن هذه الاوتقراطية سلطانها، حولت الانتخاب الى النظام المباشر ، على أساس أنه خـير الانظمة التى أخرجت للناس •• ولقد ارتبط الانتخاب المباشر فى أوربا ، بتطور صناعى وتعليمى •• وهو ما لم يحدث فى مصر •• وقد حدث هذا التغيير فى أول دور انعقاد ، لاول فصل تشريعى بعد اصدار الدستور ، دون أن يقع بين

(٣٢٨ F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,

عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ من الاحداث والتطورات ، ما يسـوغ أى تغيير .. كما أن تغيير قوانين الانتخاب ، تتم عادة قبل انتهاء الفصل التشريعى ، والقرب من موعد اجراء الانتخابات الجديدة .. وتم هـذا التغيير بدون مناقشة جدية ، وبالتشريع العادى ، وكان الامر يحتاج الى تعديل الدستور، الذى جعل الانتخاب على درجتين من بنيته[٣٢٩] ، فنظام الانتخاب المباشر ليس دستوريا[٣٣٠] .

كما يضيف صدقى فى هذا الصدد ، أنه لم يحـدث فى مصر ، تطـور صناعى فى هذه الفترة ، ما يستوجب هذا التطور ، فضلا عن إنتشار الامية ، وعدم ارتفاع أى صوت من خارج البرلمان يدعو للانتخاب المباشر .. فلم يكن هذا التغيير استجابة لحاجة عامة ، أو دعا اليه تطور المجتمع المصرى .. انما كان لحاجة فى نفـوس القـائمين بالامـر ، ولاستمرار فـريق الاوتقراطية[٣٣١] ..فهذا النظام لم يكن مناسبا للبلاد،وأن نظام الانتخاب على درجتين ، سيمكن الشعب من أن يميز بين المرشحين[٣٣٢] .

ولقد زاد عدد النواب ، حتى وصل طبقا لاحصاء ١٩٢٧ الى ٢٣٥ نائبا (نائب عن كل ٦٠ آلف نسمة) ، بينما كان عدد أعضـاء مجلس شـورى القوانين ٣٠ ، والجمعية التشريعية ٨٣ .. ولم يكن ذلك محل للشكوى ..

---

(٣٢٩) الوقائع المصرية : نفس العدد .
— محمد خليل صبحى : نفس المرجع ص ٧٦١ — ٧٦٢ .
(٣٣٠) F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,
(٣٣١) الوقائع المصرية : نفس العدد .
— محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٦١ — ٧٦٢ .
(٣٣٢) F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,

بالاضافة الى أنه كلما كثر العدد ، كانت المناقشات أقل جدوى •• وأن كثرة النواب فى الدول الاوروبية — وهو ما نقلنا عنه — راجع الى تعدد المصالح واختلافها ، والآراء المتباينة المعبرة عن هذه المصالح[٣٣٣] ، فحدد الدستور الجديد ، عدد الممثلين لكل دائرة انتخابية ، بأقل عدد ممكن — وهو أمر يمكن الحكومة من ممارسة ضغوطها — وحدد العدد بـ ١٥٠ نائبا ، بصرف النظر عن زيادة السكان[٣٣٤] •• ولقد وجد فريق الاوتقراطية فى زيادة عدد النواب ، ما يرضى أنصاره واستدامة نفوذه ، بل وزاد عدد أعضاء مجالس المديريات بدرجة كبيرة[٣٣٥] •• وفى مصر يكفى عدد أقل ، لغلبة الشبه فى نواحى الحياة المصرية ، ودرجة التربية السياسية ، وأنه طالما أن ازدياد السكان ، يحصل بدرجة واحدة فى كل دائرة ، فالتمثيل بهذا العدد الأقل ، يظل عادلا اذا روعى بقدر الامكان ، فى توزيع عدد الاعضاء عن دوائر الانتخاب ، تساويها فى عدد السكان[٣٣٦] ، كما ثبت أيضا أعضاء مجلس الشيوخ بمائة عضو[٣٣٧] •

وتعرض البيان الى العملية الانتخابية ، واعتبار الانتخاب وظيفة ، وليس حقا لكل المواطنين ، وبالتالى يجب أن تتوفر فى الناخب ، الكفاءة اللازمة لما يناط به من حسن الاختيار •

---

(٣٣٣) الوقائع المصرية : نفس العدد ، محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٦٥ •

(٣٣٤) F.O. 407/214 No 55 Memorandum by Mr. Paterson., Berque., op. cit., p. 442.

(٣٣٥) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٤٦ ، ٤٧ •

(٣٣٦) المرجع نفسه ص ٤٧ •

(٣٣٧) الوقائع المصرية : نفس العدد ، محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ •

ويستند فى ذلك أن الخلية الاولى ، فى عمليات الانتخاب فى مصر •• هى القرية •• وأهل القرية أقدر على الانتخـاب من بينهم ، وفى حـدود قريتهم ، لكنهم لو « سئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية ، لاختيار رجل يتحدث عنهم ، وعن أمثالهم ، ممن يكون مجموعهم دائرة انتخابية (أو نحو مائة ألف نسمة) ، لاعوزتهم المعرفة المباشرة بلا شك ، فلم يبق الا أن يعتمدوا على العلم بشىء مما يتجادل فيه المرشحون ، وعلى الالمـام بطرف من ماضى أحزابهم ومن مبادئها ونزعاتها ••» وهو أمر صعب لمتوسـط الناخبين فى مصر •• وانتهى البيان فى ذلك الى ضرورة الانتخاب على درجتين ، والنص على ذلك فى الدستور •• على أن تكون الانتخـابات الاولى على أسـاس الاقتراع العام ، وأن يشترط فى ناخبى الدرجة الثانية ، شرط نصاب مالى أو تعليمى[٣٣٨] ، فلقد عاب صدقى ضعف مستوى الممثلين ، وعالج ذلك بتحديد أساس لاختيارهم[٣٣٩] •

وأبقى البيان على نظام المجلسين مع تقليل العدد ، كما سبق القول ، وأن يعين الملك ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ ، وأن هـذا التعيين « يجب أن يكون بحيث يجعل مكانا للمتازين ، من غير أنصار الوزارة ، ممن يراهم الملك فى نظرته المجردة عن الهوى ، وفى تمثيله لمعانى الحكم الدائمة الثابتة ، لائقين للنيابة عن الامة ، مما يترتب عليه ، أن تكون الكلمة الاخيرة فى هذا التعيين للملك »[٣٤٠] •

---

(٣٣٨) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ ،
Barque., op. cit., p. 442.

(٣٣٩) Berque., op. cit., p. 442.

(٣٤٠) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٦٩ ، ٧٧١ ، الوقائـع المصرية : العدد السابق •

ويؤيد صدقى فى مذكراته مبدأ التعيين ، لضرورة وجود أشـــخاص « يستطيعون بمكانتهم الاجتماعيـــة ، أو بســـابق خـــدماتهم ، أن يكونوا مستقلين عن الاحزاب ، كل الاستقلال أو بعضه ، كما يستطيعون بما اجتمع لهم من علم أو تجربة ، فى الصناعات والاعمال التى زاولوها ، أن يدخلوا فى الحياة السياسية ، آراء ناضجة ، ومشاعر ونزعات ، خلت من النعـــرة الحـــزبية »(٣٤١) .

وجعل البيان ، حق الفصل فى نيابة عضوية المجلسين للمحاكم « حتى لا يكون بقاء العضو أو سقوطه ، بالرغم من توفر شروط السقوط ، أو مع عدم توفرها ، رهنا بالاغراض الحزبية »(٣٤٢) .

ورسم الدستور العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية ، فالوزراء مسئولون بالتضامن عن السياسة العامة للدولة ، ومنفردين كل منهم عن أعمال وزارته ، وعلى الوزارة أن تستقيل ، اذا لم تحز على ثقـــة مجلس النواب ، وكذلك الوزير اذا كان قرار عدم الثقة خاصا به ، وللملك حق حل مجلس النواب .. وفى حالة أى نزاع بينهما ، فالامة هى الحكم ، فالدستور الجديد حافظ على المبادىء الاساسية للدستور القديم(٣٤٣) ، ويستعمل الملك حق حل البرلمان ، تارة « بناء على طلب الوزارة ، سواء قـــدم ذلك

---

(٣٤١) ص ٤٨ .

(٣٤٢) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٧٤ ، الوقائع المصرية : العـــدد السابق

(٣٤٣) F.O. 4071212 enclosure in No 136, op. cit.,

الطلب على أثر اقتراع بعدم الثقة ، أو كان لا شأن له بذلك الظرف ، وطورا اذا بدا للملك أن مجلس النواب والوزارة المشتقة منه ، لم يعودا يحكيان الارادة العامة فى البلاد» (٣٤٤) .

ووضع الدستور الجديد عددا من القيود ، حول اقرار عدم الثقة بالوزارة :

● للوزراء أن يطلبوا من مجلس النواب ، تأجيل المناقشة فى الاقتراع على عدم الثقة بهم لمدة ثمانية أيام .

● أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة ، عدد مخصوص من الاعضاء مقدما بالكتابة .

● أن يكون هناك فاصل بين المناقشة وبين الاقتراع نفسه .

وذلك لكى يكون الاضطراب ، الذى تحدثه مثل هذه المناقشة عادة ، قد هدأ واستقر .

● أن يكون قرار عدم الثقة ، بأغلبية أعضاء المجلس جميعا ، وليس بأغلبية عدد الحاضرين (٣٤٥) .

وتدافع جريدة الحزب « الشعب » عن التعديلات السابقة ، وردا على ما تثيره المعارضة ضدها ، يقول أحمد رمزى المحامى فى مقاله ، أن عدم الثقة ان لم يجمع عليه ثلاثون نائبا ، كان مهزلة مضرة ، لانه يوجد اضطرابا لا مبرر له .. والنائب الذى لا يجد من زملائه تسعة وعشرين يؤيدونه فيما

---

(٣٤٤) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٧٤ .

(٣٤٥) نفس المرجع والصفحة .

تقدم به .. الاولى به ألا يتقدم به ... وأن الايام الثمانية الفاصلة بين تقديم الطلب بعدم الثقة والمناقشة ، فهى ليست جديدة وذكــرها دستور ١٩٢٣ فى المــادة رقم ١٠١ ، « يجــوز للوزراء ، أن يطلبــوا من مجلس النواب ، تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام ، فى الاقتراع على عدم الثقة[٣٤٦] .. ولكن دستور ١٩٣٠ ، جعل التأجيل حتميا دون أن يطلبه لوزراء[٣٤٧]

.. كما ترى الشعب أن عدم التصويت الا بعد يومين من المناقشة ، أمر له أهميته ، فالحكم بعدم الثقة يحتاج الى روية بعيدا عن الانفعالات ، والقول بأن الوزارة ، تتوسل لدى النواب ، فى اليومين الفاصلين بعد أنتهاء المناقشة والتصويت ، لتثنيهم عن قرار عدم الثقة .. هو قول من يشك فى أمانة النواب ، ويتهم الامة بسوء الاختيار .. فليوجــه الاعــتراض على الامة .. بل لماذا لا يطوف بهم هذا الخاطر ، حين يؤجل القضاة كل يوم أصدار أحكامهم ؟ [٣٤٨]

وينتقد الرافعى هذه القيود .. فلم يكن هناك اسراف فى استخدام هذا الحق ، بل لم يستعمل قط فى السنوات السابقة ، ولكن « صدقى كان يشعر فى خاصة نفسه ، أن وزارته لا يحتمل بقاءها ، أى مجلس نيابى له كرامته ، فابتدع هذه القيود ، وواضح أن غرضه منها ، هو وضع العراقيل فى سبيل المسئولية الوزارية ، وتمكين الوزارة من التأثير على النــواب ، لاجتناب قرار عدم الثقة بها..» [٣٤٩] .

---

(٣٤٦) الشعب ١٣ ديسمبر ١٩٣٠ .
(٣٤٧) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٤ .
(٣٤٨) الشعب ١٣ ديسمبر ١٩٣٠ .
(٣٤٩) المرجــع السابق ص ١٣٤ .

والواقع أن الرأى الصحيح فى هذا المجال ، هو ما يبديه النواب على أثر المناقشة ، متأثرين بما سمعوه من الجانبين ، أما الرأى الذى يبدونه بعد ذلك بيومين ، فهو رأى تختلط فيه المساعى الخارجية بهذا التأثير فتفسده .. وهذه عراقيل أمام المسئولية الوزارية [٣٥٠] .

وحرم الدستور مجلس النواب والشيوخ ، من التقدم بالاقتراحات المالية ، وقصر هذا الحق على السلطة التنفيذية « نظرا لدقة المسائل المالية عندنا ، وارتباطها الى حين باعتبارات دولية ، مثل الدين العمومى ، ولما جرى عندنا فى الفترة النيابية القصيرة ، من العبث بطلب الاعتمادات » — ويعنى ذلك سلب لحق البرلمان التشريعى فى المسائل المالية عامة ، فلم يعد يحق للبرلمان ، اقتراح فتح اعتماد مالى لاى شأن من الشئون — بل أجاز البيان للسلطة التنفيذية ، فيما بين أدوار انعقاد المجلس ، وفى فترة حل مجلس النواب ، تقرير أى مصروف غير وارد فى الميزانية ، بما يعنى فتح اعتمادات مالية جديدة ، أو النقل من باب لاخر من أبواب الميزانية ، دون أن تكون مقيدة كما كان فى دستور ١٩٢٣ ، بدعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لعرض تلك المراسيم . ويعلل البيان ذلك .. بأنه ليس رغبة فى التخلص من الرقابة البرلمانية ، فان مرد كل هذه المراسيم للبرلمان فى النهاية ، وأن استعمال هذا الحق مناطه ثقة الوزارة ، بأن البرلمان سوف يجيز عملها ، ويشكر لها مبادرتها ، وحسن تقديرها للضرورات ، « ولكن اشتراط دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى — وقد يقع ذلك فى وقت غير

---

(٣٥٠) احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٢٢ — ١٣٢٥ .

مناسب — لا يخلو من الحرج الشديد ، وقد يحمل الوزارة شعورها بهذا الحرج ، على ألا تصدر المرسوم ، وان تكن تقضى به الضرورة ، لذلك كله، ترى الوزارة الاكتفاء بوجوب عرض المراسيم على البرلمان ، فى أول شهر من اجتماعه التالى »(٣٥١) .

واذا كان البرلمان قد أصبحت دورته خمس أشهر ، فقد أتاح ذلك للسلطة التنفيذية ، فى تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية مدة سبعة شهور، عندما ينعقد البرلمان ، يجد نفسه أمام مراسيم،قد نفذت وصرفت الاموال الخاصة بها ، فيصبح من الصعب نقضها(٣٥٢) .

وفى كلمة صدقى لوفد القليوبية فى ٢٧ اكتوبر ١٩٣٠ ، يحاول أن يدحض ما تثيره المعارضة ولا سيما الوفد فى هذا الصدد ، فيشير الى سابق أقوال مصطفى النحاس ، بما يؤيد اسراف النواب فى ارهاق الميزانية ، هادفا بذلك الى هز مزاعم المعارضة ، وذكر صدقى الوفد بهذه الاقوال ، ومنها قول النحاس « قد دل العمل فى المجالس النيابية الاوروبية ، على أن أعضاءها يسرفون أحيانا ، فى اقتراح رغبات فى مسائل مالية يقرها المجلس، فترهق الميزانية وتسبب العجز فيها ، ويكون الدافع لتقديم هذه الرغبات ، اعتبارات انتخابية ، ويزداد هذا الخطر وضوحا ، اذا علمنا أن رغبات كثيرة ، تقدم فجأة أثناء نظر الميزانية ، وينظر المجلس فيها ، فعدلت اللائحة الداخلية بفرنسا ، بما ينظم حق الاعضاء فى الاقتراحات الخاصة بالشئون

---

(٣٥١) الوقائع : العدد السابق ، محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٧٧ ، ٧٧٨ .

(٣٥٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

المـالية •• » ، ويعلق صدقى بعد استعراضه لمثل هذه الكلمات « فهل بعد ذلك يسكتون» [٣٥٣]

وقد قصرت الدورة البرلمانية الى خمسة شهور •• فمن السبت الثالث من ديسمبر حتى النصف الاخير من شهر مايو ، دون أن يتحتم اتمام اقرار الميزانية — خلافـا لمـانص عليـه دستور المـادة (١٤٠) — [٣٥٤] وفى هذه الحالة ، تصبح الحكومة محددة بميزانية السنة الماضية [٣٥٥].

وتمشيا مع هذا الاتجاه ، جعل الدستور الجديد للملك ، حق اهمال أى قانون يقره البرلمان ، ويكفى لذلك عدم التصديق عليه فى مدى شهرين ، ولا يجوز للبرلمان فى دور الانعقاد نفسه ، النظر فى مشروع لم يصـدق عليه الملك [٣٥٦] ويجوز له ذلك فى دور أنعقاد آخر ، على شرط موافقة ثلثى أعضاء كلا المجلسين ، وبعد انتخابات جديدة ، يكتفى بالاغلبية العادية ، والحكمة كما يقول صدقى ، من أن مناقشة القانون المردود فى دور الانعقاد نفسه ، « تفويت لكثير من حكمة الاعتراف للسلطة التنفيذية بحق الرد » كما أن اعتبار عدم رد الملك ، بأنه تصديق « اسراف فى الاستنتاج وبنـاء القرائن ، والاولى أن يكون الحكم العكس [٣٥٧] •

---

(٣٥٣) احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٣١ .

(٣٥٤) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٧٧ ، الوقائع المصرية : العـدد السـابق .

(٣٥٥) F.O. 4071214 No 55. op. cit.,

(٣٥٦) ibid

(٣٥٧) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٧٧ ، الوقائع المصرية : العـدد السـابق •

وفى الحقيقة أن تأجيل المشروع بعد رفض الملك لدورة تالية ، يجعل من الصعب حصوله على الاغلبية [٣٥٨] .

وكان دستور ١٩٢٣ ينص ، على أنه اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ، رده اليه فى مدى شهر ، لاعادة النظر ، واذا لم يرده عد ذلك تصديقا من الملك ، ويمكن للمجلس مناقشة المشروع المـــردود من الملك ، فى نفس الدورة ، على أن يتم المـــوافقة عليـــه بثلثى الاعضـــاء ، وبالاغلبية العادية ، لو تمت مناقشته فى دورة برلمانية أخرى [٣٥٩]

وجعل دستور صدقى حق أعضاء البرلمان ، فى طلب دور انعقاد غير عادى للبرلمان ، بموافقة الأغلبية المطلقة لكلا المجلسين ، واشترط أيضـــا « قيام الضرورة بالنسبة لطلب الاعضاء » ، وليس ذلك تسهيلا للســلطة التنفيذية ، فى رفض الاجتماع غير العادى ، ولكن « ليستشعر كل عضـــو يوقع على الطلب ، أنه ليس حقـــا مطلقـــا ، بل هـــو مشروط بالضرورة المـــاســـة » [٣٦٠] .

وكان دستور ١٩٢٣ ، قد أباح للنواب ، حـق طلب عقـــد دورة غير عادية ، بموافقة أغلبية أعضاء أحد المجلسين فقـــط ، دون الارتباط بشرط الضرورة .. ومعنى ذلك أن للملك حق تقدير هذه الضرورة ، وبذلك يمكنه أهمال طلب الاغلبية ، للدعوة الى أجتماع غير عادى للبرلمان [٣٦١] .

---

(٣٥٨) Berque., op. cit., p. 443.

(٣٥٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٦ .

(٣٦٠) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٨١ .

(٣٦١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٧ .

وفى صدد اشتراط الاغلبية المطلقة لكلا المجلسين ، يجب ألا ننسى ، أن الدستور قد عين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ ، فأصبح من المتعذر الحصول على هذه الموافقة ، بدون رضاء الحكومة — وهو ما يبرز تفوق السلطة التنفيذية — ولو فرضنا اتمام هذه الموافقة ، لطلب الانعقاد غير العادى للبرلمان ، كان للحكومة أن ترفض ، لانه ليست هناك ضرورة للاستعجال [٣٦٢] .

وبعد حل مجلس النواب ، كما جاء فى البيان يتم اجراء الانتخابات ، فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ، ودعوة المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ ، دون أن ينص قرار الحل ، على موعد الانتخاب ودعوة المندوبين ، لتأكيد ضرورة اتصال الحياة النيابية ... وكان دستور ١٩٢٣ ، ينص فى قرار الحل ، على اجراء الانتخابات فى مدى شهرين من القرار ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد ، فى خلال الايام العشرة التالية للانتخابات [٣٦٣] .

وفى الدستور الجديد ، يجوز مؤاخذة عضو البرلمان ، عند القذف فى المجلسين ، فى الحياة العائلية أو الشخصية ، أو عند العيب فى ذات الملك وأعضاء الاسرة الملكية ، كما حرم على أعضاء البرلمان ، التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية [٣٦٤] ، وربما أراد هذا النص حماية الملك ، من مثل ماتعرض له على يد العقاد ، فى البرلمان الوفدى الأخير [٣٦٥] ، بينما ترى

---

(٣٦٢) محمد حسين هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ص ٣١ .

(٣٦٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٥ .

(٣٦٤) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٨٢ ، ٧٨٣ .

(٣٦٥) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤١ .

الشعب أن ذلك أمر ضرورى ، للمحافظة على شرف الناس فيما لا علاقة له بالاعمال العـــامة (٣٦٦) .

وأشار البيان الى حق الملك ، فى تعيين الرؤساء الدينيين المسلمين ، وشيوخ المذاهب الاربعة بالازهر ، وشيخ مشايخ الطرق الصوفية ونقيب الاشراف ، وغيرهم كشيوخ المعاهد .. ويعلل البيان تأكيد هـــذا الحق ، لانه من الجائز أن يكون رئيس الوزراء غير مسلم ، فلا يتصور أن يتولى ذلك الرئيس ، اختيار شيخ الازهـــر أو الرؤســـاء الدينيين المســـلمين ، خصوصا والاسلام دين الدولة الرسمى (٣٦٧) .

وتنفيذا لذلك ، أصدر صدقى ، مرسوما بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ فى ١٥ نوفمبر من نفس العام ، باعادة تنظيم الجامع الازهـــر والمعاهـــد الدينية .. ونصت المواد ١٠ ، ١١ ، ٣١ منه ، على أن « اختيار شيخ الجامع الازهر وتعيينه ، واختيار شيوخ المذاهب الاربعة ، وشـــيوخ الـــكليات وتعيينهم ، منوط بالملك وحده »(٣٦٨) .

وربما أراد صدقى والملك من ذلك ، تقوية ســـلطة الملك واضـــعاف الوفد ، باتخاذ الازهر وطلبته أداة لتوجيه الضربات للوفد ، ولاحـــداث الانقسام فى معسكر الطلبة ، وهم جيش الوفد وعدته ، وهو ما درجت عليه

---

(٣٦٦) ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٣٦٧) الوقائع : العدد السابق ، محمد خليل صبحى : المرجع نفسه ص ٧٨٤ ، ٧٨٥ .

(٣٦٨) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٢٣٧ .

السراى منذ عام ١٩٢٤ [٣٦٩] وكان نجاح الملك فؤاد ، فى ضم الازهر لجانبه ، من الاعمال الباهرة التى تحسب له [٣٧٠] .

ولقد جاهد سعد زغلول ، لحرمان الملك من سلطته على الازهر [٣٧١] ويشير الشيخ الظواهرى ، الى أصول اتخاذ الازهر جانب السراى ، منذ اعلان الاستقلال بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ، فلقد أشفق الازهريون على أنفسهم من الصراع الحزبى ، ففضلوا تبعيتهم للملك ، بعيدا عن الحكومة والبرلمان ، واستجاب الملك وبالتالى كانت المادة ١٥٣ من الدستور (١٩٢٣) ، التى استبقت الازهر والمعاهد الدينية فى يد الملك [٣٧٢] .

ولقد استخدمت السراى الازهر ضد سعد زغلول والوفد .. فعندما عاد سعد من لندن بعد فشل مباحثاته مع ماكدونالد ، حرض الملك الازهر وطلبته ضد سعد ، للمطالبة باصلاح أحوالهم .. وهاجم طلبة الازهر بيان الحكومة ، بضرورة عودتهم للدراسة ، كشرط لبحث مطالبهم ، ويعلنون أن تلك الاجراءات الاستثنائية التى تضمنها البلاغ ، ما كانت تصدر الا من السلطات المحتلة ، ويرجون « الملك الدستورى العادل ، فى استصدار مرسوم ملكى كريم لاجابة مطالبهم » [٣٧٣] . ولم تكون الوزارة هى جهة الاختصاص بمقتضى المادة ١٥٣ كما سبق التوضيح .

وعندما يحاول مجلس النواب المصرى ، وأغلبيته وفديه عام ١٩٢٧ ،

---

(٣٦٩) عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ص ١٧٧ .

(٣٧٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٤٥٧ .

(٣٧١) Berque., op. cit., p. 443.

(٣٧٢) فخر الدين الاحمدى الظواهرى : السياسة والازهر ص ٣٢—٣٤ .

(٣٧٣) عاصم محروس : المرجع السابق ص ١٧٩ .

اخضاع الازهر للحكومة وابعاده عن السراى ، يتظاهر طلبة الازهر ضد الحكومة ومجلس النواب ، وبتحريض من السراى .. وهو ما يؤكده العضو حسن نافع ، فى مناقشة البرلمان ، لموضوع المظاهرات ، فيقول « ان الحكومة والبرلمان يعلمان أن فى البلاد قوة رجعية .. رجعية فعلا تعمل لمحاربة الدستور ، تعمل لمحاربة البرلمان ومن سوء الحظ أن هذه القوة الرجعية تعتقد .. ان حقا أو باطلا .. أن الازهر قوة من القوى التى تستند اليها فى كثير من الاحايين لتنفيذ أغراضها .. » وأكد تلافيا لذلك ضرورة خضوع الازهر للبرلمان والحكومة (٣٧٤) .

وهاجمت السراى البرلمان والنواب والحكومة فى هذا الصدد ، فنشرت جريدة الاتحاد فى أعدادها رقم ٧٣١ ، ٧٣٣ مقالاتها ، التى ناشدت فيها الامة ، بالتحرك ضد هؤلاء ، ففى العدد الاخير قالت الجريدة « أيتها الامة المحبة لدينها ووطنها ، واجبك اليوم وواجب كل فرد من أبنائه ، يحب دينه ووطنه حقا ، ويخاف الله وعقابه ، كتابة العرائض والبرقيات ، وارسال الوفود الى أولى الامر ، طالبين استفتاء الامة من جديد ، وعند ذلك تصبح لكم الكلمة ، وتقذفون بأولئك الطغاة (يقصد النواب) الى الهاوية » ، فلقد ذهبت معالم الدين وفشت الرذيلة وحوربت الفضيلة على يد الحكومة .. » (٣٧٥) .

وما نص عليه دستور صدقى بخصوص الازهر وتبعيته ، ليس الا امتدادا لرغبة السراى — بعد نجاح البرلمان عام ١٩٢٧ فى اخضاع الازهر للحكومة — فى تقوية نفوذها واضعاف الوفد .

---

(٣٧٤) المرجع نفسه ص ٦٥٦ ، ٦٥٧ .
(٣٧٥) المرجع نفسه ص ٦٥٧ .

ويرى بيان صدقى ، علاجا لتهافت الاعضاء على صياغة القوانين ، وتعديلها تعديلا مرتجلا .. انشاء لجنة فنية ، تقوم الى جانب البرلمان على أحكام وضع القوانين ، على أنه « يجب أن يحتاط ، بتحديد ميعاد لعمل اللجنة ، حتى لا يكون تأخيرها فى انجاز عملها ، سبيلا الى تعطيل ارادة المجالس فى شئون القوانين .. »[٣٧٦] .

ويرى اسماعيل صدقى أن الدستور الجديد ، قد حافظ على الأسس الاساسية للدستور القديم ، وأنهم — أى أعوان صدقى — أكثر دستورية وعمليا من خصومهم ، لانهم يهدفون الى أن يكون الدستور عمليا[٣٧٧] .

كما أشار البيان ، الى أن ثمة شؤونا ، يجب ألا تترك الصحافة تعبث بها ، « فالدستور الجديد ، وهو ثمرة رغبة صادقة فى اسعاد البلاد ، وبحث طويل دقيق فى سبيل تحقيق تلك الرغبة ، يجب أن يكون ، وأن يظل محترما مطاعا ، والاداب العامة والسكينة والسلام العلم ، أحوج ما كانا وما يكونان الى الصون والوقاية .. » .

وحدد البيان طريقة تعطيل الصحف ، بالاحتكام الى القضاء « بحيث اذا لم يأذن القاضى بالتعطيل ، لم يكن للادارة — مهما يكن تقديرها لما نشر فى تلك الجرائد — أن تباشر ذلك التعطيل .. »[٣٧٨] .

وكفترة أنتقالية لاينفذ الدستور ، حتى يشكل البرلمان الجديد[٣٧٩]

(٣٧٦) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٨٣ .
(٣٧٧) F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,
(٣٧٨) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٨٦ .
(٣٧٩) نفس المرجع والصفحة ، محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ٢٥٣ .

أى أن الحكومة لها السلطة المطلقة فى تلك الفترة •• وهى فترة تصل الى ثمانية أشهر ، فكان لهذا الحكم الانتقالى آثاره الخطيرة •وحتى بعد عقد البرلمان فى ظل هذا الدستور •• فسيكون برلمانا صوريا ، ولن يكون الا آلة فى يد السلطة التنفيذية تسيره كما تشاء [٣٨٠] •

أى أن صدقى بهذه التعديلات الدستورية ، قد قضى على الجوانب الايجابية والديمقراطية فى دستور ١٩٢٣ ، وعزز سلطة الملك الرجعيــة ، ودعم نفوذه بالسيطرة على رجال الدين [٣٨١] ، ورغم تأكيد صدقى بــــأن الدستور الجديد ، قد حافظ على أسس دستور ١٩٢٣ الرئيسية[٣٨٢] •

واعتبر دستور ١٩٣٠ منحة من الملك •• فقد ألغى دستور ١٩٢٣ بأمر ملكى وأعلن الدستور الجديد بالامر الملكى ذاته •• وهو ما يعنى أن للملك حق الغاء الدستور كما يشاء ، مع أن دستور ١٩٢٣ هو تعاقــد بين الملك والامة ، لا يملك الملك فسخه ، ولقد سجل هذا التعاقد فى وثيقة رسمية ، وهى اليمين التى أقسمها الملك علنا أمام البرلمان ، باحترام الدســتور ، ولايوجد أرتباط أكثر علانية ، والزاما من مثل هذا التعاقد [٣٨٣] ،وباختصار فان دستور ١٩٣٠ ، كما قال عنه على الشمسى فى ١٤ ديسمبر ١٩٣٢ • قد حافظ على أن يكون للملك السلطة العليا الدائمة [٣٨٤] ، يضـاف الى ذلك

---

(٣٨٠) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٣٨١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣٨٢) Royal institute.., op. cit., p. 30.

(٣٨٣) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٦٦ .

(٣٨٤) F.O. 4071217 enclosure in No. 4. loraine ts Simon Dec. 29, 1932. ... Memorandum of conversation with ali shamsy.

ظروف القهر والتعسف التى ظهر فيها الدستور الجديد •• فكان انقلابا شاملا شكلا ومضمونا[٣٨٥] •

يضاف الى ذلك أن هذا الانقلاب الدستورى ، قد حدث فى ظل الازمة الاقتصادية ، وأصبح القطن مكدسا فى مخازن الحكومة ، والفلاحون فى بؤس ، والتجارة فى كساد ، والديون ترهق الملاك ، والضيق يسود الشعب، فأضاف صدقى بانقلاته ، أزمة سياسية الى جانب الازمة الاقتصادية •• وهى تؤدى الى الاضطرابات والتنازع ، واختلال الامن ، مما يزيد سوء الحالة الاقتصادية ، ويزداد بؤس الشعب[٣٨٦] •

لقد كانت هذه التغييرات الدستورية ، التى أجراها صدقى ، مخططة لتتيح التغيير فى أسلوب السلطة التنفيذية ، فى مواجهة البرلمان[٣٨٧] وهو أمر له أثره ، فاذا كان دستور ١٩٣٠ ، قد جرد السلطة التشريعية شكلا وموضوعا من سلطاتها ، وركز السلطة فى يد الملك ، باعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية ، •• فان ذلك مؤداه ، أن الوزارة لا تخشى على مركزها ، ولا تعبأ بأى قرار يصدره مجلس النواب — وهو لا يستطيع — ضدها •• مادامت حائزة على رضا الملك فلم تعد الامة تحكم نفسها بنفسها [٣٨٨]، وبذلك فقد هذا الدستور المبادىء الاساسية ، التى يتكون منها أى دستور •• فالدساتير انما توضع لتقيد أو تبطل سلطة الملك أو الحاكم ، ولتجعل الحكومة مسئولة دائما أمام الشعب ، •• أما دستور صدقى ، فقد أعطى

---

(٣٨٥) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٦٥ •
(٣٨٦) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١١٩ •
(٣٨٧) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢١٨ •
(٣٨٨) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١١٩ •

السلطة كلها للملك والحكومة وسلبها من الامة ولم يجعل لها الا مظهرا شكليا فهو اذن نفى للدستور أو شكل دستورى زائف دون جوهر أو روح[٣٨٩] .

فكان هذا الدستور نكسة كبرى أصاب الحياة السياسية الداخلية فى مصر[٣٩٠] ، بينما كانت وجهة النظر البريطانية يما يراها المستشار القضائى لدار المندوب السامى ، تتمثل فى أنه ليس من الممكن القول بوضوح ، بأن الدستور الجديد ، قد أفسد أو أضعف ، أسس المسئولية الوزارية ، وجوهر خضوع كل السلطات فى الدولة لارادة الشعب[٣٩١] .

ومن الطبيعى أن تدافع الشعب ، عن هذه التعديلات الدستورية ، فالوزارة مسئولة أمام البرلمان ، عن جليل الشئون وصغيرها « وقديما قال رجال الدستور ما ترجمته — من وجبت عليه المسئولية ، حققت له الحرية — فالوزارة يجب أن تكون حرة فيما تصنع ، لا يعوق حريتها أحد حتى البرلمان .. وكل ما للبرلمان أن يحاسبها عن عملها ، بطريق السؤال أو الاستجواب أو التحقيق ، وأن يطرح مسألة الثقة بها اذا أراد »[٣٩٢] .

على أية حال فان دستور ١٩٣٠ ، يعتبر بكل المعايير نكسة فى التطور الديمقراطى المصرى ، لحده من سلطان البرلمان ، ودعمه لسلطة الملك أى السلطة التنفيذية[٣٩٣] وكان فرض هذا الدستور الرجعى الانقلابى ،

---

(٣٨٩) المرجع نفسه ص ١٢٧ .
(٣٩٠) جلال يحيى : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ص ١٦٦ .
(٣٩١) F.O. 4071214 No 55, op. cit.
(٣٩٢) عدد ١٦ ديسمبر ١٩٣٠ .
(٣٩٣) على الدين هلال : المرجع السابق ص ١١٧ .

خاتمة قانونية ، لارهاب شنته القوى الرجعية والاستعمار ، منذ محاولة تطبيق الديمقراطية فى مصر[٣٩٤] ،وظل هذا الدستور حتى بعد أستقالة صدقى ، الى أن صدر الملك ، أمره فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بعودة دستور ١٩٢٣[٣٩٥] .

ولم يقسم الملك فؤاد يمين الولاء لدستور ١٩٣٠ ، كما فعل فى دستور ١٩٢٣ ، وربما اعتقد الملك بذكاء ، بامكانية التنصل مستقبلا عن التجربة ، اذ أصبحت سيئة[٣٩٦] .

وتشير تقارير الامن الى هذه القضية ، وأن عدم حلف اليمين من قبل الملك ، كان له أثران ، الاول ما اعتقده أكثر الشعب بل جميع الاحزاب ، بأن الملك يدرك أن هذا الدستور لن يدوم ، وقد رسخت هذه الفكرة ، ولذا « نسمع كثيرا أن الحياة النيابية لن تدوم بمقتضى الدستور الحالى » ، والاثر الثانى هو زيادة مكانة الملك « لانه أبى أن يحلف كذبا ، وأننا سمعنا فى المجالس الكثيرة أن الملك اشتهر بسلامة اسلامه ، وصفاء عقيدته ، فمحال أن يحلف يمينا لدستور يعتقد أنه سيزول قريبا »[٣٩٧] .

قانون الانتخاب :

واتماما للحلقة ، وللوصول الى مجلس تشريعى ، يتفق مع اطار هذا الدستور .. كان قانون الانتخاب الجديد ، ليبعد القوى الاجتماعية الشعبية ، والمناصرة للوفد ، عن قبة البرلمان ، ليستقيم تكوين المجلس

---

(٣٩٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ١٦٦ .
(٣٩٥) على الدين هلال : المرجع السابق ص ١١٩ .
(٣٩٦) Berque., op. cit., p. 443.
(٣٩٧) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن بتاريخ ١٤–٦–١٩٣١ .

الجديد ، مع اطاردستور ١٩٣٠ .. فاذا كان القانون الجديد ، قد جعل الإنتخاب على درجتين ، فانه قد حدد أيضا ، القوى الاجتماعية سواء للمندوبين أو النواب والشيوخ .

ومن الطبيعى أن تدافع الشعب عن نظام الانتخاب الجديد ، فتقول فى احدى مقالاتها أنه قد ثبت أن معظم الناخبين ، لا يمكنهم أن يحكموا حكما سديدا ، بين اثنين يتقدمان اليهم ، لاختيار أحدهما للنيابة .. والناخب الذى يمكنه التصور ، يستطيع أن يحكم ، ومن لا يستطيع أن يتصور ، من العبث تكليفه حكما .. فراعى الغنم لا يعرف غير غنمه .. ومن يجهز السماد فى حظيرة الماشية ، لا يستطيع التمييز بين من يصلح للاشتراك فى الحكم ومن لا يصلح .. كما تعرضت المقالة الى من يساق الى عملية الانتخاب بالشراء .. الخ .. وانتهت المقالة ، الى أنه يكفى هؤلاء ، أن ينتخبوا من أهل بلدتهم ، من يتوسمون فيه الصلاحية ، ليكون مندوبا للانتخاب ، وتتوفر فيه الشروط المطلوبة (٣٩٨) .

ولقد جعل صدقى فى قانون الانتخاب .. المندوب عن خمسين ناخبا ، وكانت النسبة قبل ذلك مندوب لثلاثين ناخبا ، وذلك للتقليل من فرص فوز الوفد (٣٩٩) ، وجعل سن الناخب ٢٥ عاما بدلا من ٢١ (٤٠٠) ، وبذلك حرم الوفد من قاعدة شبابية عريضة ، كانت تمثل ركنا أساسيا فى معسكره .. واشترط فى المندوب أن يكون مالكا لاموال ثابتة ، مربوط عليها ضريبة عقارية ، أو ساكنا فى منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها ، أو

---

(٣٩٨) الشعب ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٣٩٩) Vatikiotes., op. cit., p. 285.

(٤٠٠) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العمالية المصرية ص ٣٠ .

مستأجرا لارض زراعية لا تقل ضريبتهـا عن جنيهين سـنويا ، أو حائزا لشهادة دراسية ابتدائية أو شهادة تماثلها •• وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان[٤٠١] ، وهذه الشروط المالية والتعليمية للناخبين ، انما أدت الى الحيـلولة بين ٨٠٪ من الشـعب المصرى ، وبين العمليـة الانتخابية[٤٠٢] •

وعلى أية حال فقد أدت هذه الشروط الجديدة ، الى حـرمان الطبقة العاملة ، من المساهمة أو التأثير الفعال ، فى نتائج الانتخابات العامة •• كما أنها وجهت ضربة قاضية الى الامال ، التى كانت تداعب الطبقة العاملة، فى أن يكون لها ممثلون من أبنـائها فى البرلمان ، وهى الامال التى انتعشت أثناء انتخابات عام ١٩٢٩ ، وخلال حكم الوفد فى بداية الثلاثينيات[٤٠٣] ، كما حرم بهذه الشروط كذلك طبقة الفلاحين[٤٠٤] ، فلم تكن هذه الشروط تتوفر فى طبقتى العمال والفلاحين ، فحـرمهما من أن يكون لهما دور فى انتخاب مجلس النواب[٤٠٥] •

وبذلك ضمن صدقى عدم وصول الوفد الى السلطة •• فالوفد كان يعتمد على الطبقة الكادحة فى الوصول الى الحكم ، وكانت الفـكرة التى استقرت فى أذهان الشعب ، أن الوفد هو الامة ، وبذلك تمتع الوفد بشعبية هائلة ، كما حرم القانون ، أصحاب المهن الحرة خارج القاهرة ، من الترشيح

(٤٠١) ضياء الدين الريس : المرجع السـابق ص ١٢٥ ، عبـد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٣٨ •

(٤٠٢) Vatikiotes., op. cit., p. 283.

(٤٠٣) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٣٠ •

(٤٠٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٣٩ •

(٤٠٥) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧٠ •

لعضوية البرلمن ، ويعلل البيان ذلك ، بأنه « اذا انتخب صـاحب هـذه الصناعة ، نائبا أو شيخا ، أصبح موزعا بين واجب حضور أعمال المجلس المختلفة ، فى أى وقت من النهار والليل ، وبين واجب الحضور فى مـكان صناعته ، فى أى وقت كذلك ، وبين الواجبين تعارض لا سبيل لتجنبه .. » وكان بمجلس النواب ما يقرب من ٦٠ محاميا و١٠ أطباء وحوالى الثلث كان من خارج القاهرة .. وكانت اللجان بل والمجلس نفسه ، لا تستطيع القيام بالاعمال ، بسبب تخلف أعضائها المستمر ، واذا حضروا يساورهم القلق كلما دنت ساعة القطار ، وهم « بين أن يعجلوا انتهاء الجلسة عندما تقترب الساعة ، أو ينسلوا الى القطار ..»(٤٠٦) ، وكان صدقى يهدف من ذلك ، محاصرة نشاط هؤلاء السياسى ، فى المدن الرئيسية للمديريات(٤٠٧) ، بينما أباح للعمد ومشايخ البلاد ، هذه العضوية ، وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم،لان هؤلاء كان من السهل السيطرة عليهم بواسطة الحكومة(٤٠٨) .

وتدافع الشعب عن هذا الاتجاه ، ففى مقالة لاحمد رمزى المحامى ، يشير الى أن أوقات هؤلاء ، ما كانت لتسمح لهم بالتفرغ لحضور الجلسات، وكذلك اللجان ، التى كانت فى الصباح ، لمبيتهم فى بلادهم لمباشرة أعمالهم صباحا ومساء ، وأنه « طالما شكا رؤساء مجلس النواب ، ومنهم المغفور له سعد باشا من قلة انعقـاد اللجان ، لان أعضـاءها لا يكتمـل عـددهم القانونى ..»(٤٠٩) .

---

(٤٠٦) محمد خليل صبحى : المرجع السابق ص ٧٩١ .

(٤٠٧) Borque., op. cit., p. 442.

(٤٠٨) Vatikiotes., op. cit., p. 283.

(٤٠٩) عـدد ٢٧ ديسمبر ١٩٣٠ .

وعلى أية حال فان عزل هؤلاء عن العمل السياسى ، بهذه الصورة ، انما يعنى عزل البرجوازية فى المدن ، عن ممارسة نفوذها السياسى والبرلمانى .. وهذه البرجوازية التى تضم هذه الفئات ، هى عماد البرجوازية الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار .. وفى ابعاد هذه الطبقة عن العمل السياسى ، هو أمر لمصلحة الانجليز والقصر ، والقوى الاجتماعية التى قام الانقلاب لصالحها[٤١٠] ، كما كانت هذه الفئات ، عصب الوفد ، وبذلك يكون قانون الانتخاب الجديد قد وجه ضربة قاصمة للوفد[٤١١] .

وكان صدقى يأمل أن تؤدى هذه التغييرات ، الى اعطاء مصر مجلسا تمثل فيه كافة الاحزاب السياسية فى مصر[٤١٢] ، وأنها ستكون فاتحة عصر جديد ، وتتمكن فيه مصر من تنظيم أمورها الداخلية .. كما تتمكن فيه من حسن التفاهم مع جميع الدول الاجنبية ، والدولة الانجليزية خاصة ، تفاهما مستمرا حقيقيا ، لا تفاهما مضطربا كلاميا .. » ، وأن البرلمان الجديد ، سيكون خير برلمان يمثل الامة ، ويعبر عن رغباتها الحقيقية ، « بكل دقة من غير افراط أو تفريط » ، وذلك لامكانية انتخاب أحسن المرشحين ، وتعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ ، والاستفادة بامكانياتهم وآرائهم الناضجة ، « وسيكون هؤلاء حجة البرلمان وعمدته وميزانه .. »[٤١٣] .. كما أعرب صدقى عن أمله ، فى أن نسبة كبيرة من

---

(٤١٠) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٠ .

(٤١١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٧٣٩ .

(٤١٢) Zayid.. op. cit.. p. 136.

(٤١٣) احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ .

المثقفين ، ستؤيد جهوده ، عندما يتأكدون أنه يهدف الى تحطيم سـيطرة الوفد ، وأنه قادر على ادارة البلاد(٤١٤) .

ولكن صدقى كان يدرك ، مدى المقاومة التى ستكون لهذه التعديلات الجديدة ، فاذا كان الدستور الجديد ، قد حوى ما يكبح به الصحافة ، مع ستر ما يصيبها بستار من العدالة ، فانه فى فترة الانتقال التى حددها بعد اعلان الدستور ، أصبح للسلطة التنفيذية ، مسئولية المحافظة على النظام العام أو الدين أو الاداب .. فلها تحقيقا لذلك ، تعطيل أى جريدة أو نشرة دورية أو الغاؤها ، بقرار من وزير الداخلية بعـد انذارين ، وبقـرار من مجلس الوزراء بلا انذار .. وبذلك أخضع الصحافة للنظام الجديد(٤١٥) .

ولقد كان الهجوم على هذه التعديلات الدستورية مبكرا ، فلم ينتظر عدلى باشا صدور الدستور ، اذ قدم استقالته .. كما حملت الصحف على هذه التعديلات عدا الاهرام والمقطم ، اللذين يتميز موقفهما بالتحفظ .. وانتشرت مظاهرات الطلبة وحدثت عدة اضطرابات(٤١٦) .

وقد قاد المقاومة ضد الدستور الجديد ، الوفد الذى استمر فى مديرته منذ تولى صدقى الحـكم ، وانضم اليه الاحـرار الدستوريون فترة من الزمن ، وهو ما سنتعرض له فيما بعد .. المهم أن صدقى ، اعتمـد على القوة والعنف والاجراءات السلطوية ، فى مواجهة هذه المقاومة ، ففى خطبته لوفود المنوفية وبنى سويف والجيزة ، يؤكد أن الدستور الجـديد هـو

(٤١٤) F.O. 4071212 No. 119. Hoar to Henderson. oct., 28, 1930.

(٤١٥) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٣٣،٣٢ .

(٤١٦) Berque., op. cit., p. 443.

الدستور «الواجب الاحترام والاتباع ، فليعرف ذلك من لا يعرف ، ومن لا يريد أن يعرف ، اذ لا فائدة من ضياع الوقت ، فى غير طائل ولا فائدة ، من تلك المحاولات العقيمة ، التى يقوم بها البعض ، فى نقده والتشكيك فى بواعثه ومراميه ، ولئن أثمرت شيئا من تلك المحاولات ، فما ذلك الا الشر على القائمين بها ، ولقد أعذر من أنذر ..» [٤١٧] .

واتهم أنصار صدقى الوفديين بالانتهازية « فلو انهم لمحوا من خلال الدستور الجديد ، بارقة من الحكم ، أو آنسوا فيه مغنما ، لانقلب هـذا الدستور ، كتابا مقدسا لا يمسه الا المطهرون ..» [٤١٨] .

اتبع صدقى من الاساليب ، ما أتاح لخصومه فرصة الاحتجاج عليها، فقد توالت الاحتجاجات من لجان الوفد المختلفة ، بل ومن سيدات القاهرة، الى المقيم البريطانى ، بخصوص استخدام البوليس البريطانى لمنع المظاهرات السلمية[٤١٩] .

لقد أعد صدقى للامر عدته ، واتخذ عدة اجراءات للتخلص من أية مقاومة منتظرة ، فقد استصدر قرارا بحل مجالس المديريات فى أكتوبر ١٩٣٠[٤٢٠] ، حيث أن أعضاء هذه المجالس ، قد تم انتخابهم على أساس القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ ، وأن انتخاباتها جرت طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٢ ، المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، وحيث أنه قد صدر

---

(٤١٧) احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٣٧ .

(٤١٨) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ١٩ .

(٤١٩) Royal Institute.., op. cit., p. 30.

(٤٢٠) Vatikiotes., op. cit., p. 285.

الامر رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، الخاص بوضع نظام دستورى للدولة المصرية، وقانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ، وهو ما ينسخ أحـــكام القـــانون الاخير ، وخصوصا الانتخاب المباشر ، وبما « أن بقاء مجالس مديريات منتخبة على قاعدة الانتخاب المباشر ، يكون متعارضا مع قـــواعد أمـــرنا المتقدم ذكره ، وقانون الانتخاب الجديد ، ويجب لذلك حل تلك المجالس ، تمهيدا لوضع قانون جديد،يحل محل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨» (٤٢١).

وحتى تجرى انتخابات جديدة لهذه المجالس ، على أســـاس قانون الانتخاب الجديد ، فيستغنى عن رأى تلك المجالس جميعا ، فى المسائل التى يجب عرضها عليها ، بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ ، أو أى قانون آخـــر (٤٢٢) .

والى جانب تعطيل الصحف ، فقد أضافت الحكومة أحكاما جديدة ، الى قانون العقوبات الاهلى ، بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف ، لمنعها من اذاعة ونشر تعليقات ، وانتقـــادات عن التحقيقات الجنائيـــة ، وبصفة عامة عن القضايا الجنائية أو المدنية المطروحة ، أمام مختلف المحاكم، لان فى ذلك احراجا للمحقـــق ، وكثيرا ما تسىء الى سمعـــة أشخـــاص ، لا تزال اداناتهم محل شـــك ، « وحتى اذا وصـــلت الدعـــوى ، الى دور الاجراءات العلنية فى الجلسة ، فليس من المصلحة ، أن تعرض الصحافة اليها بنقد أو تعليق ، أو أن تقف مع المتهم ، أو مـــع خصم ، فى الدعـــوى

(٤٢١) الوقائع المصرية العدد رقم ١٠١ فى ٣٠ اكتوبر ١٩٣٠ .
(٤٢٢) المصـــدر نفســـه .

المدنية ، موقف مناصرة أو مناجزة •• » ، حتى يمكن تحاشى كل تعليق أو مساجلة ، يكون من شأنها التأثير فى المحققين ، أو الشهـود أو فى الرأى العام ، أو تقويض الثقة فى القضاة ، ويضيف هذا القانون ، ثلاث مواد الى الباب الرابع عشر ، طبقا للمذكرة التى رفعها وزير الحقانية على ماهر ، الى مجلس الوزراء ، تمهيدا لتصديق الملك على هذه التعديلات •• وهى مواد تحدد العقوبة ازاء المخالفات السابقة[٤٢٣] •

وربما نكاية فى مصطفى النحاس •• فقد أصدرت وزارة الداخليـة قرارا ، فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ ، بالغاء مركز سمنود ، واعادة البـلاد المكونة له الى مراكزها الاصلية ، والاكتفاء بنقطة سمنود ، ولان انشـاء مركز جديد ، يحمل ميزانية الدولة نفقات جديدة لا مبرر لها[٤٢٤] •

---

(٤٢٣) الوقائع المصرية العدد ٢١ فى ٢٦ فبراير ١٩٣١ •
(٤٢٤) المصدر نفسه العدد ٢٣ فى ٥ مارس ١٩٣١ •

الفصـــل الثــانى

حــــــزب الشــعب

حـــزب الشـــعب :

كان تكوين حزب الشعب ، هو التجربة الثانية ، لايجاد حـزب يعبر عن السراى ، ولكنها تجربة وعت دروس التجربة الاولى •• فقـد وعى القصر أن الشكل الملكى الصارخ للحزب ، كان محسوبا عليه لا له •• وعالج القصر افتقار التجربة الاولى (حزب الاتحاد) ، الى شخصية قيادية •• بشخصية قوية قادرة على الاستحواز على السلطة •• وثالثا فقد وضـع لتجربة حزب الشعب ، اطارا دستوريا جـديدا ، يعطى الملك مـزيدا من السـلطات(١) •

لقد أدت التغييرات الدستورية الجديدة ، الى ظهور مذهب جديد له أنصاره فى البلاد •• وأصبح لزاما لهم ، انشاء أداة تصل بعضهم ببعض ، وتجمع كلمتهم وتمكنهم من ابداء رأيهم فى أمهات المســائل ، كهيئة ذات مصالح وشئون فى مصر •• لقد صارت الفروق جوهرية ، بما يقضى لانصار هذه الفكرة ، تكوين هيئة منظمــة لها لجــان ومجلس ادارة ، لتعـبر عن مشيئتهم ورغبتهم ، وهما تختلفان فى أمور جوهرية ، عن رغبـة ومشيئة أحزاب أخرى ، ولا سيما بعد أن جهر حزبان من هذه الاحزاب ، بقرارهما القاطع ، على مقاطعة الانتخاب على أساس التعديلات الجديدة •• بينما أنصار الفكرة الجديدة ، يدعون الى العمـل بها ، ويؤيدون الانتخـابات القادمة ، وسيكون منهم الناخب والمرشح ، مع حزب الاتحاد والمستقلين المناصرين للاتجاه الجديد(٢) •

---

(١) يونان لبيب رزق : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ ص ١٦٥ ، ١٦٦ •

(٢) المقطم ١٢ نوفمبر ١٩٣٠ •

ولما كان النظام الجديد ، قد أتى بنظام دستورى آخر •• فالامـر يقتضى اجراء انتخابات جديدة •• وكانت الوزارة تروم البقاء فى الحكم ليتسر لها تنفيذ وتطبيق التعديلات الدستورية •• وهو أمر يقضى بدخولها الانتخابات القادمة •• وتفوز فى هذه الانتخابات ، وهو مالا يتفق والوزارة عبارة عن أفراد مستقلين •• فكان لابد من حـزب جـديد ، يؤيد هـذه التعديلات الدستورية ويدافع عنها •

ويقول محمد حسين هيكل أن الدوائر الانجليزية ، رأت ضرورة أن يكون للوزارة حزب ، تخوض به معـركة الانتخابات ، فاذا فاز كان ذلك فوزا لها ، يمكنها من البقاء[٣] •• واقتنعت الوزارة بهذه الفكرة •• ولكنها كانت تفاوض الاحرار ، حول التعديلات الدستورية ، وتكاتمهم نياتها •• فمضت تكذب أن العزم معقود على تأليف حزب وزارى ، وتنفى الخبر ، وتؤكد أن الامر لم يخطر لها على بال ، حتى انتهى الاتفـاق بين الانجليز والوزارة حول تعديل الدستور ، وترتب على ذلك خروج الاحرار للمعارضة •• فلم تمض أيام ، حتى أذيع فى الصحف تأليف حزب الشعب ومبادئه ورياسة صدقى له[٤] • فهو حزب اقترح انشاءه الانجليز ، ليخدموا به التجربة ، التى رأوا فى ذلك الظرف اجراءها[٥] •

ومهما كان الامر ، فيبدو أن صدقى قد عقد العزم بعد توليه السلطة، على الاعتماد على قوة حزبية ، تدعم موقفه وتشـد من أزره ، واذا كان كتاب تأليفه للوزارة ، قد تضمن أن وزارته لا تنتسب فى مجموعها وأفرادها،

---

(٣) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٨ .

(٤) أحمد فريد على : المرجع السابق ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٥) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ١٩ .

الى هيئة أو هيئات سياسية ، فكان غرضه من ذلك ، أن ينسحب وزملاؤه من الاحزاب التى كانوا ينتمون اليها ، ليؤلف منهم قوة تسندها الحكومة ، فقد كان غرضه البقاء فى الحكم ، مستندا الى قوة الحكومة[٦] ، ونظرا لان الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٢٤ وما قبلها ، ترتكز على الاحزاب السياسية •• ولكى يكون موقف السلطة قويا ، لابد أن تستند الى حزب ، وهو أمر لم يغب عن فكر صدقى ، عندما فكر فى تغيير الدستور •• وكان تأييد الاحرار منذ البداية محدودا بل ومشكوكا فيه •• وقنع صدقى بهذا حتى لا يفتح على نفسه جبهات أخرى مع جبهة الوفد •• وهى جبهة قوية وشعبية قادرة على الاطاحة به •• ولم يكن حزب الاتحاد بمفرده كافيا ، لان يكون سند صدقى فى هذا التغيير ، والحكم على أساسه •• ففكرة تكوين هيئة سياسية مناصرة للتغيير الذى أتمه ، واردة فى ذهن صدقى منذ البداية •• ومن الطبيعى أن يكون الحزب هو حزب صدقى ، ورئيسه هو صدقى ، حتى تستقيم أمور السلطة فى يده ، ويضمن استمرار حكمه •• لا مستندا على أحزاب سياسية أخرى ، •• فاسماعيل صدقى كان يريد أن يستقل بكيان خاص يسنده •• ولم يكن ذلك الا عن طريق انشاء حزب أو هيئة سياسية •

فقد رأى صدقى منذ البداية ، أن يلجأ للاحرار للحصول على تأييدهم •• فيمكنه الاعتماد على قوتهم الحزبية ، الى جانب حزب الاتحاد •• فيحصل بذلك على أغلبية برلمانية مؤيدة •• وربما تبادر فى ذهن صدقى ،

---

(٦) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ص ٨١ .

أنه قادر على أن يكون البطل الذى يكسب وسط هذه التيارات ، فيحـول الحوادث لمصلحته •• ومن المؤكد أن هذا الخاطر قد داعبه ، فقد ظن أولا أنه قادر ، على أن يضع حزب الاحرار فى جيبه ، وأن يزيح عنه الاعضاء •• أو حتى الرئيس اذا وقف فى وجهه •• ولا بأس أن يختار هو رئيسا •• وبذلك تسير الامور لمصلحته •• ويكون هو وحزبه قوة تعادل تقف فى وجه السراى ، وتعقد اتفاقا أو معاهدة مع الانجليز ، على نحو ما حاول عبد الخالق ثروت أن يفعل •• وقد كان صدقى أحد أبطال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ •• ولكن كان تأييد الاحـرار محـدودا منـذ البداية كما سـبق القول[٧] ، وكان لذلك صداه لدى صدقى منذ بداية توليه السلطة ، فكان يأمل تعاون الاحرار التام له •• ولكن اتخاذهم موقف التأييد لوزارته دون الاشتراك فيها ، أثار استياء صدقى ، وأبدى ذلك فى حديثه مع السكرتير الشرقى ، وأنه لم يسلك هذا المسلك،عندما كان محمد محمود رئيسا للوزارة عام ١٩٣٨ •• بل أن موقف الاحرار قد أثر على تشكيل وزارة صـدقى ، فقد كان يأمل أن يتولى وزارة الاشغال محمد على باشا ، سكرتير حـزب الاحرار والذى كان راغبا فى ذلك ، ولكنه لم يستطـع لقـرار الحـزب السابق[٨]،فمحاولة صدقى الاعتمادعلىالاحرار،اذن تجعله معتمداعلىقوة حزبية ، ليست طوع ارادته ، بل مرهونة بارادة الغير •• ومعتمـدا على مدى التأييد الذى يعطيه الحزب له ، وهو مدى منذ البداية لا يتفق ورغبة صدقى •• بل هو مدى متغير اذا لم يتفق صدقى مع الحزب •• وقد تغير موقف الاحرار فعلا ، والى الضد ، بعد الخلاف حول مدى التعـديلات

(٧) أحمد فريد على : المرجع السابق ص ٣٦١—٣٦٢ .

(٨) F.O. 4071212 No 10 op. cit.,

الدستورية .. وكان صدقي يتوقع ذلك ، لا سيما وأنه كان مستاء لموقف الاحرار معه منذ البداية ، وازداد هذا التوقع أثناء مشاوراتهم معه حول تغيير الدستور .

وعندما يتحول الاحرار الى المعارضة ، كون صدقي حزب الشعب[٩] . ويشير صدقي الى ذلك فى احدى خطبه « أما وقد تورط بعض الاحرار الدستوريين ، فى تنكب مبادئهم ، واعتناق مبادىء الفوضى ، كان علينا وعلى كل محب لخير البلاد ، أن نبحث الامر ، وأن نسلك الطريق الذى حاد عنه غيرنا ، فألفنا حزب الشعب على المبادىء الحقة ، التى قام عليها حزب الاحرار الدستوريين ، ولم نؤلف فى الواقع حزبا جديدا كل ما فى الامر ، اننا أسميناه الشعب ، لكى يمثل حقيقة الفكرة السامية ، التى نسعى جميعا لخدمتها .. »[١٠] .

يضاف الى ذلك أن سياسة البطش والقهر ، لا تؤدى الى تحقيق غاية صدقي ، من الاستمرار فى السلطة ، وكانت الوسيلة الاخرى لتقوية مسند حكومته واستمرارها ، انشاء حزب سياسى[١١] ، تستطيع به أن تواجه كافة القوى السياسية فى مصر ، سواء المؤيدة له أو المناوئة .. ويضفى على حكمه صفة الشرعية ، .. فاتبع صدقي ما سبق أن اتبعه ثروت ونشأت ، بتكوين حزب سياسى سمى بحزب الشعب ، وجريدة يومية تحمل نفس الاسم[١٢] ، وكان ذلك أمرا منطقيا فحيث أن صدقي بصدد اجراء

(٩) F.O. 4071214 No. 55 op. cit.,

(١٠) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٣ .

(١١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٦ .

(١٢) Zayid., op. cit., p. 139.

انتخابات جديدة ، وعليه أن يعد قوائم مرشحيه ، فكان تأسيس الحزب ، ليخوض به المعـركة الانتخابية[١٣] ، فقام حزب الشعب ليكون مظهـرا خارجيا ، وليساند الحكومة فى حكمها ، وتركزت خطته قبل كل شىء ، على تحرير مصر من تنظيم سياسى قوى التأثير[١٤] .

وكانت هناك رغبة فى تسمية هذا الحزب بحزب الاصلاح ، ولكن عدل عن ذلك ، وتقرر تسميته بحزب الشعب[١٥] ، ويعلق عبد العظيم رمضان على هذه التسمية ، بأن الباحث لهذه الفترة التاريخية ، قد اعتاد على ظاهرة « اختفاء الاحزاب ، وراء أسماء لا تمت لتشكيلها أو لاعمالها بصلة ، مثل حزب الاتحاد ، وحزب الاحرار الدستوريين ، ولكن التسمية الجـديدة ، كانت أنكى هذه التسميات .. »[١٦] ، وحقا كان ذلك حزب الشعب .

تكوين الحـــزب :

منذ قرر صدقى ، تأليف حزب يستند اليه فى فرض نظامه ، بذل جهده فى أن يجمع لحزبه الاعضاء والانصار .. واتجه أولا الى حزبى الاتحاد والاحرار الدستوريين ، واستطاع أن يضم اليه عددا من الاتحـاديين ، وكذلك من أعضاء مجلس ادارة حزب الاحـرار ـ بالرغم من أن قـرار الحزب بمعارضة صدقى كان اجمـاعيا[١٧] ـ الى الجمعيـة التأسيسية لحزبه الجديد ، وهم صالح للوم ، قلينى فهمى ، محمد مقبـل ، عيسوى

---

(١٣) Morlowe, J., Anglo Egyptian relations, p. 291.

(١٤) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢١٧ .

(١٥) F.O. 4071212 No. 132. Loraine to Henderson. Nov. 21, 1930.

(١٦) تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٣ .

(١٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ، ٧٤٤ .

زايد ، البيباس عوض ، أحمد رمزى ، أحمد جاد الرب .. وعموما لم يكن منهم أحد من قادة الحـــزب البارزين ، أو ممن يوجهـــون سياسته[١٨] ، ويقول محمد حسين هيكل « أن كثيرين من أعضاء الحزب ، تولوا عنه ، فمنهم من انضم صراحة الى حزب الشعب ، ومنهم من انقطع عن الحضور الى دار السياسة والحزب[١٩] ، ولقد سبق الاشارة الى حدوث الانقسام بحزب الاحرار ، عندما اتخذ قراره الاجماعي ، بالوقوف ضـــد صدقى ، فانضم الاغنياء الى الحكومة ، وأيد المثقفون قرار الحزب[٢٠] .

كما انضم للحزب طائفة من الباشوات ، كان الاحرار الدستوريون أثناء حكومتهم عام ١٩٢٨ ، قد فصلوهم من وظائفهم ، ووعدهم صدقى بالتعيين فى مجلس الشيوخ ، وعين منهم فى مجلس ادارة حربه[٢١] .

وعلى أية حال ، فاذا تركنا جانبا صدقى والوزراء .. فلم تضم قوائم الحزب شخصيات لامعة ،بل كان بعضهم من الشخصيات المطيعة ، بـــل وكانت سمعة بعضهم ملوثة[٢٢] .

وكان اسم اسماعيل صدقى ، كرئيس للحكومة ورئيس للحزب ، كافيا لكى يضفى على الحزب الخوف والرهبة[٢٣] ، ولجأ صدقى الى وســـائل القهر والارغام ، وأوجب على العمد والمشايخ ، أن يوقعـــوا اســـتمارات العضوية للحزب ، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جـــريدته[٢٤] ، وكان هؤلاء المشتركين بالاكراه ، كما يقول محمد زكى عبد القادر ، لم يكونوا يقرءون ما تكتبه صحيفة الحزب ، كأن « كل ما تكتبه فيها ، كأنه سر لا يباح

(١٨) احمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ، ٣٨٣ .
(١٩) مذكرات فى السياسة المصرية ، ص ٢٨٨ .
(٢٠) Zayid., op. cit., p. 139.
(٢١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ، ٧٤٤ .
(٢٢) F.O. 4071212 No 132 No.v 21, 1930. op. cit.,
(٢٣) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ص ٢٧٤ .
(٢٤) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧١ .

ولا يبوح به أحد »[٢٥] ، كما أوجب على أعضاء الحزب ، ومن يجدون فى الانتماء اليه تحقيقا لمصالحهم ، أن يحرروا كشوفا ، بالاشخاص الذين يخضعون للرغبة والرهبة ، وأن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة ، لترشيحهم للانضمام الى الحزب[٢٦] . و كان رجل الادارة النشيط ، الذى يستحق الرضا ، ومن ثم الترقية فى الدرجة والمرتب ، هو الذى يستطيع أن يحشد للحزب الجديد ، أكبر عدد ممكن من الأنصار[٢٧] .

وفى ظل حماية الحكومة ورئيس الحزب ، لم يخش رجال الادارة ، أن يصدروا الاوامر لضم الناس الى قوائم الحزب .. الى مرؤوسيهم ، فالمدير يأمر المأمور وهذا يأمر المعاون وهكذا .. بل ولم يخشى رجال الادارة ، أن تكون هذه الاوامر كتابية ورسمية ، وان طبعت بالطابع السرى ، ويذكر محمد حسين هيكل نقلا عن جريدة المساء ، نموذجا لمثل هذه الخطابات من مأمور مركز قويسنا وبتوقيعه ، الى مدير المنوفية يتضمن الدور الذى قام به السيد أفندى منصور ، من أعيان شبرا بخوم وعبد الرازق أفندى وهبه ، بعزبته التابعة لميت أبو شيخه .. من دعوة أعيان مركز قويسنا طبقا للكشف الموجود طرف كل منهما .. وبتوقيع من حضر على طلب الانضمام للحزب الجديد ، وأن العمل جار بهمة ، للفراغ من هذه المهمة ، قبل انعقاد الجمعية العمومية للحزب ، يوم الجمعة ٥ ديسمبر ، والمأمول أن يحضر جميع الموقعين هذه الجلسة ، بذلك التاريخ ، وكان مع كل منهما ، نحو مائة طلب اشتراك[٢٨] .

---

(٢٥) أقدام على الطريق ، ص ٢٧٨ .

(٢٦) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧١ .

(٢٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٤ .

(٢٨) السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ص ٥٣،٥٢ .

ويقدم محمد حسين هيكل ، دليلا آخر ، على أسلوب الادارة فى ضم الاعضاء للحزب ، فيقول أنه كان مسافرا الى الاقصر فى ١٦ يناير ١٩٣١ ، وقد جاوره فى الديوان التالى لديوانه صالح باشا للوم ، وفى المنيا انضم اليه محمد علام باشا ، المستشار بمحكمة الاستئناف سابقا ، والذى أحيل الى المعاش مع غيره لبلوغه سن الستين فى عهد وزارة محمد محمود .. وفى مراكز مديرية جرجا التى وقف فيها القطار ، كان يقبل معـاون البوليس وموظفو المركز ، ويعلنون لعلام باشا ، تأليف لجنة للحزب عندهم « حسب الاوامر ، وقدموا له أعضاء هذه اللجنة ، وفى مدينة جرجا خطب صالـح باشا للوم ، بأن علام باشـا كان مديرا لجـرجا وهـو لذلك واثق من أن الجرجاويين أنصاره وأعوانه »[٢٩] ، وتؤكد أسلوب الضغط كذلك اشارة تليفونية ، من عمدة سنهور المدينة مركز دسوق الى مأمور المركز ، بخصوص اثنين من المشايخ ، طلب منهما العمدة التوجه للمركز ، لمقابـلة المأمور ، فرفضا — فوقع المأمور على الاشارة بما نصه « حضرة المعاون المختص — علمنا أن هذين الشخصين ، منضمين لحزب الوفد ، وكلفتهما بالاستقالة منه ، فلم يقبلا فيسألان فى محضر ادارى » .. ومن الطبيعى أن تصرف مأمور المركز ، انما كان بناء على أمر تلقاه ، كما تلقـاه غـيره من رجال الادارة جميعا ..[٣٠] .

وتعرض هيكل لمحاولة الضغط عليه ، للانضمام الى حزب الحكومة ، فقد أرسل اليه صدقى برسالة بواسطة صهره عبد الرحمن رضا باشا .. يعرب فيها استعداده لتلبية كل طلباته ، فى حالة الانضمام الى الحزب .. وكرر عبد الرحمن المحاولة بمزيد من الاغراءات ، ورفضها هيـكل .. ثم

---

(٢٩) نفس المرجع ص ٥٤ .

(٣٠) نفس المرجع ص ٤٤ .

أتخذ صدقى مع هيكل أسلوب التهديد ، فقد علم من بعض أصدقائه ، ما يدبره البوليس ، لضبط سيارته بعد أن يدس بها بعض المحرمات •• كما أصدرت الحكومة قانونا للمطبوعات ، يحرم من رياسة تحرير الصحف، كل من صدر ضده حكم بالادانة ، ولما كان هيكل مدانا فى حكمين بالغرامة، لمقالين نشرتهما السياسة •• فقد حرم من هذا الموقع فى جريدة السياسة ، وحل محله ابراهيم عبد القادر المازنى ، وتولى ادارة السياسة[٣١] •

ومن الطبيعى ، وقد تكون الحزب بطريقة فوقية سلطوية •• أن يضم أعضاء مأجورين ، وأناسا لهم مصالح معينة فى حكم صدقى ، أولهم علاقات بالقصر[٣٢] • فقد أيد هذا التغيير الدستورى ، جماعة من الموظفين ، الذين يشعرون بأن الحياة البرلمانية ، رقابة عليهم ولاعمالهم •• فهم لذلك يؤيدون كل تقييد لها ، بالاضافة الى أصحاب المنافع والشهوات[٣٣] ، فلم ينضم الى هذا الحزب ، كما يقول محمد أحمد فرغلى باشا فى كتابه — غير الطامعين فى السلطة ، وأصحاب المصالح[٣٤] ، فكان هذا الحزب نموذجا حيا للانتهازية السياسية ، والمواقف غير المبدئية[٣٥] ، فهو « حزب مصطنع خلقته السلطة ، ودفعت اليه المنافع الذاتية،فلا يبقى الا ما بقيت السلطة » ، ثم تبدد كالسراب ، كأن لم يكن ولم يترك أى أثر[٣٦] • وبالتالى فقد ضمما يطلق عليهم الامعات والمنافقون ، الذين يلوذون بالسلطة ، ولا مبادىء لهم غير السعى الى منافعهم الشخصية ،

---

(٣١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ٢٨٦،٢٨٧

(٣٢) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢١٧ •

(٣٣) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٣١ •

(٣٤) عشت حياتى بين هؤلاء ، ص ٤٤ •

(٣٥) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٤ •

(٣٦) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٠ •

وهم يوجدون فى كل زمان .. وتقتصر الروابط بين هؤلاء على المصالح المادية ، فلا تجمعهم فكرة أو عقيدة .. ويبذل الاعضاء جهدهم ، فى أن ينالوا من المصالح المادية النصيب الاوفى .. وفى ذلك مفسدة لا حد لها[٣٧] .

ولما كان أعضاء هذا الحزب ، مرتبطين بالسلطة ، فمن الطبيعى أن يدور هؤلاء مع السلطة أينما كانت .. وعندما يستقيل صدقى ينفضون عنه .. ويلتفون حول رئيس الحكومة الجديد ، وكما تقول فاطمة اليوسف « حين سقط صدقى ، تخلى عنه كل شىء .. تخلى عنه حزبه وتخلت عنه جريدته ، وتخلت عنه الاغلبية التى أوجدها من العدم ، وتلك نتيجة طبيعية، فالبناء الذى يقام على السلطان ، يذهب بذهاب السلطان ، وما تأتى به الريح تذهب به الزوابع »[٣٨] .

فلا ينتظر من حزب ، تكون بطريقة فوقية سلطوية .. أن يكون حزبا قويا .. فرغم ما بذله صدقى من جهد ، فقد ظل الحزب هزيلا ، وكذلك جريدته .. ولا وجود شعبى له[٣٩] ، فلم يكن حزبا مؤسسا على مبادىء ، بل كان منبثقا من عقلية صدقى كرئيس للوزارة .. وبعد أن فقد صدقى السلطة ، أصبح هناك شك فى استمراره فى الحياة العامة[٤٠] .

وتذكر تقارير الامن حقيقة ضعف هذا الحزب ، فيما ذكرته من آراء لكبار الموظفين الانجليز فى مصر ، فى الموقف السياسى ، فجاء فى أحد هذه

(٣٧) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٣١ .
(٣٨) ذكريات ص ١٥٦ .
(٣٩) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٥ .
(٤٠) F.O. 407/217 No 36 Compbell to Simon September 30, 1933.

التقارير ، عن حزب الشعب ، بأن « صدقى باشا رغم نجاحه فى حكمه ، الا أنه عجز للاسف ، عن انشاء حزب بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة .. لان حزب الشعب الحالى ، جمع الكثير من الاعضاء ، الذين انضموا اليه ، لجر المغانم من الوزارة ، فاذا ترك صدقى باشا الحكم ، فسيتبعه سيل جارف من الاستقالات من الحزب ، فصدقى باشا لم يوفق بحال من الاحوال فى تكوين حزبه »[٤١] . وفى فقرة أخرى يؤكد التقرير ، أن « حالة حزب الشعب ، تماثل تماما أحزاب الاحرار الدستوريين ، والاتحاد والحزب الوطنى ، تتمتع جميعا بحظ ضئيل من ثقة الامة واحترامها ، فمن الحكمة دائما ، عدم الاعتقاد لحظة واحدة ، أن فى مقدور هذه الاحزاب بتأليفها الحالى ، تكوين أغلبية برلمانية صحيحة فى البلاد »[٤٢] . ويضيف التقرير أن حكومة صدقى هى الاخرى ، قد خلت من الكفايات الممتازة ، فكثير من الوزراء الحاليين ، « لا يتمتعون بنفوذ شخصى أو احترام خاص » ، ويطالب التقرير ، بضرورة احلال وزراء أقوياء محلهم ، ليستمر النظام[٤٣] .

وعلى أية حال ، فان حزب الشعب لم يفز الا فى انتخابات ١٩٣١ — وهى انتخابات مزيفة — بنسبة ٥٦٪ من المقاعد اذ حصل علي ٨٤ مقعدا .. وفى انتخابات ١٩٣٦ حصل كل من حزب الاتحاد والشعب علي ٦٪ من المقاعد .. واندمج الحزبان تحت اسم الاتحاد الشعبى .. وبكل المعايير ، لم يكن لهذا الحزب من وجود سوى الاسم .. وقام العديد من قادته

---

(٤١) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن فى ٣٠—٦—١٩٣٣ .
(٤٢) نفس المصدر .
(٤٣) نفس المصدر .

باتباع سياسة جديدة ، وهى بقاؤهم خارج الاحزاب ، تحت اسم المستقلين، والاشتراك فى الحكم تحت هذا الاسم ، وبالتالى استمروا كأداة طيعة فى يد الملك والسراى(٤٤) .

لجنـــة الاعـــــداد :

من الطبيعى فى بداية تكوين الحزب الســياسى .. أن تتكون لجنـــة للاعداد ، لتقترح برنامج الحزب وهيكله التنظيمى ، من الجمعية التأسيسية الى لجان القرى والنجـــوع .

وتكونت لجنة الاعداد لحزب الشعب ، من أحمد طلعت من الوزراء السابقين ، والرئيس السابق لمحكمة الاستئناف الاهلية بالقاهرة ، صالح حقى ، محمد مصطفى الرئيسين السابقين لمحـكمة الاســتئناف الاهلية بأسيوط ، محمد علام المستشار الســابق ، محمـــود الطـــوير المستشار السابق ، والمحامين أحمد رمزى ، أحمد رشدى ، عبد المجيد نافع ، على المنفلاوى(٤٥) .

واجتمعت اللجنة فى ١١ نوفمبر ١٩٣٠ ، وتمثلت مهمتها فى وضـــع مشروع برنامج الحزب ، واختيار اسمه واسم جريدته ، وتنظيم قائمـــة أسماء الذين سينتظمون فى سلك الحــــزب .. ويبـــدو أن اتخـــاذ اسم « الاصلاح » للحزب والجريدة ، لم يرق فى نظر هذه اللجنة التحضيرية .. ورجحت كفة اسم الشعب بدلا من الاصلاح(٤٦) .

---

(٤٤) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٥ .

(٤٥) المقطم ١٣ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٤٦) نفس المصدر ١٣ ، ١٤ نوفمبر ١٩٣٠ .

الجمعية التأسيسية :

اجتمعت الجمعية التأسيسية للحزب فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ ، لاقتراح أساسيات العمل الحزبى ، من قانون وبرنامج الحزب وعقـد الجمعيـة العمومية •• وقد تم الاجتماع بدار الحزب بشارع القصر العينى ، وحضر الاجتماع ••• الباشوات :

أحمد طلعت ، صالح حقى ، محمد مصطفى ، قلينى فهمى ، عبد المجيد فريد ، عرفان سيف النصر ، محمد أبو الفتوح ، محمد مقبل ، صالح لملوم، عيسوى زايد ، أحمد جاد الرب ، محمد علام والبكوات محمود الطوير ، محمد عزت ، أحمد رمزى ، عبد المجيد نافع ، أحمد رشدى ، الياس عوض، راغب عطية ، السباعى المصرى ، على المنزلاوى ، حافظ عابدين ، عبد المجيد عطيه ، عبد الكريم شـديد ، كيلانى دكـرورى ، الدكتور عبد العـزيز نظمى ، على عمر ، محمد حسن المحامى ، حسن حسنى المحامى ، ابراهيم فهمى ، سليمان عزت ، محمد فهمى شادى ، محمود الشريف ، عبد المنعم على الشريف ، محمد رفيق فتحى ، عبد العزيز عبده المحامى ، عبد المجيد التهامى ، السيد حامد فهمى المحامى ، محمد البدوى ، عبد الرحيم وهدان، أحمد خيرى ، محمد ابراهيم عطية ، محمد عبد المجيد ، محمد بدر ، سيد منصور المحامى ، محمد فهمى المهندس ، حسين شريف ، مصطفى خلوصى، سيف النصر موسى ، مرسى عبد الحى ، أحمـد الخشن ، السيد الخشن ، اسماعيل صديق المحامى ، خليل رجب ، فؤاد متولى رجب ، أبـو النصر الفار ، بطرس خليل ، سلطان بهنسى،كامل تكلا ، حبيب دوس••والاساتذة والافندية : عبد العزيز سيف النصر ، حسين بركات المحامى ، عبد الخالق وهدان ، أحمد الشيخ ، عبـد الرازق وهبه القـاضى ، ابراهيم وصـفى الحناوى ، اسكندر حبيب ، عبد الحميد عبد المقصود الفقى ، السيد زمزم،

حسن شاهين ، أحمد الكاشف ، بدوى البيلى ، محمد عبد المجيد فليفل المحامى ، حسين محمد حسن ، عزب بحيرى ، محمد السيد منا ، أحمد الحسينى ، ... والشيوخ .. اسماعيل محمد على المحامى ، محمد خليل قطب ، ابراهيم دسوقى السيسى ، عبد الحكيم أحمد النواوى ، يوسف يوسف سلام ، عبد اللطيف عبد الرحمن الفقى ، عباس عبد التواب ، السباعى فرج زمزم ، عبد الجليل نوح ، الشافعى سليمان ، محمد بجاتو ، محمد عبد الغفار أحمد ، صادق محمود الحلفاوى وغيرهم[٤٧] .

ورأس الاجتماع أحمد طلعت الذى ألقى كلمة الافتتاح ، وأعقبه أحمد رشدى المحامى ، بكلمة شكر فيها لجنة الاعداد لما بذلته من جهد ، وخص بالشكر أحمد طلعت وصالح حقى ، لما قدماه من جهد ، ساعد على حسن صياغة قانون الحزب وبرنامجه ، الذى يهدف الى « خير مصر عملا لا قولا » .. ثم تناول مسألة رياسة الحزب ... وضرورة اختيار الرجل الكفيل ، بتحقيق الغاية من قيام الجزب ، وهو خير مصر .. وأن هذا الرجل هو اسماعيل صدقى ، الذى تولى الحكم وأعاصير السياسة تعبث بالامة ، وقد « مدت البلاد يدها اليه ، وهى ممزقة الاثواب ، دامعة العين، مقروحة الجفن ، فلم يتردد لحظة فى اعانتها ، وانقاذها مما هى فيه ، وكان بارا بها بر الابناء الاطهار » .. لهذا أيها السادة عرضنا عليكم فى القانون، اختياره رئيسا لهذا الحزب الذى ينشد خير مصر .. كما أكد فى كلمته المساواة التامة بين الاعضاء وفق قانون الحزب ، وطالبهم بالتضامن الوثيق

---

(٤٧) المقطم ١٩ نوفمبر ١٩٣٠ .

لتحقيق الغاية المنشودة .. خير مصر .. وأقرت الجمعية التأسيسية برنامج وقانون الحزب(٤٨) .

برنامج الحـــزب :

تضمن برنامج الحـزب :

١ ـ استقلال مصر استقلالا تاما ، والمحافظة على سيادة مصر على السودان ، وحقوقها كاملة فيه .

٢ ـ الاتفاق مع الدولة البريطانية ، على المسائل المعلقة بينها وبين الدولة المصرية ، والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق ، بما يضمن استمرار حسن العلاقات بين الدولتين .

٣ ـ الغاء الامتيازات الاجنبية ، والمحـافظة على روابـط المحبـة والصفاء ، بين الوطنيين والاجانب ، وأحكام العلاقات الودية ، بما يضمن استمرار تبادل الثقة ، بين مصر والدول الأخرى .

٤ ـ دخـول مصر فى جمعية الامم .

٥ ـ تأييد النظام الدستورى ، والمحافظة على سلطة الامة وحقوق العـرش .

٦ ـ ضمان استقلال القضـاء .

٧ ـ اصـلاح الشئون الداخليـة ، فى كل نواحى الحياة العامـة ،

---

(٤٨) نفس المـصدر .

الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعة ، وترقية شئون العمال ، وتنمية روح التعاون(٤٩) .

وتتميز هذه البنود بالعمومية ، وأغلب الظن أنه قصد بها ، استكمال المظهر الشكلي للحزب .. كما يعترف هذا البرنامج بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، عندما تحدث في بنده الثاني ، عن الامور المعلقة بين مصر وبريطانيا(٥٠) .

ويقول الدكتور أحمد زكريا ، بأن هذا البرنامج قريب الشبه ببرنامج الأحرار الدستوريين ، حين نص البرنامج ، على تأييد النظام الدستوري ، والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش ، والعمل على تحقيق استقلال مصر ، والمحافظة على سيادتها على السودان .. الخ مع بعض الاختلافات في الصياغة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية .. وبصفة عامة لم يأت البرنامج بجديد ، مما جعل تأليفه ، معتمدا على سلطة الحكومة ومساندة القصر ، أكثر من اعتماده على تقديم سياسة جديدة(٥١) ، وهو ما يؤكده صدقي عند حديثه عن الحزب ، فقد ألفه « على المبادىء الحقة ، التي قام عليها حزب الاحرار الدستوريين ... »(٥٢) .

وعلى أية حال ، فان صدقي يزعم ، أن برنامج حزبه ، قد بني على « المبادىء الواضحة التي لا لبس فيها ولا غموض ، وعلى حسن التقدير

---

(٤٩) نفس المصدر .
(٥٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٥ .
(٥١) المرجع السابق ص ٣٨٣ .
(٥٢) علي الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٣ .

لحقائق الامور وملابسات الاحوال ..»[٥٣] ، كما نالت قضايا السودان والمعاهدة والغاء الامتيازات ، أهمية فى برنامج الحزب[٥٤] .

.. ويقول هيكل ، أن الدوائر الانجليزية ، لم تشعر بارتياح ، ازاء بنود البرنامج الخاصة باستقلال مصر استقلالا تاما ، والمحافظة على سيادة مصر على السودان ، وحقوقها كاملة فيه .. فدعوى صدقى بأن خصومه تجار سياسة ، وأنهم لا يواجهون الحقائق ، ولا يعالجون الامور بالوسائل العملية ، وأن همهم الفوز بتصفيق الشعب ، وأن اسرافهم فى الوعود ، هو الذى يحبط المساعى، فى سبيل الوصول الى حل مرضى، مع الحكومة البريطانية .. وجد الانجليز أن هذه البنود هى نوع من الدجل السياسى ، الذى يعيبه صدقى على خصومه السياسيين ، وبخاصة فيما يتعلق بالسودان .. ولم يكن يرضى الانجليز وهم أصحاب الاقتراح ، أن يخلقوا حزبا ، يتقيد فى أية ساعة من ساعات حياته ، وفى فاتحة عمره ، بمبدأ يرونه ذاهبا فى التطرف الى آخر المدى .. فازاء سخط الانجليز ، نجد صدقى بعد اقرار الجمعية التأسيسية لهذا البرنامج .. يتحدث الى مراسل المورننج بوست، بعد ثمانية أيام من اقرار الجمعية لبرنامج الحزب ، يقول « ان الحزب الجديد لم يؤلف بعد ، وأنا لم أقبل الى الان رياسته ، أما البرنامج الذى أذيع ، فهو على سبيل التجربة فقط » ... واذاعة برنامج على سبيل التجربة ، عمل غير مفهوم ، وليس له سابقة واحدة فى تاريخ الاحزاب ، ولا يؤدى هذا الحديث الا الى معنى واحد ، وهو .. عدم اعتراف صدقى

---

(٥٣) الشعب ٨ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٥٤) F.O. 4071212 No 132, op. cit.,

بالبرنامج لانه لم ينل رضى الانجليز .. ولذلك عندما تجتمع الجمعية العمومية ، لم يشر صدقى فى خطبته الى برنامج الحزب .. وينفض الاجتماع دون أن يؤخذ رأى الجمعية العمومية فيه ، بل ولم يوزع على أعضائها كما يجب أن يكون « ولا يمكن أن يكون هذا الا متعمدا ، ومقصودا به انكار المبدأ الذى أشرنا اليه ، وتجاهله واعتباره كأنه لم يكن ..»(٥٥) .

قانون الحزب :

● **أولا — تأليف الحزب :**

١ — قرر الموقعون على هذا ، تأليف حزب سياسى ، يسمى « حزب الشعب » مركزه مدينة القاهرة ، وله لجان فى جميع جهات القطر .

٢ — يتألف الحزب من أعضاء عاملين ، وأعضاء منتسبين .

٣ — يشترط فى كل عضو ، أن يكون مصريا بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة ميلادية . على الاقل ، متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية .

وأن يقرر مجلس ادارة الحزب ، قبوله عضوا فيه عاملا أو منتسبا ، بناء على طلب كتابى يقدمه ، ان لم يكن من المؤسسين ، متضمنا موافقته على مبادىء الحزب وأحكام قانونه .

٤ — يجب على كل عضو عامل ، أن يدفع لخزانة الحزب ، رسما للدخول قدره جنيهان ، واشتراكا سنويا قدره أربعة جنيهات مصرية ..

---

(٥٥) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٨ ، ١٩ .
— احمد فريد على : المرجع السابق ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

وعلى كل عضو منتسب ، أن يدفع جنيها مصريا ، عند تقديم طلب الالتحاق بالحـــزب •

● ثانيا — ادارة الحـــــزب :

٥ — للحزب مجلس ادارة وجمعية عمومية •• واليهما يرجع الأمر فى ادارة شئونه ، وتنفيذ برنامجه طبقا لهذا القانون ، وله كذلك هيئة برلمانية، تكون على اتصال دائم بمجلس ادارته •

٦ — رئيس الحزب هو حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا •

٧ — رئيس الحزب هو الذى يمثل الحزب ، ويرأس مجلس ادارته وجمعيته العمومية ، وفى حالة غيابه ينوب عنه أحد الوكيلين ، فاذا اجتمع الوكيلان قدم أكبرهما ، وان غابا تولى رئاسة الاجتماع أكبر الحاضرين سنـــا •

٨ — يتألف مجلس ادارة الحزب ، من ثلاثين عضـــوا من أعضـــائه العاملين تنتخبهم الجمعية العمومية ، لا يقل سن الواحد منهم عن ثلاثين سنة ، ولمدة ثلاث سنوات ، ومن رؤساء لجان الحزب الفرعية فى المديريات والمحافظات ، وينتخب هذا المجلس من بين أعضـــائه الثـــلاثين ، وكيلين وسكرتير عاما ومساعدا للسكرتير وأمينا للصندوق ، ويباشر المجلس مهمته لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز اعادة انتخاب أعضائه كلهم أو بعضهم بعـــد مضى هـــذه المـــدة •

٩ — يصبح انعقاد مجلس الادارة ، بحضور تسعة أعضاء على الاقل

بما فيهم الرئيس ، وتكون قراراته نافذة بالاغلبية المطلقة ، فاذا تساوى عدد الاصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

١٠ — يتولى مجلس الادارة ، تنفيذ برنامج الحزب ، ورسم الخطط الواجب اتباعها ، فى معالجة المسائل السياسية ، ومراقبة مالية الحزب وحسلباته ، ووضع ميزانيته وتقديمها كل عام ، الى الجمعية العمومية مع الحساب الختامى .

١١ — يجتمع مجلس الادارة مرة كل شهر على الاقل ، وللرئيس أن يدعوه كل ما مست الحاجة الى انعقاد غير عادى ، كما أنه يدعوه كلما طلب ذلك منه كتابة ، عشرون عضوا من أعضائه .

١٢ — اذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الادارة ، اختار المجلس عضوا بدله ، لما بقى من مدته ، ويجب عرض ذلك على الجمعية العمومية فى أول انعقاد لها .

١٣ — يتولى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ، ومجلس الادارة ، رئيس الحزب أو من يقوم مقامه قانونا ، وسكرتيره وأمين الصندوق .

● ثالثا — اللجنة البرلمانية :

١٤ — وهى تتألف من أعضاء الحزب فى البرلمان ، وهى تتبع مبادئه وخططه السياسية فى البرلمان ، وتكون على اتصال دائم بمجلس ادارة الحزب ، لتبادل الآراء فيما ذكر .

● **رابعا — الجمعية العمومية :**

١٥ — تتألف جمعية الحزب العمومية من أعضائه العـاملين ، الذين دفعوا قيمة الاشتراك .

١٦ — تجتمع الجمعية العمومية ، اجتماعا عاديا فى أول نوفمبر كل سنة ، ويمكن انعقادها بصفة غير عادية ، بناء على طلب مجلس الادارة ، أو بناء على طلب مائة عضو ، ممن لهم حق حضـور الجمعية العموميـة ، ويتولى دعوتها فى جميع الاحوال رئيس الحزب ، أو من يقوم مقامه قانونا، وتكون الدعوة قبل الميعاد المحدد للاجتماع بأسبوعين على الاقل .

١٧ — يكون انعقاد الجمعية صحيحا ، اذا حضره مائتـا عضـو من أعضائها .. فاذا لم يتكامل هذا العدد ، يؤجل الاجتماع أسبوعين ، ويكون الانعقاد صحيحا بأى عدد يحضر .

١٨ — تختص الجمعية العمومية بما يأتى :—

أولا : النظر فى التقرير السنوى لمجلس الادارة .

ثانيا : النظر فى ميزانية الحزب والموافقة عليها .

ثالثا : النظر فى الاقتراحات التى يقدمها الاعضاء لمجلس الادارة ، ويرى مجلس الادارة عرضها على الجمعية العمومية .

رابعا : انتخاب أعضاء مجلس الادارة .

خامسا : انتخاب رئيس الحزب اذا خلا محله .

سادسا : تعديل قانون الحزب ، على ألا لا يصح تعـديل المبادىء

والاغراض ، المبينة بصدر هذا القانون ، الا اذا حضر الاجتماع أكثر من نصف أعضاء الحزب ، الذين تتألف منهم الجمعية العمومية ، وأقر هـذا التعديل ثلثا هذا العدد •

سابعا : تصدر قرارات الجمعية العمومية ، بأغلبية آراء الحاضرين المطلقة •

● خامسا — ماليـة الحـزب :

١٩ — تتكون مالية الحزب من رسم الدخول ، والاشتراك السنوى والهبـات •

٢٠ — يتسلم أمين الصندوق ، جميـع المبالغ التى ترد الى خـزانة الحزب ، ويعطى بها ايصالات موقعة منه ، ومختومة بختم الحزب ، ويدير مالية الحزب ، طبقا لقرارات مجلس الادارة ، ويوقع الرئيس التعهدات المـالية التى يرتبط بها الحزب ، ويقدم حسابات الحـزب ، الى مجلس الادارة فى كل شهر ، وتودع أموال الحزب فى بنك ، يعينه مجلس الادارة •

٢١ ـــ لا يصرف شيء من أموال الحزب ، الا بتوقيع الرئيس ، أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق ٠

٢٢ ـــ فى حالة الضرورة ، يجب أن يعـرض كل منصرف خارج عن الميزانية على مجلس الادارة لاقراره ٠

٢٣ ـــ كل عضو فقد شروط العضوية ، أو أتى أمـرا يتعارض مـع مبادىء الحزب وسياسته ، يجوز فصله بقرار من مجلس الادارة ، ولا يقع هذا الفصل ، الا بالاغلبية المطلقة لجميع أعضاء المجلس ٠

٢٤ ـــ يضع مجلس الادارة لائحة داخلية ، لتنفيذ هذا القانون[٥٦] ٠

اجتماع الجمعية العمومية :

عقدت الجمعية العمـومية للحـزب ، اجتماعها الاول فى ٧ ديسمبر ١٩٣٠ ، ونشرت صحيفة الشعب ، فى عددها الاول ، فى اليوم التالى أخبار هذا الاجتماع ٠٠ وكانت كلمة الافتتاح لاحمد رشدى المحامى ٠٠ هاجم فيها الوفد ، وعلق الامال على حزب الشعب ، فلا ريب « أن الامل فى حزب الشعب عظيم،بقدر ما تنتظر الامة أن تنال على يديه ، من خير وفلاح»[٥٧] ٠ ٠٠٠ ثم كانت خطبة اسماعيل صدقى ، التى وضح فيها معالم سياسـته ، وموقف القوى المختلفة من حكومته ، وتفنيد ادعاءاتهم ٠٠ وأوضـح أن المنضمين لحزبه ، كان الكثير منهم بعيدا عن الحـزبية والاحـزاب ، وأن تكوينهم لهذا الحزب ، لانقاذ مصر ، فعندما تبينوا أن « البلاء قد استفحل،

---

(٥٦) المقطم ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠ ٠
(٥٧) الشعب ٨ ديسمبر ١٩٣٠ ٠

حتى عمت البلاد حالة من الفوضى ، أسبغ عليها اسم الدستور •• لم يروا أن يقتصروا على دوائر أعمالهم ، التى كانوا يخدمون الوطن فى حدودها ، فتقدموا الى الصف الاول ، لانقاذ البلاد من محترفى السياسة ، فكانوا فى ذلك ، أشبه شىء بعناصر القوة والحياة فى الجسم المحموم ، تكافح عناصر الضعف والفناء ، ليخرج الجسم بعد ذلك معافى من الاوصاب ••»(٥٨) •

وقسم صدقى فى خطبته ، معسكر المناوئين لحكومته •• الى فريقين :

١ ــ الوفد •• وأوضح أن أعضاء الوفد عام ١٩١٩ •• ليسوا هم الان •• فالاعضاء الحاليون ليسوا ممن يتصفون ببروز فى العلم ، ولا فى الوقوف على أساليب السياسة ، أو فى وسائل الادارة ، وليس فى جعبتهم اذا تولوا السلطة ، الا سوء التصرف وافساد تقاليد الحكم ، وتعريض مرافق الدولة وأموالها الى الضياع •• واذا خلت منهم كراسى الحكم ، فيلتجئون الى حكومة أجنبية ، يستعدونها على حكومة بلادهم ، وتحريض بعض العاطلين ، من الغلمان على تكسير مصابيح الشوارع واقتلاع الاشجار •

٢ ــ الاحرار الدستوريون •• لم يبق منهم غير الاسم •• فلم يبق فى هذا الحزب ، الا نفر قليل ، بعد أن تخلى عنه خيرة جنوده •• وندد بتحالفهم مع الوفد ، وأن هدفهم فى ذلك هو الوصول الى السلطة ، على أكتاف الوفد أو بالاشتراك معه ، ويعلق صدقى على انضمام الاحرار

---

(٥٨) نفس المصدر •

للوفد ، بأنهم كالحمل ازاء الذئب (الوفد) ، فلا استمرار لهذا الانضمام والائتـــلاف[٥٩] .

وتعرض صدقى فى هذه الخطبة ، لتاريخ حـــكومته مـــع الاحـــرار الدستوريين .. فلم يرغب الاحرار فى الانضمام للوزارة ، عـــدا حافـــظ عفيفى باشا ، الذى استهدف لعدم رضاهم .. ولم يكن لذلك أقل تأثير فى مركز الوزارة ، التى ظلت تعتبره الحزب الصديق ، الذى سوف يشترك فى الوزارة ، عندما تدق ساعة النجاح ، وهاجم صدقى الاحرار ، وأكـــد أنه ليس هناك فى مصر ، من يصدق غيرة الاحرار على الدستور ، فقد سبق لهم مهاجمة الوفديين ، كما نعوا تمكين الدستور القديم لهم ، فى الاستئثار بمزايا الحكم ، يضاف الى ذلك تعطيلهم للدستور ثلاث سنوات قابـــلة للتجــــــديد[٦٠] .

وتعرض صدقى لمشاوراته مع الاحرار ، حول التعديلات الدستورية، وأن التفاهم كان تاما معهم ، حـــول الاسس الدستورية الهامـــة ، وهى الحريات والمسئولية الوزارية وأن الامة مصدر السلطات .. وفيما عـــدا ذلك كان الاتفاق حول التعديلات الدستورية[٦١] ... عدا مسألة اخـــراج اقتراح القوانين المـــالية من سلطة البرلمان ، وهو أمر متبع فى انجلترا .. ولكن يبدو كما يقول صدقى للمطامع الشخصية عند طائفة من أتباعـــه ، وكانت لهم الغلبة والكفة العليا ، تحول الاحرار للمعارضة[٦٢] .

---

(٥٩) نفس المصـــدر ،
(٦٠) نفس المصـــــدر .
(٦١) F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,
(٦٢) الشعب ٨ ديسمبر ١٩٣٠ .

وتحدث صدقى عن الدستور الجديد ، وأنه كان دواء وعلاجا ناجعا، لداء تمثل فى استئثار فئة قليلة بالحكم •• وتحدث عن دستور ١٩٢٣ ، وعدم ملاءمته لاحوال مصر اجتماعيا واقتصاديا •• وأن الانتخاب المباشر باطل دستوريا ، فضلا عن عدم ملاءمته للناخبين فى مصر ، الذين تعوزهم أسباب التربية السياسية •• وأن الدستور الجديد ، قد رسم العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية ، وأن « تقوية يد السلطة التنفيذية ، ليست نزعة رجعية ، بل هى رد فعل حديث ، ضد اسراف قديم فى سوء الظن بها كان معهودا فى الدساتير القديمة ، وانك لتجد رد الفعل هذا ، فى أشد البلاد ديمقراطية ، تبتغى به علاج ما لوحظ من ضعف نظام الحكم ، وتهافته بسبب ضعف وسائل السلطة التنفيذية ، وهل يجوز أن تكون فى نظام نيابى ، محلا لسوء الظن أو الريبة ، وهى لا تزيد عن أن تكون شعبة من حزب الاغلبية ، تتولى الحكم بالنيابة •• »[٦٣] •

ومن الطبيعى أن يتكلم صدقى عن حكومته ، وأنها تتمتع برضى المصريين ، والجاليات الاجنبية فى مصر ، فان « بين ظهرانينا جاليات أجنبية كثيرة العدد عظيمة النشاط ، تتوقف راحتها ونجاحها ، على شعورها بالامن واستقرار الامور ، فى المقر الذى لا تخشى فيه على أموالها ومصالحها •• » ، وهو ما فعلته الحكومة ، بالقضاء على الاقلية العابثة بالامن[٦٤] •• كما أوضح مافعلته الحكومة فى اقرار الامن،واهتمامها بعلاج

---

(٦٣) نفس المصدر •
(٦٤) نفس المصدر •

الازمة المالية ، وأنها لم تدخر قرشا واحدا ، فى تخفيف أعباء الفلاح ، فضلا عن اهتمامها بالصناعة الوطنية ، وحماية منتجات البلاد .

وأشار صدقى ، الى اهتمام حكومته بقضية الاستقلال ، والعلاقات مع بريطانيا،ونعى على الوفد ارساله الرسل الى انجلترا ، ليحمل الحكومة الانجليزية على الخروج من حيادها .. وفشلت مهمة الوفديين فى هـذا الصدد ، فالحكومة الانجليزية ، تعرف حدودها ازاء دولة صديقة .. وأنه لم يطلب المساعدة البريطانية ، فحكومته قادرة على مـواجهة المـوقف ، وتسيير الامور ، بالايدى والعقول المصرية .. وكل ما يطلبه ، هو أن تبقى وتحافظ الحكومة الانجليزية على موقف الحياد[٦٥] .

وتعرض صدقى لمقاطعة الانتخابات ، وأكـد أنه باق فى السـلطة ، بارادة الله وثقة الامة وجلالة الملك ، وأنه يرحب ، بكل ما يعدل عن فكرة مقاطعة الانتخابات ، سواء أكانوا أفرادا أم أحزابا ، وأنه يرحب بمعارضة قوية فى البرلمان .. وأنه واثق بأن ملايين الناخبين ، سيدعمون الحكومة ، وأن الوطن لا يمثله مائتان أو ثلاثمائة من الرجال .. فالقافلة ستسير ولن تتـوقف[٦٦] .

ومن الطبيعى أن يتناول الوفد والاحرار الدستوريون خطبة صدقى السابقة ، بالنقد والتحليل ، ورد التهم التى حاول صدقى أن يكيلها لهما .. ففى مقالة لعبد القادر حمزة بجريدة المساء ، تتعرض لهذه التهم الموجهة

---

(٦٥) نفس المصـدر .

(٦٦) F.O. 4071212 enclosure in No 136. op. cit.,

للوفد •• وفد اليوم ليس وفد عام ١٩١٩ •• واذا تولوا الحكم عرضوا مرافق الدولة وآمالها للضياع •• واذا ابتعدوا عن السلطة لجأوا الى الحكومة البريطانية •••

فبالنسبة للقضية الاولى •• اذا كان المقصود الافراد ، لان بعضهم ذهب الى جوار ربه ، كسعد زغلول وعلى شعراوى والمكباتى •• وبعضهم تقلد المناصب القضائية ، كعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد •• والبعض الثالث انتقل الى معسكر آخر ، غير معسكر الوفد كصدقى •• فان هذا أمر طبيعى ، ولكن ما ترفضه المقالة ، هو خيانة الوفد لمبادئه وتفريطه فى الامانة ، وتستدل على ذلك باستمرار اضطهاد الوفد ، سواء فى عام ١٩١٩ أو فى عام ١٩٣٠ ، لاستمساكه بحقوق بلاده •• وأن المسألة الاساسية ، فى تكوين الجماعات أو الهيئات هى المبادىء • ثم الاشخاص ومبادىء الوفد ، لم تتغير فالتفاف الجماهير حول الوفد ، مستمر سواء فى عهد مؤسسه أو الان •• وصدقى قد خرج على الوفد عام ١٩٢٠ ، وحاربه عام ١٩٢٥ ويحاربه الان •

ورفضت المقالة ، تعريض الوفد لمرافق الدولة وآمالها للضياع ، بل وجهت الاتهام الى حكومة صدقى ، فلقد تدهورت أسعار القطن ، وأقفلت البورصة •• وأكدت المقالة بأن هذا الاتهام للوفد ليس جديدا ، فقد اتهمهم الانجليز بذلك • أما القضية الثالثة ، فتذكر المقالة ، اذا كان الوفد قد استعان بالانجليز ، فكيف لا يتفق معهم ، واذا تم الاتفاق ، فلن يفارق الحكم ، بل واتهمت صدقى بمساندة الانجليز له « فهل يخفى على أحد لولا

أن يؤيدك الانجليز ، لما استطعت أن تمس حرفا من الدستور ، فوق أن تلغيه وتضع بديلا عنه .. »(٦٧) .

كما تناولت الايام الوفدية ، خطبة صدقى من ناحية أخرى فيشير أحمد حافظ عوض ، الى تعمد صدقى اغفال موضوع السودان — وهو قضية هامة فى العلاقات المصرية البريطانية — وأن هذا التعمد ، قد كشف الغطاء « عن الغرض الذى قصد اليه الانجليز من تأييده وتعضيده .. »(٦٨) ، كما يشير عبد القادر حمزة فى المساء الى البند الثانى من برنامج الحزب ، الذى يدور حول انهاء المسائل المعلقة بين بريطانيا ومصر .. وأن صدقى بذلك يعد الحكومة البريطانية ، بتسوية هذه المسائل ، وبالتالى فهى تسانده حتى يصل الى نهايته(٦٩) .

كما نفى الاحرار الدستوريون عن أنفسهم ، تهم صدقى ، بأنهم تجار سياسة بل وجهوا نفس التهمة لصدقى وأنصاره .. ونفوا كذلك اتفاقهم مع صدقى حول التعديلات الدستورية ، عدا اقتراح القوانين المالية ، التى كانوا يطالبون بها كحق للبرلمان لا للحكومة كما يرى صدقى .. ونفوا كذلك ادعاء صدقى بأن قصر هذا الحق للحكومة موجود فى انجلترا .. وأكد الاحرار سابق اصرارهم على أن تكون التعديلات الدستورية ، قاصرة على قانون الانتخاب ومواد الدستور المتعلقة به .. ولكن صدقى رفض ، لانه

---

(٦٧) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٥٤٥—١٥٠٠ .
(٦٨) نفس المرجع : ص ١٥٥١—١٥٥٥ .
(٦٩) نفس المرجع : ص ١٤٦٥ .

أبلغ الحكومة البريطانية بما فعل ، وأنه سيصدر الدستور فى ٢٢ أكتوبر ، فلم يكن فى وسعه أن يقبل أية مناقشة(٧٠) .

مجلس الادارة :

فى اجتماع الجمعية العمومية ، عرض أحمد رشدى ، أسماء أعضاء مجلس ادارة الحزب ، بعد أن وافقه الاعضاء على تعديل قانون الحزب ، بزيادة أعضاء مجلس الادارة ، الى أربعين بدلا من ثلاثين .. وأقرت الجمعية تشكيل المجلس ، وضم الباشوات اسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، توفيق دوس ، ابراهيم فهمى كريم ، مراد سيد أحمد ، أحمد طلعت ، أمين غالى ، صالح حقى ، محمد مصطفى ، محمد علام ، عيسوى زايد ، صالح لملوم ، قلينى فهمى ، أحمد جاد الرب ، عبد المنعم رسلان ، سلطان بهنسى ، والبكوات على المنزلاوى ، سلطان السعدى ، يعقوب بباوى ، أبو زيد طنطاوى ، وهيب دوس ، أحمد الرشيدى ، فضل الزمر ، عبد العزيز سيف النصر ، كامل تكلا ، الفريد ويصا ، السيد مصطفى الشريف ، راغب عطيه ، عبد المجيد عطيه ، مصطفى المنياوى ، مصطفى فوده ، أحمد رشدى ، عبد المجيد نافع ، عزيز أباظه ، حسين مصطفى خليل ، عبد الكريم شديد ، حافظ عابدين(٧١) .

وقد تم انتخاب اسماعيل صدقى رئيسا ، عبد الفتاح يحيى وتوفيق دوس وعيسوى زايد وكلاء ، محمد علام مديرا للادارة ، أحمد رشدى

---

(٧٠) نفس المرجع : ص ١٥٥٦ ١٥٥٧ ،
F.O. 4071212eenclɪe in No 127.
ninc to Hnosn. Nov. 14, 1930.

(٧١) المقطم ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ .

سكرتيرا ، عبد المجيد نافع مساعدا للسكرتير[٧٢] وبصفة عامة فلم يضم المجلس شخصيات هامة عدا الوزراء[٧٣] .

رئيس الحـــــزب :

كان اسماعيل صدقى سياسيا محترفا ، وكان جعيـدا عن الشــعب ، بحكم نشأته وثقافته والوسط الذى عاش فيه .. كان أبوه موظفا كبيرا فى عهد الخديو توفيق ، ونال رتبة الباشوية ، وورثت أسرته أملاكا واسعة[٧٤] . فكان اسماعيل صدقى ، ينتمى الى العائلات البرجـوازية المصرية ، التى أخذت منذ القرن التاسـع عشر فصـاعدا ، تشق طـريقها فى الدواوين الحكومية ، وكانت والدته كذلك من نفس الطبقة البرجوازية[٧٥] .

ولد اسماعيل صدقى عام ١٨٧٥ ، وتعلم بمـدارس الفـرير وأتقن اللغة الفرنسية ، تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٨٩٤ ، وعين فى وظائف النيابة ، ثم عين سكرتيرا لبلدية الاسكندرية .. وفى عام ١٩٠٨ عينه محمد سعيد باشا ، سكرتيرا لوزارة الداخلية ثم صار وكيـلا لها عام ١٩١٠ ، ومنح لقب الباشوية ، وفى سنة ١٩١٤ عين وزيرا للزراعة فى وزارة حسين رشدى باشا ، وهى الوزارة التى وافقت على اعلان الحماية البريطانية ، لكن فى العام التالى أخرج من الوزارة ، بسبب مسألة خلقية[٧٦] .

---

(٧٢) سنية قراءة : المرجع السابق ص ٣١٣ .

(٧٣) F.O. 4071212 No 136 Dec. 11, 1930. op. cit.,

(٧٤) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٦٦ .

(٧٥) Berque, op. cit., p. 436.

(٧٦) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٦٦ .

F.O. 4071217 No 12 List of leading personalti icsn Egypt.

وعندما أخذ سعد زغلول فى تأليف الوفد المصرى ، لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، بعد الحرب العالمية الاولى .. كان فى الاسكندرية محمد سعيد باشا ، يؤلف وفدا آخر ، برياسة الامير عمر طوسون ، وكان صدقى عضوا فى هذا الوفد .. وفى محاولة توحيد الوفدين .. أصبح صدقى عضوا فى الوفد المصرى .. وممن نفتهم انجلترا مع سعد لحملهم لقب الباشوية .. وسافر مع الوفد الى باريس(٧٧) ، حيث كان سلوكه الخلقى مشينا(٧٨) .

وعندما حدثت ثورة ١٩١٩ ، وصار الوفد يمثل الثورة والشعب .. لم يشارك صدقى الشعب فى عواطفه وآماله ، فذلك لا يتفق وطبيعته .. فهو الموظف المترف ، الذى تعود طول حياته ، على الطاعة والخضوع للسلطة .. فضلا عن ايمانه بقوة الانجليز والولاء للملك .. فانفصل عن الوفد ، ورجع الى مصر(٧٩) ، وانضم لمجموعة المعتدلين عدلى وثروت(٨٠) .

ويذكر عبد الرحمن فهمى فى مذكراته ، جذور فصل اسماعيل صدقى من الوفد . ففى أواخر شهر يونيو ١٩١٩ ، صدرت منه ومن محمود أبو النصر بك ، أفعال وأقوال ، اعتبرها الوفد ، مغايرة لخطته ومبادئه التى وكلته الامة عنها .. وبالتالى كان قرار الوفد فى ٢٤ يوليو بفصلهما .

ولقد أثرت قضية الفصل ، فى اسماعيل صدقى كثيرا ، لما لقيه من رد فعل فى مصر ، ففى أحد خطابات عبد الرحمن فهمى ، يذكر أن مركز

---

(٧٧) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٧٨) F.O. 407/217 No 12 op. cit.,

(٧٩) ضياء الدين الريس : المرجع السابق .

(٨٠) F.O. 407/210. No. 12. op. cit.,

اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر « لا يتمناه الانسان ذو القلب الرحيم حتى لعدوه ، لانه مركز خزى وعار واحتقار ، حتى من ذويهم وأقاربهم ، وكل الملتصقين بهم .. »[٨١] .

وفى رسالة أخرى ، يقول عبد الرحمن فهمى لسعد زغلول « أن الرأى العام المصرى ، ساخط أشد السخط عليهما ، ولقد صدرت فى حقهما بعض نشرات غير ممضاه ، أسقطتهما الى الدرك الاسفل ، وانى أؤكد لكم ، أنهما لو كانا يعلمان ، أن شعور الامة هكذا مع الوفد ، ونحو قضيتها الكبرى ، لما جازفا بعمل ما ، كان من شأنه انفصالهما عن الوفد .. »[٨٢] .

وفى رسالة أخرى يقول عنهما ، أنهما أصبحا « كالجربة ، يفر منهما كل من رآهما من بعيد ، ولا يجتمع بهما الا نفر قليل جدا من أقاربهما ، لان معظم الاقارب تبرأوا منهما ، ولا يلقبهما الناس فى المجالس الا بالخونة والجواسيس .. »[٨٣] .

ويرفض الوفد ، محاولة اعادة اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر الى حظيرته ، ويصر على قرار الفصل ، فى تقريره فى ١٤ سبتمبر ١٩١٩ ، وبالتالى كان نشر قرار فصلهما فى ٢١ سبتمبر ، ويؤكد عبد الرحمن فهمى أن حالتهما « ساءت جدا ، وأصبحا منزويين ، بحالة لا يرضاها أى عاقل حتى لعدوه .. »[٨٤] .

---

(٨١) عبد الرحمن فهمي : المذكرات .. محفظة رقم ١ ملف رقم ٥ ص ٥٢٣ — ٥٢٦ .

(٨٢) المصدر نفسه ص ٥٢٩ .

(٨٣) المصدر نفسه ص ٥٤٢ .

(٨٤) المصدر نفسه ص ٥٤٣ .

وانضم صدقى الى المعسكر المنشق عن الوفد عام ١٩٢١ ، وعين وزيرا للمالية فى وزارة عدلى ، وهى الوزارة التى قامت بمناهضة الوفد وسعد ، وحدثت فى عهدها المصادمات بين الشعب والوفد من جهة ، والحكومة من جهة أخرى وحدثت المذابح فى طنطا والاسكندرية[٨٥] ، كما كان يفتخر بأنه قد شارك فى صنع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، والذى كان وثيقة غامضة[٨٦] .

وكان صدقى يميل الى الاسلوب الاوتقراطى فى الحكم ، وفى ممارسة السلطة ، وهو الاسلوب ، الذى يرفض كافة أشكال التمثيل الشعبى الحقيقى ، ويعادى بالتالى التنظيمات الشعبية وحركتها العامة .. وكان ذلك خطا عاماً واضحا له منذ سنوات ما قبل الحرب العالمية الاولى .. فعندما كان وزيرا للزراعة فى وزارة حسين رشدى باشا عام ١٩١٤ .. قاد الحملة من أجل تقرير الرقابة الحكومية المشددة ، على الجمعيات التعاونية الزراعية الناشئة .. وعرض بنفسه مشروع القانون الخاص بذلك على الجمعية التشريعية ، واستطاع أن يفوز بموافقة الاغلبية .. كما عارض صدقى تشكيل جمعية وطنية لوضع الدستور ، وتحمس لتشكيل لجنة بالاختيار عرفت وقتها بلجنة الاشقياء .. واذا كان عداؤه للوفد ، له أسباب قديمة ومعقدة ، فان ارتباط الوفد بالجماهير ، كان أقوى الاسباب عند صدقى لمعاداة الوفد[٨٧] ، وقد بلغ عداء صدقى للوفد درجة كبيرة ، بعد أن تقدم

---

(٨٥) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٦٧ .

(٨٦) Berque, op. cit., p. 437

(٨٧) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٢٨ .

للترشيح فى أول انتخابات ، جرت بعد اعلان الدستور ، وسقط فى دائرته سقوطا ذريعا ، أمام محام وفدى شاب ، وهو محمد نجيب الغرابلى ، الذى عينه سعد زغلول ، وزيرا فى حكومته الاولى عام ١٩٢٤[٨٨] • ولا ينسى صدقى فشله فى هذه الانتخابات ، ففى مقالة له بعد ثلاثين عاما ، يعترف بأن دعاية الوفد كانت جارفة ، ولم يستطع مجاراتها ، وأن أهالى سندبسط مسقط رأسه ، قد استجابوا لهذه الدعاية ، وأيدوا مرشــح الوفد ، وهم « لا يعلمون من أمره شيئا ، أكثر من أنه مرشح شعد ، لم يروه ولم يسمعوا باسمه ، ولم يعرفوا أنه فعل شيئا لبلاده ، سوى أن سعد زغلول رشحه للانتخابات •• »[٨٩] ، فاحتفظ صــدقى بالكره الشــديد ازاء العمليــة الانتخابية ، وأصبح فى كل الاعين رمزا لمعاداة الدستور[٩٠] ، وارتبط اسمه بالحكومات الانقلابية التى أهدرت الدستور ، وعطلت الحياة النيابيــة ، وشددت النكير على الحريات العامة[٩١] •

فبعد حادثة مقتل السردار ، واستقالة حكومة سعد زغلول فى نوفمبر ١٩٢٤ ، برز اسماعيل صدقى ، كالفارس الذى تعلق عليه دوائر الرجعية والاستعمار ، الامال لدحر الوفــد ، واقامــة الحــكم المطلــق للسراى والانجليز[٩٢] ، فلم يكن صدقى ولا الملك ، شغوفين بدرجة خاصة ، من أجل عقد معاهدة مع انجلترا •• ، فكلاهما كان يفضل وجــود القــوات

(٨٨) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ، ص ٦٧ •

(٨٩) اخبار اليوم ١٠ يوليو ١٩٥٤ مقالة (كيف سقطت فى الانتخابات) بقلم اسماعيل صدقى •

(٩٠) Berque., op. cit., p. 438.

(٩١) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٢٨ •

(٩٢) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٦٧ •

البريطانية فى القاهرة ، عن تواجد الاغلبية الوفـــدية فى البرلـــان[٩٣] ..
فعندما كان وزيرا للداخلية فى وزارة أحمد زيور ، كان صدقى هو المنفـــذ
الاول لكل اعتداء على الدستور ، وتعطيل الحياة البرلمانية ، طــوال عام
١٩٢٥ ونصف العام التالى .. اذ حل البرلمان مرتين ، كما لجأ الى وسائل
تزوير الانتخابات ، واستخدام رجال الادارة فى اكراه الناخبين ، والاعتداء
على الاهالى[٩٤] ، فاستطاع أن يقود بنجاح الحملة ضد ســعد زغلول ،
ولقد أزعج نفوذه المتزايد ، كلا من الملك ونشأت ، فعندما قــدم استقالته
قبلت فـــورا[٩٥] .

ثم كان صدقى على رأس المؤامرة ، التى دبرها الانجليز والسراى ،
لاقالة وزارة الائتلاف برياسة مصطفى النحاس ، التى تألفت عام ١٩٢٨

وكان من المقرر ، أن يتولى الوزارة صدقى خلفـــا للنحـــاس ، ولكن
المندوب السامى لويد جورج ، أشار بأن يكون محمد محمود رئيسا للوزارة
.. وتلقى اسماعيل صدقى الصدمة ، وأذعن لارادة السادة الامرين[٩٦] ،
وذكر هيكل بأنه كان مدعوا لرياسة الوزارة عام ١٩٢٨ ، وأنه كان « يعتزم
يومئذ صنع ما صــنع بالدستور ، وأنه كاشــف المرحــوم ثروت باشـــا
بنياته .. »[٩٧] ، وبالتالى لم يشترك صدقى فى وزارة محمــد محمود ،
ومحاولة لتعويضه وتهدئته ، عرض عليه منصب رئيس جهاز المحاسبات ،

(٩٣) Morlow., op. cit., p. 291.
(٩٤) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٦٧ .
(٩٥) F.O., 4071217 No 12. op. cit.,
(٩٦) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٦٧، ٦٨ .
(٩٧) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٢٠ .

وقد عارض الملك فيما بعد هذا التعيين ، على أساس أنه يعطى صدقى مزيدا من النفوذ[٩٨] ، ولقد كان هذا الترشيح من قبل محمد محمود ، له ما يبرره، فلقد كان اسماعيل صدقى ، من أقوى المرشـــحين للوزارة التى آلت الى محمد محمود .. ومن الطبيعى أن يرفض صدقى العمل تحت امرة منافسه .. ولكن من ناحية أخرى ، فانه من الامور التى تدعم حكم محمد محمود ، أن تكرس جهود صدقى لخدمة حكومته ، لا سيما فى موقع وظيفى ، يتفق مع خبرته المالية المعروفة ، كما أنه من غير الحكمة ، تركه خارج اطار الحكومة، لا سيما بالنسبة لقدراته[٩٩] .. على أية حال فقد أصبح صدقى مـؤيدا ونصيرا لانقلاب محمد محمود .. ثم كانت رياسته للوزارة ، بعـــد قبول استقالة النحاس فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ ، وظل فى الحكم حتى سبتمبر ١٩٣٣ .. وأهدرت فى عهده الحريات العامة ومسخ الدستور[١٠٠] . فكان توليه السلطة ، بمثابة الانقلاب الثالث للسراى ، ضـــد الحكومات البرلمـــانية والدستورية ، فى مدى أقل من سبع سنين .. وأطول فترة حكم للانقلاب .. وذات تأثير سلبى بالنسبة لتطور الحكومة البرلمانية .. كما أنها وضعت أساس سياسة العنف فى مصر .. وأصـــبح الامـــر ميسرا للمتطـــرفين ، والجماعات المتحمسة لكى تنظم نفســـها ، وتجـــذب عناصر جـــديدة من الشـــعب[١٠١] .

لقد كان صدقى انتهازيا ، فهو على استعداد لتنفيذ مطالب القصر ،

---

(٩٨) F.O. 4071217 No 12 op. cit.,

(٩٩) lloycl, G., Egypt since cromer vol. II, p. 280.

(١٠٠) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٢٨ .

(١٠١) F.O. 4071217 No 12. op. cit., p.282

ضد الحكم الدستورى والحياة البرلمانية[١٠٢] ، والشعب فى نظره « لا يزال طفلا ينبغى أن يقــاد ، لا أن يقــود ، ولابد أن يعطى الدواء ، ولو كــان مــرا ••»[١٠٣] ، وأن دستور ١٩٢٣ (كثير على حالة البلاد) ، وأن الفلاح « أمى جاهــل »[١٠٤] •

لقد كانت حكومة صدقى ، مقرونة لتاريخه فى أذهان الشعب ، بسيطرة القصر عليها ، وبأنها حكومة قمع •• فصدقى كان بمثابة الرجل القــوى ، الذى يمكن الاعتماد عليه فى قمع المعارضة •• فقد خطط الملك للاستعانة به فى هدم الوفد •• ثم بعد ذلك يحطمه ، فهو لا يتمتع بتأييد شعبى ، ولا أى تأييد ، الا ما كان يمنحه الملك من تأييد[١٠٥] •

ومن ناحية أخرى ، فقــد كان صدقى من أوائــل المهتمين بتنمــة الرأسمالية المصرية ، فى الصناعات والخدمات ، فكان المحرك وراء تشكيل لجنة التجارة والصناعة فى ٨ مارس ١٩١٦ ، وهى اللجنة التى بحثت تأثير الحرب على الصناعة والتجارة المصرية •• وأخذت تبحث عن عوامل رقيها بعد الحرب ، وتعتبر التقارير التى أعدتها اللجنة،لا سيما التقرير الرئيسى، الذى رفعته لرئيس الوزراء ، فى نوفمبر ١٩١٧ ، برنامجا للتنمية الصناعية، كما تتصورها الرأسمالية الوطنية ، من جانب الحكومة ، عن طــريق اعفاء الصناعات المصرية ، من كلضريبة داخلية ، اعفاءا مكافئا لمقدار الرسوم

---

(١٠٢) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢٠٩ •
(١٠٣) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، ص ٧٧ •
(١٠٤) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٢٠ •
(١٠٥) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢٠٩—٢١٠ •

الجمركية المقررة ، مع التوسع فى تخفيض أجور السكة الجديدية ... وأن تكون للصناعات ، وكذلك الحاصلات المصرية ، الافضـــلية فى المناقصـــات الاميرية ، وغير ذلك من الاعفاءات والتسهيلات[١٠٦] .

اهتم صدقى ، بتنظيم صفوف الرأسماليين ، فأنشأ جمعية الصناعات بالقطر المصرى عام ١٩٢٢ ، والتى عرفت فيما بعد باتحـــاد الصناعات ، وكانت تضم عند تأسيسها ، نحو ٩٠ عضوا من أصحاب الاعمال الوطنيين والاجانب ، يشتغلون برؤوس أموال ، تقـــدر بأكثر من أربعين مليونا من الجنيهات المصرية . وقتذاك ، ويستخدمون من العمال ، ما يزيد على ١٥٠ ألف عامل ، يبلغ نسبة المصريين منهم حوالى ٩٧٪[١٠٧] .

كان اسماعيل صدقى ، عضوا فى مجلس الادارة لكثير من الشركات ، فكان عضوا فى مجلس ادارة الشركة الانجليزية والبلجيكية ، وشركة الغزل الاهلية وهى شركة انجليزية فى أساسها ، وكان يرأسها ســـلفاجو وشركة الملح والصودا ، التى كان مقرها الرئيسى فى لندن،وشركة وادى كوم امبو، والشركة العقارية المصرية ، وشركة الاشغال والمبانى ، التى كان يرأسها سبنكس باشا ، مفتش عام الجيش المصرى سابقا ، والشركة الانجليزية المصرية ، وشركة سكك حديد الفيوم ، كما تولى رئاسة اتحاد الشركات ، وعضوية شركة القنال وغير ذلك من الشركات[١٠٨] .

---

(١٠٦) أمين عز الدين : المرجع السابق ص ٢٨ .
(١٠٧) نفس المصدر والصفحة .
(١٠٨) شهدى عطية : تطور الحركة الوطنية المصرية ص ٦٦ .

وعندما تولى صدقى رئاسة الوارة فى يونيو ١٩٣٠ ، قدم استقالته من رئاسة وعضوية الشركات التالية :

١ ــ الشركة المصركة للكهرباء ... وكان رئيسا لمجلس ادارتها .

٢ ــ شركة كوم امبو المساهمة ... وكان مديرا لها .

٣ ــ رئاسة مجلس ادارة البنك الامانى الشرقى .

٤ ــ رئاسة شركة الادوية المصرية .

٥ ــ وكالة ادارة الشركة المساهمة الالمانية للمستودعات ببور سعيد.

٦ ــ شركة ترام القاهرة .. عضو .

٧ ــ شركة الكراكات .. عضو .

٨ ــ شركة سيمنت الور نيت ... عضو .

٩ ــ شركة الاسمنت المصرية .. عضو .

١٠ ــ الشركة المصرية للغزل والنسيج .. عضو .

١١ ــ شركة رويال اكستشنج .. عضو(١٠٩) .

ويبدو كما قال خصومه ، أن الذى رشحه للوزارة هو نفوذ المصالح المالية فى مصر ، خاصة وقد ظهرت بوادر الازمة المالية العالمية ، « فقد تعرض الامن للخطر ، وأصبح النظام مهددا ، فنجحت مساعى المصالح المالية ، فى ترشيح رجل معروف ، بشدة خصومته ، مشهور بتوثق صلاته بالشئون الاقتصادية(١١٠) . كما كانت المصالح المالية الانجليزية مؤيدة لصدقى .. وقد سبق ايضاح موقف الجالية الانجليزية ، من الحكم

---

(١٠٩) الاخبار ٢٣ يونيو ١٩٣٠ .

(١١٠) احمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٧٧ .

الديمقراطى فى مصر .. وقد عهدت حكومته للشركات الانجليزية ، بثلاثة أعمال كبرى ، وصلت فى جملتها الى مليون جنيه(١١١) .

فقد كان صدقى حليفا للرأسمالية الاجنبية ، وكان يؤمن اذا شاركت بمشروعاتها فى مصر ، فستستفيد منها الرأسمالية المصرية الوليدة .. ولذلك كان حرصه على كسب ثقة رجال المال والاعمال ، لا سيما الاجانب باقتصاد مصر .. فقد تراجع صدقى عن مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، بعد طرحه فى مناقصة عالمية ، بعشرة أيام ، لتدخل شركات الاسمدة التى كانت تورد لمصر ما قيمته مليون جنيه سنويا وقتذاك — لدى صدقى ، لانها أحست أن تنفيذ المشروع ، وما يرتبط به من انشاء مصنع للسماد .. سيفقدها مصر كسوق لمنتجاتها ، فكان سحب المناقصة ، من أجل المصالح الاقتصادية للرأسمالية الاجنبية فى مصر ، والتى كانت تحارب هذه الصورة من التطور الصناعى .

كما أسند صدقى ، مشروع تعلية خزان أسوان ، الى شركة انجليزية، فقد بدأت المشروع شركة « جون نورتون جريفت » ، وأكملته شركة لندسى باركنسون ، وهى انجليزية أيضا(١١٢) .

ورغم ما اشتهر به اسماعيل صدقى ، من البراعة فى الشئون الاقتصادية ، فانه قد عجز فى معالجة الازمة الاقتصادية .. وبالتالى فقد

---

(١١١) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ١٤٧ .
(١١٢) محمود متولى : الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ص ١٥٠ .

كان حكمه نكسة واضحة فى كل الميادين[١١٣] يضاف الى ذلك استخــدام الحكومة القسوة فى تحصيل الضرائب ، فاستخدمت السياط مع الفلاحين ، حتى اضطر هؤلاء الى بيع ما يملكونه ، من ماشـــية وزرع وأثاث بأبخس الاثمان ، وفاءا لمـــا هو مطلوب منهم[١١٤] ، والامثلة على ما أصاب الريف من خراب ، ما تشهد به الوثائق الحكومية الرسمية ، التى ســجلت كثيرا وباستمرار ، بيانات بيع أطيان ومواشى ومنقولات وحاصلات زراعية ، فى كثير من مديريات الوجه القبلى والبحرى سدادا للمديونات[١١٥] .

وكانت تسوية المديونات التى قررتها الحكومة ، لمصلحة البنوك ، أكثر دنها لمصلحة الدائنين[١١٦] ، بل ولمصلحة كبار الملاك دون صغارهم.فقد كان عدد القضايا ، التى تدخل فيها البنك الزراعى لصالح المــزارعين ، ٨٧٤ قضية سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ « ووصلت مساحة الارض التى أوقفت الحكومة نزع ملكيتها ، وأبقتها على أصحابها حوالى ٢٣٤٤٢٦ فدانا ، ١٢ قيراطا ، ٩ أسهم .. كلها تمثل ملكيات عائلية كبيرة »[١١٧] ، وما تعرض له الفلاحون تعرض له العمال بسبب سياسة تخفيض الاجور .. كما أغلقت الحكومة باب التوظف ، وأوقفت العلاوات ، وحدت من الترقيات ، وبرزت مشكلة المتعلمين المتعطلين فى تاريخ مصر الحديث[١١٨] .

---

(١١٣) جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٦٧ .
(١١٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٤ .
(١١٥) الوقائع المصرية اغسطس ١٩٣٢ ص ١٨—٥٣ .
(١١٦) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٦٥ .
(١١٧) محمد متولى : المرجع السابق ص ١٤٩ .
(١١٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٨٠ .

وقد تناول صدقى الكثير من الكتاب والمؤرخين ، فيقول عنه محمــد زكى عبد القادر « ولم يكن اسماعيل صدقى رجلا شعبيا ، ذا أنصار قليلين أو كثيرين ، بل لعله كان أبعد الناس عن قلوب الشـــعب ، ولعـــله أحـــد السياسيين القلائل ، الذين ساء فيهم رأى الشعب ، الى حد أنه لم يطمئن قط ، الى أى عمل يقوم به ، أو الى أى تصرف يؤيده ، أو الى أى دعـــوة يدعو اليها ، مهما تكن صادقة نافعة »[١١٩] ، لذلك كان قبـــوله الوزارة ، مجازفة لا مثيل لها بالنسبة لشخصه ، وبالنسبة للسراى ، التى أرادت أن يعمل لحسابها وكذلك بالنسبة للوطن ، الذى اتجه كل عمل له ، لاضـــعاف حقـــوقه[١٢٠] .

ويصفه شهدى عطية بأنه « جلاد الشعب ، الذى اشـــترك فى معظم وزارات الانقلاب »[١٢١] ، ويقـــول عنه الرافعى بأنه .. خصم الدستور الالد ، والمستهتر الاول بحقوق الشعب[١٢٢] ، بـــل ان أصـــدقاءه الاحرار الدستوريين ، كانوا لا يثقون فيه ، ولم يشركه عدلى وثروت فى وزارتيهما فى عهد الائتلاف .. وكان هذا التصرف منهما ، دليلا على مبلغ احترامهما للدستور ، لسوابقه فى الاعتداء عليه[١٢٣] .

اللجـــان الفـــرعية :

وحتى يكون الحزب منتشرا فى بقاع مصر ، كحزب الوفد .. فقـــد

---

(١١٩) المرجع السابق ص ٧٧ .
(١٢٠) نفس المرجع والصفحة .
(١٢١) المرجع السابق ص ٦٦ .
(١٢٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١١١ .
(١٢٣) المرجع نفسه ص ١١١،١١٢ .

تكونت لجان فرعية للحزب ، على مستوى المديريات والمدن والمراكز والقرى ، •• وكان مجلس الادارة ، هو المسئول عن هذه التشكيلات الفرعية ، وقد نالت هذه القضية اهتمامه منذ البداية •• فيجتمع المجلس برئاسة اسماعيل صدقى ، وأحمد رشدى السكرتير العام للحزب ، ليبحث موضوع تشكيل اللجان بالمديريات •• ويبدو أن الرغبات والطلبات كانت كثيرة ، ولذلك رأى مجلس الادارة « التوفيق بين مقدميها ، لاختيار من يعهد اليهم برياسة كل لجنة ، وأجل البت فى هذا الى جلسة مقبلة •• »(١٢٤).

وأخذت جريدة الشعب ، توالى نشر أنباء تكوين هذه اللجان ، سواء على مستوى أحياء القاهرة والاسكندرية أو قرى المراكز •• كما تألفت لجان للشباب •• وأخذت هذه الصحيفة ، كذلك تنشر أخبار اجتماعات هذه اللجان وقراراتها ، التى تمثلت فى تأييد صدقى والحكومة ، أو الدعوة للانضمام الى الحزب •• ولا يخلو ذلك من الهجوم ، على الاحزاب المعارضة للحكم ، لا سيما الوفد •• فمثلا نجد لجنة عابدين المركزية للحزب ، تصدر بيانا تهاجم فيه الوفد وغيره ، وترفع شأن صدقى بدرجة عظيمة من الوطنية ، وجاء فيه « •• بليت مصر بأحزاب ، ما كان همها الا التقاتل على كراسى الحكم ، والتزلف لدى أعتاب العدو •• وقد قضى هذا البلد المسكين فى الجهاد خلف هذه الاحزاب ، ثمانى سنوات ، لم يحقق أى حزب منها للامة من مبادئه شيئا •• ولقد قام اليوم فى البلد حزب جديد ، وجدنا بعد البحث والمناقشة ، أنه يضم كفاءات ممتازة ، ورجالا لم تلوث سمعتهم بالشهوة الحزبية ، ولا بسوء السمعة السياسية ، كغيرهم

---

(١٢٤) الشعب ٢٨ ديسمبر ١٩٣٠ .

من الاحزاب الاخرى ، كما أن على رأسه رجل من أبناء الامــة ، عــرفته بكفاءته السياسية ، وأقرب دليل عليها ، موقفه التاريخى المشهور ، فى ردّه الانجليز عن التدخل فى شئون البلاد ، ذلك الامر الذى لم يجرؤ عليه أحد سواه ، كما عرفته أيضا بقدرته الاقتصادية والادارية ، حيث صــانها من افلاس محدق ، وحمــاها من نار الثــورة ، التى حاول بعــض المتزعمين اشعالها ، والتى لو تمت ، لقضت على مصالح الناس ومتاجرهم ·· ومن يؤمن بهذه المبادىء عليه تأييد هذا الحزب »[١٢٥] ·

ومن الطبيعى أن تنشر جريدة الشــعب ، أخبار عضــوية الحــزب وتزايدها ولجانه ، مع أخبار الاستقالات من الوفد ، والانضمام للحزب ، وكثرة البرقيات المؤيدة للحزب ورئيسه[١٢٦] ، وكذلك توافد الوفود الحزبية، لاعلان الثقة برئيس الحزب وحكومته ، ويخطب صدقى فى هذه الوفود ، بما يعلى شأن حزبه ، ويقلل من أحزاب المعارضة ·· مثل كلمته فى وفــد لجنة حزب الشعب بعابدين ، والتى أشارت الى أن حزب الشعب ، لم ينشأ الا لتدعيم قوائم الاستقلال ، « فلا عجب اذ رأيتمونا نحرص على جوهر هذا الاستقلال ، وعلى مظاهره ، وندفع عنه كل ما قد يعتبر اعتداء عليه ، أو مساسا به ·· » ، وأن مهمته كذلك ، تحرير مصر من أغلال المستعبدين لها من أبنائها ، وقد سارت الحكومة شوطا فى هذا السبيل ، ويتضــح أثر ذلك فى « طمأنينة الناس ، على أعراضهم وكراماتهم وآرائهم ، كما ترون

(١٢٥) نفس المصدر ١٠ــ٢٠ ديسمبر ١٩٣٠ ·

(١٢٦) نفس المصدر ٢٣ ديسمبر ١٩٣٠ ·

هذه المظاهر ، فى انصراف كل الى عمله ، وابتعاده عما لا يعنيه ..» ، كما نفى عن حكومته تهمة مسخ الدستور[١٢٧] ، وغير ذلك من الاحاديث،التى تتناول الموقف السياسى ، وموقف الاحزاب المعارضة .

وهكذا ظهر على المسرح السياسى المصرى ، حزب الشعب ، الذى اتخذ مقره فى أحد القصور الفاخرة بشارع القصر العينى ، وسرعان ما وضعت عليه لافتة الحزب ، « وأصبح هناك حزب وجريدة وزوار وأصحاب حاجات ، وهتافه ومصفقون ، وباشوات يروحون ويغدون ، وسيارات فاخرة تقف بالباب ، واجتماعات يحشد لها الانصار من هنا وهناك ، صادقون وكاذبون ، مؤمنون وكافرون »[١٢٨] .

وقد رحبت الصحافة الاجنبية بمولد هذا الحزب ، فأشادت جريدة « الفارايجبسيان » بأعمال حكومة صدقى ، واصلاحاتها فى جميع فروع الحياة الاجتماعية .. وظل الامر كذلك حتى خرج محمد محمود على وزارة صدقى ، وقذف الحكومة بكل فرية « فبادر أنصار صدقى باشا ، الى جمع صفوفهم والتفوا حول علام باشا ، وألفوا حزب الشعب ، ومع تألفه بسرعة ، أصبح فى وقت قصير ، من الاحزاب التى يحسب لها حساب ، وفى حفلة افتتاحه انتخب صدقى باشا زعيما له ، وأصبح هذا الحزب يتهيأ مع الاتحاديين ، لخوض المعركة الانتخابية .. »[١٢٩] ، وذكرت جريدة المقطم

---

(١٢٧) نفس المصدر ٧ يناير ١٩٣١ .
(١٢٨) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ص ٢٧٢ .
(١٢٩) الشعب ١٨ ديسمبر ١٩٣٠ .

الباريسية ؛ افتتاح الحزب بصفة رسمية ، برياسة اسماعيل صدقى ، وأنه يأمل أن يعقد مع بريطانيا معاهدة ، تضمن استقلال مصر مع المحافظة على المصالح البريطانية[١٣٠] .

أثر طبيعة تكوين الحزب :

سبق الحديث عند التعرض لنشأة الحزب .. بأن بناءه قد تم بطريقة فوقية سلطوية .. واستخدمت الحكومة ، كافة أساليب الترغيب والتهديد والجبر فى بناء الحزب .. وكان لذلك آثره على محتوى هذا البناء السياسى، من انتهازيين وراغبين فى الكسب والسلطة ، .. فالولاء للسلطة وليس للمبادىء .. فبعد أن زالت دولة مؤسس ورئيس الحزب ، واستقال من الحكومة .. انفضوا عنه ، والتفوا حول رئيس الحكومة الجديدة[١٣١] ، وصارت له الاغلبية ، بينما أصبح صدقى رئيس الحزب ومعه قلة قليلة فى المعارضة[١٣٢] ، وهو موقف متناقض وغير حزبى .

فعندما ينتهى حكم صدقى ، وتقبل استقالته من الوزارة فى سبتمبر ١٩٣٣ ، وذلك للصدام بينه وبين الملك فؤاد .. فاذا كان صدقى ، قد أرجع أسباب استقالته ، الى أمور صحية .. فانها ترتكز بصفة أساسية ، لنشاط القصر ومؤمراته المتعددة ، ضد صدقى منذ تركه مصر[١٣٣] . وهو وان بداء

---

(١٣٠) المصدر نفسه ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ .
(١٣١) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٠ .
(١٣٢) F.O. 4071217 No 37 Campbell to Simon, October, 4, 1933.
(١٣٣) F.O. 4071217 No. 18, Campbell to Simon. Sept. I, 1933.
F.O. 4071217 No. 17. Simon to Campbell, auguste 28, 1933.

صداما غير طبيعى بين القصر وحليفه .. غير أن كل طرف ، كانت له وجهة نظره فى هذا الشأن .. الملك تسربت اليه المخاوف ، لشعوره بأن صدقى يتحول الى دكتاتور .. ورئيس الوزراء وصانع العهد ، رأى أن تدخل الملك ، فى شئون الوزارة بلغ حدا لا يطاق[١٣٤]، فقد أغرى نجاح صدقى فى توجيه الضربات ، لقوى المعارضة ، على أن يمارس بعض السياسات المستقلة عن القصر ، وهو ما أدى الى شعور الملك ، بخطورة صدقى والى ضرورة التخلص منه .. وكان صدقى واهما ، حينما اعتقد ، أنه بشخصه وراء بقاء نظامه ، وفاتته الحقيقة التى تؤكد ، أن الرضا الملكى ، كان وراء استمرار هذا النظام .. وعندما تغير هذا الرضا .. سقط صدقى[١٣٥] .

ويترك صدقى السلطة ، وتهتز مكانته ، سواء مع السراى أو مع أعضاء حزبه ، ويبدو أنه كان متجاهلا لطبيعة حزبه .. وأوهم نفسه بأنه زعيم الاغلبية[١٣٦] ، ولكنه سرعان ما أدرك حقيقة حزبه ، وهو خارج السلطة ، فيأسف صدقى لانه لم يوفق خلال حكمه ، فى أن يجعل أغلبية وزارة الحزب ، من عنصر الشباب الثابت، ولو فعل ذلك، لكان مركز حزبه الآن غيره اليوم ، « ولما كانوا قد استسلموا للمؤثرات ، كما استسلم هؤلاء الضعفاء ، كما أنه يأسف لعدم وجود الفرصة الكافية ، لتكوين حزبه من خيرة الرجال ، بل اضطر أن يدمج فيه ، كثيرا من اللمامة الامعات »[١٣٧] .

---

(١٣٤) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧٢ .
(١٣٥) نفس المؤلف : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧—١٩٨٤ ص ١٦٨ ، ١٦٩ .
(١٣٦) نفس المؤلف : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧٢ .
(١٣٧) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٣ .

كان صدقي وما زال بعد تركه للسلطة ، زعيم الاغلبية البرلمـانية .. ولكن طبيعة تكوين الحزب ، جعلت هذه الزعامة وهما .. وسرعان ما أدرك الحقيقة ، ولكن بعد أن تلقى الصدمة تلو الصدمة .. فقد شـكلت وزارة عبد الفتاح يحيى ، دون استشارته ، وكان ذلك موضع شكوى صدقى(١٣٨)، بل ولم يقابل صدقى تشـكيل الوزارة بالرضى ، فالوزيران الشـعبيان ، اللذان انضما للوزارة ، كان يرغب صدقى فى طردهما ، ولم تضم الوزارة شفيق باشا ، مرشح صـدقى لرئاسـة الوزارة ، بينما ضمت الغـرابلى باشا(١٣٩) ، وكان شفيق يعتبر من أنصار صدقى(١٤٠) ، بل أن صدقى ، لم يرض بقبول عبد الفتاح يحيى رئاسة الوزارة ، باعتباره فى حزب الشعب، دون الحصول على المـوافقة المسـبقة من زعيم الحـزب ، أو الحـزب نفسه(١٤١) .. وعى أية حال ، فلم يسفر اجتماع عبد الفتاح وصـدقى ، والذى استمر زهاء ساعتين ، عن أى اتفاق(١٤٢) . ولقـد أفصـح رئيس الوزراء الجديد ، لمستر كامبل القائم بأعمال المندوب السامى ، بذلك، وأن المقابلة لم تكن مرضية ، على الرغم من أنه قد بذل جهـده ، حتى لا يثير صدقى ، فلم يضم فى وزارته على ماهر ، الذى كان يرغب فى تولى وزارة العدل ، إذ أن تعينه فى ضوء أزمة البدراوى ، يعتبر تحديا لصدقى(١٤٣) .

---

(١٣٨) F.O. 4071217 No 37 op. cit.,
(١٣٩) F.O. 4071217 No 35 Simon to Campbell Oct. 5, 1933.
(١٤٠) F.O. 4071217 No 36 Campbell to Simon Sept. 30, 1933.
(١٤١) F.O. 4071217 enclosure in No. 60 — Memorandum respecting the Egyptian Press Dec 1—6, 1933.
(١٤٢) F.· O4071217 No 36. op. cit.,
(١٤٣) F.O. 4071217 No. 37. op. cit.,

وعلى أية حال ، فان الوزارة لم تكن على هوى صدقى ، بل أظهر عداءه لها ، كما يقول عبد الفتاح يحى حتى قبل تشكيلها[١٤٤] ، وتوهما بزعامته فقد اعتقد أنه يستطيع أن يتحدى الحكومة .. فقد صرح بأن على الحكومة الجديدة ، أن تتقدم للبرلمـان ، للحصول على ثقته ، وأن الوزيرين اللذين انضما للوزارة ، وهما فهمى كريم وعلى المنزلاوى ، يعتبران متخليين عن عضويتهما فى الحزب ... وكان ذلك بعد اجتماع صدقى مـع النـواب والشيوخ الشعبيين ، وانتهى الاجتماع ، بقرار الثقة فى رياسة صـدقى للحزب ، وفصل العضويين السابقين ، لمخالفتهما قرار الحزب ، بضرورة الاستئذان الحزبى قبل الانضمام للوزارة[١٤٥] .

وتذكر الوثائـق البريطانيـة ، أن ابراهيم فهمى وعلى المنزلاوى ، عندما طلب منهما الانضمام للوزارة ، زارا صدقى باعتباره رئيس الحزب، للتصريح لهما بالاشتراك فى الوزارة ، فأبلغهما بأن قرار الحزب ، يقضى باشراك الحزب بأربعة وزراء ، ليكون تواجده بالوزارة ، متفقا مع عضويته بالمجلس ، وبالتالى كان رفض اشتراكهما[١٤٦] .

وكان ذلك الموقف أول اختيار حقيقى ، لمعرفة ما اذا كان الحزب ، قد بلغ حدا من النظام والتجانس والقوة ، لمواجهة هذه الازمات والصمود أمامها .. ولكن طبيعة تكوين الحزب ، تبعده عن هذا التوقع .. وسرعان ما أحس صدقى بذلك ، وبدأ فى التراجع فاقترح ضم محمد علام باشا الى

---

(١٤٤) F.O. 4071217 enclosure in No 60.

(١٤٥) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

(١٤٦) F.O. 4071217 No 36. op. cit.,

الوزيرين الشعبيين ، ليكون تمثيل حزب الاغلبية كافيا •• وهو ادعاء بعيد عن الحقيقة ، فثلاثة وزراء لا يعادلون عدد نواب الحزب فى المجلس ، وهم أكثر من النصف ولهم الاغلبية •• ورفضت السراى عرض صدقى •• كما رفض الوزيران الشعبيان دعوى صدقى ، من أن وجود عضوين بالوزارة ، لا يحقق التمثيل الكافى للحزب •• ومعنى ذلك قبولهما للوزارة ، رغم أنف الحزب ، فلم يجد صدقى بدا من فصلهما[١٤٧] .

وبذلك برز على المسرح السياسى ، موقف دستورى شاذ ، وهو وجود أغلبية من حزب الشعب ، دون أن يكون الحزب ممثلا فى الوزارة[١٤٨] •• وتحل طبيعة تكوين الحزب ، حليف السلطة هذا التناقض ، فيصرح رئيس الوزارة بأنه ما زال نائبا لرئيس حزب الشعب ، كما أن الوزيرين اللذين صدر بشأنهما قرار الفصل ، قد قبلا الاشتراك فى الوزارة ، باعتبارهما عضوين فى الحزب •• وهو أمر يثير التساؤل •• أين قيادة الحزب الحقيقية •• أهو اسماعيل صدقى ، الذى أيدته المجموعة البرلمانية ومجلس ادارة الحزب ، صاحب الاغلبية فى البرلمان •• أم عبد الفتاح يحيى — الذى سبق أن قدم استقالته من الحزب منذ تسعة أشهر — رئيس الحكومة ؟ •• وكان حل الموقف يستدعى حل البرلمان ، والدعوة لانتخابات جديدة ، يفوز فيها حزب الاتحاد •• حزب القصر •• أو ينحنى صدقى للعاصفة ، ليحافظ على أغلبية حزبه فى البرلمان •• واختار صدقى طريق

---

(١٤٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٦٤ ، ٧٦٥ .
F.O. 4071217 No 36. op. cit.,

(١٤٨) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٥ .

الرضوخ •• فاجتمع صدقى مع مجلس ادارة الحزب فى ٢ أكتوبر ١٩٣٣ ، ليقرر المجلس « الترحيب بعودة صاحب الدولة عبد الفتاح يحى باشا الى حظيرة الحزب ، وتأييد الوزارة ، مادامت ماضية فى خطته ، قائمة بخدمة مصالح البلاد بالكفاية الواجبة» ووافق مجلس ادارة الحزب كذلك ، على عودة الوزيرين المفصولين ، بناء على طلب ، تقدم به ثلاثون عضـــوا من أعضاء الحزب •• وتم كل ذلك بحضور صدقى نفسه(١٤٩) ، ولم يكن مداد قراره السابق قد جف(١٥٠) •

لقد أرادت طبيعة تكوين الحزب ، أن تكشف عن نفسها بمزيد من الوضوح ، •• فلم ينته الموقف عند هذا الحد •• بل مضت الامور الى أبعد من ذلك،اذلالا وتحديا لصدقى •• فقد تعجب عبـــد الفتاح يحى من قرار الحزب ، بالترحيب بعضويته ، فهو لازال عضـــوا فى الحزب ، وأن أستقالته التى قدمها ،لم تكن قد قبلت بعد •• وأكثر من ذلك ، فقد أظهر غضبه من قرار الحزب ، الذى يجعل كفاية وزرائه محل بحث ، فالكفاءة « صفه ثابته لاعضاء الوزارة ، الذين أخذتهم لمعاونتى ••» وبهذا الصلف وقلة الاكتراث ، بتأييد الغالبية الشعبية فى مجلس النواب ، حـــكم عبـــد الفتاح يحيى وتولى السلطة(١٥١) ، لانه كان واثقا تماما ، بمقدرة الحكومة

---

(١٤٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٦٥ ، ٧٦٦ .
(١٥٠) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٥ .
(١٥١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٦٦ .

في الحصول على الاغلبية فى البرلمان ، حتى اذا فشل فى الحصول على تأييد صدقى ، فالامر سهل .. فيمكن للسراى أن تدفع بالاعداد المطلـــوبة ، لتكوين أغلبية برلمانية للحكومة[١٥٢]، فربما كان مدركا لطبيعة الحزب ، كما يعبر عنها كاملى ، بأنه ليس قائما على أية مبادىء ، بل كان منبثقا من عقل صدقى كرئيس للوزارة ، وقد فقد الان سلطته بل وصحته .. فالشك كبير فى استمراره فى الحياة العامة .. فالولاء لا وجود له فى الحزب[١٥٣] .

وتمضى الحلقات .. الحلقه تلو الاخرى ، لتكشف طبيعة هذا الحزب وارتباطة بالسلطة .. فيدعو صدقى نواب الحـــزب ، للغـــذاء بمنزله فى الغريب .. فلجأت الحكومة الى الوسائل المختلفة ، لمنع هذا اللقاء .. وربما أراد صدقى بذلك حشد النواب ، أظهارا لقوته ومواجهة الوزارة ..ويحتج صدقى لرئيس الوزارء بخطاب جاء فيه :

« منذ الامس تواترت لدي الانباء ، بأن حمله شديدة ، توجه مـــن حضرات المـــديرين ، ومن موظفين أخرين كبارا وصغارا ، على حضرات النواب الشعبيين ، وسدى هذه الحملة ولحمتها ، التهديد تارة والترغيب تارة ، وغايتها أن تصيب هدفين معـــا .. الاول دفـــع حضرات النـــواب الى حضور حفلة شاى ستقام فى الغد ، بدار أحد أعيان الاقاليم والثانى ترغيبهم عن قبول دعوة الغذاء ، التى دعوتهم اليها بمنزلى فى الغريـــب .. والامر بالغ الخطورة ، لان التدخل بين النائب وحريته بمثل الاساليب،

---

(١٥٢) F.O. 4071217 No 36 op. cit.

(١٥٣) ibid.

التى اتصل بنا خبر الكثير منها ، ليس الا افتياتا صارخا على التقاليد الدستورية ، وعلى الحرية المكفولة بالدستور »[١٥٤] .

وكان صدقى قد وجه الدعوة الى خمسين نائبا ، وقبل الدعوة عشرون فقط ، كما تقول جريدة الليبرتى ، وتحدد الجورنال دى لاكير ، المدعوين فى دعوة الغريب — ١٣ نائبا شعبيا ، ونائب مستقل ، وآخر من الحزب الوطنى ، وعدد من الشيوخ ، واعتذر ١٤ نائبا .. وعلى أية حال فقد كانوا قلة .. ويستنكر صدقى صدور قرارات باسم حزب الشعب ، فى حفلة شاى للوم ، وهى الحفلة التى أقامتها الحكومة ، لمواجهة دعوة غذاء الغريب .. وتساءل عن مدى ملاءمة ذلك .. ولقد أفاضت الشعب ، يذكر تفاصيل الاتهامات التى ارتكبها المديرون ، للضغط على النواب لتأييد الحكومة ضد صدقى .. ومن الطبيعى أن تسخر الصحف الوفدية ، من شكوى صدقى فى هذا الصدد ، فأشارت كوكب الشرق الى أنه (صدقى) يجب أن يكون آخر شخص فى العالم ، ينددب نشاط المديرين لصالح حزب أو آخر .. فقد فعل ما يتهم به الحكومة الحاضرة[١٥٥] .

وفى اجتماع الغريب تحدث صدقى باسم الشعبيين . وأكد أن مايطلبه هؤلاء من الحكومة ، هو نفس ما طلبوه من سابقتها ، ويتمثل ذلك فى الابقاء على مبادىء النظام الحالى ، والحرص على مصالح البلاد .. وسيؤيدها الحزب وفق ذلك .. ولكن أن تطلب الحكومة تأييدا أعمى .. وتتدخل

---

(١٥٤) سنية قراعة ، المرجع السابق ص ٣٨٤ .

(١٥٥) F.O. 4071217 enclosure in No 60. op. cit.

الحكومة ، بدون سند قانونى مع أعضاء البرلمان ، ليهملوا المصالح العليا للوطن ، فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فان حزب الشعب لن يسير معها فى هذا الطريق(١٠٦) .

وفى المقابل كان اجتماع رئيس الحكومة ، عبد الفتاح يحيى مع وزرائه ، وعدد من الشيوخ و ٤٩ نائبا شعبيا ، ٤ مستقلين ، ٢٧ من الاتحاديين بمجموع ٩٠ نائبا ، ويشكلون الاغلبية البرلمانية ، اذا استمروا بجانب الحكومة .

وهاجم عبد الفتاح يحيى صدقى فى كلمته ، وأشار أنه كان يأمل أن يكون صدقى ، أول الراضين عن تشكيل الوزارة ، فقد ترك السلطة لاسباب صحية ، وخلفته وزارة يتولى رياستها نائب رئيس حزبه ، وتكونت فى معظم أعضائها من وزراء حكومته السابقة .. وكان من الطبيعى أن يظل صدقى فى رئاسة الحزب ، الذى يجب أن يظل متحدا .

.. ولكن نتيجة لبعض المناورات الغريبة التى قام بها .. كان انشقاق الحزب وتمزيقه ، وهو الذى لعب دورا فى تقوية هذا النظام .. وتحدث كذلك عن موقف رئيس الحزب ، من تعيين الوزراء الشعبيين ، وهو ما سبق ايضاحه ، ومحاولته اغراء النواب الشعبيين ، بعدم تأييد الوزارة ، .. فصدقى هو الذى أحدث هذا الصدع الحزبى ، فالحزب كما يقول رئيس الوزراء ، لم يتكون للاشخاص ولكن لخدمة النظام والدستور(١٠٧) .

---

(١٠٦) ibid.
(١٠٧) ibid.

والحقيقة أن الذى أحدث هذا الصدع ، هو تغير موازين السلطة فى الحزب ، فرئيس الحزب لم يعد فى السلطة .. فمن الطبيعى أن ينهار ويتصدع الحزب ، لميله الى الحكومة ورئيسها الجديد .. وذلك بحكم تكوينه ونشأته ، وهو السبيل الوحيد لبقاء هيكله الاجوف .. والوحيد .

وعلى أية حال ، فقد اعتبرت صحافة القصر ، دعوة الغريب هزيمة بالغة ، وأن كل فرد فى مصر ، أدرك أن صدقى بخطبته فى هذا الاجتماع .. يريد أن يكون بارعا فى الاعمال البهلوانية[١٥٨] .

وتتابع الحلقات ، ويستقيل صدقى من رئاسة الحزب فى نهاية ١٩٣٣ ، ويخلفه رئيس الحكومة[١٥٩] .. فلم تستمر رئاسة صدقى للحزب طويلا ، ويتكلم عبد الفتاح يحيى فى أول ديسمبر ١٩٣٣ ، عن مناورات صدقى فى هذا الصدد .. فقد قدم استقالته من الحزب لاسباب صحية .. ولكن الاغلبية رفضت قبولها .. وقد قوبل هذا التصويت ، بالتشجيع والتصفيق والهتاف .. واعتبر نصرا على هؤلاء ، الذين احترموا رغبة صدقى فى الإستقالة لاسباب صحية ، ويعلق رئيس الوزراء على ذلك .. بماذا حدث لاوامر الطبيب التى تكلم عنها صدقى ، فى الاعلان برغبته فى الاستقالة على أساسها ، ويتهمه بأنه رجل مريض ، يهدف الى أعمال غير محسوبة .. وفى المقابل يؤكد صدقى اخلاصه ، سواء فى تقديم الاستقالة أو سحبها ، وأن رئيس الوزراء يعلم جيدا منزلته وجهوده وطاقته[١٦٠] .

---

(١٥٨) ibid.

(١٥٩) على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢١٥ .

(١٦٠) F.O. 407/217 enclosure in No. 60. op. cit.

لقد كان صدقى كما يقول الملك ، يريدأن يحتوى الوزارة الجديدة ، ويضعها تحت وصايته ، فكان يتحدث تليفونيا فى كل وقت الى عبد الفتاح يحيى ، ليخبره بأنه موافق على هذا أو ذاك ، أو أن ذلك أو ذاك يجب أن يحدث ، وهو أمرلايتحمله رئيس الوزارة الجديدة .. فوقـع الشـقاق كاملا ، وأخذ صدقى يخوض المعركة ضده ، وضـد رئيس الوزارة(١٦١) ، ويبدو أن العداء أصبح كاملا بين صدقى والملك ، وكما يقول مستر كامبل فى رسالته لجون سيمون ، بأن كلا من صدقى والملك قد فقدا السيطرة على ألسنتهما فى صراعهما(١٦٢) ، كما طلب صدقى من رئيس الوزارة الجديدة ، كشرط لتأييده ، بأن لا تتبع الحكومة سياسة مناقضة للسياسة الشعبية ، فى صراعهما مع الصراى(١٦٣) .

ويبدو أن صدقى أراد المناورة برئاسة الحزب ، ليكون رئيس حزب الاغلبية بارادة أعضائه .. ولكن منطق السلطة يفرض نفسه .. فباءت جهوده بالفشل ازاء التصميم الملكى ، باستبعاد الرجل من هذا المنصب ، ليتولاه رئيس الوزارة الجـديدة ، التى أثبتت استعـدادها للانصياع لتوجيهات القصر ، مستوعبة تجربة صدقى مع الملك(١٦٤) .

ويتخلص الحزب بذلك ، من التناقض الناشىء عن بعد رياسته عـن السلطة ... ويؤيد البرلمان الرئيس الجديد .. وهكذا يشهد صدقى بعينيه، المولود الذى صنعه ، يعقه ويخرج عن طاعته ، بل ويبتعد عنه الى درجة

---

(١٦١) F.O. 4071217 No 38. Campbell to Simon oct. 5, 1933.

(١٦٢) ibid.

(١٦٣) F.O. 4071217 No 37 Campbell to Simon Oct. 4, 1933.

(١٦٤) يونان لبيب رزق : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ ص ١٦٩ .

أن يعاديه •• وكانت عبرة مؤلمة له ولغيره ، ممن فكروا أو سبق الى وهمهم، أنهم يستطيعون أن يعيشوا بمعزل عن الشعب[١٦٥] •• ولقد علل صدقى هذه الاستقالة ، لان الحزبية « فى مصر ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لانها تتصل بالاشخاص لا المبادىء ، وذلك شأنها فى البلاد التى لم ينضج فيها الحياة النيابية •• »[١٦٦] ، وهو تعبير صادق عن تجربته الحزبية •

وعندما يشيع اتجاه ترشيح صدقى ، لرئاسة مجلس النواب فى الدورة البرلمانية القادمة •• بذلت الحكومة جهدها لاحباط هذه المحاولة ، ولم يجد صدقى بدا ، ازاء التلويح للاعضاء بالمنافع أو التهديد •• أن يطلب من الاعضاء أن لا يتمسكوا بترشيحه للرياسة ، حيث أن الامر « قد وصل الى تصرفات لبعض الموظفين ، من شأنها أن تلحق ضررا بوحدة الحزب ، وأن تؤثر فى المظهر النيابى ، فى حين أن مسألة الرياسة ، هى مسألة ثانوية من حيث قيام النائب بواجبه النيابى ، ومن حيث عدم تأثيرها فى مقام النواب •• »[١٦٧] •

هكذا أخذت الاضواء تبتعد عن اسماعيل صدقى ، رغم محاولاته للبقاء فى دائرتها •• ولكنه منطق السلطة ، الذى اتخذه أساسا لتكوين حزبه ، كان هو الاقوى •• فاسماعيل صدقى رئيس الحكومة ورئيس الحزب •• كانت ترفعه كلمات النواب والشيوخ ، لا سيما الشعبيين الى

---

(١٦٥) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ٨١ •
(١٦٦) اسماعيل صدقى : المرجع السابق ص ٥٧ •
(١٦٧) سنية قراعة : المرجع السابق ص ٣٨٤ •
F.O. 4071217 enclosure in No 60. op. cit.,

عنان السماء ، لا سيما فى خطب العرش ومناقشاتها •• وعندما يمـرض اسماعيل صدقى ، يعلو صوت توفيق دوس ، بالنيابة عن حـزب الشعب واصفا اياه بالغضنفر ، فقد جاء فى كلمته « يعز على كما يعز من غير شك على حضراتكم ، أن نجتمع هنا فى دار الندوة اليوم ، وقد خلا الى وقت قريب ، عرين الغضنفر من سيده •• وأن صدقى باشا ليكونن هنا بعد قليل، يقود الصفوف ، ووراءه ممثلوا الامة ، على اختلاف أحـزابهم كالبنيان المرصوص ، يسيرون جميعا الى الامام ، فالى الامام ودائما الى الامام ، وليصلن بالوطن الى استقلاله التام »[١٦٨] ، بل ويشارك نواب الحـزب الوطنى — المعارض — النواب الشعبيين ، هذا الاتجاه نحو « الرجل العظيم صاحب الدولة اسماعيـل صـدقى باشـا » ، وفى تقـديرهم لجهـوده وتضحياته[١٦٩] •

ولكن بعد تركه للسلطة ، يفقد هذه المكانة العظيمة ، التى كان يتمتع بها من النواب والحزب ، بل ويهاجمه وهيب دوس بقسوة ، فى الاجتماع الذى عقده عبد الفتاح يحيى ، رئيس الوزارة الجـديدة فى أول ديسمبر ١٩٣٣[١٧٠] •

لم يحتفظ اسماعيل صدقى ، الا بالقلة القليلة من نواب الحـزب ، ومن الطبيعى أن يخضع هؤلاء ، لرقابة الحكومة ، للتشكك فى اخـلاصهم

---

(١٦٨) مضابط مجلس النواب .. الجلسة التاسعة عشر ٣١ يناير ١٩٣٣ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ •

(١٦٩) المصدر نفسه ص ٢٦٢ •

(١٧٠) F.O. 4071217 enclosure in No 60. op. cit.,

للقيادة الجديدة ، للحكومة والحزب .. كما كانت المصادمات ، بين هؤلاء وأنصار الحكومة ، وهو ما تشهد به جلسات مجلس النواب .

ففى جلسة مجلس النواب فى ١٣ مارس ١٩٣٤ ، يتلو محمد علام ، وهو من أنصار صدقى وأحد أساطين الحزب ـ خطابا على النواب ، (وكان قد أرسله لرئيس المجلس لتلاوته على الاعضاء) تضمن أن العضو معبد بك نائب أطسا ، قد دعا مجموعة من النواب والشيوخ ، لتناول الغداء بمنزله .. وشاهد المدعوين ، نفرا من البوليس السرى عند منزل الداعى ، يتعرفون أسماء المدعوين ، ويدونون أرقام سياراتهم .. وقد تعرف بعض النواب على بعض هؤلاء ، وهم « عطية أفندى ومهنى والشيخ أحمد » .. واعتبر المدعوون ، أن ذلك مساسا بهم وبكرامتهم ، واعتداء بالغ على حرية النيابة ، « لذلك رأيت أن أبعث لمعاليكم بهذا الاحتجاج ، طالبا تلاوته عند افتتاح جلسة اليوم ، وانى على ثقة من أن معاليكم خير من يقدر الموقف ، ويدفع عن كرامة النيابة .. »[171] .

ويعترض الرئيس أثناء تلاوة الخطاب السابق ، ويعلن عدم الموافقة على تلاوته بالجلسة ، وأنه أخبر محمد علام بذلك قبل الجلسة .. وأن للعضو أن يقدم سؤالا حول هذا الموضوع لوزير الداخلية .. وتثار المناقشات ، ويتساءل وزير المعارف العمومية ، حول جواز تقديم هذا الاحتجاج للمجلس ؟ فترتفع أصوات ، مستنكرة ومتسائلة ، « لمن يقدم اذن » ؟ ويرد الوزير بأن يقدم لجهة الاختصاص ، ويحتج الدكتور عبد

---

(١٧١) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية والعشرين ١٣ مارس ١٩٣٤ ص ٤٣٠ ، ٤٣١ .

العزيز نظمى (شعبى) ، بأن ذلك اهانة للمجلس •• ويرد محمد علام بأن المجلس هو جهة الاختصاص ، وهو الذى يحافظ على كرامة نوابه •• ورافضا الرقابة على النواب •• وتحدث « مقاطعة من اليمين » وهو الجانب المؤيد للحكومة ، ويستمر النائب فى كلامه « دعونا نتكلم والا عرفنا كيف نصل الى حقوقنا ، أن للنائب الحق فى أن يتوجه الى أى مكان يريده ، ويجتمع بمن يشاء من النواب وغير النواب ، لان مهمته غير قاصرة على الحضور الى المجلس ، انما تتعداها الى البحث فى خارجه ، والمناقشة فى كل ما يهم الامة ، والصالح العام ، والواقع ان اجتماعنا عند حضرة زميلنا عبد القوى معبد بك ، إنما كان للتشاور فى مسألة عامة ••» (١٧٢) ، ويرفض عبد العزيز نظمى تقديم سؤال حول هذا الموضوع ، لينتظر الاجابة عنه بعد ستة شهور !! (١٧٣) .

وتحاول الحكومة احتواء الازمة شكلا ، على أساس أن ما بسلكه العضو محمد علام ، ليس هو الطريق الدستورى ، الذى يؤدى الى تحقيق شكواه ، ويطالب وزير المعارف ، بمراعاة القواعد التى ينص عليها الدستور ، وأحكام قانون النظام الداخلى للبرلمان ، وأن الحكومة ، اذا لاحظت أن شكوى قدمت بطريق غير قانونى ، فلها الحق أن تنبه الى ذلك •• ويؤكد رئيس الوزراء ، عبد الفتاح يحيى هذا المضمون ، وأن « تلاوة هذا الكتاب دون ترخيص من رياسة المجلس ، تعتبر استجوابا ، يراد توجيهه بطريقة ملتوية ، ولا يجوز لعضو ، أن يتخذ طريقا معوجا للوصول الى غرضه •• » ، فللعضو أن يقدم سؤالا أو استجوابا ، وهذا هو

---

(١٧٢) نفس المصدر والجلسة ص ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(١٧٣) نفس المصدر والجلسة ص ٤٣١ .

الطريق الدستورى •• وختم رئيس الوزراء كلماته ، بأنه يرى « ألا يسمح بالكلام فى هذا الموضوع ، وأطلب من معـالى الرئيس ، أن يمنـع حضرة العضو المحترم من الكلام » ، ويعقب ذلك تصفيق من اليمين ، وضجة من اليسار ، ويحتج عبد الرحمن البيلى (مستقل) ، على عبارة « لا أسمح »، التى قالها رئيس الوزراء ، والذى هاجم مثيرى هذا الموضوع ، واتهمهم بأنهم رجال فوضى ، لا رجال نظام ، وأنه ما طالب الا باحترام الدستور ، والعمل بقواعده وأحكامه ، فثورتهم « هذه ثورة ضد النظام » ، ويصفق اليمين ويضج اليسار(١٧٤) •

ديعتبر هؤلاء النواب ، وعلى رأسهم اسماعيل صدقى •• كلام رئيس الوزراء اعتداءا عليهم ، كنواب لهم حرية الحركة والقول •• وينسحبون من الجلسة احتجاجا ، وهم اسماعيل صدقى ، محمد علام ، عبد القـوى معبد ، أمين عامر ، محمد محفوظ الفار ، رضوان عبـد الوهاب عقـده ، اسماعيل مراد ، أحمد جاد الرب ، محمد فريد حسنى ، عبد الرحمن البيلى (مستقل) وحسن كسيبه ولطيف نخله •• ويهاجم السعيد حبيب (مستقل) هؤلاء النواب عند خروجهم ، ويتهمهم بأنهم دعاة فوضى ، وأنهم يريدون أن يحدثوا حدثا(١٧٥) ، وكون هؤلاء فى أغلبهم من حزب الشعب،وهو حزب الحكومة ، أمر له دلالته الحزبية !! •

وعندما يقدم اسماعيل صدقى ، استقالته من مجلس النواب ، تضغط الحكومة على نواب الحزب ، لقبول الاستقالة وعدم المناورة ، ومهـددة بانهاء الحياة النيابية ، أى حل مجلس النواب ، اذا لم يوافق الاعضـاء ،

---

(١٧٤) نفس المصدر والجلسة ص ٤٣١ ، ٤٣٢ •
(١٧٥) نفس المصدر والجلسة ص ٤٣٢ •

على هذه الاستقالة[١٧٦] .

وازاء هذا التهديد ، كما يقول صدقى .. استرد استقالته ، وكتب خطابا الى رئيس مجلس النواب بهذا المضمون ، وأشار الى تصريحات رئيس الحكومة ووزير المعارف ، الى النواب الشعبيين والاتحاديين ، التى تضمنت الانذار بحل مجلس النواب . « اذا لم تتجه أصواتهم لناحية معينة عند عرض استقالتى فى هذا المساء » .. وأنه حرصا على استقرار الحياة النيابية ، وخوفا من أن عرض استقالته ، قد تثير « بين النواب والحكومة ، خلافا قد يؤدى لما تنبو عنه الحكومة ، ويخالف مقتضيات المصلحة العامة ، لذلك رأيت أن أسحب استقالتى من عضوية المجلس ، حتى لا أهيىء فرصة للنيل من النظام الحاضر ، فى شأن خاص بى ، ولا علاقة له بتوجيه السياسة العامة للبلاد .. »[١٧٧] .

ويرد رئيس الوزراء ، على كتاب استرداد الاستقالة لصدقى باشا ، وتنشره الصحف ، وفيه يوجه التهم لصدقى ، بالمناورة لجذب الاعضاء لجانبه .. ثم يتمسك هؤلاء بعضويته بمجلس النواب ، ليتسنى له الادعاء بسحب هذه الاستقالة ، بناء على ارادتهم ، ولكن لما « أيقن أن حضرات أعضاء المجلس ، لن يجاوره فى مناورته ، لم ير بدا من أن يسحب استقالته بيده ، مستترا وراء أسباب يدعيها .. » ، ويستمر رئيس الوزراء فى بيانه الى القول ، أنه « مما يدعو الى الاسف ، أن دولة صدقى باشا يظهر نفسه فى المناسبات ، التى يخلقها خلقا ، بمظهر الحامى للحياة النيابية .. القوام على كرامة النواب .. وفاته أن حرص النواب على كرامتهم ، وادراكهم

---

(١٧٦) نفس المصدر ، الجلسة السادسة ، اول يناير ١٩٣٤ ص ٨٢ .
(١٧٧) سنية قراعة : المرجع السابق ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

لواجباتهم النيابية ، هو الذى جعلهم ، يجتنبون المضى مــع دولة صــدقى باشا فى مناوراته الملتوية وبذلك برهنوا للملأ على أنهم فــوق نطاق دولة صدقى باشا وأوهامه .. »[178] .

وكان ضغط الحكومة على النواب ، لقبول استقالة صدقى ، موضـــع استجواب للحكومة .. ويوقع عليه ١٥ نائبا ، يمثلون الحــزب الوطنى ، والمستقلين ، وحوالى ٩ أعضاء من النواب الشعبيين[179] .

وفى مناقشة الاستجواب ، يذكر رئيس الوزراء الواقعة موضـــوع الاستجواب ، وتصريحه للاهرام ، والذى نشر فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٣ .. فقد حادث عبد الفتاح يحيى ، النواب الشعبيين ، الذين اجتمعوا فى داره، « بصفتهم هذه ، راجيا ألا يفضى موضوع استقالة صدقى باشا ، عنـــد غرضه على مجلس النواب ، الى تكرار ما حدث فى الحزب ، عنذ استقالته من رياسته ، لانه ليس من شأن تكرار المناورات ، سوى ترعــزع الحياة النيابية ، طالبا اليهم أن يبذلوا جهــودهم ، ليحــولوا دون وقــوع تلك المناورات .. » ونفى رئيس الوزراء ، ما ذكره الاستجواب على لســـان وزير الداخلية ، فى قوله للنواب فى هذا الصدد « لاتنكشوا عشكم بأيديكم» ، وكذلك ما ذكره وزير المعارف فى اجتماعه بالنواب الاتحاديين ، وتهــديده بحل المجلس ، اذا لم تقبل استقالة صدقى[180] .

ويدور نقاش حول الاستجواب ، ويؤكد رئيس الوزراء عدم دستورية هذا الاستجواب .. فما حدث لا يعدو أن يكون اشـــارة الى نية ، ويأبى الاصطلاح الدستورى ، أن تكون النيات محلا لاستجــواب .. ويمتـــد

(١٧٨) نفس المرجع ص ٣٨٩—٣٩٠ .

(١٧٩) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، أول يناير ١٩٣٤ ص ٥٢ .

(١٨٠) نفس المصدر ص ٦٢،٦٣ .

النقاش ، الى كيفية استعمال السلطة التنفيذية ، لحقهـا فى حـل مجلس النواب .. وهل هو حق خالص للحكومة ، أم لابد من الرجوع فيه للملك ... وهو نقاش طويل ، انتهى بالتوضيح ، بأن للملك الكلمة الاخـيرة فى هذا الحق ... وأكد المستجوبون دستورية الاستجواب ، ... وأن تزعزع الحياة النيابية أو قوتها ، مسألة قومية لا حزبية ، وأن ما صدر من رئيس الوزراء للنواب ، بخصوص قبول استقالة صدقى ، هـو تهـديد للحياة النيابيـة(١٨١) .

ولقد أوضحت مناقشة الاستجواب ، الهزة التى حدثت داخل حزب الشعب ونوابه ، وان كانت محدودة بسبب استقالة اسماعيل صدقى من الوزارة ، أى بعده عن السلطة ، فيقول النائب لطيف نخـله « اننـا ندين جميعا ، بعقيدة واحدة ، هى المحافظة على هذا النظام ، الذى جاء علاجا لتلك الفوضى ، التى اختل فيها التوازن بين السلطات ، فقمنا جميعا قومة رجل واحد ، وما زلنا فى كفاح مستمر ، حتى فزنا بجوهر هذا النظام ، وهو التوازن » ، ثم يشير الى استقالة صدقى (عميد هذا النظام) ، وتأييـد النواب لرئيس الوزارة الجديدة ، ولكن « سرعان ما تكشفت الايام عـن حرب بين الرئيسين ، وهنا أعيد عليكم رجائى ، أن نرقى فى مناقشاتنا عن موضوع تلك الحرب ، وأن نتباعد ببحثنا عن الاشـخاص ، لاننـا ندين للرئيسين بالاحترام ، وللتاريخ أن يقضى بينهما ، وهو أعدل الحاكمين » ، ثم هاجم وسائل الحكومة ، فى محاولة كسب النواب ، فقـد « ثارت بين الرئيسين — قبل انعقاد البرلمان — معارك غايتها كسب تأييـد النواب ، استعملت فيها الحكومة وسائل عدة،ختمت بالحادث موضوع الاستجواب، وأن أقل ما توصف به هـذه الوسـائل ، هى أنها لا تتفق ، وما للنـواب

---

(١٨١) نفس المصدر ص ٧٢ .

من حرية واستقلال ، فقد بلغت الى حد الاعتداء ، والثورة الصارخة على الدستور »[١٨٢] . وتطرق فى حديثه الى مهاجمة حكومة عبد الفتاح يحيى ، فلقد كما قال « ثرنا على طغيان السلطة التشريعيــة فى النظام القــديم ، ولكن ما كدنا نهنىء أنفسنا بالسلامة منه ، حتى انتكسنا ، فوقعنا فيما هو شر منه ، وأضر سبيلا ، ذلك هو طغيان السلطة التنفيذية ، وبغيها علينا ، واقتحام سلطاننا .. »[١٨٣] .

ويتدخل أحد نواب الحزب الموالين للحكومة ، ويذكر النائب لطيف نخلة بأنه أحد نواب الحزب ، وقد أنتخب على مبادئه ، واذا لم ترضــه الحالة « فليتفضل بالاستقالة » .

وتنتهى المناقشات بكلمة لوزير المعارف العمومية ، حمــل فيها على المستجوبين ، ومن بينهم نواب لحزب الشعب .. فبعــد هــذه البيانات المستفيضة كما يقول « لا نفهم معنى لشرح التصريح الذى نشرته الصحف لدولة رئيس الوزراء ، والذى ألقى دولته اليوم بيانا بشــأنه ، ولا نفهم كذلك أن يذهب المستجوبون فيــه مذاهبهم ، مــع أن حضرات الاعضــاء حاضرون بأشخاصهم ، ويقررون أنهم لم يفهمــوا من التصريــح هــذه التأويلات ، ولا تلك الاستنتاجات والمعاني .. لست أفهم أن يقول أحــد حضرات الاعضاء لزملائه — انكم مخطئون فى فهمكم وفى سكوتكم ، بــل يجب عليكم أن تؤولوا تلك التصريحات ، على الوجــه الذى فهمناه ، وأن تستنتجوا منها ما استنتجناه — فذلك طريق فى المناقشــة والجــدل ، غير

---

(١٨٢) نفس المصدر ص ٧٣،٧٢ .
(١٨٣) نفس المصدر والصفحات .

مقبول ولا معقول ، ولا يمكن أن يترك الحال له أكثر مما طال •• »[١٨٤] .

ووافقت أغلبية المجلس على اقفال باب المناقشة ، وحيث أن المادة ١٠٨ من قانون النظام الداخلى للبرلمان ، تنص على أن يقرر المستجوب بعد بيان الوزارة ، اقتناعه أو عدم اقتناعه •• فقد انتهى الامر عند هذا الحد من المناقشات ، لعدم وجود مقدم الاستجواب ، حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى •• ووافقت الغالبية على الاقتراح الخاص ، بعدم دستورية الاستجواب ، فهو « لا يدخل تحت تعريف الاستجواب ، وأنه غير دستورى »[١٨٥] .

ولا ينتهى الموقف عند هذا الحد ،بل يقدم اثنا عشر عضوا من المؤيدين للاستجواب،ومنهم نواب من حزب الشعب،اقتراحا يتضمن بأن يظهر المجلس أسفه : على تصريحات الحكومة « بشأن تزعزع الحياة النيابية ، بمناسبة عرض استقالة دولة صدقى باشا ، اذ أن هذه التصريحات ، تنافى كرامة النيابة ، وحرية الاراء وتصطدم بالدستور •• » ويعنى ذلك أن هؤلاء غير راضيين عن دفاع الحكومة •• ويرفض الاقتراح ، بعد أن هاجمه وزير المعارف ، والنائب السعيد حبيب ، واستنكرا ما جاء فيه من عبارات •• وأخيرا ينتقل المجلس الى جدول الاعمال[١٨٦] .

وعندما يتقدم اسماعيل صدقى بطلب لمجلس النواب ، للتحقيق معه، فيما نشرته جريدة البلاغ ، من الانباء المتعلقة ، بمباحث اللجنة الخاصة

---

(١٨٤) نفس المصدر ص ٧٤ .
(١٨٥) نفس المصدر والصفحة .
(١٨٦) نفس المصدر والصفحة .

بفحص أعمال الكورنيش •• يذكر اسماعيل صدقى ، ما تعرض له طيلة ست شهور ، من يوم استقالته من الحكومة « مضت ستة أشهر أيها السادة ، ما مر منها يوم ، ولم أوذ فيه فى شئوونى ومصالحى الخاصة ، فى علاقاتى بغيرى ، فى اعتقاداتى السياسية ، فى سمعتى الادارية ، فى سمعتى الشخصية ، فى أهلي فى أقاربى ، فى أصدقائى وأنصارى ، فى حزبى •• ستة أشهر مضت ، كل يوم فيها كل ايذاء فى شىء مما ذكرت ، ولكن هذا لا يهمنى ، لانه النضال السياسى الى درجة ما ، ولكن الذى يوجب الالم والتوجع حقا ، ألا يكون الايذاء قاصرا على كل ما ذكرت ، بل يتعدى الى الشرف والناموس •• »(١٨٧) •

وليس اهتمامنا هو تتبع موضوع الكورنيش •• انما ما نهتم به فى هذا الصدد ، ما تعرض له صدقى بعد تركه للسلطة •• لقد أرسل صدقى حول ما نشر عن مسئوليته فى هذا الصدد •• خطابا الى رئيس الوزارة ، يرجوه تكوين لجنة ، مختصة للتحقيق فى هذه المسائل الخاصة ، والماسة بشرفه ، التى أتى بها تقرير اللجنة الخاصة بالكورنيش « أرجو يا دولة الباشا ، اذا كان التقرير ماسا بشرفى ، ألا أمس ممن ليس له اختصاص المساس بى ، تمعنوا حضراتكم فى هذه الكلمة ، فليمسنى اذن من له اختصاص المساس بى ، أما من ليس له هذا الاختصاص ، فليس له حق التعرض لشخصى » •• ويأسف صدقى ، لعدم رد رئيس الوزراء على كتابه ، فيقول للنواب « وتعرفون أن من المسائل الاولية ، أن كل كتاب أيا كان ، يستدعى ردا ، فما بالكم بخطاب من رئيس حكومة سابق ، الى رئيس حكومة

---

(١٨٧) نفس المصدر .. مضابط الجلسة الثالثة والثلاثون .. أول مايو ١٩٣٤ ، ص ٧٨٩ .

تعالى ٠٠ » (١٨٨) ٠

ويدور نقاش حول أحقية المجلس فى مناقشة رسالة صدقى ٠٠ وينبرى بعض الاعضاء برفض الموضوع شكلا وموضوعا ، ويطالب العضو محمد حسن بالعودة الى جدول الاعمال ، فيرد عليه صدقى « يا أستاذ محمد حسن اذا كانت مسائل الشرف لا تهمك ، فهى تهمنى » فكانت اجابة النائب ، وهو من حزب الشعب « اذا شئت أن أرد عليك ، فان اجابتى تؤلمك كثيرا ٠٠ » ، وتحدث ضجة شديدة فى اليسار ، وهو الموالى لصدقى ، ويهاجم بعض أعضائه النائب محمد حسن ، لمناقشته القاسية مع صدقى (١٨٩) ٠

ويهاجم اسماعيل صدقى وزير الداخلية القيسى باشا ٠٠ وكان وكيلا للوزارة أيام حكومة صدقى ، ويتهمه باثارة الحملة ضده !! ويوضح للنواب بأنهم المختصون فى سؤاله عن الاتهامات الموجهة اليه ٠٠ ويوجه كلامه لوزير الداخلية « فلا تقل لى يا حضرة الوزير ، أنك قرأت أو لم تقرأ ، بحثت أو لم تبحث ٠٠ قيل فى الصحف أن صدقى باشا متهم بكيت وكيت ٠٠ هذه التهم هى التى أعرضها على المجلس — أما تأخير الموضوع انتظارا لنتيجة بحثك ، وفى التأخير ما فيه المساس بشرف ، وأنت تعرف معنى الشرف ، فهذا ما لا أقبله ٠٠ » (١٩٠) ٠

ويبرز العضو السعيد حبيب ، ليهاجم الاقلية المناصرة لصدقى ،

---

(١٨٨) نفس المصدر ص ٧٩٠ (الجلسة ٣١) ٠

(١٨٩) نفس المصدر والجلسة ص ٧٩٥ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ٠

(١٩٠) نفس المصدر والجلسة ص ٧٩٦ ، ٧٩٧ ٠

وأنها خرجت بألفاظها عن حدود اللياقة « ولنا ونحن الاكثرية أن نطالب معالى الرئيس ، أن يحافظ على كرامتنا ، فاذا استمرت الاقلية على خطتها، كان لنا معها شىء آخر •• » ، وعندما يحاول لطيف نخلة ، أن يبعد هـذا الموضوع عن المشادات الحزبية ، وأنه متعلق « بشرف رجـل ، كانوا فى عهده يقولون ، خارج المجلس عن هذا البرلمان •• البرلمـان الصـدقى ، والنواب الصدقيون •• » يقاطعه أحد النواب رافضا هذه التسمية ، وأنهم هنا « نواب الامة » ••• وينتهى الموضوع بموافقة الاكثرية ، على طلب تقدم به أكثر من عشرة نواب ، باقفال المناقشة والانتقال الى جـدول الاعمـال(١٩١) •

واذا كان هذا ما حدث ، من جانب أعضـاء الحزب وحكومته ، ازاء مؤسس النظام ، بعد تركه للسلطة ، فانه من ناحية أخرى قد حدث لصدقى باشا نفسه ، تطورات خطيرة فى موقفه هو الآخر ، ازاء حـزب الشعب وحكومته •

فالى جانب ما أبداه صدقى ، من أسف لعدم وجود الفرصة الكافية ، لتكوين حزبه من خيرة الرجال ، وهو ما سبق ايضاحه •• فان تقارير الامن تشير الى محاولة اتصال صدقى بالوفد والاحرار ، بعد خروجه من الوزارة، للعمل ضد الحكومة الجديدة •• وهى حكومة حزب الشعب •• وهو مؤسسه ورئيسه !! ففى أحد التقارير المؤرخة فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٣ •• يشـير الى خطة صدقى الجديدة بأنه « لاجل القضاء على أعضاء حزبه ، الذين خذلوه فى الحركة الاخيرة ، أوعز الى الثابتين معه من أعضاء الحزب ، أن يتصلوا

---

(١٩١) نفس المصدر والجلسة ص ٧٩٧ ، ٧٩٨ •

سرا بأعضاء الهيئة الوفدية ، ويحبذوا لهم فكرة تأليف وزارة قومية،وأنهم اذا حملوا الوفد على قبول هذه الفكرة ، يضمنون لهم تعـديل الدستور ، وأن تكون لهم أغلبية معتدلة فى مجلس النواب ، حتى اذا اختمرت هـذه الفكرة ، ونجحت ظهر وقتئذ صدقى باشا ، ليعمـل على تحقيـق هـذا البرنامج ٠٠ » ويقول التقرير أن هذه الحركة ، أخذت دورها فى الخفاء ، وقد تأثر بها بعض الوفديين(١٩٢) ٠

ويشير هذا التقرير الى عدة نقاط :

١ — أن صدقى كان له أنصار ثابتون معه من الحزب ٠٠ وهم أقلية يحركهم ، أو يتحركون معه ضد الحزب وحكومته ٠

٢ — لا مانع من أن يتحالف صدقى مع الوفد ، عـدوه اللدود ، فى سبيل تكوين وزارة قومية ٠٠ أى اسقاط الحكومة القائمة ٠٠ وهى حكومة حزب الشعب ، بل وتعديل الدستور أساس نظامه ٠

٣ — وهو أمر مترتب على النقطتين السابقتين ٠٠ فالالتزام الحزبى سواء لصدقى ، أو لانصاره غير متوفر ٠٠ وأن الولاء القائم هوو لاء مرتبط بالفيزدية ٠٠ وهو ما يعكس طبيعة تكوين الحزب ٠

وتشير الوثائق كذلك ، الى اتصالات صدقى ، بأقطاب حزب الاحرار الدكتور حسين هيـكل ، وجعفـر والى ، وبهى الدين بركات ، عـلى أثر استقالته ٠٠ فتقابل معهم ، وطلب من هيكل عدم الكتابة ضده ، وخاصـة فيما يتعلق بتصرفاته السابقة ، وأن تركز مقالات السياسة ضـد الوزارة الحالية ٠٠ وأخذ صدقى فى حضرة بهى الدين بركات ، يبرر أعماله أثناء

---

(١٩٢) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ تقارير أمن عام ١٩٣٣ ٠

توليه الوزارة ، وأنها كانت بناء على أمر الملك أو الابراشى ، وأنه « كثيرا ما كان يقدم على مشروع ؛ ويحيطه بالكتمان ، ومع ذلك فان وزراء كانوا على صلة بسعادته ، ولذلك كانت هذه المشروعات ، تطوى بمجرد وصولها السراى ، ذكر عدة مسائل استشهد بها .. »(١٩٣) .

وتشير وثيقة أخرى ، الى حقيقة هـذه الاتصـالات بين صـدقى والاحرار .. فبعد اسـتقالة صـدقى من الوزارة .. يدعـو الاحـرار الدستوريون الوفد مرة ثانية للتعاون معهم ، فى تنفيذ سياسة اقتصادية ، لعلاج الازمة الاقتصادية ، « لانه يستحيل على أحزاب المعارضة ، تحقيق برنامجها السياسى ، والقضاء على الوزارة الحاضرة ، فى مهد تأليفها دون ايجاد هذه السياسة المشتركة وتنفيذها .. » ، ويرفض الوفد هذه الدعوة للتعاون ، لسابق خبرته فى التعامل مع الاحرار ، وفض الائتلاف السابق ، وفسخ الميثاق القومى .. وكان ذلك كله فى مواجهة حكومـة صـدقى .. وأيضا وهو ما نهدف اليه لان «ترديد هذه الفكرة ، نشأ بعد محادثات ذاع خبرها ، فى طول البلاد وعرضها ، بين صدقى باشا وحزبهم (الاحرار) ، للتعاون اقتصاديا لمحاربة الوزارة الحالية .. » بالاضافة الى أن هذه الازمة، ترجع فى جزء كبير من أسبابها ، الى الحالة السياسية فى مصر(١٩٤) .

وكانت هذه الاحداث ، صدى لطبيعة تكوين الحزب ، ونكرر فى هذا

---

(١٩٣) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٢٠ — (حزب الاحرار) ٧—٢—٢٥/٢—٣—١٩٣٨ .

(١٩٤) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٣

الصدد ، قول كامبل الذى عبر عن طبيعة تكوين حـزب الشعب ، أصـدق تعبير .. فلم يكن مؤسسا على مبادىء .. بل كان منبثقا من عقلية صدقى كرئيس للوزارة .. وبعد فقد صدقى السلطة .. فالشك كبير فى استمراره فى الحياة العامة .. فالولاء ليس له وجود فى الحزب[١٩٥] .

(١٩٥) F.O. 4071212, enclosure in No 136. op. cit.,

الفصـــــل الثــالث

الى مجلس النــــواب المصرى

مناهضـــــة الحزب الجديد

لعل أهم ما يميز هذه الفترة التاريخية ، هو المقاومة الشعبية لنظام صدقى وحزبه •• والتى قادها الوفد منذ البداية •• وانضم اليه حــزب الاحرار الدستوريين فترة من الزمن •• ولكن عنفوان المقاومة واستمرارها، كانت بقيادة الوفد ، •• ولمــا كان حزب الشعب ، هو ثمرة هذا النظام ، والاطار التنظيمى المعبر عنه ، فقد كانت محاولة كشفه ومقاطعة انتخابات حكومته •• استمرارا لمقاومة نظام صدقى ودستوره •

ولقد علق مصطفى النحاس ، على مولد حزب الشعب ، بأن « هــذا الحزب ولد ليموت ، أما الامة فهى سليمة بريئة ، لا تخضــع لاية قــوة كائنة ما كانت ، بل تعتمد بعد الله على حقها ، وقوة عزيمتها ، التى تتغلب على قوة الحديد والنار •• » ، ويهنىء مكرم عبيد صدقى ، بحزبه الجديد « الذى لا وجود له الا فى مخيلته ، ودوسيهات رجال الادارة »[1] •

وعلى أية حال ، فقد استمرت مقاومة الوفد بشعبيته •• وقــررت الهيئة الوفدية ، مقاطعة الانتخابات الصدقية ، كما سبق التوضيح ، ويعلق أنصار الحكومة على هذا القرار ، بأنه « لو كان الوفديون رجال مبــادىء كما يزعمون اليوم ، أو لو كانت أعمــالهم تتمشى وأقــوالهم ، لقاطعــوا الانتخابات فى سنة ١٩٢٣ ، ولا امتنعوا عن الاشتراك فى برلمان ،هو وليد دستور الاشقياء ، الذى هو بدوره وليد النكبة الوطنية » ، فالوفــديون

---

(١) المقطم ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ •

ليس لهم مبدأ « فالحرام يصبح حلالا ، اذا رأوا فيه مغنما ، فاذا انقطع هذا المغنم ، عاد حراما ، تجب ازالته باليد والقلب واللسان ••»[٢] •

لقد استخدم الوفد ، فى مجابهة حكومة صدقى ونظامه •• كافة الاساليب الجماهيرية ، من خطابه ونشر ومؤتمرات واجتماعات وزيارات ودعوات ، وتصميم على مقاطعة الانتخابات •• ومن الطبيعى كذلك ، ألا تقف الحكومة ، مكتوفة الايدى ، أمام هذه التحركات الوفدية •

كانت نقابة المحامين ، تعتبر من معاقل الوفد •• فتدخلت الحكومة فى منع اجتماعها ، واعتبرت السياسة هذا المنع « سابقة فى انتهاك حرمة اجتماعات النقابة الرسمية ، لم ترتكبه أية وزارة سابقة » •• وكان قصد هذا الاجتماع ، الاحتجاج على مسخ الدستور ، وحرمانهم من الحقوق ، طبقا لقانون الانتخابات الجديد ، فلم يعد لغالبيتهم حق شرف النيابة عن الامة[٣] •• فقد أخرجهم البوليس عنوة من دار نقابتهم ، فلما حاولوا الاجتماع بعد ذلك ، بمكتب وكيل نقابتهم ، الاستاذ كامل صدقى ، منع البوليس ذلك بالقوة •• وهو أمر لم يحدث أيام الاحكام العرفية البريطانية ، وفى أشد أيام ثورة ١٩١٩ ، حين كانت هيئة المحامين ، تصدر بياناتها وقراراتها ، ازاء الحالة السياسية وقتذاك ، •• بل ولم يحدث كذلك ، فى عهد وزارة محمد محمود ، رغم تعرض أعضائها لحكم محمد محمود ، ومهاجمته بأشد الحملات[٤] •

---

(٢) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ص ٩ •
(٣) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤١٩ ، ١٤٢٠ •
(٤) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٣٩ •

.. وتبرر الشعب هذه الحملة •• فهى لا تدعو المحامين الى الابتعاد عن الامور السياسية ، فهم أولى الناس بالعناية بشئون وطنهم •• ومن حقهم أن ينضموا للاحزاب ، التى تتفق ونزعاتهم السياسية •• ولكن ليس لهم الحق ، فى أن يصبغوا نقابتهم ، بصبغة الحزبية الصارخة ، واتهمت الوفد والاحرار ، باساءتهم للمحاماة وكرامتها(٥) •

والى جانب وسائل القمع ينجح صدقى ، فى غزو النقابة من الداخل •• فيبتعد بعض المحامين عن الترشيح ، بعد تأكدهم أن مجلس النقابة ،يقوم بأعمال حزبية ، بعيدة عن صالح المحامين كما يدعون •• منهم أحمد رشدى ووهيب دوس وحسن حسنى ومحمد حسن وغيرهم ، وهم من أنصار صدقى(٦) •

ويتوافد وفد من هؤلاء المحامين ، الى صدقى ، ويلقى محمود أبو النصر ووهيب دوس وادوارد قصيرى •• كلمات مؤيدة لنظام صدقى ، وأكد وهيب دوس انتصار المحامين لصدقى ، فقد « جاء المحامون يا دولة الباشا ، لان النزاع الذى شجر بينكم ، وبين رجال الوفد ، هو بطبيعته من أخص ما يتصل بالمحامين ، وهم رجال القانون ، وأقدر الناس على تقدير جهودكم ، من هذه الوجهة •• » ، ويحى وفد المحامين ، التعديلات الدستورية ، ويؤكدون ، تأييدهم للنظام « فقد تركتم بالمذكرة التفسيرية، أثرا خالدا على الاجيال ، لجهود قانون دستورى ، بما أثبت أنكم مرجع يحج اليه ، ولا يشق له غبار ، كما أثبتم بتشخيص الداء ووصف الدواء ، انكم

---

(٥) الشعب ٢٠ ديسمبر ١٩٣٠ •
(٦) نفس المصدر ٢٢ ديسمبر ١٩٣٠ •

من أمهر الاطباء للادواء ، التى ظلت تعانى البلاد أوصابها هذه السنوات الاخيرة ، من يوم أن أعلن الدستور ..»[٧] .

ومن الطبيعى أن يخطب فيهم صدقى ، مغتبطا بتأييدهم له ، وهو أعرف الناس بالتظم الدستورية ، وبايقانهم أن التعديلات الدستورية ، ليس فيها ما يتعارض مع الحريات المشروعة ، والحقوق المكتسبة التى يتمتع بها الشعب ، كما تعرض للوفد ، ولاساليب الاثارة التى يتبعها[٨] .

وعلقت السياسة ، على ما أثاره صدقى ، فى خطبته لوفد المحامين ، حول تعطيل الاحرار للدستور عام ١٩٢٨ .. بأن صدقى فى هذا التاريخ ، كان عضوا بمجلس ادارة حزب الاحرار .. وكان على رأس وفد الغربية ، الذى قدم لتأييد وزارة محمد محمود .. ثم كان خطيب الغربية يوم زارها محمد محمود .. كما أن تعطيل الاحرار للحياة النيابية ، كان بعيدا عن الاعتداء على الدستور ، كما فعل صدقى[٩] ، وأكدت السياسة فى مقالاتها أن دستور ١٩٢٣ ، لن يكون بعيدا عن دائرة الخطر ، طالما أن الدستور الجديد قائم ، وصدقى فى السلطة ، والامور بين مصر وبريطانيا غير مستقرة[١٠] .

وتمنع الحكومة احتفالات عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٠ ، لان حفظ الامن والنظام يفوق كل اعتبار ، وطالب وكيل وزارة الداخلية ، محمود فهمى القيسى الصحف ، أن تتخلى عن الاثارة ، والاستخفاف بالسلطة

---

(٧) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٣٩٤ .
(٨) نفس المرجع : ص ١٣٨٤ — ١٣٩٢ .
(٩) نفس المرجع : ص ١٣٩٤ — ١٣٩٨ .
(١٠) F.O. 4071212 enclosure in No 127. op. cit.,

القائمة ، والخروج عن حدود الاحترام الواجب ، لهيئة الحكومة والقانون والدستور[١١] •• وتنذر وزارة الداخلية جريدة السياسة[١٢] •

تنظيم العمل والتحرك بين الوفد والاحرار :

اقتضى تحول الاحرار الدستوريين ، الى صفوف المعارضة مع الوفد وقرار كل منهما فى مقاطعة الانتخابات الصدقية ، ومقاومة النظام •• الى ايجاد نوع من الاتصال والتنسيق بين الحزبين •• وصولا لتحقيق هدفهم فى اسقاط نظام صـــدقى •

فتألفت لجنة اتصال ، لتنفيذ قرار الحزبين ، فى مقاطعة الانتخابات ، وذلك فى نوفمبر ١٩٣٠ ، ومثل الوفد محمد فتح الله بركات ومكرم عبيد ، ومثل الاحرار محمد على علوبة والدكتور هيكل[١٣] ، وكانت هذه اللجنة ، تجتمع بمنزل فتح الله بركات بالزمالك ، وعقدت أول اجتماع لها فى ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠[١٤] •

وهاجم حزب الاتحاد هذه اللجنة ، ووصفها بأنها أول ثمرة للائتلاف ، بين الذئب والحمل ، ويقصد بالذئب الوفد[١٥] •

وكان قرار الحزبين فى مقاطعة هذه الانتخابات ، انمـــا كان يهـــدف الى سحب القاعدة ، من تحت النظام الجديد •• فيسهل بذلك ســـقوطه ، فامتناع الحزبين اللذين يمثلان الشعب ، يجعل مجلس النواب الجـــديد ،

(١١) احمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٨٠ — ١٤٨٥ •

(١٢) Marlow., op. cit., p. 291.

(١٣) Berque., op. cit., p. 444.

(١٤) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٣٩ •

(١٥) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٦-٧٤٧ •

لا يستطيع الادعاء بتمثيله لارادة الشعب المصرى ، وهو أمر يؤدى ،الى الحيلولة دون وقوع اتفاق ، بين النظام الجديد وانجلترا ، بخصوص القضية المصرية •• وهو الهدف الذى سيسعى اليه صدقى بعد قيام البرلمان — لا سيما وأن حكومة العمال ، قد تركزت سياستها ، على الاتفاق مع حكومة مصرية ، تتمتع بثقة الاغلبية فى برلمان منتخب انتخابا حرا •• ولقد أكد المستر هندرسن هذه السياسة ، فى ٥ نوفمبر ١٩٣٠ أى بعد صدور الدستور الجديد •• وهو أمر لا يتحقق ، بمقاطعة الوفد والاحرار لانتخابات صدقى ، والتى أعلن رئيس الوزراء ، نتيجتها سلفا ، فى خطابه بالجمعية العمومية بالحزب ، عندما أعلن ترحيبه ، بمن يعدل عن فكرة المقاطعة ، فردا كان أم حزبا ، ليكون فى برلمانه معارضة قوية ، وهو ما يعنى أن الغالبية فى هذه الانتخابات ، ستكون لحزب الشعب ، والاقلية للاحزاب الاخرى[١٦].

وتهاجم صحيفتا الاتحاد والشعب ، المعبرتان عن النظام •• تكوين هذه اللجنة ، والدعوة الى مقاطعة الانتخابات •• فتذكر الاتحاد أنه عندما قابلت الامة قرار الحزبين بالمقاطعة •• بفتور تام ، كون هؤلاء لجنة الاتصال ، عسى أن تلفت أنظار الجمهور الى قراراتهم السابقة •• وتؤكد الصحيفة أن مصيرهم الفشل ، فليعلم هؤلاء « أن قانون الانتخاب الجديد، قد تضمن عقوبات لمن يمنع الناخبين من اعطاء أصواتهم •• »[١٧] .

كما يؤكد صدقى للداعين لمقاطعة الانتخابات •• بأنه باق فى منصبه، ففى خطبة له فى أسيوط ، أعلن أنه لن يخلى مكانه « الا لذلك الذى آنس

---

(١٦) نفس المرجع ص ٧٤٥ ، ٧٤٦ ،

F.O. 4071212 enclosure in No 136.

(١٧) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ .

أنه أقرب الى رضا المليك منى ، أو ذلك الذى يفوز فى النهاية بثقة الامة ، ممثلة فى برلمانها الجديد »[١٨] ، وأن الحكومة لن تسمح « لكائن من كان ، أن يعبث بالامن والنظام ، أو يجرح هذا الدستور ، بأى شكل من الاشكال ..»[١٩]، وستأخذ «كل محاولة للاضطراب،أو مثير للفتن العمياء، أخذ عزيز مقتدر » .. ويؤكد صدقى قدرة نظامه على الصمود ، أمام تحركات الوفديين والاحرار .. فالانتخابات ستتم فى جو هادىء ، وستقبل الامة عليها ، « وسيجتمع البرلمان ان شاء الله ، ويكون له القول الفصل ، والرأى الجزل فى قضية البلاد ، وفى توجيه الامة فى الطريق المستقيم .. »[٢٠] .

وفى كلمات صدقى ، أكد عدم خشيته من المقاطعة لفشلها ، فلن تثمر دعواها فى الشعب المصرى .. وتقدم الحكومة الدليل المادى على اعتقادها .. فتصدر بلاغا رسميا عن انتخابات بلدية دمنهور ، ـ ردا على دعوى نجاح المقاطعة التى تدعيها صحف المعارضة ـ فقد اشترك فيها ٤٥٤ ناخبا ، بأكثر من خمسين ناخبا عن انتخابات ١٩٢٧ ، وفى مقابل ٣٤٠ ناخبا عام ١٩٢٣ .. كذلك تشير الحكومة الى نجاح انتخابات بلدية الاسكندرية، رغم دعوة المعارضة .. ففى سنة ١٩٢٨ كان عدد المدرجين فى قوائم الانتخابات ٦٦٤١ ناخبا ، وعدد من اقترعوا فى انتخابات هذا العام ٥٠٢ مواطنا ، بينما بلغ عدد المدرجين فى عام ١٩٣٠ ، ٧٠٥٩ ناخبا ، تقدم منهم

---

(١٨) الشعب ١٣ مارس ١٩٣١ .
(١٩) نفس المصدر ١ فبراير ١٩٣١ .
(٢٠) نفس المصدر ٢٢ ديسمبر ١٩٣٠ .

للاقتراع فى انتخابات نفس العام ١١٦٩ ناخبا .. وتتحدى الشعب بهذه الارقام دعوى المقاطعة ، وتتساءل « ما رأى لجنة الاتصال ؟ »[٢١] .

وعلى أية حال فقد كانت مقاطعة الحزبين للانتخابات ، هو الرد العملى على ما يريده صدقى لمصر ، من الخضوع لوزارة أوتقراطية ، فى ثوب برلمانى مزيف ، وقبول دستور مشوه يضعف من سلطان الامة ، ومعاهدة يقرها برلمان لا يمثل الامة[٢٢] ، وبذلك تحول الاحرار الدستوريون والوفد الى المقاومة الايجابية الجماهيرية .. وكانت محاولاتهم لعقد الاجتماعات والمؤتمرات ، دموية فى جميع أنحاء البلاد ، قبل وأثناء الانتخابات[٢٣] ، فبدأت بذلك سلسلة من الاضطرابات الدموية، والحوادث المثيرة ، التى تخللتها حيل تشبه ما يحدث فى القصص البوليسية[٢٤] .

ويصدر الوفد نداءا الى الشعب المصرى ، لمقاطعة الانتخابات ، ففى ذلك انقاذا للوطن ، وارضاء لارواح الشهداء[٢٥] .

ويتوجه مصطفى النحاس ، يوم الجمعة من كل أسبوع ، لتأدية الصلاة فى المساجد المختلفة ، كالكخيا والامام الشافعى والحسين فى ١٢، ١٩ ديسمبر ١٩٣٠ و ٢ يناير ١٩٣١ .. وكانت تتعالى الهتافات السياسية ، بحضوره وضد الوزارة..وتحذر وزارة الاوقاف،زعيم الوفد من هذه الامور،

---

(٢١) نفس المصدر ١٧ ديسمبر ١٩٣٠ ، ١٠ فبراير ١٩٣١ .
(٢٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ص ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ .
(٢٣) لاندو : الحياة البرلمانية والاحزاب فى مصر ص ١٩١ .
(٢٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ ، ٧٤٩ .
(٢٥) وثائق عابدين محفظة رقم ٣٧٧ (المسالة المصرية ١٩٢٩ـ ١٩٤٦).

التى قد يترتب عليها حدوث فتنة فى المساجد •• وهى بيوت الله ، وتحول المساجد من وجهتها الدينية ، الى محلات دعاية سياسية ، وهو أمر يجب أن يكون بعيدا عن تلك الاماكن المقدسة ، •• كما أن الوزارة قد لاحظت ، أن هؤلاء الاشخاص الذين تتعالى هتافاتهم ، لم يكن لهم سابق تردد على المساجد •• فقد حضروا خصيصا لتلك النداءات والهتافات ، وبناءا على ترتيب سابق •• وأن بعضهم يحاكم اليوم ، أمام محكمة السيدة زينب ، بتهمة انتهاك حرمة الشعائر الدينية ••• ولذلك فقد أصدرت الوزارة ، تعليماتها وفقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٠ •• (المادة الخامسة) لموظفى المساجد بمنع ما شابه ذلك فى المساجد ، وأن يستعينوا برجال الحفظ اذا اقتضت الاحوال[٢٦] •

وأخذت الحكومة تعطل الصحف ، التى تعبر عن رأى الوفد والاحرار، كالايام والسياسة[٢٧] ، وتحاكم المناوئين لها ، والمحرضين لعدم دفع الضرائب ، والمتطاولين على صدقى باشا[٢٨] •• الخ •

استقالات العمد والمشايخ :

امتد الصراع بين الحكومة والمعارضة الى القرى •• فقد أصبح العمد ذوى وعى سياسى ، وكان كثير منهم مع الوفد •• واستقال الكثير منهم ، واتخذت الحكومة خطوات عنيفة ضد هذه الحملة[٢٩] ، وكان لهذه

---

(٢٦) الشعب ١٠ يناير ١٩٣١ •
(٢٧) نفس المصدر ٢٢ ديسمبر ١٩٣٠ •
(٢٨) نفس المصدر ٤ ، ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ •
(٢٩) Berque , op. cit., p. 439.

الاستقالات ، تأثير كبير فى مقاومة نظام صدقى ، اذ كانت أقوى ما هدده ، لا سيما عندما اتخذت الحركة شكلا جماعيا(٣٠) •

وهذه الفئة ـــ أى العمد والمشايخ ـــ تمثـــل عنصرا هاما من عناصر الطبقة البرجوازية الصغيرة •• وهى وان كانت بطبيعة الحـــال ، محكومة بالاطار الوظيفى الفريد الذى تعمل من خلاله •• ولكنها بحـــكم وضـــعها الإجتماعى والاقتصادى الهام ، كانت فى حســـاب القـــوى الاجتماعيـــة والسياسية المؤثرة ، خصوصا وأن فريقا كبيرا من هؤلاء العمد ، كان ينتمى لبعض العائلات الاقطاعية ، التى كانت تحـــرص على بقاء العمـــودية فى أسرها •

ورغم حرص الاحتلال ، على أن يجعل العمدة والشيخ ، مجرد آلة فى يد الحكومة ، تعينه وتفصله ، فقد نص ديكريتو ١٦ مارس ١٨٩٥ ، على أن يكون اختيار العمدة بواسطة لجنة الترشيحات ، ولكنه جعل الكلمة الاخيرة فى هذا الاختيار ، لوزير الداخلية ، بل وله كذلك حق فصل العمدة ، بدون أية محاكمة تأديبية •• رغم كل ذلك ، فقد منح العمد كافة السلطات ، التى جعلت من هذا المنصب محل سلطة وطغيان ملحـــوظ ، وتنافـــس وحقـــد شديدين فى الريف •• فالعمدة هو المسئول الاول عن الامن فى دائرة بلده ، وعن جباية الضرائب ، وأعمال القرعة العســـكرية ، وحـــراسة ممتلـــكات الحكومة •• فضلا عن انفراده بالنفوذ والسلطان دون وجوه بلدته •• الامر الذى جعل الحصول على هذا المنصب ، يصل الى مســـألة حياة أو مـــوت

---

(٣٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٧ •

بالنسبة لبعض الاسر[٣١] ، لا سيما وأن منشور وزارة الداخلية عام ١٨٨٤، أوجب أن يكون العمدة من ذوى البيوت المشهورة ، كما أوجب الامر العالى الصادر فى ١٦ مارس ١٨٩٥ ، بألا يقل ما يملكه العمدة على عشرة فدادين، بينما كان شرط الامتلاك مطلقا قبل الاحتلال[٣٢] .

ولمـــا كان للعمدة السلطة التامة على قريته ، والخبرة الكاملة بأحوال سكانها ، فلقد استخدمت الحكومات المتعاقبة سلطانها ، للحد من نفـــوذ العمد المنتمين ، الى أحزاب المعارضة .. وكانت تعزلهم وتعين أنصارها بدلا منهم ، وفى التاريخ المصرى أمثلة عديدة على ذلك ، بداية من حكومة سعد زغلول .. فلقد أعادت حكومة زيور ، اثنين وعشرين عمدة ، قد تم طردهم على يد حكومة سعد زغلول .. وفى نفس الوقت قامت بطرد عشر عمد من أنصار الوفد فى محافظة المنوفية .. وأعادت حكومة عـــدلى التى أيدها الوفد ، هؤلاء العمد الذين فصلتهم حكومة زيور .. وقامت حكومة مصطفى النحاس ، بزيادة عدد العمد الوفديين ، بعد طردها عددا من أتباع الاحرار الدستوريين ، ورد محمد محمود على ذلك ، عندما تولى الوزارة بطرد ٩٠٪ من العمد الوفديين[٣٣] .

وفى كل وزارة ، ترفع الالتماسات لجلالة الملك ، لرفع غبن الوزارة السابقة ، فمثلا يطلب عمدة كفر أبو داوود ، مركز طنطا بمديرية الغربية، اعادته للعمودية ، وأنه فصل لانتمائه للوفد ورجاله ، عـــلى يد دكتاتورية

---

(٣١) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١١٦ .

(٣٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣٣) عبد المنعم الدسوقى : موقف عمد ومشايف القـــرى من انتخابات صدقى .. المجلة التاريخية العدد السابع والعشرين ص ٢٨١ .

محمد محمود[٣٤] ، وتتكرر عملية رفت العمد الغير موالين فى عهد وزارة النحاس ١٩٣٠ .. ونجد فى دار الوثائق التماسات الى جلالة الملك ، ذات صيغة واحدة ومن عمد مختلفين! اتشكو وزارة النحاس لرفتهم،رغم قيامهم بواجب العمودية ، وأدائهم لواجبهم بعيــدا عن الغــايات السياســية ، والاغراض الحزبية ، فاذا « بحكومة صاحب الدولة النحاس باشا ، تعزلنى من العمودية ، لانها تطلب الى العمد ، أن يكونوا حزبيين » . وأنها فصلت حتى العمد ، الذين انتخبوا فى وزارة عدلى باشا[٣٥] .

والى جانب هذه الالتماسات ، التى يرفعها الاهالى من أنصار العمدة المرفوت الى جلالة الملك .. فان رعايا الدول الاجنبية أيضا ، قد شاركوا فى هذه الالتماسات ، وهو ما يوضح أهمية منصب العمودية ، فى اقرار الامن والنظام فى بلدته .. فقد أرسل الاهالى برقيات احتجاج عديدة ، لفصل عمدة ناحيتهم « بندر مغاغة » ، وكذلك رعايا الدول الاجنبية القاطنين بهذه الناحية ، احتجاجا على عزل نفس العمدة ، « عبد الله بك للوم » ، وذلك لاقراره الامن فى الناحية ، ولانه فى « العموديات السابقة ، حصل كثير من قتل الاجانب ، نذكر منهم أنه فى عمودية حسين حمد ، حصــل قتل أحــد الانجليز ، وفى عمودية عبد العظيم بك المصرى ، قتل اثنين من الاجانب ، وهم على القهوة بدون جرم فعلوه .. »[٣٦] .

---

(٣٤) وثائق عابدين..محفظة رقم ٥٧١التماسات العمد .. النحاس فى ٢٣—٣—١٩٣٠ .

(٣٥) نفس المصدر .. التماسات عمد نواحى كوم جابر مركز نجع حمادى، كوم مطاى مركز بنى مزار ، المنزلة ، الغنايم الشرقية والغربية مركز ابو تيج .

(٣٦) نفس المصــدر .

واستقالة العمد والمشايخ فى بداية الثلاثينيات ، لم تكن هى الاولى فى تاريخ مصر ، لرفض التعاون مع الحكومة ، فى تنفيذ سياسة معينة .. فلقد استخدم الوفد والاحرار هذا السلاح ، فى محاربة الانتخابات التى اعتزم زيور اجرائها ، على أساس قانون الانتخابات المعدل ، الذى أصدره فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ .. وقد قدم العمد فى ذلك الوقت للقضاء ، الذى قضى ببراءتهم ، على أساس أن من حق العمدة ، كأى موظف أن يستقيل[٣٧] ، وقد نجحت هذه الحركة ، فى احداث الارتباك لصدقى[٣٨] ، وكان هؤلاء العمد والمشايخ ، من مؤيدى الاحرار والوفد ، ويدفعهم الشعور الوطنى ، لمقاومة عهد صدقى غير الشرعى ، ورافضين الاشتراك فى المعركة الانتخابية[٣٩] .

وأخذ مصطفى النحاس فى خطبة ، يحرص العمد والمشايخ ، على مقاطعة الانتخابات ، وهنأ الذين بدأوا بهذه الخطوة ، وضحوا بمناصبهم، على مواقفهم الوطنية .. كما شجع الاخرين منهم، باتباع هذا المسلك ، دون خشية الغرامات الباهظة[٤٠] .

وسار على نفس الاسلوب ، محمد محمود مؤكدا أن « استقالة حضرات عمد البلاد ومشايخها من مراكزهم ، احتجاجا على الحالة الحاضرة، لمثل صالح من أكرم أمثال التضحية ، فى سبيل الاحتفاظ بالمبدأ ، والدفاع

(٣٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٧ .
(٣٨) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ٢٠١ .
(٣٩) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٧ .
(٤٠) عبد المنعم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

عن الوطن » ، وطمأن هؤلاء المستقيلين ، الى عودتهم الى مراكزهم ، ورد غراماتهم .. فوزارة صدقى مآلها السقوط ، وأن الوزارة الدستورية التى ستقوم بعدها ، سيكون من أول أعمالها ، اعادة الامور الى نصابها ، فهنيئا « بعد ذلك لحضرات المستقيلين ، أن تسجل مصر أسماءهم ، بين البررة من أبنائها المجـاهدين »[٤١] .

وكان لهذه الدعوات ، أثرها فى تنشيط حركة الاستقالات ، فيـذكر لورين أن الحركة مستمرة بتشنج ، كما هو واضح فى أسيوط ، حيث قدم ٢٠ عمدة استقالاتهم ، تحت تأثير وتحريض عائلة محمد محمود ، بل أن أحزاب المعارضة ، أبدت استعدادها ، لتحمل نفقات الغرامات الادارية ، التى تفرضها لجنة الشياخات ، على العمد والمشايخ المستقيلين[٤٢] .

وتعلق الشعب على هذه الاستقالات ، وأنها آخـر سهم فى جعبـة المعارضين ، لمحاربة الوزارة الحاضرة ، بعد أن طاشت كل سـهامهم ، فى سبيل محاربتها ، وأنهم موهومون بأن هذه الاستقالات ، ستؤدى الى شلل الحركة الانتخابية ، وبذلك يزلزلون كراسى الوزارة ، فيشقون لانفسهم طريق الوثبة الى هذه الكراسى التى جعلوها أكبر همهم ، وغاية الغـايات عندهم .. » ، وتبشر الشعب المعارضة ، بأن الحكومة ليست عاجزة على أن تملأ مراكز المستقيلين بخير منهم ، وستمضى فى الاجراءات الانتخابية، دون أن تحدث هذه الاستقالات ، ثغرة فى صفوف الناخبين[٤٣] .

---

(٤١) الاحرار الدستوريين : ٢٥ يناير ١٩٣١ .

(٤٢) F·O. 4071213 No 13 loraine to Henderson Jan. 31, 1931.

(٤٣) الشعب ١٤ يناير ١٩٣١ .

ويؤكد صدقى ، أن حركة استقالات العمد والمشايخ ، تدفعها عوامل شخصية ، وتحركها فى الخفاء أغراض حزبية •• والا ما الذى أقعدهم ، عن تقديم هذه الاستقالات ، يوم صدور الدستور ، اذا كانوا يعتقدون حقا ، بأن الدستور قد ضيع عليهم مزايا دستورية ، وأنقص حقوق البلاد وحريتها(٤٤) •• فهذه الحركة مبعثها التحريض من المعارضة ، التى استخدمت أساليب التغرير والتضليل ، لحمل هؤلاء على الاستقالة(٤٥) •

وحاولت الحكومة ، أن تشكك فى الحركة ذاتها ، بما كانت تنشره من تكذيب للاستقالات ، فنتهم بعض العمد الموالية للحكومة •• المعارضة بتزوير الاستقالات ، وتطلب منها « اظهارا للحقيقة ، نرجو أن تعلنوا أن الاستقالات التى أرسلت لكم مزورة •• » ، ويؤكدون للمعارضة ، أنهم قد أتموا عملية تصحيح جداول الانتخاب ، « ومستمرون فى معاونة الحكومة فى أداء عملها »(٤٦) •

وأخذت جريدة الشعب ، تنشر أخبار العدول عن الاستقالات كذلك ، من العمد والمشايخ بالنواحى المختلفة ، بعدما « انكشف أمامهم أساليب المغرورين ، وافتضحت طرق المضللين •• » ، مع استنكار بعض العمد والمشايخ ، لنشر استقالاتهم الكاذبة •• فمثلا يرسل بعض العمد والمشايخ، الى النائب العمومى ، بأن جريدة مصر ، ذكرت « أننا استقلنا ، وأن هذا افتراء علينا وتزوير ، ويقصد منه الضرر بسمعتنا ، بين العمد والمشايخ

---

(٤٤) الاحرار الدستوريين ١٢ يناير ١٩٣١ •
(٤٥) الشعب ١٤ يناير ١٩٣١ •
(٤٦) نفس المصدر والعدد •

زملائنا ، لاننا مخلصون لحكومة جلالة مولانا الملك المعظم ، ونشتغل بكل أمانة واخلاص ، فى كل ما يطلب منا من أعمال الحكومة ‥ »[٤٧] .

وازداد نطاق الاستقالات للعمد والمشايخ ‥ وكان من الصعب على الحكومة انكارها ، فكانت تصدر البلاغات الرسمية ، من وزارة الداخلية بحركة الاستقالات ، ومن الطبيعى أن تهون هذه البلاغات من الحركة ، كبلاغ وزارة الداخلية فى أول فبراير ، عن اجمالى المستقيلين من العمد والمشايخ ، الذين بلغوا طبقا لهذا البلاغ ٨٧ عمدة و ١٨٩ شيخا ، مع بيان توزيع هذه الاستقالات على المديريات المختلفة فالقليوبية ٣ عمد و٤ مشايخ و ٤ مشايخ ‥ المنوفية ١٦ ، ١١ ‥ الدقهلية ١٣ ، ٤ ‥ البحيرة ١ ، ٦ ‥ الشرقية ١٠،٥ ‥ الجيزة ١،١ ‥ بنى سويف ٣ مشايخ ، الفيوم ٤و٦ ‥ المنيا ١٢،٢٥ ‥ أسيوط ١٣،١٥ ‥ جرجا ٩،١ قنا ٣ عمد[٤٨] .

وتحاول المعارضة ، أن تدحض دعوى الحكومة ، بأن حركة استقالات العمد والمشايخ ، ما هى الا عاصفة فى فنجان ‥ فهل الامر التافه الذى لا يقدم ولا يؤخر ، ولا يستحق أن يعد أكثر من عاصفة فى فنجان ، « هو الذى يستدعى ، أن تهجم الخيل والهجانة بالسلاح على القرى ، وتقتحم دور العمد والمشايخ ، وتقبض عليهم ، وتصنع فى قراهم ، ما لم يصنعه الحكم العسكرى ، فى أعصب أيام الحرب ؟ أليس هذا تناقضا بين الفعل والقول »[٤٩] .

وتنشر المعارضة فى صحفها ، أخبار الاستقالات للعمد والمشايخ ،

---

(٤٧) نفس المصدر ١٤ ، ٢٠ ، ٣١ يناير ، ١ فبراير ١٩٣١ .
(٤٨) الشعب ٢ فبراير ١٩٣١ .
(٤٩) الاحرار الدستوريين ١٤ يناير ١٩٣١ .

لاستهانة الوزارة بحقوق الامة المقدسة ، بتغييرها الدستور ، وتداخلها فى الانتخابات ، تداخلا يجعل عملية الانتخاب مهزلة ، وأن هؤلاء المستقيلين يربأون بأنفسهم ، أن يكونوا « مطية زلولا ، لحكومة اعتدت على دستور الامة ، الذى أفدته وما فتئت تفديه بالارواح والمهـج »[٥٠] ، وتضـامن المشايخ مع العمد المستقيلين ، كمشايخ نزلة ثابت مـركز بنى مـزار[٥١] وغيرهم ٠

وتشير الوثائق الى أن هذه القضـية ، قد نالت الاهتمام الكبير من الوفد ، باعتبارها احدى الوسائل الهامة ، لاجهاض الانتخابات ، والنظام القائم ، ففى أحد التقارير ، يوجه النحاس أعضاء الوفد ، بضرورة سفرهم للبلاد لحمل العمد على الاستقالة[٥٢] ٠ وفى تقرير آخر ينفى حسن يسين، ما ذكره أحد العمد ، بفشل محاولات حمل العمد والمشايخ على الاستقالة ، لانهم سرعان ما يسحبون استقالتهم ٠٠ ونفى حسن يس عمليـة سحب الاستقالات ، وأن ذلك مجرد تهويش من الحكومة[٥٣] ٠

ورفضت الحكومة ، أن تقام حفلات تكريم للعمد المسقيلين ٠٠ وكان الاهالى قد بدأوا فى تكوين لجان لتكريم هؤلاء[٥٤] ، كما قامت بفصل العمد المشكوك فى ولائهم ، فقد فصلت وزارة الداخلية ، عمدة ساحل سـليم ،

---

(٥٠) نفس المصدر ١٠ ، ١٣ يناير ١٩٣١ ٠
(٥١) نفس المصدر ١٠ يناير ١٩٣١ ٠
(٥٢) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ ٠
(٥٣) نفس المصدر تقرير بتاريخ ١٧ يناير ١٩٣١ ٠
(٥٤) الاحرار الدستوريين ١٤ يناير ١٩٣١ ٠

لموقفه البارز فى تأييد قرار الاحزاب ، لمقاطعة الانتخابات واسترجاع دستور الامة[٥٥] .

واشتدت الحكومة فى معاملة العمد والمشايخ ، الذين رفضوا العمل بقانون الانتخاب الجديد[٥٦] ، اذ كانت ترسل جيوشا من البوليس والخفر، الى نواحى هذه الاستقالات للارهاب ، كما أرسل رجال الادارة الى هؤلاء المستقيلين ، بالتهديد اذا لم يسحبوا استقالاتهم ، وانذارهم بتعيين خصومهم فى مناصبهم[٥٧] ، فمثلا فى ناحيتى « منشاة سلطان » و « سمسطا الوقف » مركز ببا .. حاصرت الحكومة بيوت المشايخ المستقيلين ، ثم قبضت عليهم ، وساقتهم الى منزل أحد المنتمين الى حزب الشعب ، فحجزوهم به أكثر من خمس ساعات ، وبعد فشل المأمور فى حملهم على العدول عن الاستقالة ، حرر لهم محاضر ادارية ، وأفرج عنهم، ثم حوصرت بيوتهم ، وتعقب البوليس السرى العمد المستقيلين ، كما هددت العمد المستقيلين بمركز تلا ، ولكن دون جدوى[٥٨] . وتعلق جريدة الاحرار الدستوريين ، على هذا الاسلوب ، ذاكرة أن الاستقالات مهما كان محركها، لا تستحق « أن يهجم الجنود على بيت المستقيل ، ويحتملوه الى المركز ويسجنوه ، فاما عدل عن الاستقالة وتاب الى الوزارة ، والا فالويل له ولاهله وذويه وقريته »[٥٩] .

---

(٥٥) نفس المصدر ١٠ يناير ١٩٣١ .

(٥٦) جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٦٦ .

(٥٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ ، نوال راضى: أضواء على الحركة العمالية ص ٣٧ .

(٥٨) عبد المنعم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٥٩) عدد ١٤ يناير ١٩٣١ .

يضاف الى ذلك ، تحويل هؤلاء المستقيلين للمحاكمة ، أمام لجنة الشياخات ، وهى الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ ، مخالفة بذلك ما سبق أن قرره القضاء ، قبل ذلك بخمسة أعوام ، من أحقيتهم فى الاستقالة[٦٠]، فقد وعى صدقى درس سنة ١٩٢٥ جيدا ، فلم يقدم هؤلاء العمد والمشايخ للقضاء ، كما فعل زيور ، والذى ربما يصدر أحكاما ببراءتهم ، وحكما بادانة نظامه •• لذلك فقد أحالهم الى لجنة الشياخات ، التابعة لوزارة الداخلية، حتى يستطيع أن ينتقم منهم ، والحكم عليهم بغرامات باهظة[٦١] •

ولما كانت العقوبة القانونية ، التى يمكن أن تحكم بها هذه اللجنة ، هى مبلغ عشرون جنيها ، فقد جزأت الحكومة التهمة الى تهم عديدة ، على كل منها عشرون جنيها •• وسرعان ما أدرك العمد ذلك ، فاختصروا طلب استقالتهم ، على عبارة واحدة « أرجو قبول استقالتى » ، ورغم ذلك فقد تعددت التهم وبالتالى الغرامات[٦٢] •

ويصدر مثلا بلاغ رسمى ، بالتهم التى سيحاكم بسببها عمد الدقهلية المستقيلين ، فى ٢٦ يناير ١٩٣١ على الوجه التالى :

أولا — عمل مع غيره من العمد والمشايخ ، على تعطيل عمليات الانتخاب ، وذلك بأن انساق بتحريض الاحزاب المعارضة للحكومة ، •• وقدم استقالته مع زملائه من العمد والمشايخ ، فى يوم واحد ، تنفيذا لقرار

---

(٦٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ .
(٦١) عبد الله محمد غرباوى : المرجع السابق ص ٢٩٨ .
(٦٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ •

أحزاب المعارضة ، بخصوص مقاطعة الانتخابات فى جميع مراحلها ، كما أنه فى عمله هذا ، اغراء لغيره من العمد والمشايخ ليحذو حذوه .

ثانيا — قصد بهذه الاستقالة ، التى اشترك معه فيها غيره من العمد والمشايخ ، وسبقه بها آخرون من مديريات أخرى ، تحت تأثير وتحريض الاحزاب المعارضة — قصد بذلك التأثير ، فى مركز الوزارة القائمة بالامر ، لاظهارها بأنها وزارة غير مرضى عنها ، حتى من مرؤسيها العمد والمشايخ ، الامر الذى تعمل له المعارضة بكل جهد ، وهذا لا يتفق مع واجب ولائه كموظف عمومى يشغل وظيفة للوزارة القائمة بالامر فعلا .

ثالثا — ضمن استقالته ، عبارات لا يليق صدورها من مرءوس لرئيسه ، مع أنه كان فى وسعه أن يتجنب ذلك ، ويعتبر عمله هذا خروجا على حسن نظام الحكومة .

رابعا — امتنع عن الذهاب للمركز ، لسؤاله عن استقالته التلغرافية ، مع أنه طلب رسميا تليفونيا بنمرة كذا .. وهذا عصيان لامر الرياسة ، التى هو لا يزال تابعا لها كموظف عمومى .

خامسا — انقطع عن أداء واجب عمله ، من قبل أن يبت فى أمر استقالته ، ويبلغ ذلك اليه ، مع أنه موظف عمومى ، لا يجوز له الامتناع ، عن القيام بواجب وظيفته ، بمجرد تقديم استقالته ، بل يجب عليه الاستمرار فى عمله ، حتى يفصل بقبولها(٦٣) .

وتؤكد الوثائق البريطانية ، تعدد التهم للعمد والمشايخ المستقيلين ،

---

(٦٣) الشعب ٢٤ يناير ١٩٣١ .

ففى رسالة للسير برسى لورين للخارجية البريطانيــة •• يذكر أن عمــد الدقهلية ، الذين استجابوا لدعوة الوفد فى الاسبوع الماضى •• وجــدوا أنفسهم متهمين ليس فقط بموضوع الاستقالة ، بل باثارة العمد الاخرين ، بضربهم المثل لجعل الحكومة فى موقف ضعيف مــزرى •• الى جانب تهم أخرى ، مما أدى الى أن بلغت الغرامة ، بالنسبة للعمدة ١٢٠ جنيها ، وهو مبلغ باهظ ، فى مثل هذه الظروف الصعبة(٦٤) •

فمثلا كانت التهم الموجهة الى محمد عبد الرحيم ، عمدة الدراكسة ، تتمثل فى تعضيد الحزبين المعارضين للحكومة ، وتنفيذ قراراتها المضادة لخطتها ، وتحريض أهالى البلدة على الخــروج على طاعتهــا ، وبث روح الفوضى والاخلال بالنظام العام ، لمنع اقامــة الانتخــابات ، والسماح للاهالى ، باقامة المظاهرات ضد الحكومة فى أثناء الانتخابات ، والامتناع عن اعطاء صوته ، ليقتــدى به أقاربه والاهالى ، وتعطيــل المخــابرات التليفونية ، حتى لا يمكن لاحد الاتصال بالجهــات الرئيسية ، ورغبته فى تعيين نفسه رئيســا فى لجنــة الانتخــاب ، لمنــع النــاس من الادلاء بأصــواتهم(٦٥) •

وتفننت الحكومة ، فى الصاق التهم العديدة ، بهؤلاء العمد والمشايخ •• فقد وجهت الى عمد نجع حمادى بمديرية قنا ، حوالى عشر تهم ، منها خروجه على القانون والنظام ، بتقديم استقالته تلغرافيا ، خصــوصا فى ظروف تعمل فيها الاحزاب المعارضة ، على الاحتجاج على دستور البلاد ،

(٦٤) F.O. 4071213 No 13 Jan. 31, 1931. op. cit.,

(٦٥) عبد المنعم الدسوقى : المــرجع السابق ص ٢٨٥ •

وقانون الانتخاب ، باستقالة العمد والمشايخ .. وأنه رفض العمل حتى تعين المديرية من يقوم بعمله ، فضلا عن ابلاغه الاستقالة الى صحف المعارضة[٦٦] .

وتوالت أحكام لجنة الشياخات ،فمثلا حكمت لجنة تأديب العمد والمشايخ بالدقهلية ، على ١٢ عمدة وشيخ ، بالرفت والغرامة ، لارتكابهم التقصير والاهمال فى المحافظة على الامن والنظام أيام الانتخابات ، وبلغت مجموع الغرامة التى حكم بها ، أكثر من ألف جنيه[٦٧] ، وفى يوم واحد بلغت الغرامات ، على ١٤ عمدة وشيخا بنفس المديرية ، بما يزيد على ٢٢٠٠ جنيه[٦٨] ، كما أصدرت لجنة الشياخات بمديرية ، بنى سويف ، أحكامها بالرفت والغرامة فى ٢٤ قضية ، كما عينت ستة عمد ممن يتمتعون بثقة الحكومة[٦٩] ، وبلغت الغرامات على عمد مركز بنى مزار ألفين من الجنيهات منها ٤٠ جنيها على عمدة شلقام ، ٢٠ جنيها منها لتمارضه يوم انتخابات « الشياخ » أى مشايخ البلد ، و ٢٠ جنيها لانه استقال[٧٠] .

وقد بلغت جملة الغرامات ، التى فرضتها الحكومة على هؤلاء ، نيفا وثمانية عشر ألف جنيه ، وافق برلمان ١٩٣٦ ، على ردها الى المحكوم عليهم بها[٧١] .

وقد استخدمت الحكومة ، أساليب عنيفة ، فى تحصيل الغرامات

---

(٦٦) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٨ .
(٦٧) الشعب ٢٩ يناير ١٩٣١ .
(٦٨) Berque., op. cit., p. 439.
(٦٩) الشعب ٢٦ يونيو ١٩٣١ .
(٧٠) محمد حسين هيكل وآخرن : المرجع السابق ص ٥٠ .
(٧١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٤٣ ؛
Berque., op. cit., p. 439.

المبالغ فيها ، لتوقف تيار هذه الحـركة .. ولولا هـذه الاجـراءات ، لاستقال معظم عمد ومشايخ البلاد ، وهو ما يشير الى موقف المستقيلين منهم ، فهو موقف وطنى ، يدل على تمسكهم بالمبـادىء ، واستعـدادهم للتضحية من أجلها ، فاذا تذكرنا ما سبق الاشارة اليه ، من أهمية منصب العمودية ، ومدى الصراع الذى كان يدور حولها ، بين الاسر فى الريف ، .. لتبين لنا مدى الضريبة ، التى دفعها هؤلاء العمد فى نضالهم ،من أجـل الاستقلال والديمقراطية(٧٢) .

وكان رجال الادارة ، ينفذون قرارات لجان الشياخات ، على العمد المحكوم عليهم ، كما يقبض على المجرمين ، وتحصـل الغـرامات منهم قسرا(٧٣) .. أما من يرفض أو يتأخر فى الدفع ، فتسـير الادارة اليهم ، قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة .. وفى حالة عـدم وجـود العمدة ، يأخذ من البلدة الرهائن ، التى تحبس بالمركز ، حتى تورد الغرامة المفروضة ، على العمدة أو الشيخ ، كما حدث فى كفر الشيخ ابراهيم ، اذ أعتقلت زوجته ، كى يسدد المبلغ ، وأريد أخذها للمركز فى احدى لوريات الحكومة ، لولا أنها هددت بقتل نفسها .. وقد أخـذ الحـاج عبـد الله حسانين بخيت ، والشيخ ابراهيم الجارحى ، وخادم الشيخ مبروك ، لهذه الغاية ، كما هاجمت قوات الجيش والبوليس ، بعض القرى وهرب أهلها ، فزعا الى الحقول(٧٤) .

---

(٧٢) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ص ١٦٩ .
(٧٣) محمد حسين هيكل ومخرن : المرجع السابق ص ٤٩ .
(٧٤) نفس المرجـع : ص ٥٠ .

وفى ميت القرشى دقهلية ، أرسلت وزارة الداخلية رجالها ، فحاصروا بيت العمدة أنور عبد المعطى ، ليأخذوا منه الغرامة ، التى قررتها لجنة الشياخات ، وقدرها ١٢٠ جنيها ، فقام بدفعها لقائد القوة ، وطلب ايصالا بالدفع ، فامتنع القائد ، بل قبض عليه وساقه الى المركز ، حيث تم حجزه بأمر المأمور ، الذى قام بتهديده اذا لم يسحب استقالته ، ورفض العمدة ، وازاء اصراره ، لم تجد السلطة بدا من الافراج عنه[٧٥] ، كما أحتجز عمدة صندفا على حسن ، من الساعة الحادية عشر الى منتصف الليل ، حتى دفع الغرامة المفروضة عليه ، وكذلك احتجزت ابنة شيخ أبو حرج «بنى مزار» ، ابراهيم أحمد ، ثلاث ساعات بالمركز ، رهن دفع الغرامة ، وسنها ثمان سنوات[٧٦] • ويقول محمد حسين هيكل وما تزال « بعض البلاد ، ونحن نكتب بسبب هذه المهاجمات العنيفة للبلاد ليلا ، أن هجر الرجال والنساء والاطفال منازلهم ، وانطلقوا يقضون ليلهم فى هذا البرد القارس ، بالمزارع والحقول ، وهذه عقوبة لا يقرها أى قانون معروف فى مصر »[٧٧] ، فمتى « كانت الاستقالة من عمل كائنا ما كان ، تستحق أن يهجم الجنود على بيت المستقيل ، ويحتملوه الى المركز ويسجنوه ، فاما عدل عن الاستقالة وتاب الى الوزارة ، والا فالويل له وأهله وذويه وقريته أجمعين ؟ »[٧٨] • وكان الاهالى يحتجون على هذه الاساليب الوحشية ، مع العمد المستقيلين ، فمثلا يحتج أهالى بنى مزار ، على ارهاق العمد ، وفرض الغرامات عليهم

---

(٧٥) عبد المنعم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٨٩ •
(٧٦) الاحرار الدستوريين ١٧ يناير ١٩٣١ •
(٧٧) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥٠ •
(٧٨) الاحرار الدستوريين ١٤ يناير ١٩٣١ •

لاستقالاتهم ، و « أخذهم بطـرق الارهاب الشديدة ، التى استعملت فى تحصيل الغرامة ، بكيفية يندى لها جبين الانسانية ، ولم يحصل مثلها فى عهد الاحكام العرفية ، حيث جردت الجنود والقوات المسلحة ، على منازل حضرات العمد والمشايخ المستقيلين ، وحوصرت بحـالة مـروعة ، كأنهم يعلنون حربا عليهم ، لغير مبرر ولا مسوغ قانونى »[٧٩] .

ومن الطبيعى أن تستبدل الحكومة،هؤلاء العمد والمشايخ المستقيلين، والمشكوك فى ولائهم ، بغيرهم والموالين لحزب الشعب أو الاتحاد ، فضلا عن العدد القليل ، الذى أيد حكومة صدقى ، حرصا على مناصـبهم ، أو تراجع فى استقالاته التى قدمها .. ولا ينفى ذلك الحقيقة ، التى تؤكد أن غالبية العمد والمشايخ ، قد وقفت بجانب المعارضة وضـد الحكومة[٨٠] ، فرغم هذه الاجراءات القاسية ، فقد بلغت حوالى أربعمائة استقالة[٨٢] .

والى جانب توقيع الغرامات ، على العمد والمشايخ ، قامت الادارة بتوقيع العقوبات على الاهالى ، الذين قاموا بالتوقيع على العرائض ، التى نشرتها الصحف ، بمقاطعتهم الانتخابات ، فقد ذهب الى ناحية البتيه على أثر نشر القرار ، الذى اتخذه فريق كبير من أهلها ، بمقاطعة الانتخابات ـــ ملاحظ بوليس نقطة مشتول ، وحاول أن يحملهم على تكذيب صـدوره عنهم ، فرفضوا ، فقام بتعيين ثمانية خفراء اضافيين .. فزاد بهذا التعيين ربط الخفر تسعين جنيها ، ووزع مع العمدة هذا المبلغ على الموقعين على

---

(٧٩) نفس المصدر عدد ١٧ يناير ١٩٣١ .

(٨٠) عبد المنعم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٨١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٣ .

Berque., op. cit., p. 439.

العريضة ، وحدث مثل هذا فى بلدة مشتول ، حيث زاد الربط ٢٠٠ جنيه ، بزيادة ستة عشر خفيرا ، ووزعت هذه الزيادات ، على الموقعين على العريضة ، .. وضريبة الخفر على هذه الصورة ، لم يعرفها قانون ، ولم تعرفها مصر الا فى سنة ١٩٢٥ ، أيام صدقى وزيرا للداخلية[٨٢] .

وعلى أية حال فقد عاد هؤلاء العمد والمشايخ ، الى سابق مواقعهم ، بعد عودة دستور ١٩٢٣ ، وفى عهد حكومة الوفد .. بعد اثارة الموضوع بمجلس النواب .. ففي الجلسة الثامنة والعشرين ، تقدم نائب أرمنت ذكرى بدار ، باقتراح درسته لجنة الداخلية ، بارجاع العمدويات الى ما كانت عليه ، قبل الانقلاب الدستورى عام ١٩٣٠ .. عندما أخذت حكومة الانقلاب ، لتوطيد سلطانها ، باحداث هذا التغيير ، لمخالفتهم مبدأها السياسي ، وعدم تعاونهم مع تلك الحكومة .. وطالبت اللجنة الوزارة ، بأن تعطى هذا الاقتراح العناية اللازمة لتنفيذه ، مع احالته لوزارة الداخلية لبحث كل حالة على حدة ، طبقا للمصلحة العامة والعدالة[٨٣] .

كما ردت الحكومة ، ما دفعه هؤلاء العمد والمشايخ من غرامات ، فقد ناقش مجلس النواب تقرير اللجنة المالية ، التى ناقشت الموضوع يومى ١٤ ، ١٥ سبتمبر ١٩٣٦ .. ووافق المجلس عليه فى ١٧ سبتمبر ١٩٣٦[٨٤] .

وكان وزير الداخلية مصطفى النجاس ، قد قدم مذكرة لمجلس

---

(٨٢) محمد حسين هيكل وآخرون : المرجع السابق ص ٥٠ ، ٥١ .

(٨٣) مضابط مجلس النواب .. الجلسة الثامنة والعشرين ١١ مايو ١٩٣٧ ص ٨٠٢ ، ٨٠٣ .

(٨٤) نفس المصدر .. ملحق مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين ١٧ سبتمبر ١٩٣٦ ص ١٦٩٠ .

الوزراء فى ١٥ أغسطس عام ١٩٣٦ ، لرد هذه الغرامات ، لان ما صدر من المحكوم عليهم ، لم يكن الا تعبيرا عما أجمع عليه الرأى العام وقتئذ ، فضلا عن أن لجنة الشياخات « خالفت حكم المادة(٣٢)فقرة ثانية من قانون العقوبات ، والمادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ، المعدلة بالامر العالى الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ » • بأن أصدرت عقوبات متعددة على تهمة واحدة[٨٥] •

ولقد تبين للجنة المالية طبقا لمذكرة وزارة الداخلية ، أن الغرامات المطلوب ردها ، تنقسم الى قسمين :

(أ) غرامات حكم بها فى تهم سياسية •

(ب) غرامات حكم فيها بحكم واحد فى تهم ادارية وسياسية •
وتوافق اللجنة ، وتطلب من المجلس الموافقة على مشروع القانون ، الذى اقترحته الحكومة ، بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ١٨٧٣٥ جنيها ، لرد هذه الغرامات ، التى حصلت من عمد ومشايخ البلاد ، وموظفى العربان ، لمناسبة اصدار دستور ١٩٣٠ ، والانتخابات التى أجريت تنفيذا له •• ويوافق المجلس ، ويحال المشروع الى مجلس الشيوخ[٨٦] •

ولقد حوى تقرير اللجنة المالية ، بيان بالغرامات التى حصلت من عمد ومشايخ البلاد ، وموظفى قبائل العربان ، الذين جوزوا فى تهم سياسية ، وفى تهم ادارية وسياسية ، كالاتى :

. . . . . .

---

(٨٥) نفس المصدر والصفحة .
(٨٦) نفس المصدر ص ١٦٩٠ ، ١٦٩١ .

جـــــدول (أ)

بيان الغرامات التى حصلت من عمد ومشايخ البلاد .. وموظفى قبائل العربان ، الذين جوزوا اداريا أو تأديبيا ، عن تهم سياسية ، بمناسبة الغاء دستور ١٩٢٣ ، واعلان دستور سنة ١٩٣٠ ، واجراء الانتخابات المترتبة عليه :

عدد	المديرية	المبالغ المحكوم بها فى تهم سياسية	
		مليم	جنيه
١	القليوبية	—	٣٥٥٥
٢	الشرقية	—	٨٤٠
٣	الدقهلية	—	٣٧٠
٤	المنوفية	—	٤٢٠
٥	الغربية	—	١٦٢
٦	البحيرة	—	٤٢٠
٧	الجيزة	٥٠٠	١٥٩
٨	بنى سويف	٨٨٠	١٠٣٠
٩	الفيوم	—	٤٢٠
١٠	المنيا	—	٣٣٩٢
١١	أسيوط	—	١٢١٣
١٢	جرجا	—	٨٢٣
١٣	قنا	—	١٢٦٦
١٤	أسوان	٥٠٠	٦٥
	المجموع	٨٨٠ و	١٢١٢٨

جـــدول (ب)

بيان الغرامات التى حصلت من عمد ومشايخ البلاد ، وموظفى سبائل العربان ، الذين جوزوا اداريا أو تأديبيا ، عن تهم سـياسـية وادارية ، بمناسبة الغاء دستور ١٩٢٣ ، واعــلان دستور سـنة ١٩٣٠ ، واجــراء الانتخابات المترتبة عليه :

عدد	المديرية	المبالغ المحكوم بها فى تهم سياسية وإدارية	
		مليم	جنيه
١	القليوبية	—	—
٢	الشرقية	—	—
٣	الدقهلية	٥٠٠	٤٦١٧
٤	المنوفية	—	١٢١
٥	الغربية	—	—

عدد	المديرية	المبالغ المحكوم بها فى تهم سياسية وإدارية	
		مليم	جنيه
٦	البحيرة	—	—
٧	الجيزة	—	—
٨	بنى سويف	—	٣٠
٩	الفيوم	—	١٢٠
١٠	المنيا	—	٢٨٩
١١	أسيوط	—	١٢٣٥
١٢	جرجا	—	—
١٣	قنـا	—	—
١٤	أسوان	—	١٩٣
	المجمـوع	٥٠٠ و	٦٦٠٥

(٧٨)

لقد استطاعت المعارضة لا سيما الوفد ، أن تزعج حكومة صدقى ، باستقالة أنصارها من العمد والمشايخ •• ودل موقف هؤلاء ، على ما كانوا يتمتعون به من حيوية سياسية دافقـة ، ووعى وطنى عظيم •• وأنهم بثباتهم واستهانتهم بالاذى •• فقد ضربوا مثلا رائعا فى التضحية وانكار الذات •• لقد ضحوا بامتيازاتهم كالاعفاء وأولادهم من الخدمة العسكرية ومن أشغال العونة ، ومن دفع الاموال الاميرية عن خمسة فـدادين من الاطيان ، التى يمتلكها كل منهم •• فلقد ضحوا بكل ذلك وغيره •• فى سبيل الوطنية[٨٨] •

(٨٧) نفس المصدر ص ١٦٩١ •
(٨٨) عبد المنعم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٩٩ •

الميثاق القــومى :

استمرت مقاومة صدقى ، لتحركات الوفد والاحرار ، فعطل الصحف الناطقة بلسانهم ، كالسياسة والاحرار الدستوريين[٨٩] ، والمؤيد الجديد وصدى الشرق والبلاغ والايام ، وغيرها من الصحف •• كما حوكم بعض الصحفيين ، وصدرت الاحكام بحبسهم ، بالاضافة الى اصدار الحكومة القانون رقم ٢٨ فى فبراير ١٩٣١ ، الذى يشدد العقوبات بالنسبة لجرائم النشر ، لا سيما فيما يتعلق بنشر أى تحقيــق قائم ، أو أية أمــور ، من شأنها التأثير فى رجال القضاء أو الشهود •• الخ وكان الهدف هو معاقبة الصحف ، التى كانت تعطـف على المتهمين ، أو المقبــوض عليهــم ، فى التحقيقات السياسية[٩٠] ومنع صدقى اجتماعات المعارضة[٩١] •

أدت مقاومة صدقى للمعارضة ، الى مزيد من التقارب بين الوفــد والاحرار ، فخطوا خطوة أخرى ، بعد تشكيل لجنة الاتصال ، نحو مزيد من الائتلاف ، وتعاهدوا على النضال لاعادة الحياة الدستورية ، وعودة دستور ١٩٢٣ ، فكان الميثاق القومى •••

وكان ميثاق « عهد الله والوطن » •• هو قمة الائتلاف بين الوفــد والاحرار ، لمقاومة حكومة صدقى •• فقد أقروا فيه بمقاطعــة انتخابات صدقى القادمة ، والقائمة على أساس دســتور ١٩٣٠ •• وتأليف جبهــة لاعادة النظام الدستورى ، الذى ارتضته الامة (دستور ١٩٢٣) بــكل

(٨٩) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٩٩ .
(٩٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٥—١٥٦ .
(٩١) Berque., op. cit., p. 444.

تقاليده الصحيحة ، فتتولى الاغلبية النيابية الحكم ، وتضطلع بأعبائه ، ويتولى البرلمان تعديل قانون الانتخاب الذى صدر عام ١٩٢٤ — بعد أن يعود الحياة النيابية بمقتضاه — على أساس المصلحة القومية لا الحزبية ، مع عدم اقرار أي اتفاق بين صدقى وانجلترا .. كما تم الاتفاق على زيارة الاقاليم ، وعقد مؤتمر قومى ، لتأييد هذه السياسة[٩٢] .

وفى رسالة السير برسى لورين الى هندرس ، والتى تضمنت بنود الميثاق السابقة .. يشير الى جانب عدم الاعتراف ، بأية معاهدة مصرية بريطانية ، تتم على أيدى الحكومة الحالية .. الى حل مشرف للقضية المصرية ، ويعلق لورين بأن صياغة هذه النقطة غير واضحة ، كما اعتبر لورين أن تعديل قانون الانتخاب ، الصادر فى عام ١٩٢٤ ، بعد عودة الحياة النيابية طبقا لاحكامه .. بأنه تنازل من الوفد — الذى كان حتى الان ، يعتبر أن هذا القانون مقدس — الى الاحرار ، الذين كانوا يكافحون ، من أجل قانون للانتخاب ، غير مباشر[٩٣] .

ومن بنود الميثاق تتضح عدة أمور :

أولا — لقد رضخ الوفد لرغبة الاحرار ، فى العمل على تعديل قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ ، بعد عودة الحياة النيابية بمقتضاه .. وهو ما يتولاه البرلمان ، وفى المقابل تعهد الاحرار باتباع تقاليد النظام الدستورى

---

(٩٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٤ ، ١٤٥ .
F.O. 4071213 No 41 loraine to Henderson April, 2, 1931.
(٩٣) F.O. 4071213 No. 41, op. cit.

الصحيحة .. فتتولى الاغلبيـــة شئون الحكم ، في حـــدود تلك التقاليـــد البرلمـــانية(٩٤) .

ثانيا — أن الوفد هو القوة الضاربة ، في معســكر المشورة ضـــد الحكومة ، وأن الاحرار الدستوريين اضافة لهذا المعسكر ، ولكنها لا توازى قـــوة الوفـــد .

يتضح ذلك في وقوف الميثاق ضد دستور ١٩٣٠ ، ومقاطعة انتخاباته والعمل على عودة دستور ١٩٢٣ ، وقيام الحياة البرلمانية على أساســـه ، وهو ما يعنى عودة الوفد للسلطة .

ثالثا — اذا كان الميثاق قد نص على تعديل قانون انتخاب عام ١٩٢٤ — فان أمل الاحرار فى تعديل هذا القانون ، هو الحد بدرجة ما من نفـــوذ وسيطرة الوفد .. ولكن البرلمان الوفدى ، هو الذى سيقـــرر ذلك ، فلن يعدل القانون ، الا وفق ارادة هذا البرلمان وما يعطيه .. وفى ظروف أكثر ملاءمة للوفد .. بعد زوال نظام صدقى ، وتولى الوفد السلطة .

وعلى أية حال وكما ذكر محمد محمود ، الى المستر دلنى Delany فقد وعده مصطفى النحاس ، بأن يكون للاحرار ثلث مقاعد مجلس النواب ، فى ظل دستور ١٩٢٣ ، وسيعترف بمحمد محمود كزعيم للمعارضة(٩٥) .

لقد كان الوفد مدركا تماما ، لحقيقة تحالف الاحرار معه .. وأنه لن يتعدى الاطاحة بصدقى ، فكان هذا الاطار للميثاق ، واصرار الوفـــد على

---

(٩٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٤٧ .

(٩٥) F.O. 4071213 No. 41, op. cit..

أن تتولى الاغلبية الحكم بمفردها ، وفق دستور ١٩٢٣[٩٦] . وهو ما أدركه كذلك قادة الاحرار ، كمحمد محمود ومحمود عبد الرازق . ومن كان يفكر مثل تفكيرهما ، في الاتفاق مع الوفد .. فهو لن يطول أبعد من الاطاحة بصدقي ، وأن الرافضين لهذا الاتفاق من الاحرار ، سيعودون الى الحزب عندما تستقر الامور ، ويعود كل حزب الى موقعه الاول[٩٧] .

ويعلل هيكل ذلك : بأن الفرق بين مبادىء الاحرار ، واتجاه الوفد كبير ، ولقد ظهر ذلك واضحا ، في وزارة عدلي باشا سنة ١٩٢٦ ، ووزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ : فالدستوريون ، حريصون على معاني الحرية الفردية ، وعلى النظام والقانون ، وهم أعداء للطغيان في كل صورة ، ويريدون العمل للارتفاع بالشعب ، حيث تتقارب طبقاته ، في ادراك معاني الحياة والحرية ، ومن ناحية أخرى فان الوفديين ، متعصبون لحزبيتهم ، ولزعامة زعيمهم ، ولا يأبهون لذلك أن يقوم الحكم ، على أساس التنكيل بخصومهم ، ويرون في النزول الى مستوى الشعب ، لا في الارتفاع بالشعب ، الى المستوى الذي تتقارب فيه الطبقات ، وسيلة أكيدة لدفع الشعب الى أغراضهم ، وهي فوارق تحول بين اندماج الحزبين ، رغم اتفاقهما في الهدف في فترات مختلفة[٩٨] .

فلقد كان حريا بهذا الاتفاق ، أن يفتح صفحة جديدة في تاريخ مصر ، وفي العلاقات بين الحزبين ، لو حافظ الاحرار الدستوريون ، على تطبيقه

(٩٦) Zayid., op. cit., p. 139.

(٩٧) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٣ .

(٩٨) نفس المرجع ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

والالتزام به •• ولكنهم لم يحتفظوا بتعهدهم طويلا[٩٩] ، فعندما خاطب السير برسى لورين ، عدلى باشا بشكل غير رسمى ، بأن الحكومةالبريطانية تؤيد تشكيل وزارة قومية ، من كل الاحزاب برياسته •• وستعقد المعاهدة مع مصر طبقا لمشروع اتفاق ١٩٣٠ ، وستوصى بعودة دستور ١٩٢٣ ، اذا تم تشكيل هذه الوزارة •• قبل الاحرار هذا المبدأ ، بينما رفضه الوفد ، الامر الذى فصم الائتلاف ، بين الاحرار والوفد ، بل وأحدث الشقاق داخل الوفد نفسه[١٠٠] •

ومهما كان التناقض بين الوفد والاحرار ، فان الوثائق البريطانية تعتبر هذا الميثاق ، خطوة هامة فى التعاون بين الحزبين ، وحدث هام ، ستهتم دار المندوب السامى بملاحقة تطوراته[١٠١] ، وتبودلت الزيارات بين محمد محمود والنحاس ، وقيادات الحزبين ، وتمت الزيارات فى منزل محمد محمود ، وبيت الامة فى أول ابريل ١٩٣١[١٠٢] ، وتكررت هذه الزيارات ، فقد دعا محمد محمود وقيادات حزبه ، النحاس وقيادات الوفد، على حفلة شاى ، بنادى الاحرار الدستوريين فى ٤ ابريل ، وتبادل الزعيمان الكلمات[١٠٣] • كما دعا الوفد ، محمد محمود وقيادات الاحرار ، بالنادى السعدى فى ١٧ ابريل ، وتكلم الزعيمان ، مؤكدين على اتحادهم وتصميمهم، ليجاهدوا سويا ، لتحقيق سيادة الشعب واستقلال البلاد •• وبينما أكد

---

(٩٩) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٧ .

(١٠٠) Zayid., op. cit., pp. 140, 141.

(١٠١) F.O. 4071213 No 41. op. cit.

(١٠٢) ibid.

(١٠٣) F.O. 4071213 No. 47 Loraine to Henderson April 22, 1931.

النحاس على قضية الدستور ، ركز محمد محمود على المعاهدة مع بريطانيا، مؤكدا أن الوفديين والاحرار ، قد اتفقوا على أساس التفاهم مع بريطانيا، بأن الامة لن توافق على أية معاهـدة ، تتم وفـق نظام غـير دسـتور ١٩٢٣(١٠٤) .

وكان صدقى فى بنى سويف ، عندما صدر الميثاق وندد به ، واعترض على زيارات الوفد للمديريات ، فهم ليسوا جـزءا قانونيـا من المعـركة الانتخابية ، وأنهم يعملون ضد القوانين ، ويدعون لمقاطعة الانتخابات ، ••فالوفد يريد اما أن تسمح الحكومة بزياراته ، التى ستستخدم لاثارة الفوضى ، واضعاف النظام ، أو تمنع هذه الزيارات ، وفى هذه الحالة فان الوفد ، سيملأ مصر وانجلترا ، بنواحه وعويله ، على كبت الحريات ، وفى كلتا الحالتين ، فهو يأمل تدخل انجلترا لاعادته الى السلطة(١٠٥) .

ولقد حظرت الحكومة نشر الميثاق ، ورغم ذلك فقـد نشرته ثـلاث صحف ، فتم مصادرتها ، وعطلت لمدة عشر أيام(١٠٦) ، فقد نشرته صحف المساء والضياء والفلاح المصرى ، وكذلك جورنال دي كير ومصر(١٠٧) ، ولم تمنع هذه الاساليب ، من وصول الميثاق للناس ، فقـد طبـع فى نشرات خاصة ، ووزع فى مختلف أرجاء البلاد(١٠٨) ، ورحبت به الامة ، لانه يزيد من المقاومة لصدقى ، وبقصر من حكمه(١٠٩) .

---

(١٠٤) F.O. 4071213 No. 57 Lorain to Henderson April 25, 1931.
(١٠٥) F.O. 4071213 No 41, op. cit.
(١٠٦) F.O. 4071213 No 35 Lasaine to Henderson April, I. 1931.
(١٠٧) F.O. 4071213 No 41, op. cit.
(١٠٨) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٦ .
(١٠٩) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٢٠٢ .

زيارات الاقاليم :

كان تحرك زعماء الوفد والاحرار ، لدعوة الجماهير فى الاقاليم ، لمقاطعة الانتخابات ، احدى الوسائل التى اتبعها الحزبان ، فى التحرك ضد صدقى ، ولم يكن هذا الاسلوب بجديد على الوفد ، فقد مارسه بمقياس كبير ، ومنذ تولى صدقى السلطة ، وليست أحداث المنصورة وبلبيس وغيرها ، وما ترتب عليها من أحداث دموية ، ببعيدة عن الاذهان ، وكان لها أثرها فكان التحذير البريطانى لصدقى والنحاس ... وغير ذلك من آثار سلبية على الحكومة ، وايجابيا بالنسبة للجماهير ، فى تحركها ضد صدقى بأساليب شتى أقلها رفع العرائض للملك ، لايقاف تصرفات الوزارة الطائشة ، « حقنا للدماء ، ومنعا للفتنة العامة ، واقامة الدستور ، لانقاذ البلاد من الخراب »(١١٠) .

ومارس هذا الاسلوب كذلك الاحرار الدستوريون ولكن بعد تحولهم للمعارضة وبدرجة أقل ؛ فتذكر الوثائق البريطانية ، قيام قادة الاحرار ، بالخطابة فى المديريات ،للدعوة لمقاطعة الانتخابات ، وتكلم محمد محمود فى المنصورة ، وأكد أن تصرفات الوزارة ، كافية لاثارة الناس ضدها ، وفى دمياط ، قال الدكتور هيكل بأن الحل الحاسم للموقف ، يتطلب المقاطعة الكاملة للعملية الانتخابية ، واذا اقتصر التصويت على ١٠٫٠٠٠ ، من ٣

---

(١١٠) وثائق عابدين محفظة رقم ٤٧٤ التماسات الاهالى .. برقية الى دولة رئيس الديوان الملكى من لويس فانوس عضو مجلس الشيوخ فى ٨ يوليو ١٩٣٠ .

مليون ناخب ، فمعنى ذلك أن الامة كلها ــ ما عدا واحد من كل ٣٠٠ ناخب ــ قد أعلنت اعدامها للنظام الجديد[١١١] .

على أية حال ، فقد أقرت لجنة الاتصال ، اقتراح هيكل بممارسة هذا الاسلوب ، لان دعوة الشعب للمقاومة والتضحية ، لا يمكن أن تثمر الا اذا تقدم الزعماء الصفوف ، « أما ان اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف بالغة ما بلغت قوتها ، وبلغ صدق تعبيرها عما يعانيه الشعب ، فى حريته وفى حقوق وطنه ، فلن يكون من أثرها الا أن تثير اعجاب المثقفين ، ببلاغة أسلوبها وقوة عباراتها ، لكنها لم تحرك الشعب ، الى عمل ايجابى عنيف منتج »[١١٢] .

وقبل الاشارة الى زيارة زعماء الوفد والاحرار للمديريات ، أحب أن أشير ، الى الرأى الذى كان يعتبر زيارات الوفد للاقاليم ، رغم تهديدات صدقي المتكررة ، خطأ كبير ، فى حق جماهير الشعب ، التى تدين له بالوفاء .. ذلك أن زعماء الوفد ، كانوا يعلمون مسبقا ، بوقوع الصدام أو على الاقل اذا فاتهم التقدير ، فيكفى ما وقع فى الزقازيق ، لــكي ينبههم الى خطورة ما يقومون به ، ولكنهم استمروا فى خطتهم ، وصمموا على زيارة المنصورة ، وبالرغم من تحذير صدقى ، وبالتالى « لا نستطيـــع أن نخلى الوفد ، عن مسئولية اراقة هذه الدماء ، واعطاء الفرصة للانجليز ، للتدخل فى شئون البلاد ، فدل بذلك على أنه قد عاد من جديد ، الى سياسة التطرف

---

(١١١) F.O. 407/212, enclosure in No 134, loraine to Henderson, Dec, 5, 1930.

(١١٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

والتهييج السياسى ، التى تخلى عنها سعد فى آخر أيامه »[١١٣] .

وهذه ادانة لا مبرر لها للوفد .. فالوفد يدافع عن الدستور ، وضد نظام صدقى وبجماهيره الغالبة ، وكما قال النحاس فى اجتماع النادى السعدى فى ٢٦ يونيو ١٩٣٠ ، مخاطبا النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديريات ، بأنهم ليسوا هم المتهمين .. بل أن المتهمين هم الاخرون الذين اعتدوا على الدستور[١١٤] ، ثم كيف تتحرك الجماهير لمقاومة مثل هذا النظام ؟ ولماذا يتحمل الوفد ، مسئولية اراقة الدماء ، أو شطرا من هذه المسئولية ؟ أليس من حق الجماهير ، أن تتحرك لتدافع عن ذاتها ودستورها ؟ .. ان الادانة كل الادانة ، لمن يتصدى وبالعنف ، لحركة الجماهير العزلاء ، التى نظمها الوفد وهو حزب الاغلبية .. فما حدث من خسائر بشرية ، كان نتيجة حركة التصدى ، التى أمرت بها الحكومة .

ثم أن بريطانيا ، رغم أن الجماهير ، كانت حريصة على الابتعاد عن ما يضر ممتلكات الاجانب وأرواحهم .. قد استغلت حوادث طفيفة ، سبق الاشارة عنها ـ فى مظاهرات الاسكندرية .. فأرسلت بارجتين وحملت النحاس قائد المقاومة الجماهيرية .. مسئولية سلامة أرواح وممتلكات الاجانب .. الامر الذى جعله يدرك أن التحرك الجماهيرى ، للاطاحة بصدقى .. قد يتيح الفرصة للاعتداء على الاجانب ، فى أرواحهم وممتلكاتهم .. وهو ما يعنى التدخل البريطانى ، للمحافظة على الوضع

(١١٣) عبد الله محمد عزباوى : المرجع السابق ص ٢٩٥ .

(١١٤) F.O. 4071212 enclosure in No 11, op. cit.

الراهن ، فترك النحاس هذا الاسلوب الجماهيرى الايجابى ، ولجأ الى المقاومة السلبية •• وهو أمر فى صالح الانقلاب(١١٥) .

. ثم أن الوفد من ناحية أخرى ، لم يكن أمامه وهو بعيد عن السلطة ، سوى الاعتماد على الجماهير ، فتأليب الرأى العام ضد الحكومة ، لا يمكنها من تسيير شئون البلاد (١١٦) .

والجماهير كانت مؤمنة بالوفد ، حيث كان يعمل على تعاظم دورها ، بالعمل على ارساء دضمان الحريات الديمقراطية •• وهذا التلاحم بين الوفد والجماهير ، كانت مكمن قوته ، وهو ما أوضحه النقراشى لمستر كامبل فى لقائه الاول ، بعد قبول استقالة النحاس ، اذ أكد أن قوة الوفد تعتمد على الشعب المصرى ، زهاء عشر سنوات ، وتكمن فى حرصه على حقـــوق البلاد كاملة ، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية أو الفردية •• وليست هذه القوة كامنة كما يعتقد الرأى البريطانى ، فى التطرف واثارة الطلبة ونشاط النقراشى •• الخ •• وأن أى محاولة من الوفد ، للدخول فى صفقة مع الحكومة البريطانية ، لعقد المعاهدة ، فى مقابل بقاء الدستور وحكومته فى السلطة ، ستجعل المعاهدة مجرد قصاصة ورق ، وستضعف نفوذ الوفد فى البلاد(١١٧) .

لقد كانت سياسة تصريح ٢٨ فـــبراير ١٩٢٢ ، وما أســـفر عنها من دستور ١٩٢٣ •• تهدف الى ابعاد الجماهير ، عن تقرير مصيرها داخليا

---

(١١٥) Zayid., op. cit., p. 138.

(١١٦) محمد أحمد فرغلى : المرجع السابق ص ٤٤ .

(١١٧) F.O. 4071212 enclosure in No 2. op. cit.

وخارجيا •• وأن يكون التوازن الذى يحققه الدستور •• هو توازن بين الملك وكبار الملاك ، وتنظيم علاقاتهم فى الحكم فيما بينهم من جهة ، وبين الاحتلال من جهة أخرى •

وكان الخلاف بين الملك وكبار الملاك ، يتمثل فى محاولة الملك ، سواء قبل اعلان الدستور أو بعده •• اعلاء نفوذه ، فى الوقت الذى كان فيه الدستوريون ، يريدون وضع الحدود الدستورية ، التى لا يتعداها الملك •

أما المسألة الاساسية ، لدى البرجوازية الوطنية ، ومن بينها بعض كبار الملاك ، الذين يمثلون برجوازية الريف •• وكان الوفد يمثل هؤلاء جميعا •• هى مسألة الدستور الاكثر ديمقراطية ، لتخضع الرجعية وأصدقاء الاحتلال للإرادة الجماهيرية ، التى تمثل غالبية الامة •• وهو أمر يمكن الوفد من النجاح ، فى معركته ضد الاحتلال ، واستخلاص حقوق البلاد •• فلا سلاح فى مواجهة الاحتلال الا الجماهير ، وهو أمر يوجب الحرص على الحريات الديمقراطية ، ومن هنا كانت ضراوة معركة الوفد والجماهير ضد انقلاب صدقى •• فالوفد كممثل القوى الوطنية ، كان يدرك أن أى اتفاق مع الاحتلال ، لا يساوى قصاصة ورق ، دون أن يتاح للجماهير والقوى الوطنية ، أن تنفذ هذا الاتفاق ، فى اتجاه مصالحها •• أما الاحتلال فقد كان مدركا ، لاهمية عقد اتفاق مع الوفد لشعبيته •• ثم يطيح به بعيدا عن الحكم ، ليمكنه أن ينفذ المعاهدة ، بالمفهوم الذى يريده والرجعية •• ومن هنا نجد أن الوفد بعد فشل مفاوضاته مع هندرسن ، يعود محاولا

تثبيت سلطانه ، حتى يضمن تنفيذ السياسة الوطنية ، والصمود أمام الضغط الاستعماري[118] ، ولكن الملك كان أسرع فى اقصائه عن الحكم .

والخلاصة .. كانت غالبية الجماهير ، لصيقة بالوفد ، فى صراعه من أجل مزيد من الديمقراطية .. فكان تحركها ضد صدقى .

كان تحرك صدقى منطقيا مع نظامه ، لايقاف خطة الوفد والاحرار فى زيارة المديريات .. فقد رأى ألا يسمح للاحزاب المقاطعة للانتخابات بالتحرك .. ومن ثم كان قرار الحكومة بمنع النحاس ومرافقيه ، من تنفيذ هذه الزيارات ، ولقد أدى هذا المنع الى حوادث متعددة[119] ، وقد تمثل هذا التحرك فى محاولتين ، أزعجتا نظام صدقى ، وأعنى بهما محاولة الوفد والاحرار زيارة بنى سويف وطنطا .

قرر الزعماء زيارة بنى سويف ، وهى معقل من معاقل الوفديين[120] ، ومن الطبيعى أن ترسل وزارة الداخلية للنحاس ، بمنع هذه الزيارة ، وأن الحكومة « بما لها من الحق المطلق ، فى منع الجرائم قبل وقوعها ، ستتخذ كل ما يلزم من التدابير ، لتنفيذ القرار ، الذى أصدره حضرة مدير بنى سويف ، والحيلولة بكل الوسائل ، دون اقامة الاجتماع المتقدم.. »[121] ، وكان مدير بنى سويف ، قد أوصى بعدم عقد هذا الاجتماع[122] .

---

(١١٨) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ص ٤٤٧—٤٤٨ .

(١١٩) Marlow., op. cit., p. 291.

(١٢٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٩ .

(١٢١) الشعب ١٥—٤—١٩٣١ .

(١٢٢) نفس المصدر عدد ١—٤—١٩٣١ .

ورغم ذلك ، فقد استقل الزعماء القطار الى بنى سويف •• وبالقرب من محطة الجيزة ، كان هناك كما يقول هيكل ، حشـــد كبير من الاهالى ، لتحية الزعماء ، رغم منع الحكومة لكل تجمع وحشد •• وبعد وصول القطار بنى سويف ، منع الزعماء من النزول الى المدينة ، وأخبرهم قائد القوات العسكرية ، بأن الاوامر لديه صريحة ، فى مقاومة محاولة الزعماء للخروج من المحطة بالقوة ، ولو أدى الى اطلاق النار[١٢٣] ، وظل الزعماء بمحطة بنى سويف ، منذ العاشرة والنصف صباحا •• وفى الساعة الرابعة أرسل النحاس ومحمد محمود ، برقية لصدقى ، تضمنت اصرارهم على عـــدم العودة للقاهرة ، قبل دخولهم بنى سويف •• ولم تجد الحـــكومة يدا من اجبارهم للعودة ، بقطار خاص فى العاشرة والنصف مساء[١٢٤] ، فظـــل الزعماء ، أربعة وعشرين ساعة محـــاصرين بالمحطة[١٢٥] ، وهـــكذا كانت الحكومة يقظة أمام مخططات المعارضة ، التى كانت تسعى الى نقل الحقيقة للجماهير[١٢٦] ، واعتبرت المعارضة أن هذه المحاولة ، كانت مظاهرة ناجحة ، دلت على عدم شعبية الحكومة ، التى اضطرت لاستعمال القوة ، لكى تمنع الامة من التعبير عن مشاعرها[١٢٧] •

قررت لجنة الاتصال ، أن يسافر زعماء الحزبين ، الى طنطا بالسكة الحديد ، فكتب صدقى للنحاس بمنع زيارته هذه ، لانه يترتب على هـــذه

---

(١٢٣) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٦—٢٧٧ •
(١٢٤) الشعب ٧—٤—١٩٣١ •
(١٢٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٧ •
(١٢٦) محمد أحمد فرغلى : المرجع السابق ص ٤٥ •
(١٢٧) F.O. 4071213, No 47 op. cit.,

الزيارات ، حصول اجتماعات ومظاهرات ، تخل بالنظام والأمن العام .. واعتبر النحاس ذلك اعتداء جديدا للحكومة ، على أبسط قواعد الحرية ، وأصر في رده على ممارسة حقوقه وواجباته كاملة ازاء الوطن ، والسفر الى طنطا ، لدعوة الامة الى مقاطعة الانتخابات الباطلة ، واذا « كان في الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات ، مخالفة في نظــركم لقانونكم ، الذى وضعتموه للانتخابات ، ووصفتموه بأنه من أهم القوانين الاساسية للدولة .. فاننا نرتكب هذه المخالفة في كل يوم ، وفي كل مكان ، ولا نفهم كيف لا تحاكمونا عنه ، بدلا من اصراركم ، على أن تضيفوا الى اعتداءاتكم ، هذا الاعتداء الصريح ، على أبسط قواعد الحرية ، بمنعكم مصريين من زيارة مصريين ، ليختاروا بين الحق والباطل ، وبين الكرامة والمذلة ، وبين دستور أقسم الكل على احترامه ، ودستور من عملكم ، تريدون أن تفرضوه على الامة بالقوة القاهرة ، أما والقانون معنا والامة في صفنا ، فلن ننزل عن حقنا مهما اعترضنا من عقبات ، وعانينا من تضحيات[١٢٨] .

وكانت خطة الوفد والاحرار ، هي التحرك الى محطة القاهرة بأعداد مناسبة ، في اليوم المحدد للسفر الى طنطا .. وكانت الاوامر للبوليس ، تقضى بارجاعهم من المحطة ، وفي نفس الوقت أرسلت الامــدادات من قوات البوليس الى طنطا ، لاحباط هدف الوفد ، في اثارة الاضــطرابات بالمــدينة[١٢٩] .

---

(١٢٨) الشعب ، ٢٧ ــ ٤ ــ ١٩٣١ .

(١٢٩) F.O. 407/213 - No 49 Loraine to Henderson, April 26, 1931.

لقد تحدت المعارضة الحكومة ، وذهب الزعماء الى المحطة ، للسفر الى طنطا .. ووجد المسافرون الابواب موصدة ، والبوليس محيط بهـا ليمنع الدخول ، وأشار البعض بالعودة ، اذ لا قبل لهم لتحدى القـوة ، لكن محمد محمود المتحمس للفكرة ، كما يقول هيكل « تقدم الى الباب ، ودعا من معه لفتحه عنوة ، واندفـع الذين من حـوله ، من الاحـرار الدستوريين ومن الوفديين ، فنفذوا أمره ، فانفتح الباب ، فاذا من خلفه قوة من البوليس ، تريد منع الداخلين ، لكن محمد محمود ، لم يعبأ بهذه القوة من البوليس ، بل اقتحمها .. »[١٣٠] وأثناء اندفاع محمد محمود ، طرح بطربوشه فى الهواء ، والتقطه أحد الاعوان .. وكان فقد الطربوش فى ذلك الوقت ، وبالنسبة لطبقته الاجتماعية ينذر باضطرابات شديدة[١٣١]

ولمـا علمت السلطات بأن أعضاء الوفد ، قـد أفلتوا من حصـار الشرطة ، وركبوا القطار لجأت الى المناورة[١٣٢] ، ففصلت عربة الزعماء عن القطار ، ثم جاءت قاطرة ، جرت عربة الزعماء ، وانطلقت الى صحراء العباسية[١٣٣] ، ثم الى الصف مركز الجيزة ، وصمم الزعماء ، على البقاء فى القطار والصمود .. وانتشرت أنبـاء ذلك بالقاهـرة ، وجاء الكثيرون بسياراتهم يحملون الطعام والشراب[١٣٤] ، وكان معظم الزعماء رجالا

---

(١٣٠) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

(١٣١) Barque.. op. cit.. p. 444.

(١٣٢) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢١٤ .

(١٣٣) F.O. 4071213 No. 50 lorrine to Henderson. May, I, 1931.

(١٣٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ .

يعانون من مختلف الامـــراض ، التى كانت كثيرة من تنتاب المسنين[١٣٥] ، وأقبل الليل وتحرك القطار على مهل ، وأخذ يسير حينا ويقف حينا آخر ، حتى بلغت الساعة التاسعة ، فتوقف القطار بمحطة المعسكر بين المعادى وطره ، و « هناك أمرنا بالنزول طوعا أو كرها ، فـــتركنا القطار ، وركبنا السيارات ، التى أقلتنا الى دورنا ، مطمئنين الى أننا قمنا بعمل ، شغل بال الحكومة وبال الشعب ، ونبه الجماهير ، التى عرفت تفاصيله ، من صحف المساء وصحف الصباح ، الى أن الامر جد خطير ، والى أن الشعب معرض لاحداث لولا جسامتها ، لمـــا عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت منهم هذا الموقف العنيف .. »[١٣٦] .

وحاول الزعماء وعلى رأسهم النحاس ومحمد محمود ، الاقلال من سخافة الموقف ، الذى تعرضوا له بالخطب الحماسية[١٣٧] ، أما فى طنطا فقد واجه بعض النواب والشيوخ الســـابقين ، الى المحطة ، لاستقبال النحاس ومن معه .. وعندما علموا بأن القطار قد أوقف ولن يصل ، قاموا بمظاهرة فى المدينة ، وتمكن البوليس من تفريقها[١٣٨] .

وفى تقرير راسل الى صدقى ، عن محاولته اقناع الزعماء ، بالعودة الى منازلهم ، ذكر أن الزعماء قد نالوا غايتهم ، باثبات أن الحكومة قـــد

---

(١٣٥) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢١٤ .
(١٣٦) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤—٢٧٥ .
(١٣٧) Berque., op. cit., p. 444.
(١٣٨) F.O. 4071213 No 51 loraine to Henderson. May, I, 1931.

قاومتهم بالقوة ، واستعملت قوة البوليس ضدهم[١٣٩] ، وتصدر الحكومة بلاغا رسميا عن هذه المحاولة ، وأنها لم يكن لها « أى أثر فى أى جهة من جهات القطر .. »[١٤٠] .

ولعل صدقى قد أدرك أنه نجح ، فى أن يفسد على الحزبين تدبيرهما ، فى النزول الى طنطا ، الامر الذى يدعو المعارضة الى التفكير ، بعدم تكرار ذلك ، وهو ما يظهرهم بمظهر العجز أمام الجماهير[١٤١] ، ولكن ما لبثت المعارضة أن اتخذت خطوة جديدة ، فى زيارة أخرى لبنى سويف .

لقد استقر الرأى ، على ضرورة القيام بعمل ايجابى ، والاتصال بالجماهير ، واقترح هيكل ، التوجه الى بنى سويف بالسيارات ، وفى غفلة من الحكومة ، ووافق الجميع ، واقتصرت الزيارة على ثمانية أعضاء ، من بينهم زعيما الحزبين ، ووصل الركب المدينة ، وتوجه الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية .. وبدأت المظاهرات ، وأمر صدقى بتفريقها ، ولو باطلاق الرصاص .. وباتت المدينة على أبواب الثورة[١٤٢] ، وأسفرت الاشتباكات، عن اصابة ١٥ ، ٣ قتلى من جانب البوليس[١٤٣] .

وانتهى الموقف بترحيل الزعماء مخفورين الى القاهرة ، التى وصلوها

---

(١٣٩) الشعب ٣—٥—١٩٣١ .

(١٤٠) نفس المصدر عدد ٢—٥—١٩٣١ .

(١٤١) نفس المصدر .

(١٤٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٦—٢٧٨ .

(١٤٣) F.O. 4071213 No 52 loraine to Henderson, May, 3, 1931.

فى الخامسة من فجر اليوم التالى ، وتوجهوا الى محكمة الاستئناف ، للتحقيق معهم ، وما لبثت النيابة أن أفرجت عنهم[١٤٤] .

ويذكر السير برسى لورين ، أن تقارير القنصل البريطانى فى بنى سويف ، وتحقيقات النيابة ، تشير الى أن المنظمين للمظاهرة ، كانوا يمدون المتظاهرين بالحجارة ، التى كانت ترسل للمتظاهرين ، على عربات اليد ، كما حدث فى مظاهرات الاسكندرية ، فى ١٥ يوليو الماضى[١٤٥] .

وكانت هذه الزيارات ، أشبه بالمظاهرات أو الجولات الانتخابية ، وان كانت تدعو الى مقاطعة الانتخابات .. ولقد أثرت هذه الجولات ، فى استثارة الشعور العام ، وزيادة سخطه على الحكومة .. فقد ذكرت هذه الزيارات ، الجماهير بعسف الحكومة ، ومصادرتها للحريات ، ولجوئها الى القوة فى مواجهة الشعب ، كما أثرت ، فى تقوية العزم على مقاطعة الانتخابات[١٤٦] .

ولم تنجح محاولات المعارضة ، فى مزيد من الزيارات .. فقد أبدت المعارضة رغبتها ، فى زيارة دمنهور فى ٧ مايو ، كالزيارة التى قررتها لطنطا فى أول مايو ، ولكن الحكومة قررت إتخاذ اللازم ، لمنع أى تحرك جماعى من القاهرة ، وإذا حاولت المعارضة ، التحرك فرادى ، فسيمنع النحاس ومحمد محمود من مغادرتها[١٤٧] ، وفعلا منع مصطفى النحاس ومحمد

---

(١٤٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٦ — ٢٧٨ ، محمد احمد فرغلى : المرجع السابق ص ٤٥ .

(١٤٥) F.O. 4071213. No 61 loraine to Henderson, May 7, 1931.

(١٤٦) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(١٤٧) F.O. 4071213 No 59 loraine to Henderson, May 6, 1931.

محمود وويليم مكرم عبيد وأحمد خشبة من مغادرة القاهرة(١٤٨) ، في قطار التاسعة والنصف للتوجه الى دمنهور .. ولما فشلت محاولتهم ، توجهوا الى نادى الاحرار ، وحدثت مظاهرة بالقاهرة ، ولكن أمكن تفريقها(١٤٩) . كما منعت الحكومة المعارضة ، من زيارة بعض جهات مديرية الجيزة(١٥٠) .

ويذكر البلاغ الرسمى الصادر فى ٩ مايو ، قيام مظاهرة نسائية ضد الحكومة فى بولاق ، وكذلك العمال والطلبة(١٥١) ، وعندما سيقت النساء المتظاهرات ، قبل ذلك الى مركز البوليس بالمخطة ، طلب صدقى اطلاق سراحهن ، بمجرد سماعه الخبر(١٥٢) .

ومن الطبيعى أن تصاحب أساليب القهر والقوة ، التى تتبعها الحكومة لمواجهة المعارضة .. أساليب أخرى جماهيرية .. مماثلة لاساليب المعارضة .. من أنصار الحكومة ، أو بمعنى آخر من أعضاء حزب الشعب .. فتنشر جريدة الحزب ، طلبات باسم الاهالى ، لمنع زيارة النحاس لبلادها ، مثل ما نشر باسم أهالى كفر الزيات ، مطالبين بعدول النحاس عن زيارة بلدهم ، ذاكرين له ، بأن الذين تقدموا لدعوته « لا قيمة لهم ولا وزن ، وهم نكرات بين مواطنيهم .. »(١٥٣) .

---

(١٤٨) الشعب ٨ مايو ١٩٣١ .

(١٤٩) F.O. 4071213 No 63 loraine to Henderson May, 7, 1931.

(١٥٠) الشعب ١٠ مايو ١٩٣١ .

(١٥١) نفس المصدر .

(١٥٢) F.O. 4071213 No 51, op. cit.

(١٥٣) الشعب ٢٤-٤-١٩٣١ .

كما تنشر الشعب ، استنكارات لحوادث الشغب والاضطرابات . التي تحدثها المعارضة .. مثل بيان رؤساء وسكرتيرى ولجان حزب الشعب بمغاغة الذى تضمن :

أولا — استنكار ما قام به مدعو الزعامة ، من الوفديين ، وبقايا الدستوريين ، من التحريض واثارة الفتن فى البلاد ، مما دلت عليه الحوادث الماضية ، وأحكام محكمة الجنايات .

ثانيا : يطالبون صدقى باشا ، بصفته الزعيم الاوحد ، ورئيس الحكومة ، أن يضع حدا حاسما ، لهذه المهازل حقنا لدماء الابرياء .

ثالثا — استنكار ما تقوم به جرائد المعارضة كل يوم ، وأقوال المتزعمين وأفعالهم ، مستنجدين بالحكومة البريطانية ، للتدخل فى شئوننا الداخلية .

رابعا — يدعون الله أن يديم للامة مليكها المحبوب ، وولى عهده .. وعطفه الدائم على الامة ، سيما عطفه الاخير على منكوبى القطار (حوادث المنصورة)(١٥٤) .

وكان على صدقى رئيس الحكومة ورئيس الحزب ، أن يقوم هو الاخر بزيارات للاقاليم ، ليواجه بها زيارات زعماء المعارضة .. وكان الفرق كبيرا بين التحركين .. فالتحرك الثانى أو زيارات صدقى .. كان يعدها ويشرف عليها رجال الادارة .. فكانوا يسوقون الناس الى هذه اللقاءات .. وأحيانا كما نشرت الصحف ، يلبسون الخفراء والعساكر ،

---

(١٥٤) نفس المصدر ٨—٥—١٩٣١ .

ثيابا مدنية ، ويحضرونهم الى السرادقات ، التى يخطب فيها رئيس الوزارة ورئيس الحزب .. وفى كثير من هذه الاجتماعات ، كان يحدث التصادم بين الجماهير والبوليس ، وتطلق طلقات الرصاص[١٥٥] .

وكانت بداية جولات صدقى الانتخابية فى مصر العليا ، ثم اتجه بعد ذلك الى كافة المديريات[١٥٦] ، ومن الطبيعى أن تهلل جريدة الحزب لمثل هذه الزيارات ، قاصدة بذلك اظهار مدى شعبية صدقى الكبيرة ، لتدحض دعوى المعارضة بجماهيريتها .. ولكن ذلك كان بعيدا عن الحقيقة .

وبعد جولة صدقى فى مدن القناة ، يصل الى المنصورة فى ١٦ ابريل ١٩٣١ ، وهى مركز وفدى كبير ، وخطب فى جمع كبير فى حديقة البلدية[١٥٧] ، وهللت الشعب لهذه الزيارة ، ووصفتها بألفاظ مبالغ فيها ، لا تعبر عن الحقيقة . فقالت الجريدة على لسان مراسلها « شهدت وكم وددت لو شهد القراء معى ، دخول اسماعيل صدقى الى الحصن ، أو كيف تسلم بالاحرى مفاتيحه ، بعد أن ألقى الخصوم بسلاحهم المغلول ، ولم يستطيعوا أن يصمدوا أمام القائد المظفر ، الذى دخل المنصورة ، تحت أقواس النصر ، بين دعاء الالوف المؤلفة من الخلق ، تنتظرها فاذا هى بنيان شاهق من أجساد بشرية ، تعلو بعضها طبقات فوق بعض ، حتى لقد ضاعت معالم الشوارع ، واختفت الاسوار ، التى كان الناس يفدون اليها .. ولم

---

(١٥٥) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٥

(١٥٦) F.O. 4071213 No 24 loraine to Henderson. Mars 17, 1931.

(١٥٧) F.O. 4071213 No 43 loraine to Henderson April 16, 1931.

يبق مكان يسع أحدا جديدا .. »(١٥٨) ، وقالت الجريدة كذلك عن زيارة صدقى لفارسكور .. أن الجموع المحتشدة ، كانت فى كل مكان ، هاتفة بحياة ملك البلاد ، وولى عهده وصدقى باشا(١٥٩) .

وتكشف الشعب كذلك ، عن صناعة هذه اللقاءات ، وعدم جماهيريتها فى نفس العدد ، بما نشرته من بلاغ رسمي للحكومة ، عن هذه الزيارة .. اذ يتضح منه أن حركة الاحتجاج ضد صدقى أثناء زيارته للمنصورة ودكرنس ، كانت قوية وجماهيرية ومؤثرة فيقول البلاغ :

« اليوم (الخميس) أثناء مرور القطار المقل لبعض المدعويين ، للاحتفاء بدولة رئيس الوزراء بالمنصورة ، تجمهر وتظاهر كثير من الاهالي ، بمحطة دكرنس ، وقذفوا أحجارا على القطار وركابه ، وأوقفوه وأنزلوا من فيه ، فحاول البوليس منع المتجمهرين ، فلم يمتنعوا ، فأمدته المديرية بقوة أخرى ، وبعد ذلك وضع المتجمهرون أحجارا وبراميل ، على الخط الحديدي وفصلوا العربات عن القاطرة ، ولم يتفرقوا الا بعد اطلاق أعيرة نارية فى الهواء ، وقام القطار بعد ذلك ، الا أن المتجمهرين أعادوا الكرة ، وقذفوا رجال البوليس الموجودين بالمحطة بالحجارة ، فأصيب منهم ١٢ عسكريا ، وأصيب الضابط رئيس القوة باصابات رضية ، وقتل أحد الاهالى بعيار نارى ، وأصيب ثلاثة آخرون باصابات نارية بسيطة و ٧ غيرهم

---

(١٥٨) الشعب ١٧ - ٤ - ١٩٣١ .
(١٥٩) نفس المصدر .

باصابات رضية خفيفة ، ولا تزال النيابة توالى التحقيق ، وسيصدر بلاغ تفصيلى عن الحادث فيما بعد »[١٦٠] .

كما تؤكد الوثائق البريطانية على جماهيرية المعارضة ، فيذكر السير برس لورين ، أن جمهورا كبيرا هاجم قطار الدلتا ، بواسطة الحجارة ، الأمر الذي تعذر على البوليس مواجهة الموقف ، حتى وصلت الامدادات ، وأطلقت الاعيرة النارية في الهواء ، فتفرق المتظاهرون[١٦١] ... وكانت قيادة هذه المظاهرات ، للدكتور حلمى الجيار من أنصار الوفد[١٦٢] . وهذه الاحداث تشكل صورة متناقضة تماما ، مع ما نشرته نفس الجريدة عن لقاء صدقى بالمنصورة .

ومن الطبيعى ، أن تؤكد الحكومة حقها الشرعى ، فى مقاومة المعارضة فالحكومة تدافع عن النظام المقرر للدولة ، والذى يعد المساس به من الجرائم المعاقب عليها .. »[١٦٣] ، وأن ما تقوم به المعارضة ، يجعل الحكومة والمجتمع المصرى ، فى حالة دفاع شرعى و « يبيح لها استخدام كافة الوسائل ، حتى وسائل القوة ، لرد عادية هذا الهجوم الوفدى ، على الدستور والنظام .. »[١٦٤] ، وهى دعاوى تصبغ أعمال الحكومة بالشرعية

وعلى أية حال ، اشتدت وطأة الحكومة على المعارضة ، خلال شهرى

---

(١٦٠) نفس المصدر .

(١٦١) F.O. 4071213 No 43 op. cit.

(١٦٢) الشعب ٢٢—٤—١٩٣١ .

(١٦٣) نفس المصدر ٧—٤—١٩٣١ .

(١٦٤) نفس المصدر ١—٤—١٩٣١ .

أبريل ومايو فاتخذت خطوات عنيفة ضد الوفديين والاحــرار ، لقيادتهــم الحملات ضد الحكومة ، وتحريضهم الشعب على مقاطعة الانتخاباتالقادمة وحدثت المصادمات بين البوليس والمعارضة ، التى تحدث الحكومة وعقدت أجتماعاتها ، وقتل وأصيب عدد من المصريين ، لا سيما فى بنــى سويــف والقاهرة (١٦٥) ، كما حولت الحكومة ، محررى المســاء والضياء والفــلاح المصري ومصر الى النيابة ، لنشرهم أخبارا غير حقيقية ، وبعبارات مبالغ فيها عن الاحداث الجارية ، وفى نفس الوقت كان قرار مجلس الــوزراء ، بتعطيل الاولى لمدة ٣ شهــور ، والثانية شهريــن ، والاكتفــاء بتحذيــر الثالثة (١٦٦) .

ومهما كان الامر ، فلم ترهب وسائل صدقى زعمــاء المعارضة ، بــل ازدادوا اصرارا على اصرار ، وأصبحت سمعة الوزارة فى الحضيض ، من كثرة وقسوة التنكيل بخصومها ، الذى وصل فى بعض الاحيان ، الى حــد أهدار آدمية بعض هؤلاء الخصوم ، داخل مراكز البوليس .. وأقدمــت الحكومة وهى على هذه الحالة ، بالاعــداد لانتخــاباتها وفــق دستور ١٩٣٠ (١٦٧) .

المؤتمر الوطنى

سبقت الاشارة الى دعوة الميثاق القومى ، الى عقد مؤتمر وطنــى ، لممثلى الامة على أختلاف طبقاتها ، لتأييد ما تضمنه الميثاق .. ولقد حــدد

---

(١٦٥) Zayid., op. cit., pp. 139, 140.

(١٦٦) F.O. 4071213 No. 60 loraine to Henderson May 7, 1931.

(١٦٧) محمد أحمد فرغلى : المرجع السابق ص ٤٥ .

الوفد والاحرار ، يوم الجمعة ٨ مايو ، موعدا لعقد المؤتمر ••• وطلبت المعارضة ، التصريح بعقد المؤتمر من حاكم القاهرة ، ولكنه رفض [١٦٨] •

وازاء اصرار الحكومة على عدم عقد المؤتمر •• قامت المعارضة بعرض قرارات المؤتمر ، على المدعوين له وأقروها ، وهى لا تخرج فى مضمونها على ما تضمنه الميثاق القومى ، وتضمنت :

أولا — التمسك بدستور ١٩٢٣ ، والنظام القائم على أساسه ، هو الوحيد الذى ترضاه الامة •• ويعنى ذلك رفض النظام القائم •

ثانيا حيث أن الوفد والاحرار ، سيقاطعون انتخابات صدقى ، التى ستجرى على أساس دستور ١٩٣٠ •• الى جانب عمليات القهر والضغط على حرية الاهالى •• فأن هذه الانتخابات لا تعبر عن رأى الامة ، وبالتالى فأن المؤتمر يعلن ، أن البرلمان الذى سيعقد بناء على هذه الانتخابات ، لا يمثل الامة ، وأن أى معاهدة أو اتفاق ، مع حكومة تستند الى هذا البرلمان لا تتقيد به الامة •

ثالثا — الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى ، من مصادرة الحريات ، من تعطيل الصحف ، والعبث بحرية القول والاجتماع ، والانتقال من مكان لاخر ، مما أدى الى سفك الدماء ، وأثارة الخواطر ، وتسخير الموظفين ، لاعمال غير متصلة بشئون وظائفهم ، أو واجباتهم الى غير ذلك من الاعمال ، الخانقة لحرية الفرد والجموع •• وهو أمر أثر على البلاد ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا •

---

(١٦٨) F.O. 4071213 No 59. op. cit.

رابعا — رفع هذه القرارات ، لجلالة الملك وأبلاغها لممثلي الدول الاجنبية (١٦٩) والى جانب توقيعات قيادات الوفد والاحرار .. فقد وقع على هذا البيان : شخصيات لا تنتمي الى أحزاب ، بل بعض أمراء البيت المالك ، فقد وقعها الامراء ، عمر طوسون ، محمد على ، عمرو ابراهيم ، سعيد داوود ، النبيل محمد على حليم ، النبيل ابراهيم حليم (١٧٠) ، كما كان من بين الموقعين عدلى يكن ، شيخ الازهر ، حوالى ٤٠ وزير سابق ، وشخصية من كل الاتجاهات (١٧١) ، الامر الذى أعطى هذه القرارات ، الصورة العامة ، وأنها ليست مرتبطة بالحزبية (١٧٢) .

وحاول صدقى أن يدافع عن منعه عقد المؤتمر ، ويدحض قراراته .. ففى حديث صحفى .. أكد أن منعه الاجتماع ليس الهدف منه هو تجنب حرية الاعتقاد ، ولكن ببساطة لتجنب الاضطرابات ، والمحافظة على الأمن العام ، لأن ذلك ما يهتم به الاجانب لحماية مصالحهم .. وأنه متعود على مثل هذه البيانات .. وأن أسوأ ما فيه ، هو أن موقعيه أوصلوه الى ممثلى الدول الاجنبية .. وكان مقصدهم بريطانيا .. فعلى بريطانيا تعتمد المعارضة فى سبيل عودتها للسلطة .. ودافع صدقى عن التهم الموجهة اليه ،

---

(١٦٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٧ ، ١٤٨ .
ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٦ ، ١٤٧ .
F.O. 4071213 No. 64, loraine to Henderson, May 8, 1931.

(١٧٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٩ ، ١٥٠ .
F.O. 4071213 No 74 loraine to Henderson. May 12, 1931.

(١٧١) Berque., op. cit., p. 445.

(١٧٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٠ .

وتسائل بخصوص أتهامه بخنق الحرية .. عن ماذا فعله محمد محمود أثناء وزارته ؟ وعن سياسته الاقتصادية الرهيبة ... تسائل أيضا هل يشارك هذا الرأى ، المولون الاجانب ، الذين يرتبط بعض الموقعين على هذا البيان بهم ؟ (١٧٣) .

وكانت هذه القرارات ، بمثابة حكم بالاعدام ، على نظام صدقى وبرلمانه ، ومعاهدته التى يصبوا الى عقدها مع بريطانيا .. وكان من المفروض ازاء هذا الاجتماع ، أن يكون لهذه القرارات ، صدى أيجابيا لصالح الشعب ، فيشرع الملك ، فى تغيير الوزارة والغاء النظام ... ولكن الملك والانجليز ، كانا لا يزالان موافقين ، على استمرار هذا النظام ، ليستمر الصراع . وتنشغل البلاد به ، بعيدا عن قضية البلاد الاساسية (١٧٤) .

ولقد أستمرت مقاومة الوفد لنظام صدقى ، وفى كل الميادين ، وبأساليب شتى ، فكان قرار مقاطعة البضائع الانجليزية ، للضغط على الحكومة البريطانية ، فى ضوء مناقشة الوفد لموقف حكومة جلالة الملك ... وتقرر أن تبدأ حركة المقاطعة من ١٥ مارس ، وهو يوم الاستقلال ، .. ودعت الصحافة الوفدية بالمقاطعة ، ونظمت الادارات الوفدية ، ولجان المحافظات ، برامجها على هذا الاساس .. وتضمنت هذه الدعوة ، شراء البضائع المصرية بقدر الامكان ، وأذا كان لا بد من شراء البضائع الاجنبية فيجب الا تكون أنجليزية (١٧٥) .

---

(١٧٣) Berque., op. cit., p. 445.

(١٧٤) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٧ .

(١٧٥) F.O. 4071213 No loraine to Henderson Mars 4, 1931.

وأخذ الوفد يشر دعوة المقاطعة ، على أساس أن غاندى ، قد جعل الحكومة البريطانية ، تركع نتيجة سياسة المقاطعة ، وأن الحركة المماثلة فى مصر ، ستؤدى الى نتيجة مشابهة [١٧٦] .

وعندما يتقابل لورين مع صدقى ، لا يثير الاول قضية دعوة الوفد ، لمقاطعة البضائع الانجليزية ، حتى لا يسود الاعتقاد ، بتأثير الانجليز بها وهو ما يجعل الوفد يعتقد ، أنه وجد السلاح الحقيقى ، لاثارة بريطانيا للتدخل ، وثانيا فان المندوب السامى ، لم يشأ أن يترك لصدقى الفرصة ، كى يدعى أنه قد حرضه ، ليتخذ خطوات ضاغطة تجاه معارضيه السياسيين وضد حركة هى فى صالح الصناعة الوطنية .. والدفاع عن المصالح البريطانية [١٧٧] .

ومن الطبيعى أن نتابع دار المندوب السامى ، صدى هذه الدعوة ، فيذكر السكرتير الشرقى ، أنه لمس هذه الدعوة ، فى جولاته فى المديريات فى الفترة من ٢ الى ٦ مارس سنة ١٩٣١ .. وأن حركة المقاطعة كان تأثيرها كبيرا فى المنصورة ، حيث بدأ الطلبة يرتدون الملابس الوطنية [١٧٨] ، وقد سبق الاشارة الى موقف الاحزاب المناصرة لصدقى كالحزب الوطنى من هذه الدعوة .

كما عمل الوفد على التشهير بحكم صدقى ، على المستوى الدولى ، كما حدث أثناء حكم محمد محمود .. ولذا فانه قد استغل ، فرصة عقد

---

(١٧٦) F.O. 407/213 No 38 loraine to Henderscn. Mars 29, 1931.

(١٧٧) ibid.

(١٧٨) F.O. 407/213 enclosure in No 28.

المؤتمر البرلماني الدولى ، بسويسرا فى ٢٠ يوليو ١٩٣٢ .. ومثلث مصر رسميا فى هذا المؤتمر . وحضره وفد رسمى برئاسة يحيى ابراهيم ، وفى نفس الوقت حضر المؤتمر ممثلون عن الوفد المصرى . واصف غالى ، على الشمسى ، حامد محمود بناء على دعوة من المؤتمر .. وفى هذا المؤتمر هاجم يحيى ابراهيم ممثل الحكومة ، الوفد ، ولكن على الشمسى ، وضع مذكرة للرد عليه ، وقرر المؤتمر طبعها ونشرها ، وتوزيعها على أعضاء البرلمان .. وكانت هذه ضربة قاسية ، لنظام وبرلمان صدقى(١٧٩) .

المعركة الانتخابية :

لقد حسم اسماعيل صدقى ، شكل المعركة الانتخابية ، قبل حدوثها وحدد اطارها ، وسبق الاشارة الى قول صـــدقى ، أنه يرحب بمعـــارضة قوية فى البرلمان ، « لاننــا ونحن دســتوريون حقــا ، نحب المعارضــة ولا نتهيبها .. »(١٨٠) ، وهو ما يعنى فوز صدقى بالاغلبية ..

لقد أكد صدقى أكثر من مرة ، عدم خشيته من المقاطعة ، وايمــانه بفشلها ، وأن المقاطعين للانتخابات هم جماعة من الخياليين « شرهم أكبر من خيرهم ، بل عدمهم خير من بقائهم »(١٨١) ، وأنه لن يسمح للارهاب ، فلا مظاهرات أو اجتماعات ، تحرض الشعب على القــانون (١٨٢) ، واذا أرادت المعارضة ، أن تكون الانتخابات هادئة ، وأن لا ترى « جنودا رائحة جائية » ، فما عليها وهى تقاطع الانتخابات ، الا أن « تلزم منازلها ، وتترك

---

(١٧٩) عبد الله محمد عزباوى : المرجع السابق ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .
(١٨٠) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٧٤٦ .
(١٨١) الشعب ٢٣ مارس ١٩٣١ .
(١٨٢) نفس المصدر ٢-٤-١٩٣١ .

هى الناس أحرارا . يقاطعــون حسبما يتراءى لهم •• » ، أما اذا حاول دعاة الفتنة أن يضرموا نارها ، فالجيش دائما على استعداد ، لا للانتخابات ولا للاكراه فى الانتخابات ، وانما لصون الامن من العابثين •• (١٨٣) » .

لم تكن المعركة الانتخابية ، الا حلقة مستمرة ، من المقاومة الشعبية والحزبية لنظام صدقى •• وما كان يوم الانتخابات ، الا قمة فى مقاومة هذا النظام •• فقد جرت الانتخابات ، فى أعقاب ثورات عنيفة ، وسيول غزيرة من الدماء •• فكانت معركة ضارية •• فهى حيوية بالنسبة لصدقى ، الذى كان يؤمن ، بضرورة وجود برلمان ، لانه لا يؤمن «بحوامه دكتاتورية مصرية » •• وفى ضوء مسلك الملك ، ازاء الوزارات التى تعتمد على مساندة القصر لها •• أدرك صدقى ، أنه لا يتوقع الا القليل من تلك المساندة ، على المدى الطويل ، ولهذا « كان مقتنعا بأن البرلمان قد يمد وزارته بالتأييد ، ويعطيها شكلا من الشرعية ، يكون من المحتمل جدا ، أن تتخذ معه نظاما لحكومة مستقرة ، ولذلك كان هذا هو الحل الاجدى » (١٨٤) .

وتعلق السيدة فاطمة اليوسف ، على استكمال صدقى لشكل دولته ، قائلة « كان صدقى يستكمل لحكمه كل أشكال الشرعية •• حزب وبرلمــان وأغلبية وجريدة •• دون أن يكون له جوهر الحكومة الشرعية ، وهو التأييد الحقيقى من أغلبية المواطنين •• » وتؤكــد زوال هــذا البناء الهــش ، وتتساءل ••• «أكان يجهل أن كل ما يصنعه ، سوف يتداعى وتذروه الرياح ما دام الناس له كارهين •• » ؟ (١٨٥) .

---

(١٨٣) نفس المصدر ١ــ٥ــ١٩٣١ .
(١٨٤) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .
(١٨٥) فاطمة اليوسف : ذكريات ص ١٥٤ .

ومن ناحية أخرى ، فان المعارضة بمقاطعتها الانتخابات ، كانت تهدف — كما سبق الاشارة — الى سحب القاعدة من تحت النظام الجديد ، حتى لا يستطيع الادعاء بتمثيله للشعب ، وهو ما يحول دون وقوع اتفاق ، بين نظام صدقى والحكومة البريطانية [186] ، وهو ما كان يهدف اليه صدقى ، فهو «أول من يسعى لهذا الاتفاق ويرحب به» [187] ، وبالتالى كانت ضراوة المعركة .

كان على صدقى ، أن يخوض المعركة الانتخابية ، ويفوز بالاغلبية .. فالمعركة مصيرية بالنسبة لنظامه .. ورغم تفصيل الحكومة المعركة الانتخابية ، بقانون جديد ، أبعد الوفد ، وجماهيريته الشعبية عن هذه المعركة .. فقد سارت الامور فيها بشكل قهرى ودموى .

فلقد دخل صدقى الانتخابات ، معتمدا على طبقة اجتماعية رجعية فى الريف ، وكبار الرأسماليين ، الذين كانوا يشكلون الرأسمال الاستعمارى ، أمثال أحمد عبود ، الذى دأب على تأييد الانقلاب فى الداخل والخارج ، وعبد الرحمن البيلى رجل الرأسمالية المصرية الكبيرة ، وطلعت اللوزى ، وغيرهم من الذين أيدوا ودعموا الانقلاب ، ومصلحة الرأسمالية المصرية الكبيرة ومنهم صدقى نفسه .. فقد كان نظام صدقى للرأسمالية المصرية الكبيرة . تعاملا مستقرا مع رأس المال الاستعمارى ، فى استغلال الجماهير وضرب العمال [188] .

---

(١٨٦) نوال راضى المرجع السابق ص ٢٧ .
(١٨٧) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ٧٤٥ .
(١٨٨) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ، ص ١٧٩ .

بالاضافة الى ذلك ، ولكى يضمن الفوز فى المعركة القادمة •• استخدم صدقى وسائل القهر فى تدعيم نظامه •• وفى معـركته الانتخابيـة •• استخدم البوليس والجيش ضد المعارضين، وحارب حرية الرأى ووسائل النشر وأصبحت أخبار انذار أو تعطيل الصـحف ، أخبارا يوميـة •• ومنـع الاجتماعات ، وعزل القضاة والعمد وكبار الموظفين ، وتعسف أمام ذوى المهن الحرة ، لكى يجبرهم على الانضمام الى صفه •• وأغلقت حكومته المحالج والمصانع ، لاسباب ملفقة ، للتنكيل بأصحابها [١٨٩] •• كما قام صدقى ، وقاية لنظامه من العمال والوفد ، باغلاق دار اتحـاد العمال فى ١٥ مارس ١٩٣١ •• اذ كان الاتحاد قد أخذ ينظم صفوفه ونقاباته — وهو أمر يؤدى الى بروز قوة الطبقة العاملة — وقد حرم صدقى الطبقة العمالية من المشاركة السياسية ، وفق قانونه الانتخابى وكانت هناك من الشواهد، ما يدل على أن هناك صلة وثيقة ، تربط بين الاتحاد والوفد ، فتشـددت الحكومة فى حربها للطبقة العمالية •• وشنت على النقابيين حربا فى أرزاقهم •• فكانت تفصلهم •• أو تقبض عليهم بين آونة وأخرى ، وتزج بهم فى سجون الاقسام بنواحى القاهرة [١٩٠] ، وفى نفس الوقت اختصت الحكومة أنصارها ، والمنفذين لسياستها الارهابية ، بكل المزايا والترقيات ، ومنحت الصفقات من أملاك الحكومة ، مقابل ما سمى استبدالا ، لجزء من معاشهم، خولفت فيها اللوائح والقوانين [١٩١] •

ويحتج رجال القانون ، على كل اجراءات صـدقى ، فى عـريضتهم

---

(١٨٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
(١٩٠) رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ص ٩٣ ، ٩٤ .
(١٩١) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ص ١٧٩ .

الموجهة للملك ، وقد عثر هيكل على مسودة لها .. واستعرضت العريضة هذه الاجراءات ، من الغاء للدستور وقتل للحريات ، واكراه الموظفين ليكونوا أداته فى تنفيذ هذه الاجراءات .. واستخدامه الجيش والبوليس لتحقيق أغراض نظامه ، ودفعه لرجال الادارة « كى يقوموا أثناء الحركة الانتخابية ، التى تحاول اكراه الناس على الاشتراك فيها ، بكل ما يحقق أغراضها ، وما يخالف القانون فى سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم فى سبيل هذه الغايات .. »[١٩٢] وعلى الرغم من كل هذه الاجتماعات المستمرة للهيئات والاحزاب ، وقرارات المؤتمر الوطنى .. استمرت الوزارة فى تنفيذ خطتها ، لاتمام العملية الانتخابية[١٩٣] .

ويرد صدقى ، على الشروط التى رآها مستر سبندر ، لضمان سلامة الانتخابات القادمة . والتى نشرتها جريدة النيوزكرونكل .. فعن الشرط الاول ، الخاص بضمان حرية جميع الاحزاب فى الاتصال بالناخبين .. يرى صدقى أنه فتح الباب واسعا ، للنضال الانتخابى ، بشرط أن تشترك الاحزاب فى الانتخابات ، ولكن حزبين من أحزاب مصر ، قررا مقاطعة الانتخابات ، وأعلنا أن كل اتصال لهما بالناخبين ، هو لدعوتهم لمقاطعة هذه الانتخابات .. وهذه جريمة يعاقب عليها جنائيا .. ولقد تساهلت الحكومة مع هذه الاحزاب فى البداية ، وتركت لها حرية الاتصال بالجماهير فكانت النتيجة وقوع حوادث عنيفة ، فى مصر وبور سعيد وطنطا وبلبيس والمنصورة والاسكندرية .. فالمعارضة كما يقول صدقى هى المسئولة عن

---

(١٩٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ .
(١٩٣) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٨ .

هذه الاضطرابات ، وقد أجمعت أحكام محاكم الجنايات ، فى قضايا هذه الحوادث •• على أن التحريض على أعمال العنف ، كان من زعماء الوفد ، الذين يقصدون اجبار انكلترا ، على التدخل فى شئون مصر ، وهذا « مالا يرضاه لمصر ولا لانكلترا نفسها »(١٩٤) •

•• وطلب سبندر فى شرطه الثانى ، ألا يكون هناك ارهاب ، ووافقه صدقى ، وأكد أن حكومته ضد الارهاب ، وكل ما تتخذه الحكومة هو لمنع الطوارىء ، ولا يصح أن يعتبر ذلك ارهابا •• وانما وقاية من الفوضى ، والوقاية دائما خير من العلاج •

ووافق صدقى سبندر على شرطه الثالث ، بأن يكون الاقتراع سريا ، وهو أمر نص عليه قانون الانتخاب •• وأكد بالنسبة لشرط سبندر ، بأن تلزم الجنود ، ثكناتها فى أيام الانتخابات ، بأن هؤلاء الجنود ، لا شأن لهم بالعملية الانتخابية ، ولكن وجودهم عند الحاجة ، هو لاقرار الأمن ، ومنع أثر المهيجين السياسيين ، فى عرقلة وصول الناخبين لصناديق الانتخابات •• وبالتالى فمهمتهم حماية البلاد من خطر الفوضى ، التى قد تضطر انجكلترا بسببها الى التدخل ، وهو مالا يرضاه صدقى ، الذى أكد على عدم استخدام الجيش ، الا اذا اضطرته الى ذلك أعمال المعارضة •• أما ما أثاره سبندر ، حول مسلك الحكومة ازاء صحف المعارضة •• فيبرر صدقى أعمال حكومته ، فى تعطيل وانذار الصحف ، بأنها كانت تنشر أقذع المطاعن ، وأبعد الاكاذيب ، فضلا عن مخالفة القوانين ، وتعريض البلاد

---

(١٩٤) الشعب ١ـ٥ـ١٩٣١ .

لخطر الفوضى .. وأن الحكومة ، فى اتخاذها الاجراءات ضد هذه الصحف، كانت مكرهة(١٩٥) .

وهكذا جعل صدقى لحكومته ، حق استخدام كل الوسائل غير المشروعة، فى حالة الضرورة ... وهى التى تقدر هذه الضرورة دون غيرها .. واضعا بذلك ، اطار العنف لمعركته الانتخابية ، التى قررت المعارضة مقاطعتها .

وأصدر الوفد والاحرار الدستوريون ، بيانا حماسيا فى ١١ مايو ١٩٣١، لدعوة الجماهير لمقاطعة الانتخابات ، حتى تسترد البلاد دستورها وكرامتها ، التى أهدرها رجبل الصناعات والسراى ، ويطلب البيان من الجماهير أن تبرهن « أن فى السويداء رجالا .. » ، وأن « الامة مصدر السلطات ، لن تخضع للذل ولن تضام فى كرامة بنيها .. » ، ويطلب من كل مصرى أن يؤدى واجبه ، حتى تسترد البلاد دستورها ، وتثبت أقدام الحق والعدل فى مصر(١٩٦) ..

ومن جهة أخرى ، تصدر الحكومة بيانا ، لتطمئن أنصارها على حياتهم يوم الانتخاب ، وأنها ستتصدى لكل عبث ، ينال حياة وأملاك الناس ، وتؤكد وزارة الداخلية ، أنها اتخذت أكثر عدة، لحماية الناخبين فى المدن والارياف ، من كل عبث ينال أشخاصهم أو أملاكهم ، ولن يستطيع كائن من كان ، العبث بحرية الناس ، فى القيام بواجبهم الانتخابى ، وأنذر البيان

---

(١٩٥) نفس المصدر ..
(١٩٦) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٤٥ .

« كل من تسول لهم نفوسهم ، التعرض لحرية الناخبين ، أو أية محاولة للاعتداء عليهم ، بعظم المسئولية التى تقع عليهم »(١٩٧) .

وانتظر الجميع يوم الانتخاب .. المعارضة تثق فى مقاطعة الامة كلها لهذه الانتخابات .. وصدقى يأمل فى انتخابات يفوز فيها ، لتضفى الشرعية على نظامه(١٩٧) ، وحدد الامر الملكى أيام ١٤،١٦،١٨ مايو ، لانتخاب المندوبين ، وأول يونيو لانتخاب النواب(١٩٨) .

لقد أكدت كافة الشواهد ، حتى تقارير الخارجية البريطانية ، سيطرة المعارضة على الريف المصرى ، وليس بوسع أى حكومة ، ولو بتأييد المندوب السامى ، تنفيذ خططها ، دون قمع شديد ، الامر الذى يلهب الشعور العام، ويؤدى الى صدامات عنيفة ، تؤدى الى التدخل البريطانى ، وهو ما قد يترتب عليه قيام ائتلاف وطنى ، معادى لبريطانيا والنظام .. وهو أمر يودى الى ضرب المصالح البريطانية ، والتسوية النهائية .. وكان من رأى هندرش ، توجيه الزعماء للائتلاف ، ولكن لورين نصح بالتريث حتى تجرى الانتخابات ، فلعلهم يجنون ثمرة هذا القمع(١٩٩) .

ولقد أرسلت دار المندوب السامى ، ممثليها فى أرجاء البلاد ، للتعرف على الموقف الانتخابى ، ويبرق لورين الى حكومته بتقارير مستر جرافتى سميث ، ومستر سمارت ، حول هذا الموضوع ... ولقد فسرت المعارضة ذلك ، على أنه محاولة استطلاعية للموقف الانتخابى .. واعتقد الوفد

---

(١٩٧) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(١٩٨) F.O.407121З No 48 loraine to Henderson april 27, 1931.

(١٩٩) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال .. ص ٤٥٨ .

والاحرار ، بأن ذلك هو الخطوة الاولى ، لكى تتحول حكومة جلالة الملك ، عن مسلك الحياد الى الاطاحة بالنظام الحالى[٢٠٠] .

ومن الطريف أن هذه الجولات ، قد توافقت مع جولات صدقى فى المديريات ، ويذكر لورين ، أن هذا التوافق كان مصادفة .. وعلى أية حال فقد اتصل صدقى بكين بويد ، بخصوص هذا التوافق .. وهو ما يعطى المعارضة الفرصة لاستغلاله ، كما حدث عند زيارة مستر سمارت للمنصورة .. ولقد تفهم لورين الموقف ، وطلب من مستر جرافت ، اسقاط أسيوط من برنامج زيارته ، والبقاء فى الاقصر ، وينتظر رحيل رئيس الوزراء شمالا ، قبل أن يستمر فى جولته .. وعند وصول صدقى للقاهرة ، أكد تخـوفه السابق لمستر لورين ، وقدم برنامج جولاته الانتخابيـة ، فى المنيا وبنى سويف ثم الدلتا بعد ذلك ، وحتى لا يتكرر التوافق بين جولاته ، وجولات السكرتير الشرقى ، وحتى لا تستغله المعارضة ، أصـدر لورين ، أوامره لمستر سمارت ، بتأجيل جولاته[٢٠١] .

ومما يهمنا فى هذا الصدد ، هو توالى ارسال تقارير هذه الجولات الى الخارجية البريطانية ، ففى تقرير السـكرتير الشرقى ، عن جـولاته فى الزقازيق والمنصورة والمحلة الكبرى ، فى الفترة من ٢ الى ٦ مارس ١٩٣١ ، يتضح أنه ليس هناك من الشواهد ، لكى يحرز صدقى التأييد الشعبى فى هذه الاماكن .. ففى الشرقية حيث عائلة الاباظيـة ، وهى من مـؤيدى صدقى ، ويمكنها السيطرة عدد كبير من الفلاحين ، رغم ما تحظى به من

---

(٢٠٠) F.O. 4071213 No 36 loraine to Henderson. Mars 23. 1931.

(٢٠١) ibid.

كراهية وعدم ثقة ٠٠ وأن العائلة المنافسة لها ، وهى عائلة شمسيس Shamsis تحتاج لمساعدة الوفد ، لكى تواجه الاباظية ٠٠ والعناصر العربية بالشرقية ، يمكن جذبها لجانب الحكومة ، وإجمالا فانه فى حالة الانتخابات الحرة ، فان المديرية ستعطى صوتها للوفد ٠٠ ولكن يمكن للحكومة ، تحويل الانتخابات لصالحها بدون اللجوء الى أساليب انتخابية، أكثر فظاعة ، من التى استخدمتها معظم الحكومات المصرية ٠٠ أما الدقهلية، فهى وفدية بدرجة كبيرة ، ولن تنال الحكومة أى تأييد محلى ، تعتمد عليه فى حملتها الانتخابية ٠٠ ومركز المحلة الكبرى ، فان اهتمامه بالعمل أكثر من السياسة ٠٠ يمكن أن يكون للحكومة ، رغم القبضة الوفدية القوية فى سمنود: ٠٠٠ وبالنسبة لطنطا — والتى لم يتضمنها برنامج الزيارة — فهى غالبية الوفد ٠٠٠ وبصفة عامة يرى السكرتير الشرقى ، أن دعوة مقاطعة الانتخابات ، ستكون بدون فعالية فى الشرقية ، ولكنها مؤثرة فى الدقهلية ٠٠ ويتحفظ فى رأيه بالنسبة للغربية ٠٠ ويتوقع بأن الحكومة ، سوف تستخدم سلطتها ، لتواجه مجهودات المعارضة لمقاطعة الانتخابات(٢٠٢) .

وتستمر دار المندوب السامى ، فى متابعة تطورات الموقف الانتخابى، وبادارتها المختلفة ، فيقدم مدير الادارة الاوروبية ، قوائم المرشحين فى مديريات القطر ، للمندوب السامى ، الذى يرسلها بالتعليق لحكومته(٢٠٣) . ويذكر لورين أن نصيب حزب الشعب ، فى هذه القوائم ، هو نصيب الأسد، وستكون نسبة المقاعد بينه وبين حزب الاتحاد ٣ الى ١ ، كما سبق الاتفاق،

(٢٠٢) F.O. 4071213 enclosure in No 28 op. cit.
(٢٠٣) F.O. 4071213 No 56 loraine to Henderson april 24, 1931.

رغم معارضته على ماهر[٢٠٤] ، ويضيف أن صحافة المعارضة تشير الى أن الحكومة ستضع عددا من المرشحين ، لمعارضة مرشحيها ، لكى تصبغ على المعركة الانتخابية ، صبغة الجدية ، وبالتالى فقد اتفق الوفد والاحرار ، بأنهم لن يعترفوا بأى مرشح ، يدعى أنه ينتمى الى أحد الحزبين[٢٠٥] .

واستعدت كافة الاطراف ... المعارضة والحكومة ... للمعركة الفاصلة ، ويرسل لوريان الى حكومته ، قبل بدء الانتخابات بيومين ، عن أساليب الوفد المتعددة ، لافساد العملية الانتخابية ، على النحو التالى :

١ — رشوة الناخبين فى المرحلة الأولى ، لكى يتركوا الدوائر الانتخابية ، أثناء عملية التصويت .

٢ — تأجير العاطلين للقيام بمظاهرات تقودها النساء ، ليجذبوا البوليس بعيدا ، عن مقار لجان التصويت ... حتى يتاح للجان الوفدية ، مهاجمتها وكسر صناديق الانتخاب ، وتمزيق الاوراق .

٣ — العمل على نشر الشائعات ، عن الاضطرابات فى الدوائر الانتخابية الاخرى ، بهدف تشجيع الجماهير ، على حذو نفس المسلك .

٤ — يقوم الفوضويون بالتهديد بغلق المحلات ، والا تعرضت للخسائر .

٥ — التهديد كذلك بأتلاف حاصلات ، هؤلاء الذين يرفضون مقاطعة الانتخابات[٢٠٦] .

---

(٢٠٤) ibid.
(٢٠٥) ibid.
(٢٠٦) F.O. 407/215 No. 75 loraine to Henderson, May 12, 1931.

ولا شك أن فى ذلك ، كثير من التجنى على الوفد ، وحركة المقاطعة ، على اعتبار أنها مأجورة ، أو تعتمد على التهديد والعنف •• والواقع يخالف ذلك••فقد صمدت الجماهير أمام أساليب صدقى،وكان منهم القتلى والجرحى مما ينفى عدم وطنيتها ، أو أنها مأجورة ، أو قائمة على التهديد والخوف •

فلقد شبه الرافعى ، مقاطعة انتخابات صدقى ، بمقاطعة الشعب المصرى للجنة ملنر عام ١٩١٩ ، من حيث أحكامها واتساع مداها •• بل أن تضحيات البلاد من القتلى والجرحى ، فى هذه الانتخابات ، كانت أعظم وأكبرمن تضحياتها ، فى مقاطعة لجنة ملنر(٢٠٧) • كما ذكرت السيدة فاطمة اليوسف ، أنها كانت تطوف على لجان الانتخابات ، فتراها خاويةوالحوانيت القريبة منها خاوية مغلقة(٢٠٨) ، وازاء هذه المقاطعة ، أصدرت الحكومة الى رجال الادارة ، تعليماتها ، باجبار الناس على الذهاب الى صناديق الانتخابات ، وكان من نتيجة هذا الاجبار ، حدوث المصادمات والعنف ، وخروج المظاهرات ، مما استدعى استخدام أعداد كبيرة من القوات ، للسيطرة على الموقف(٢٠٩) •

لقد حاصرت الجماهير الدوائر الانتخابية ، وقامت مظاهرات عديدة فى القاهرة والاقاليم ، وحدث تصادم بين البوليس وهذه المظاهرات ، التى قابلها الجنود بمنتهى الشدة •• وكان رجال الادارة يعملون جهدهم ، لاحضار الناخبين بالقوة(٢١٠) ، وأوعزت الحكومة للجان الانتخابية أن

---

(٢٠٧) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٠ .
(٢٠٨) فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١٥٥ .
(٢٠٩) محمد احمد فرغلى : المرجع السابق ص ٤٦ .
(٢١٠) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٨ .

تزور محاضرها ، بحيث تثبت حضور الناخبين كذبا وزورا[٢١١] ، فكانت عمليات الانتخاب كلها من صنع الادارة ، فهى انتخابات مزورة •• وكان صدقى باشا ، هو مخترع هذا النوع من الانتخابات •• فقد سبق له ذلك فى عام ١٩٢٥ ، عندما كان وزيرا للداخلية ، وكرره وبشـــكل أوســع ، عام ١٩٣١ ، وهو وزير الداخلية ورئيس للحكومة[٢١٢] •

لقد كانت الاخبار ترد القاهرة ، بصورة بعيدة عن الواقع •• فقـــد حوت هذه الانباء ـ بأن بنادر ومديريات ، كانت وفدية ، اقترعت لصالح حزب الشعب ـ بنسبة تصل الى ٩٠٪ من الناخبين •• كما تميزت هـــذه الانتخابات ببعث الاموات ، ليدلوا بأصواتهم لصالح صدقى[٢١٣] • ولقد أدرك برسي لورين مدى هذا التزوير ، فقد كتب جرافتى سميث فى مذكراته، بأن مجموعات من الاشخاص التعساء ، كانت « تساق من لجنة انتخابية ، الى لجنة انتخابية أخرى ، ليضعوا علاماتهم على أوراق الانتخابات ، بينما ذكر سير روبرت جريج أن بستانيه ، أخبره ، أنه أدلى بصوته حوالى عشر أو احدى عشر مرة مختلفة ، تحت أسماء متنوعة »[٢١٤] •

لقد صاحب التزوير فى الانتخابات ، أساليب البطش والقهر للقوى الشعبية ، التى وصلت الى الذروة ، فى مقاومتها لانتخابات صـــدقى ••

---

(٢١١) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال ... ص ١٨٠ •
عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٥ •
(٢١٢) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٨ ، ١٤٩ •
(٢١٣) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال ص ١٨٠ ، ١٨١ •
(٢١٤) عفاف لطفى السيد : المرجـــع السابق ص ٢٣٣ •

وشملت المقاومة المديريات المختلفة ، وأنحاء متفرقة من البلاد •• وقطعت الحكومة الاتصالات التليفونية ، بين المدن والقرى[٢١٥] •

كانت العاصمة صباح يوم الانتخابات ، وكأنها ميدان قتال ، فقوات الجيش والبوليس منتشرة ، وكذلك المظاهرات في كل مكان •• وحطم المتظاهرون مركبات الترام ، وحاصروا الدوائر الانتخابية ، بينما الرئيس يحمل الناس بالقوة اليها •• وكان التصادم في كل مكان ، وأريقت الدماء ، وأزهقت الارواح •• وانتشر مراسلو الصحف المصرية والاجنبية ، فى الاماكن المختلفة ، لينقلوا لصحفهم ، صورة لما يجرى فى ميدان المعركة بين الامة والحكومة[٢١٦] •

لقد شملت المقاومة للانتخابات ، مناطق ريفية وعمالية •• فاشتراك الفلاحين والعمال ، فى مقاومة نظام صدقى ، وعلى هذا النطاق •• يدل على الطابع الطبقى لهذا الانقلاب ، والذى أصاب الفلاحين والعمال ، بمزيد من الفقـر[٢١٧] •

ففى بلدة دقادوس بميت غمر ، أسفرت مظاهرة الفلاحين ، عن مقتل مساعد حكمدار الدقهلية ، حيث قدم أهلها من فلاحين وغيرهم ، سبعة عشر قتيلا[٢١٨] • واجتاحت المظاهرات الدقهلية ، وقبض على زعمائها ، وقدموا للمحاكمة ، فمثلا قبض على ٤٠ فردا ، لانهم تجمهروا فى ناحية ميت محسن مع آخرين ، فى ١٦ مايو ١٩٣١ ، بحالة تجعل السلم العام فى خطر ، لكونهم أكثر من خمسة أفراد ، وذلك بقصد التأثير على السلطات ، فى أعمالها ، الى

---

(٢١٥) نفس المرجع ص ٢٣٢ •

(٢١٦) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤ •

(٢١٧) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق ص ٢٣٢ •

(٢١٨) مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤

جانب التهم الاخرى ، كاتلاف الاسلاك التليفونية والتلغرافية ، الموصلة بين ميت محسن وميت غمر والمنصورة ..واقتحامهم لجنة الانتخابات ، التى كان مقرها « منزل عبد الشافى رمضان العمدة » ، واختطافهم صناديق الانتخابات ، واعتدائهم على رجال القوة العمومية ، أثناء تأدية وظيفتهم ، وهى المحافظة على النظام ، وعلى عملية الانتخابات ، وأحدثوا الاصابات ببعضهم[٢١٩] .

وتذكر جريدة الشعب ، أن دعاة الشعب ، هجموا على صناديق الانتخابات ، فى دوائر ميت غمر وتمى الامديد وطناح واختطفوها .. ولكن الادارة تمكنت من قمع الشعب ، وحماية حرية الانتخابات ، واستمرار حركتها[٢٢٠] ، ووقعت الحوادث الدموية فى بعض القرى ، بسبب التصادم بين البوليس والاهالى ، لمقاطعتهم الانتخابات ، فقتل ستة فى ميت غمر ، وجرح ٢٣ وقتل عشرة من أهالى مركز المنصورة ، وجرح الكثير ، وقتل واحد وجرح ١٢ فى شبين القناطر ، وقتل رجل فى حلوان ، وغلام صغير فى زفتى[٢٢١] ، كما حدثت المظاهرات فى الغربية والمنوفية أمام مقار لجان الانتخابات ، وأمكن تفريقها .. وكانت الخسائر فى المنوفية ، واحد قتيل ، وجرح ضابط بوليس ، كما جرح اثنان من الجماهير ، وفى الغربية قتل ثلاثة وأصيب خمسة ، ولم تحدث اصابات للاجانب[٢٢٢] ، أما قوات الحكومة ،

---

(٢١٩) الوقائع المصرية العدد ١٤ فى ١٨ فبراير ١٩٣٢ .
(٢٢٠) الشعب ١٩ مايو ١٩٣١ .
(٢٢١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥١ .
(٢٢٢) F.O. 4071213 No 79 loraine to Henderson May 14, 1931.

فكانت إصابة ٣ضباط وموظف و١١رجل (٢٢٣)،كذلك كانت الخسائر فى دلبانا dillpona ، ٥ قتلى وجريح واحد (٢٢٤) .

كما شارك العمال فى هذه المعـركة .. وكان لعمال الورش الاميرية فضل السبق ، اذ قاموا بأعنف مظاهرة ، شهدتها منطقة بولاق ، هاتفين بدستور ١٩٢٣ ، وسقوط نظام صدقى .. واتسع نطاق المظاهرة ، وانضم اليهم عمال المطابع الاميرية .. وتوجهت هذه الجموع ، الى نادى السكة الحديد ، لتؤلف أكبر تحـد عمالى للحكومة .. حاولت قوات صدقى تطويق هذا التجمع ، واطلقت الاعيرة النارية .. فعادت هذه الجموع الى السـكة الحديد ، وقام عامل البوابة عند مزلقان النجيلى باغلاقها ، فـلم تتمكن القوات من ملاحقتهم ، وفى ورش السكة الحديد ، أتلف العمال القاطرات، وحملوا معهم ما استطاعوا من قطع الحديد ، والصماويل وأسياخ الحديد، ليواجهوا بها قوات الجيش والبوليس ، المحيطة بهم ، للخـروج خارج الورش ، للالتحام بباقى أفراد الامة ، ليعلم الجميع والعالم ، رفض شعب مصر لنظام صـدقى .

استخدم العمال المياه الساخنة ، لمطاردة هذه القوات ، وأحدث ذلك ارتباكا فى صفوف القوات المسلحة .. فطلب صدقى من شركة المياه ، قطع المياه عن الحى كله .. وبذلك سقط أهم سلاح من أسلحة المعركة ، من أيدى العمال ، ودعم صدقى القوة ببولاق ، حتى يعطى العمال والوفد ، درسا لا ينسوه ، وسقط الكثير من العمال ، مضرجين فى دمائهم ، وجرح الالاف

---

(١٢٣) F.O. 4071213 No 81 loraine to Henderson May 16, 1931.

(١٢٤) F.O. 4071213 No 91 lorane to Henderson May 19, 1931.

.. وأمرت الحكومة بابقاء جثث العمال ، الذين قتلوا داخل العنابر ، فترة لتكون عبرة .

ويحكى — طه ابراهيم عودة — كشاهد عيان من العمال ، هذه الاحداث ، بقوله « فى الوقت ده يعنى وقت الاضراب ، اللى حصل ، حرقوا مدرسة أمير اللواء ، ورموا استمبه مليانة شحم ، أثناء اجراء الانتخابات بتاعة صدقى،العمال لما ثاروا على الحكومة ، كانوا مسلحين ومسلحين بايه؟ بالحديد والصماويل والاستمبات ، وأخذوا يضربوا البوليس ضرب جامد ، وكان رجال البوليس ، بيستخبوا من شدة ضرب العمال عليهم ، وسلط العمال عليهم أيضا ، خراطيم الميه السخنة ، الموجودة داخل ورش ، العربيات ، حتى يتفرقوا ، لكن صدقى ما سكتش ، اتصل بشركة الميه ، وطلب منها أنها تقطع الميه عن العمال ، بالطريقة دى زائد الجيش ، وقوات أخرى من البوليس انهزم العمال ، وتغلب عليهم البوليس ، ومات عدد كبير منهم داخل العنابر ، .. علاوة على اللى ماتوا ، وهما بيهربوا عند مزلقان النجيلى .. »(٢٢٥) .

وفى تقرير لراسل عن أحداث بولاق فى ١٤ مايو ، يؤكد أن مكمن الخطر كان يتركز فى بولاق ، فشوارعها الضيقة ، قد ساعدت الصبيان على مهاجمة البوليس ، والهرب قبل اللحاق بهم .. وأن ورش السكة الحديد، كانت دائما مركزا للفوضى والخطر ، بالنسبة للمدينة ، لطبيعة رجالها -

---

(٢٢٥) نوال راضى : أضواء على الحركة العمالية ، ص ٤٢—٤٤ .

وبتجمعاتهم الكبيرة فى موقع واحـد ، وزادت هـذه الخطورة ، لتقارب الورش فى هذا الحى المزدحم الفقير(٢٢٦) .

وتؤكد بلاغات وزارة الداخلية ، خطورة هذه الحوادث ، التى حدثت فى أحياء شبرا وبولاق والوايلى .. وأن عـدد المتوفين ١٢ ، والمصـابين بمستشفى القصر العينى ١١٩ ، منهم اثنان فى حالة خطيرة .. كما أصيب ٣٠ عسكرى وصف ضابط واثنين من الضباط ، وكذلك أربعة من عسـاكر الجيش ... ويعترف البلاغ بشدة الحركة ، فانه « نظرا لكثرة وأهميـة ما وقع من حوادث التخريب والاتلاف ، وتعـدد جهاتها بداخـل العنابر وخارجها ، سواء أكان واقعا على القاطرات أو العربات ، أو غـيرها من الممتلكات ، ستصدر الوزارة فيما بعد بلاغا آخر ، حتى تمكن التحقيق ،من حصر صنوف التخريب ، والجهات التى وقع فيها .. »(٢٢٧) .

ويصدر بلاغ آخر ، عن كيفية حدوث هذه الحوادث فى ١٤ مايو ، وكيف اضطر البوليس الى اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، بعد اطلاقه فى الهواء للارهاب دون جدوى .. كما تحدث عن مظاهـرات العمال ، فى شارع بولاق الجديد وفؤاد والسبتية ، وما أحدثوه من تلفيات كثيرة(٢٢٨) .

ومن الطبيعى أن يتابع لورين الموقف ، ويبرق لحكومته بتطوراته ، فيذكر فى رسالاته مظاهرات القاهرة ، خصوصا فى حى بولاق ، بواسطة الطلبة وعمال سكك حديد مصر .. وقد أحرقت ٦ عربات ترام ، ٦ عربات

(٢٢٦) F.O. 4071213 No 85 loraine to Henderson. May 16, 1931.

(٢٢٧) الشعب ١٦ مايو ١٩٣١ .

(٢٢٨) نفس المصدر ٥ يونيو ١٩٣١ .

للسكك الحـــديد .. كما ذكـر القتـلى وأن من بينهم أحـــد الرعايا البريطانيين[٢٢٩] ، كما يبلغ حكومته بزيادة عدد القتلى الى ثـلاثة عشر ، لوفاة أحد المصابين من الجمهور .. ويشير الى هدوء الموقف نسبيا عمـا حدث فى ١٤ مايو[٢٣٠] ، ويخبرها كذلك بعدد الضحايا والجرحى بالقاهرة، والغربية والمنوفية[٢٣١] .

أما صدقى باشا ، فكما يذكر محمـد زكى عبـد القادر ، عن رواية دسوقى أباظه باشا ؛ الذى قابل صدقى يوم اشتباكات بولاق ، ووجـده « هادىء الاعصاب ، يقرأ فى شعر لامارتين ، ويتحدث اليه عنه ، لم يسأله عن معركة العنابر : ولم يرد له شيئا من أخبارها ، وكان يتلقاها فى هـذا الوقت أولا بأول »[٢٣٢] .

وأسفرت هذه الاحداث ، عن القبض على كثير من العمال ، وتقديمهم للمحاكمة ، بعد أن بقوا عـدة أشهر دون محـاكمة ، كما فصـل المئات منهم[٢٣٣] ، فلقد قدم أكثر من ١٢٠ عاملا للمحاكمة ، ووجهت النيابة للعشرة الاول ، تهمة التحريض لعمال العنابر ، للتظاهر والتوقف عن العمل .. بينما كانت التهمة للجميع . هى التظاهـر السياسى والتجمهـر ، للتأثير على السلطات فى أعمالها ، واستخدم العنف ، واتلافهم مع آخرين مجهولين ،

---

(٢٢٩) F.O. 407/213 No 79 op. cit.
F.O. 407/213 No 81. op. cit.
(٢٣٠) F.O. 407/213 No 82 Loraine to Henderson, May 16, 1931.
(٢٣١) F.O. 407/213 No 81 op. cit.
(٢٣٢) محمد زكى عبد القادر : اقدام على الطريق ، ص ٢٩٢ .
(٢٣٣) نوال راضى : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

بعض العنابر وبعض السيمافورات ، وخربوا الخطوط التليفونية والتلغرافية ، ومصابيح الاضاءة بالشوارع والميادين ، وقتلهم عمدا ، العسكرى حسين محمد عمرو ، بطعنة بآلة حادة .. والتعدى على قوات الجيش والبوليس ، أثناء تأدية وظائفهم .. وهى المحافظة على الامن وتفريق المظاهرات ، بقذفهم بالحجارة وقطع الحديد ، ووضع النار عمداً ، فى بعض القاطرات والعربات والترام ، وبعض سيارات ثورنى كروفت[٢٣٤] .

لقد قدم عمال العنابر ، يوم الانتخابات الصدقية فى ١٤ مايو ، لا حياتهم فحسب ، بل قدموا أيضا حريتهم وأرزاق أولادهم ، وهو ما يؤكده نائب بولاق ، وهو من الحزب الحاكم ، فى رسالة لرئيس الحكومة ووزير الداخلية ، تحت ضغط الاهالى بالدائرة .. حول آثار شغب عمال بولاق ، وكما يقول مصطفى النحاس جبر — أنه لم يقصد بذلك احراج الحكومة .. فيتعرض لاغلاق الورش والعنابر حتى الان .. وأن أسر هؤلاء العمال ، قد لجأت الى الاستدانة على حلى نسائهم ، أو منقولات منازلهم، وكان رد صدقى ، دليلا حاسما على ادانة حكومته ، فالى جانب ذكره لعدد المتهمين فى هذه الاحداث ، واستئناف العمل بالورش ، فانه يشير الى استغناء الحكومة عن عدد من العمال ، فقد رؤى الاكتفاء بالعدد ، الذى يحتاج اليه العمل ، بالاضافة الى استبعاده كل عامل ، ثبت عليه سواء من تحقيقات النيابة ، أو من تحريات البوليس ، اشتراكه بصورة أو بأخرى فى

---

(٢٣٤) الوقائع المصرية العدد الرابع ١١ يناير ١٩٣٢ .

هذه الاحداث[٢٣٥] .. ومما لا شك فيه ، أن هذا المسلك غير شريف ، فى مواجهة مقاومة العمال للنظام .

ومن الطبيعى أن تهاجم الشعب ، العمال فى مقاومتهم لنظام صدقى، وأحداث العنابر .. فالعمال عصاة ومثيروا فتنة ، ففى احدى مقالاتها تقول « ما نريد أن نعيد صورة الوحشية المجسمة ، التى تجلت فى عصيان عمال العنابر ، ولا أن نرجع فى وصف الحدث المؤلم ، الذى ارتكبه مثيرو فتنتها .. » وتعتبر أن قوات الجيش والبوليس ، كانت فى حالة دفاع شرعى ، بل ان ما فعلته ، يعتبر واجبها العسكرى ، فقد كانوا عند اطلاقهم الرصاص على العمال : كما تقول المقالة « فى حدود حقهم الشرعى ، وواجبهم العسكرى ، حين أطلقوا النار على المتظاهرين ، دفاعا عن أنفسهم ، وردعا للمعتدين ، العابثين بالامن والنظام »[٢٣٦] .

وتتهم الشعب الوفد ، بأنه مسئول عن هذه الاحداث ، فالعمال لا يدركون شيئا عن دستور ١٩٢٣ ، أو قانون الانتخاب ، فهم بذلك محرضون ، والوفد هو المحرض ، لانه ثائر على الدستور وقانون الانتخاب، باعتبارهما سدا أمامه للوصول الى السلطة ، فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم ، أن يثور عليهما ويتمرد فى وجهها ، عمال سذج ، لا يكادون يدركون، هل الدستور يؤكل أم يشرب .. نحن نفهم أن يتطاحن الوفد ، لانه طامع

---

(٢٣٥) مضابط مجلس النواب : الجلسة السادسة ٦ يوليو ١٩٣١ ص ٦٣ .
مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية ، ص ٢٠٤ .

(٢٣٦) الشعب ١٦–٢–١٩٣٢ .

فى الحكم ، متهالك وجدا عليه ، ولكن الذى لا نفهمه ، أن يقدم عمال العنابر أنفسهم ، طعاما للنيران ، فى سبيل أمر ليس منه عائد ولا فائدة ..»[٢٣٧] .

واتهام الشعب العمال ، بهذه الدرجة من الجهل . أمر بعيد عن الحقيقة ، وكما تقول الدكتورة نوال راضى « ونحن لسنا معها فى ذلك ، ففى العمال قيادات ، تفهم هذه المعانى حق فهمها ، وتقدر معنى الاندفاع مع الوفد ، وتدرك تمام الادراك ، معنى وصول صدقى باشا للحكم »[٢٣٨] .

وترد جريدة الشعب ، على ما أسمته ، مفتريات مكاتب الديلى هيرالد فى القاهرة ، اذ أرسل برسالة لجريدته ، زعم فيها أن عدد القتلى ، الذين سقطوا فى بولاق والجرحى ١١٠٠ عامل ، وأن أقارب القتلى ، اذا ذهبوا الى المستشفى لرؤية قتلاهم ، لا يجدون جثثهم ، اذ تكون قد وضعت فى سيارات ، ودفنت سرا بدون علم ذويهم .. وترد الشعب بأن عدد القتلى ١٢ والجرحى ١٣٥ . وتطالب الحكومة بأن تتخذ الاجراءات اللازمة ، مع هذا الكاتب ، ولا تتركه « يمعن فى الاكاذيب ، ويوغل فى الافتراءات ، ويسرح ويمرح فى جو مسمم ، بما يثير من الخواطر ، ويهدد الامن والنظام »[٢٣٩] .

لقد تمت هذه الانتخابات فى ظروف صعبة .. فقد اعتقلت الحكومة الكثير من النواب السابقين ، ومئات من مختلف الطبقات قبيل موعد الانتخابات ، حتى تأمن جانبهم[٢٤٠] ، ورغم كل ذلك ، فقد كانت أحداثها

---

(٢٣٧) الشعب ٧-٩-١٩٣٢ ، مقالة لعبد المجيد نافع .
(٢٣٨) أضواء على الحركة العمالية ، ص ٤٦ .
(٢٣٩) الشعب ١٩ مايو ١٩٣١ .
(٢٤٠) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٩ .

جسيمة ، مما يدل على جماهيرية الموقف المضاد للحكومة ، وتحاول وزارة الداخلية ، دحض ما تنشره الصحف ، من مفتريات من وجهة نظر نظام صدقى •• فمثلا ما كتبه صديق محمد ، سكرتير لجنة انتخاب بلدة بلتيت التابعة لمشتول ، من أنه لم يكتب الا ثلاثين ورقة للناجبين ، ولكنه اضطر تحت تهديد ضابط النقطة ، الى كتابة بقية الاوراق •• فتدحض بلاغات الحكومة ، مثل هذه التجاوزات ، التى يرفعها أصحابها الى مصطفى النحاس ، والتى يرفعها بدوره الى النيابة العامة •• وهى بلاغات عديدة ، وتدور حول أساليب التزوير فى الانتخابات(٢٤١) •

واستخدمت الحكومة فى هذه المعركة ، أساليب الترغيب والتهديد ، فى تسيير العملية الانتخابية ، فتشير احدى الوثائق ، عن شكوى لجلالة الملك ، لعدم وفاء الحكومة للبعض بعهودها ، مكافأة لما بذلوه أيام الانتخابات ، ويقول كاتب التقرير « •• قابلنى عدة أشخاص أعرفهم ، كانوا يعملون مع حزب الشعب ، على أمل توظيفهم بعد انتهاء الانتخابات ، مثل عبد الباقى سرور ، ولكن لم يعملوا لهم للان شيئا ، وعلمت أن محمود رشيد ، السكرتير السياسى لصدقى باشا ، هو الحائل بينهم وبين اتصالهم بصدقى » ، ويشير التقرير الى عدم امكانية مندوبهم •• مقابلة صدقى ، بل وسيق الى قسم عابدين ، مكبلا بالحديد ، عندما أصر على مقابلة رئيس الوزراء ، فاجتمع هؤلاء ، ورفعوا مظلمتهم لجلالة الملك ، ويضيف كاتب التقرير ، أنه علم منهم أيضا « أنهم يريدون الاتصال بالوفد ، واطلاع

---

(٢٤١) الشعب ٢٩ مايو ١٩٣١ •

الوفد ، على ما كان يعمل في الانتخابات الماضية من تزوير ، بصفتهم كانوا كانوا مطلعين على حقيقة الانتخابات .. » (٢٤٢) .

وتشير الشعب ، الى ما كتبته جريدة أبو الهول في ٢٨ مايو ١٩٣١ ، عن ما لحق الاعيان والمشايخ ، من اضطهاد من قبل الحكومة ، لوقوفهم مع الوفد في المعركة الانتخابية ، ففي كلمة « في سبيل المبدأ » بامضاء رئيس لجنة الوفد الفرعية ، بأبي صير الملق ... يشير كاتبها ، عما لحق أعيان ومشايخ البلدة ، لعدم اشتراكهم في انتخابات صدقي ، بناء على ارادة الوفد المصرى .. فقد أوقفت الادارة مشايخ البلد ، الشيخ محمد حسن والشيخ نصر محمد يس والشيخ عبد المجيد على اليمانى .. وأحالتهم الى اللجنة لمحاكمتهم اداريا ، كما أحالت أربعة من الخفراء النظاميين ، الى مجلس عسكرى ، لتأديتهم الشهادة في قضية المظاهرات ضد الادارة ، وعملت كذلك مخالفات تزيد على الستمائة ، لحمل أتربة من الجسور ، رى برسيم ... الخ وتنفى الشعب على لسان مدير بنى سويف ، كل هذه الادعاءات ، وتؤكد أن الاجراءات التى اتخذت مع مشايخ وخفراء البلدة ، هى لاهمالهم في أداء واجباتهم ، وأن جملة المحاضر لا تتعدى الخمسة ، بل وأن مجموع المخالفات ، التى عملت في الشهور الثلاث السابقة ، لم تتجاوز عشرين محضرا (٢٤٣) .

وقدم النحاس بلاغا الى النائب العام ، عن الجرائم التى ارتكبها

(٢٤٢) وثائق عابدين محفظة رقم ٢٢٣ (حزب الشعب) ١٩—٢—٩٣١— ٢٩—١—١٩٣٤ .

(٢٤٣) الشعب ١٠ يونيو ١٩٣١ .

رجال الادارة ، فى الانتخابات الخمسونية ، من اكراه وتزوير ، مدعمة بالمستندات والوثائق ، ولكن النائب العام ، لم يحقق أية جريمة مما احتواها البلاغ ، مما أوضح استهتار النيابة العمومية ، بالقوانين وحرية الناخبين (٢٤٤) •

لقد تضمن بيان النائب العام ، الاسباب التى دعته ، الى عدم النظر فيما هو مقدم من طعون ، من رئيس الوفد ، للاعتبارات الآتية :

رسم الدستور وقانون الانتخاب ، فى نصوص صريحة ، الاجراءات التى يجب أن تتبع فى الطعن فى الانتخابات ، والجهة المختصة ، فنصت المادة ٥٨ من قانون الانتخاب ، على أنه (لكل مندوب أن يطلب ابطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته ، بعريضة يقدمها الى رئيس المجلس • تشتمل على الاسباب التى يبنى عليها الطلب ، فى الخمسة عشر يوما التالية، لاعلان نتيجة الانتخاب على الاكثر ، ويجوز كذلك لكل مرشح ، حصل على أصوات فى الانتخابات ، أن ينازع بالطريقة عينها ، فى صحة انتخاب العضو الذى أعلن انتخابه) ؛ ونصت المادة ٩٠ من الدستور ، والمادة ٥٩ من قانون الانتخاب ، على أن محكمة النقض والابرام ، تقضى فى الطلبات الخاصة بصحة نيابة النواب أو الشيوخ ، أو بسقوط عضويتهم ، ونصت المادة ٦٠ من قانون الانتخاب ، على أن الانتخاب لعضوية مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، يبطل لجملة أسباب جلها ، وقوع جرائم انتخابية ، كما يبطل اذا لحق انتخابات الدرجة الاولى أو الثانية ، عيب يؤثر فى نتيجة الانتخاب ، ونصت المادة ٦٤ من قانون الانتخاب ، على وقوع جريمة من

(٢٤٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥١ .

الجرائم المنصوص عليها فى الباب الخامس ، (أى جريمة انتخابية) تقيم النيابة أيضا ، عند الاقتضاء ، الدعوى العمومية أمام المحكمة عينها (محكمة النقض) ، ضد كل شخص له يد فى الجريمة ، وتحكم المحكمة حينئذ فى الدعوى حكما واحدا » •

ويستنتج مما سبق •

أولا — أن الطعن فى صحة الانتخاب ، لا يجوز الا من مندوب أو مرشح فى الدائرة ، التى يطلب ابطال الانتخاب الذى حصل فيها •

ثانيا — أنه لا يجوز الطعن فى انتخابات المندوبين ، الا بعد انتخاب الدرجة الثانيـــة •

ثالثا — أن المحكمة المختصة بالفصل فى صحة الانتخاب ، سواء أكان عن الدرجة الاولى أو الثانية ، هى محكمة النقض والابرام ، التى تختص أيضا بالنظر فى الجرائم الانتخـــابية ، اذا كانت مرتبطة بالطعن المقـــدم اليهـــنا •

ولمـــا كان مصطفى النحاس ، صاحب الحديث مع جريدة التيمس ، والذى طعن منه فى الانتخابات ، مع طعونه الاخرى •• ليس مندوبا ولا مرشحا ، فهو ليس ذى صفة ، كما أن القانون لا يقر تمثيل الافراد ، فى استعمال حقوقهم •

أما عن الجرائم التى شملتها الطعون ، فلا مجـــال الان لتحقيقها ، لارتباطها بالطعـــون التى وجهت الى الانتخـــابات ، والتى لم يحن وقت تحقيقها بعد ، لارتباط الجرائم بالطعون ، حتى ينظرا معا أمام محـــكمة

النقض والابرام ، لما قد يترتب على فصلهما ، من تناقض فى الاحكام بين المحاكم(٢٤٥) .

واكنت ادارة الامن العام ، قد أبلغت النائب العمومى فى ٢٦ مايو ١٩٣١ ، بحديث النحاس مع مكاتب جريدة التيمس ، حول الطعن فى الانتخابات ، وكذلك لان مصطفى النحاس ، قد أرسل باعتباره رئيس الوفد المصرى ، بلاغا لوزير الحقانية فى ٧ يونيو ١٩٣١ ، حول الطعن فى انتخابات الدرجة الاولى ، فى بعض اللجان ، لحصول تزوير واكراه فيها(٢٤٦) ، وتوالت منشورات الداخلية ، لدحض مفتريات النحاس كما تدعى الحكومة(٢٤٧) .

وأعلنت وزارة الداخلية أن الذين أدلوا بأصواتهم ، على مستوى القطر ، فى اليوم الاول للانتخابات ، قد بلغ ٦٥٪ ، ومن الطبيعى أن تكون النسبة منخفضة ، فى المديريات المعادية للحكومة ، فبلغت فى القنال ٤٪ والقاهرة ٣٨٪ والغربية ٤٩٪ ، ومرتفعة فى المناطق المؤيدة للحكومة ، فوصلت فى القليوبية الى ٥٢٪ وأسوان ٩٠٪ والاسكندرية ٦١٪(٢٤٨) .

ويبدو أن بعض نتائج الانتخابات ، التى أعلنت فى اليوم الاول ، عن المشتركين فيها ، كانت منخفضة ، ولذلك أجلت النتيجة العامة ، الى اليوم الثانى ، وأعلنت الحكومة أن الذين اشتركوا فى الانتخابات ، بلغت نسبتهم

(٢٤٥) الشعب ٨ يونيو ١٩٣١ .
(٢٤٦) الشعب ٨ يونيو ١٩٣١ .
(٢٤٧) نفس المصدر ١٤ يونيو ١٩٣١ .
(٢٤٨) F.O. 407/213 No. 80, Loraine to Henderson, May 15, 1931.

المئوية الى مجموع الناخبين ٦٧٪ ، وهى نسبة عالية .. فالذين شاهدوا ما جرى فى هذه الانتخابات ، لا يصدقون هذا الرقم الرسمى ، الذى أعلنته الحكومة(٢٤٩) .

ويتضح التلفيق فى هذه الانتخابات ، فى البيانات التى كانت تنشر ، فى جريدة الحزب عن نسبة المشتركين .. فهى لا تتفق مع المقاومة وشدتها ، التى شهدتها القاهرة والنواحى الاخرى ، فمثلا بولاق التى كانت مركزا للمقاومة العمالية ، بلغت النسبة ٣٨٫٥٪ ، اذ حضر للتصويت ١٧٩٤ من مجموع المقيدين ، البالغ عددهم ٤٦٨٤ ناخبا .. وباب الشعرية حضر للتصويت ١٨٦١ من اجمالى المقيدين ٣١٧٨ ، بنسبة ٥٨٫٥٪ ، والجمالية بنسبة ٤٨٫٩٪ ، والخليفة بنسبة ٦٢٫٤٪ والسيدة زينب بنسبة ٣٩٫٥٪ ، والاسكندرية حيث كانت المقاومة الوفدية .. تصل النسبة فى حى العطارين الى ٧٨٪ ، وفى مينا البصل ٨٤٫٧٪(٢٥٠) .

وعلى أية حال ، فقد أخذت جريدة الشعب ، فى نشر أخبار الانتخابات ونسبتها على مستوى المديريات والمراكز ، فالى جانب النسبة العامة للذين أعطوا أصواتهم ، فى الانتخابات الخمسينية خلال أيام ١٤،١٦،١٨ مايو ، فى جميع أنحاء القطر . ما عدا مديرية الدقهلية وجهات الحدود ، والتى بلغت ٦٧٫٣٪ .. فقد بلغت هذه النسبة فى الاسكندرية ٦٧٫٧٪ والقنال ١١٫٧٪ والسويس ٤٦٪ ، ودمياط ٧٢٫٢٪ والقليوبية ٥٤٫١ فى المائة والشرقية ٧٤٫٨٪ ، والمنوفية ٥٨٫٩٪ ، والبحيرة ٧٦٫١٪ ، والجيزة

(٢٤٩) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٤ .
(٢٥٠) الشعب ١٩–٥–١٩٣١ .

١ر٥٣٪ ، وبنى سويف ٩ر٦٣٪ ، والفيوم ٤ر٦٧٪ ، والمنيا ٧ر٧٧٪ ، وأسيوط ٤ر٨٠٪ ، وجرجا ٧ر٧٥٪ ، وقنا ٢ر٨١ فى المائة ، وأسوان ٤ر٨٨٪ (٢٥١) . وفى القسم الاول من محافظة الغربية ، والذى ضم طنطا وكفر الزيات وقلين وشربين وأبو صير بنا والمحلة الكبرى ، بلغت النسبة ٩ر٥٣٪ ،وفى القسم الثانى ، الذى ضم محلة مرحوم وحصتها وميت حبيش القبلية والسنطة وبسيون ودسوق وصندلا والكفر الغربى بلغت النسبة ٤٣٪ (٢٥٢) .

وبصفة عامة ، فانه حيث العيون كثيرة ولا سيما الاجنبية ، وحيث يصعب التزوير بشكل فاضح ، لم تتعد نسبة المشاركين فى الانتخابات ٥٠٪ ، أما فى الصعيد حيث البعد عن الرقابة ، وقلة العناصر المثقفة ، وقوة الاقطاع ، فقد وصلت النسبة الى ٧ر٧٣٪ (٢٥٣) .

لقد كانت أجهزة القمع المصرية والانجليزية ، فى أيدى نظام صدقى .. وأشارت الاتصالات التى أجراها السكرتير الشرقى ، مع الرأى الوطنى والاجنبى ،أن الانتخابات ، قد حفلت بالكثير من الاكراه والتهديد والتزييف وان كان مدير ادارة الامن الاوروبية ، كين بويد وشريك صدقى فى عملية القمع والاكراه ، لا يتفق مع رأى السكرتير الشرقى (٢٥٤) ، وكانت الحقيقة أن الانتخابات مزورة ، وأشبه ما تكون بالتمثيلية ، التى اشترك فيها رجال الادارة ، اشتراكا فعليا ، ورتبوا الناجحين وغير الناجحين .. وكان من

(٢٥١) الشعب ١٧ ، ١٨ ، ١٩—٥—١٩٣١ .
(٢٥٢) نفس المصدر ١٧ ، ١٩—٥—١٩٣١ .
(٢٥٣) نفس المصدر ١٩—٥—١٩٣١ .
(٢٥٤) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال .. ص ٤٦٠ .

الطبيعى أن تكون الاغلبية ، لحزب الحكومة الجديد فى البرلمان .. ولكنها كانت المرة الاولى والاخيرة ، التى حظى فيها حزب الشعب ، بأغلبية برلمانية[٢٥٥] .

ومهما قيل فى نسبة من أدلوا بأضواتهم ، ودرجة ارتفاعها ، فان القضية الاساسية ، التى لم تكن موضع شك ، هى درجة القسر التى اتبعتها الحكومة ، فى دفع الناس للتوجه الى صناديق الانتخابات .. فقد أسفرت انتخابات الدرجة الاولى بالقاهرة وغيرها ، عن حوالى ٥٠ قتيلا[٢٥٦] ..

ورغم كل ذلك ، فقد أذاع صدقى فى بيانه ، بأن عملية الانتخابات كانت دستورية ، وأن الاقتراع أظهر أن البلاد ، قد قبلت الدستور الجديد ، وأن عدد الناخبين الذى أدلوا بأصواتهم ، كان أكثر منه فى عام ١٩٢٩ .. وفى ظل الانتخاب المباشر[٢٥٧] ، وما هو أكثر مرارة ، أن يؤكد الحزب الوطنى ، نجاح الوزارة الصدقية فى هذه الانتخابات ، وأن الناخبين قد أقبلوا على صناديق الانتخابات ، اقبالا لم تشهده البلاد من قبل .. فقد زادت أعدادهم عن الاعوام السابقة ، زيادة « تدل على مبلغ حرص الامة على حياتها النيابية ، واحتفاظها بحقها الدستورى ، وانصرافها عن الوفديين ، انصرافا لا شك عندنا ، فى أنه قضى عليهم ، ولم يبق له من أثر .. »[٢٥٨] .

(٢٥٥) يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٧٢ .

(٢٥٦) F.O. 4071214 No 50 op. cit.

(٢٥٧) Royal institute., op. cit., p. 31.

(٢٥٨) الاخبار ٣٠ مايو ١٩٣١ .

وكافأت الحكومة والسراى ، المديرين ورجال الادارة ، الذين تميزوا بالعسف والتنكيل بالاهالى ، فى المعركة الانتخابية .. بألقاب الباشوية والبكوية ، فعبرت بذلك عن رضاها ، عن كل من يعاون الحكومة ، فى حرمان الشعب من حريته ، وحقوقه السياسية والفردية ، وهو ما يعتبر اغراء صارخا ، لموظفى الحكومة ، باضطهاد الشعب ، واهدار حقوقه وحرياته (٢٥٩) .

وعلى أية حال ، فاذا كانت الحكومة قد حصلت فعلا ، على النسبة التى أذاعتها بطرق مشروعة ، وبناء على جماهيريتها ، وكما قالت الشعب عقب الانتخابات ، ان النظام الجديد ، قد استقر على « دعائم ثابتة وقواعد وطيدة من رضا الامة وثقتها .. » (٢٦٠) ، وأن صدقى قد حاز الاغلبية ، وأن نوابه هم ممثلوا الشعب .. فالحقيقة كانت بعيدة عن كل هذه الادعاءات ، فالشعب كان ينظر لهذا البرلمان ، باعتباره صورة مزيفة لارادته (٢٦١) ، وتؤكد هذه الحقيقة حكومة صدقى ذاتها ...

أن نتيجة الانتخابات ، هى معيار الثقة بين الحاكم والمحكوم ، فاذا كانت الانتخابات الصدقية صحيحة .. فكيف تستمر المقاومة لنظامه ، بعد المعركة الانتخابية (٢٦٢) ، وما هو الداعى للاجراءات والقوانين المقيدة لحرية الجماهير والصحافة ؟

---

(٢٥٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥١ .
(٢٦٠) الشعب ٧ يونيو ١٩٣١ .
(٢٦١) ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ١٤٩ .
(٢٦٢) Vatikiotes., op. cit., p. 283.

فيصدر مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ ، ليحكم الصحافة ويقيد حريتها ، إذ حتم وجود رئيس تحرير أو محرر مسئول ، يخضع لشروط اللياقة للعمل الصحفى ، كما يحددها القانون .. وهى كثيرة ... منها عدم الجمع بين الصحافة وعضوية البرلمان ، مراعاة لعدم الجمع بين مسئولية الصحافة ، وعدم مسئولية النائب أو الشيخ .. (الحصانة) .. كما اشترط القانون تأمينا قدره ٣٠٠ جنيه للجرائد اليومية ، و ١٥٠ للجرائد الاخري ، ووجود مطبعة للجرائد اليومية ، « ولهذين الشرطين معنى مشترك ، من حيث الدلالة على جدية الجريدة ، التى يراد اصدارها ، وعلى أن ذلك ليس محاولة طائشة ، أو تصيدا لعمل ، ومن حيث أنهما يجعلان العقوبات ، التى يحكم بها محققة التنفيذ ، وبالتالى مؤكدة الاثر فى الردع »[٢٦٣] .

وتقول السيدة فاطمة اليوسف فى هذا الصدد ، أن صدقى أباح اعادة الجرائد الملغاة ، مقابل تأمين قدره ١٥٠ جنيها ، أو بضمان من أحد البنوك ، .. وأرادت أن تعيد مجلتها .. روز اليوسف .. بعد الغاء رخصتها ، ولم يكن لديها المبلغ المطلوب ، فضلا عن تعذرها الحصول على ضمان من أى بنك ، وكانت تعرف الدكتور فؤاد رشيد ، لاهتمامه القديم بفن التمثيل ، فعرفنى بشقيقه الاستاذ ابراهيم رشيد ، وكان ابراهيم رشيد شابا شديد الذكاء ، ولم يكن مدير مكتب اسماعيل صدقى فحسب .. بل كان قطعة ناطقة منه ، ويملك أن يتصرف ويتكلك باسمه .. واتصلت بالاستاذ إبراهيم رشيد تليفونيا ، وقلت له أننى لا أملك مئة وخمسين جنيها ، أسترد بها

---

(٢٦٣) الوقائع المصرية العدد ٦٥ غير اعتيادى ١٨ يونيو ١٩٣١ .

رخصة المجلة •• فما رأيك ! •• وكان ابراهيم رشيد ، يحرص على ارضاء من يتصل بهم ، ويحرص على اجتذاب الصحف الى جانب صدقى ، فغاب برهة — لعله اتصل فيها بصدقى — ثم عاد وقال لى ، أن الحكومة ستكتفى منى بتقديم ضمان شخصى •• وفعلا تقدم المرحوم عبد الحميد البنان ضامنا لى »(٢٦٤) •

وعلى أية حال فان فرض التأمين ، كما يرى صدقى ، يقى الحكومة مشقة البحث عن أملاك المحكوم عليه ، وطول اجراءات التنفيذ ، فى شئون تهم فيها بصفة خاصة ، سهولة الردع وسرعته ••»(٢٦٥) •

كما تصدر الحكومة المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، بتعديل الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى ، والباب السابع من الكتاب الثالث ، من قانون العقوبات الاهلى •• وفى حدود شهر من اجراء الانتخابات ، التى نالت فيها الاغلبية الشعبية ، وكما تزعم البيانات الرسمية •

فتقضى المادة ١٤٨ على « كل من أغرى واحدا أو أكثر ، بارتكاب جناية أو جنحة ، بقول أو صياح ، جهر به علنا أو بفعل ، أو ايما صدر منه، علنا ، أو بكتابة أو رسوم ، أو صور شمسية ، أو رموزا ، أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل ، جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية ، يعد شريكا فى فعلها ، ويعاقب بالعقاب المقرر لها ، اذا ترتب على هذا الاغراء ، وقوع تلك الجريمة أو الجنحة بالفعل •• أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع ، فيطبق القاضى ، الاحكام القانونية فى العقاب على

---

(٢٦٤) فاطمة اليوسف : المرجع السابق ص ١٥٣ .
(٢٦٥) الوقائع المصرية ، العدد ٦٥ غير اعتيادى .

الشروع .. » وتعاقب المادة ١٤٩ كل من حرض على ارتكاب جنايات القتل ، أو النهب أو الحرق أو جنايات مخلة بأمن الحكومة ، ولو لم يترتب على تحريضه أية نتيجة بالحبس .

وكذلك يعاقب بالحبس ، مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ، ولا تزيد عن ثلثمائة ، كل من يتطاول بالطرق المذكورة فى المادة ١٤٨ ، على مسند الملكية ، أو طعن فى نظام توارث العرش ، أو فى حقوق الملك وسلطته (المادة ١٥٠) .

أما المادة (١٥١) فتعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ، ولا تزيد عن خمسمائة جنيه ، كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدم ذكرها ، فعلا من الأفعال الآتية :

١ — التحريض على قلب نظام الحكم ، المقرر فى القطر المصرى ، أو على كراهيته أو الازدراء به .

٢ — « تحبيذ أو نشر المذاهب ، التى ترمى الى تغيير مبادىء الدستور الاساسية ، أو النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية ، بالقوة أو أو بالارهاب ، أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة » .

ويعاقب بنفس العقوبة ، كل من حرض الجند على الخروج على الطاعة ، أو التحول عن أداء واجباتهم العسكرية (مادة ١٥٢) .

والعقوبات متعددة على كثير من الامور ؛ كالتحريض على بغض طائفة من الناس ، أو الازدراء بها ، بما يعكر السلم العام .. وعدم الانقياد للقوانين ، وانتهاك حرمة الاداب وحسن الأخلاق ، والعيب فى الذات

الملكية ، أو فى حق ملك أو رئيس دولة أجنبية ، أو فى حق ممثل لدولة أجنبية معتمد فى مصر •• ومن تجاوز حق النقد المباح ، باستعمال عبارات مؤذية ، أو بذيئة ، لاى عمل من أعمال الحكومة ، و « كل من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها ، أخبارا كاذبة ، أو نشر أوراقا مصطنعة ، أو مزورة ، منسوبة كذبا للغير ، اذا كان شأن هذه الاخبار أو الاوراق ، أن تكدر السلم العام ، أو أن تلحق ضررا جسيما بالمصلحة العامة ، وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته •• » •• فضلا عن عقوبات ، نشر مناقشات الجلسات السرية للبرلمان ، أو نشر مناقشات الجلسات العلنية بغير أمانة وبسوء قصد •• الى جانب العقوبات الخاصة ، بفتح الاكتتابات أو الاعلان عنها ، بقصد التعويض عن المصاريف أو الغرامات ، وكذلك القيود والعقوبات المفروضة ، على الصحافة ورؤساء التحرير(٢٦٦) •

أن القيمة الحقيقية للانتخابات ، يمكن ادراكها بسهولة ويسر ، من عدة حقائق تاريخية لا تقبل الجدل •

١ — ان انتخابات صدقى قد صاحبها العنف ، وأريقت بسببها الدماء•

٢ — أجمعت المصادر التاريخيـة ، على حـدوث التزوير فى هـذه الانتخابات ، وبأشكال مختلفة •

٣ — استمرار المعارضة القوية ، فى أنحاء البلاد ، لنظام صدقى وعلى مستوى القطـر •

٤ — مجموعة القوانين المقيدة للحريات والصحافة ، فى نقدها الجارح لاعمال الحكومة ! كما سبقت الاشارة •

---

(٢٦٦) الوقائع المصرية العدد ٦٥ غير اعتيادى •

٥ — يضاف الى ذلك استمرار أعمال العنف ضد النظام ، فضلا عن مجموعات القنابل ، على المعسكرات والشخصيات الانجليزية[٢٦٧] .

أى النتيجة لم تكن كما أعلنها الملك ، بأن أحـزاب المعارضـة التى قاطعت الانتخابات : قد أصبحت فى انحطاط شـديد ، وانخفضت كثيرا أسهم النحاس ، بل وأصبحت زعامته محل نقد ولوم ، للموقف الذى وجد السعديون أنفسهم فيه . كما أصبح محمد محمود لا يعتد به كثيرا[٢٦٨] .

لقد أسفرت هذه الانتخـابات ، عن مجلس نيابى ، يضم بصـفة أساسية الشعبيين والاتحاديين[٢٦٩] ، ففاز حزب الشعب بـ ٨٤ مقعدا ، وحزب الاتحاد بـ ٤٠ ، والحـزب الوطنى بثمانية مقاعـد ، والمستقلين بـ ١٨ مقعدا[٢٧٠] .

وكانت هذه الهيئة التشريعية الخامسة ، مكونة من عدد كبير من كبار الملاك ، فقد بلغ عددهم بمجلس النواب ٥٨ عضوا ، من اجمالى ١٥٠ أى بنسبة ٣٨٫٢٪ ، وكانت نسبتهم بمجلس الشيوخ حوالى ٥١٪[٢٧١] .

ويدافع الحزب الوطنى عن المجلس الجـديد ، كسابق دفاعاته عن اجراءات صدقى السابقة ، ففى مقالة بالاخبار تشير الى أن « السـلاح الوحيد الذى يحارب به المعارضون الوزارة ، محاربة جـدية ، هى أنها عطلت الدستور ، وأقفلت البرلمان .. ولكن ها هى الوزارة نفسها ، التى

---

(٢٦٧) Vatikiotes., op. cit., p. 283.
(٢٦٨) F.O. 4071214 No 56 loraine to Simon, Nov. 17, 1931.
(٢٦٩) Marlow., op. cit., p. 283.
(٢٧٠) على الدين هلال : المرجع السابق ص ١٣١ .
(٢٧١) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، ص ٢١٤، ٢١٥

عطلت الدستور ، قد أعادت الدستور الى الامة ، أكثر ما يكون دقة ووفاء بحاجتها ، وها هى الوزارة التى أقفلت دار مجلس النواب ، قد عادت وفتحت هذه الدار نفسها ، بعد أن مكنت الامة من اختيار الاعضاء ، الذين يصلحون للنيابة ، والذين يقدرون مسئوليتها تمام التقدير »(٢٧٢) ..

وهذا المجلس النيابى يحق « للامة ، أن ترفع رأسها بين الامم ، مباهية مفاخرة به . والذى اذا قورن بالمجالس النيابية فى العالم ، كان أزخرها بالرجال والابطال »(٢٧٣) .

واجتمع البرلمان فى ٢٠ يونيو عام ١٩٣١ .. واعتبر يوم اجتماعه ، يوم حداد واضراب عام ، لاظهار السخط الشعبى على المجلس الجديد ، الذى يدعى زورا انه المعبر عن الامة .. كما توقعت تقارير الامن ، حملة الوفد على هذا البرلمان يوم انعقاده(٢٧٤) .

هكذا استكمل صدقى لنظامه رداء الشرعية .. دستورا .. وحزبا .. وبرلمانا .. لتعيش مصر حقبة ليست بالقصيرة ، فى ظل هذا الاطار الحزبى الشرعى المزيف .

---

(٢٧٢) الاخبار ٣٠—٥—١٩٣١ .
(٢٧٣) نفس المصدر ٣—٦—١٩٣١ .
(٢٧٤) وثائق عابدين : محفظة رقم ٢٤٥ تقرير أمن فى ٣١—٥—١٩٣١ .

المصـــــــادر

● **المصـادر العربية :**

أولا ـــ وثائق غير منشورة :

(أ) وثائق عابدين •• دار الوثائق المركزية •

١ ـــ محفظة رقم ٢١٦ حزب الوفد •

٢ ـــ محفظة رقم ٢٢٠ حزب الاحرار •

٣ ـــ محفظة رقم ٢٢٣ حزب الشعب •

٤ ـــ محفظة رقم ٢٤٥ تقارير أمن •

٥ ـــ محفظة رقم ٣٧٧ المسألة المصرية •

٦ ـــ محفظة رقم ٤٧٤ التماسات الاهالى •

٧ ـــ محفظة رقم ٥٧١ التماسات العمد •

(ب) مذكراب عبد الرحمن فهمى •• دار الوثائق المركزية •

١ ـــ المحفظة الاولى ملف رقم ٥ •

ثانيا ـــ وثائق رسمية منشورة :

١ ـــ مضابط مجلس النواب المصرى ١٩٣١ـــ١٩٣٤ـــ١٩٣٧ •

٢ ـــ الوقائع المصرية ١٩٣٠ ـــ ١٩٣٢ •

٣ ـــ محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابيـــة فى مصر الجـــزء الخامس القاهرة ١٩٣٩ •

ثالثا ــ رسائل جامعية غير منشورة :

١ ــ أحمد فريد على :

العلاقات المصرية البريطانية وأثرها على الحركة الوطنية ١٩٢٤ ــ ١٩٥٢ رسالة دكتوراه آداب القاهرة ١٩٦٠ .

٢ ــ زكريا سليمان بيومى :

الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٢ ــ ١٩٥٣ رسالة ماجستير آداب عين شمس ١٩٧٤ .

٣ ــ عاصم محروس عبد المطلب :

دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ رسالة دكتوراه آداب القاهرة ١٩٧٨ .

٤ ــ عبد الله محمد عزباوى :

حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ . رسالة ماجستير آداب عين شمس ١٩٧٠ .

٥ ــ مصطفى النحاس جبر :

سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ ــ ١٩٣٦ رسالة دكتوراه آداب القاهرة ١٩٨١ ــ تم نشرها .

رابعا ــ الدراسات والمؤلفات العربية :

١ ــ أحمد زكريا الشلق (الدكتور) :

حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ ــ ١٩٥٣ .. دار المعارف ١٩٨٢ .

٢ ــ أحمــد شفيق باشــا :

حوليات مصر السياسية الحولية السابعة ١٩٣٠ ــ الطبعة الاولى القاهرة ١٩٣١ .

٣ ــ أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) :

تاريخ مصر السياسى من الاحتلال للمعاهدة القاهرة ١٩٦٧ .

٤ ــ اسماعيل صــدقى :

مذكراتى ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٠ .

٥ ــ أمين عــز الدين :

تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩٢٩ ــ ١٩٣٩ . دار الشعب القاهرة ١٩٧١ .

٦ ــ جاكــوب لاندو :

الحياة النيابية والاحزاب فى مصر ، ترجمــة وتعليق ســامى الليثى ١٨٦٦ ــ ١٩٥٢ القاهرة .

٧ ــ جــلال يحيى (الدكتور) :

أصول ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٨ ــ حافظ محمــود :

أسرار الماضى ١٩٠٧ ــ ١٩٥٢ فى السياسة والوطنية . القاهرة ٩٧٣

٩ ــ رؤوف عباس حامد (الدكتور) :

الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ــ ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٦٧ .

١٠ ــ ســامى أبو النــور :

دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٢ــ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٨٥

١١ — سنية قراعة :

نمر السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ .

١٢ — شهدى عطية الشافعى :

تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢—١٩٥٦ ، القاهرة .

١٣ — ضياء الدين الريس (الدكتور) :

الدستور والاستقلال .. الجزء الاول ، القاهرة ١٩٧٥ .

١٤ — عاصم الدسوقى (الدكتور) :

كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤—١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٥ .

١٥ — عبد الرحمن الرافعى :

فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الثانى ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٤٩ .

١٦ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) :

صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ الطبعة الاولى ١٩٧٨ .

١٧ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) :

تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٩—١٩٣٦ ، القاهرة .

١٨ — عبد العظيم رمضان (الدكتور) :

الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ١٩٨١ .

١٩ — عبد المنعم الدسوقى (الدكتور) :

موقف عمد ومشايخ القرى من انتخابات صدقى — المجلة التاريخية العدد السابع والعشرين .

٢٠ ــ عبد الوهاب بكر محمد (الدكتور) :

تطور جهاز الامن السياسى فى مصر ١٩٢٤ــ١٩٥٢ مــركز بحــوث الشرق الاوسط جامعة عين شمس القاهرة ١٩٨٣ •

٢١ ــ عفاف لطفى السيد (الدكتور) :

تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ــ١٩٣٦ القاهرة ١٩٨١ •

٢٢ ــ على الدين هلال (الدكتور) :

السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٧ •

٢٣ ــ فاطمة اليوسف :

ذكريات •• روز اليوسف الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٧٦ •

٢٤ ــ فخر الدين الاحمدى الظواهرى (الدكتور) :

السياسة والازهر من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى القاهــرة ١٩٤٥ •

٢٥ ــ محمد أحمد فرغلى باشا :

عشت حياتى بين هؤلاء ، القاهرة ١٩٨٤ •

٢٦ ــ محمد حسين هيكل :

مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧٧ •

٢٧ ــ محمد حسين هيكل ، ابراهيم عبد القادر المــازنى ، محمــد عبد الله عنــان :

السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، القاهرة ١٩٣١ •

٢٨ ــ محمد زكى عبد القادر :

أقدام على الطريق ، القاهرة ١٩٦٧ •

٢٩ – محمد زكى عبد القادر :

محنة الدستور ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٣ .

٣٠ – محمد شفيق غربال :

تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥٢

٣١ – محمود متولى (الدكتور) :

الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، القاهرة ١٩٧٤ .

٣٢ – مصطفى النحاس جبر (الدكتور) مشارك :

الانقلابات الدستورية فى مصر ، القسم الثانى انقلاب اسماعيل صدقى ١٩٣٠ – ١٩٣٥ .. القاهرة ١٩٨١ .

٣٣ – نوال راضى (الدكتور) :

أضواء على الحركة العمالية ١٩٣٠–١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٧ .

٣٤ – يونان لبيب رزق (الدكتور) :

الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٧ .

٣٥ – يونان لبيب رزق (الدكتور) :

الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧–١٩٨٤ ، القاهرة ١٩٨٤ .

خامسا – الدوريات :

الاخبار يوليو – ديسمبر ١٩٣٠ .

المقطم نوفمبر – ديسمبر ١٩٣٠ .

السياسة مايو ــ أكتوبر ١٩٣٠ .
الشعب ديسمبر ١٩٣٠ ــ سبتمبر ١٩٣١ .
الاتحــاد أبريل ــ مايو ١٩٣١ .
الاحرار الدستوريين يناير ١٩٣١ .
أخبار اليوم ١٠ يوليو ١٩٥٤ .

سادسا ــ المصادر الاجنبية :

(أ) الوثائق البريطانية غير المنشورة .

1 — F.O. 4071210.	Jan-june., 1930.
2 — F.O. 4071212.	Junc-Dec., 1930.
3 — F.O. 4071213.	Jan-june, 1931.
4 — F.O. 4071214.	July-Dec, 1931.
5 — F.O. 4071217.	July-Dec., 1933.

(ب) المــؤلفــات :

1 — Berque, Jacques, Egypt imperialism and revoltution, London.

2 — Little, Tom, Egypt, London 1958.

3 — Lloyd, G., Egypt Since Gromer Vol. II London, 1934.

4 — Marlow, John, Cenglo-Egyptian relations london, 1954.

5 — Royal institute of international affairs, Great Britain and Egypt 1914 — 1951 London, 1957.

6 — Vatikiotis, P.J., The Modern History of Egypt.

7 — Zayid, Mahmud, Y., Egypts strugyle for indepence, Berirut, 1965.

الفهـــــرس

طبع بمطابع جريدة السفير

٥٠٠ قرشاً ١٢٢٦٦١ /

دار المعـــارف – ١١١٩ كورنيش النيـل – القـاهرة
منطقة الاسكندرية ٤٢ ش سعد زغلول – ٢ ميدان التحرير (المنشية)